

2005
14

کتاب

طَرَجُ الْبَشْرِيفِ فِي شَرْحِ الْبَشْرِيفِ

وہو شرح علی

لتن المسمى بـ (تهريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للامام الأوحى والعالم الأجل

حافظ عصره ، وشيخ وقته ، مجدد المائة النامية ، زين الدين أبي الفصل

عبد الرحيم بن الحبيب العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ

وهذا الشرح ٤ ولولده الحافظ الفقيه المثقن عاضى مصر

ولي الدين أنى ردة العراقى المولود عام ٧٦٢

المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكله عام ٨١٨ هـ

رحمہا اللہ تعالیٰ و معہا

— 34 —

الطبعة الأولى

طعم على نفقة

بمَجْمُوعَةِ النِّسْرِ وَالْيَاثِفِ الْأَرْهَفَةِ

بحارة الصوافة رقم ٧ بالدراسة بمصر

سنة ١٣٥٤ هـ

(الجزء السابع)

قول على سحتي إحداهما على اسحة المؤلف

حقوق الطبع على هذا التكرار محفوظة

مطبعة ج. ه. الساعات الأربعة

5/8/11

٤٨٢١ كتاب النكاح

عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ «كُنْتُ أُمِّي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَافِيَةَ عُمَانَ، أَمَّ
مَعَهُ يُحَدِّثُهُ فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةَ شَابَةَ
لَهَا أَنْ تَذْكُرَكَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَمَا لَيْتَنِي قُلْتُ ذَلِكَ
لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ
مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْنَى لِلْبَصِيرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ)

في كتاب النكاح

(الحديث الاول) عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ «كُنْتُ أُمِّي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَافِيَةَ عُمَانَ
فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةَ شَابَةَ لَهَا
أَنْ تَذْكُرَكَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَمَا لَيْتَنِي قُلْتُ ذَلِكَ لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْنَى لِلْبَصِيرِ
وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» (فيه) فَوَائِدُ (الاولى)
أَخْرَجَهُ الْأَلَمَةُ السَّيِّدَةُ خَلَا التِّرْمِذِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
عَنْ عَلْقَمَةَ وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ ذَكَرَ الْأَسْوَدُ مَعَهُ أَيْضًا وَقَالَ فِيهِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَأَخْرَجَهُ
الْشَّيْخَانُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ يَزِيدٍ النَّخَعِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فَكَانَ لِلأَعْمَشِ فِيهِ إِسْنَادَانِ وَقَدْ كَانَ وَاسِعَ
الرِّوَايَةِ وَلَيْسَ هَذَا اخْتِلَافًا عَلَيْهِ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ كُنْتُ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ عِنْدَ عُثْمَانَ فَقَالَ عُثْمَانُ (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ على فتية فقال من كان منكم ذا رسول فليزوج) الحديث جعله من مسند
 عثمان والمعروف أنه من مسند ابن مسعود ﴿ الثانية ﴾ في قول عثمان لابن مسعود
 رضى الله عنهما لأزواجك جارية شابة إلى آخره فيه استحباب عرض الصاحب هذا
 على صاحبه الذى ليست له زوجة بهذه الصفة وهو صالح للزواج بها وفيه استحباب
 نكاح الشابة لأنها المحصلة لمقاصد النكاح فلها ألد استمتاع وأطيب نكحة وأرغب
 فى الاستمتاع الذى هو مقصود النكاح وأحسن عشرة وأفكح عادة وأجل منظرًا
 وآلين ملمسا وأقرب إلى أن يعودها زوجها الاحلاق الى يرتضيها وفي رواية
 جارية بكرًا وهو دليل على استحباب السكر وتفضيلها على النيب وقد صرح به
 الفقهاء من أصحابنا وغيرهم وقوله (لعلها أن تذكرك ماضى من زمانك) معناه تذكر
 بها ما مضى من نشاطك وقوة شبابك وغمتك فان ذلك ينشئ البدن وفي رواية
 أخرى فى الصحيح لعلها ترجع اليك ما كنت تعهد من نفسك وكان عبد الله رضى
 الله عنه قد قلت رغبته فى النساء إما للاشتغال بالعبادة وإما للسن وإما لمجموعهما
 فخر كعثمان رضى الله عنه بذلك ﴿ الثالثة ﴾ قوله (يامعشر الشباب) قال أهل اللغة
 المعشر الطائفة الذين يشملهم وصف فالشباب معشر والشيوخ معشر والأنبياء
 معشر والنساء معشر وكذا ما أشبهه والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شبان
 بضم الشين وتسديد الباء وآخره نون وشبهه والشاب عند أصحابنا هو من بلغ
 ولم يجاوز ثلاثين سنة وانما خص الشباب بالخطابة لان الغالب قوة الشهوة فيهم
 بخلاف الشيوخ والكهول لكن المعنى معتبر إذا وجد فى حق هؤلاء أيضا
 ﴿ الرابعة ﴾ فى الباء أربع لغات حكاهما قماضى عياض وغيره الفصيحة المشهورة الباء
 بالمد والهاء والثانية الباء بلامدو الثالثة الباء بالمد بلاهاء والرابعة الباء بهاء ثين بلامد
 وأصلها فى اللغة الجماع مشتقة من المباءة وهو المنزل ومنه مباءة الابل وهى موطنها
 ثم قيل لعقد النكاح بقاء لان من تزوج امرأة بواها منزلا ﴿ الخامسة ﴾ اختلف العلماء
 فى المراد بالباء هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد أمحهما أن المراد معناها
 الغوى وهو الجماع فتقديره من استماع منكم الجماع لقدرته على مؤنه وهى
 مؤن النكاح فليزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع

شهوته ويقطع شر منه كما يقطع الوجاه وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا يفكون عنها غالباً والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلازمها وتهديره من استطاع منك مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطعها فليصم ليدفع شهوته والذي حمل القائلين بهذا على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام قال ومن لم يمتطع فعليه بالصوم والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فلذلك حملنا الباءة على المؤن وأجاب الأولون بما تقدم في القول الأول وهو أن تهديره ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه وهو محتاج إلى الجماع فعليه بالصوم والله أعلم **السادسة** فيه الأمر بالنكاح لمن اشتاقت إليه نفسه واستطاعه بقدرته على مؤنه وهذا يجمع عليه لكنه عند جمهور العلماء من الساف والخلف على طريق الاستحباب دون الإيجاب فلا يلزمه التزوج ولا التسرى سواء خاف العنت أم لا كذا حكاه النووي هن العلماء كافة ثم قال ولا نعلم أحداً أوجبه إلا داود ومن وافقه من أهل الظاهر ورواية عن أحمد أنهم قالوا يلزمه إذا خاف العنت أن يتزوج أو يتسرى قالوا ولم يشترط بعضهم خوف العنت قال أهل الظاهر إنما يلزمه التزوج فقط ولا يلزمه الوطء اهـ وإنما يلزمه في العمر مرة واحدة وفيه نظر فهذا الذي ذكر أنه رواية عن أحمد هو المشهور من مذهبه وظاهر كلام أصحابه تعين النكاح وعنه رواية أخرى بوجوبه مطلقاً وإن لم يخف العنت كما حكاه النووي عن بعضهم وعبارة ابن تيمية في المحرر النكاح السابق سنة مقدمة على ثقل العبادة إلا أن يخشى الزنا بتركه فيجب وعنه يجب عليه مطلقاً انتهى وأوجب عند خوف العنت وجه في مذهب الشافعي حكاه الرافعي عن شرح مختصر الجويني وقال النووي في الروضة هذا الوجه لا يحتم النكاح بل يخير بينه وبين التسرى ومعناه ظاهراً انتهى وجزم به أبو العباس القرطبي وهو من المالكية بل زاد خشية الاتفاق عليه فإنه قال انه تقول موجب هذا الحديث في حق الشاب المستطيع الذي يخاف الفرج على نفسه ودينه من العزبة بحيث لا يرتفع عنه إلا التزويج وهذا يختلف في وجوب التزويج عليه انتهى وتقدم الاتفاق على ذلك مردود لكن قلنا في نقله في ذلك

وبه يحصل الرد على النووي في كلامه المتقدم ولم يقيد ابن حزم ذلك بخوف العنت وعذارته في المحل وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد أن يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ثم قال وهو قول جماعة من السلف وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة قسم بعض الفقهاء النكاح إلى الأحكام الخمسة أعنى الوجوب والندب والتحريم والكرهية والاباحة وجعل الوجوب فيها إذا خاف العنت وقدر على النكاح إلا أنه لا يتعين واجبا بل إما هو وإما التيسر وإن تعذر التيسر تعين النكاح حينئذ للوجود لا لاصل الشريعة انتهى وكان هذا التقسيم لبعض المالكية وقد حكاه أبو العباس القرطبي عن بعض علمائهم وقال إنه واضح، وقال القاضي أبو سعد الهروي من الشافعية ذهب بعض أصحابنا بالعراق إلى أن النكاح فرض كفاية حتى لو امتنع منه أهل خطر أجبروا عليه ثم قال القرطبي وصرف الجمهور الأمر هنا عن ظاهره لشيئين (أحدهما) أن الله تعالى قد خير بين الزوج والتيسر بقوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» ثم قال (أو ما ملكت أيمانكم) والتيسر ليس بواجب إجماعا فالتكاح لا يكون واجبا لأن التخيير بين الواحد وغيره يرفع وجوب الواجب ويبسط هذا في الأصول وسبقه إلى هذا الماردي وفيه نظر لما تقدم عن أهل الظاهر وغيرهم من التخيير بينهما فلا يصح ما حكاه من الإجماع ثم قال القرطبي (وثانيهما) قوله تعالى (والذين هم لزوجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) ولا يقال في الواجب إن فعله غير ملوم قال ثم هذا الحديث لا حاجة لهم فيه لوجهين (أحدهما) أنه قول بموجبه في حق الشاب المستطيع الذي يخاف الضرر من العزبة ولا يتخفف في وجوب الزوج عليه وقد تقدم حكايته عنه ورد قوله الاتفاق ثم قالوا (الثاني) أنهم قالوا إنما يجب العقد لا الوطء وظاهر الحديث إنما هو الوطء فإنه لا يحصل شيء من الفوائد التي أرشد إليها في الحديث من تحصين النرج وغض البصر بالاعتد وإنما يحصل بالوطء وهو الذي يحصل دفع الشبق إليه ونحوه ثم ذهبوا إليه لم ينأوا الحديث وما تناوله الحديث لم يذهبوا إليه أبدا ومن حذر مدلال الخطابي به على النكاح غير

واجب لأن ظاهر الأمر الوجوب وبتقدير صرفه عن ذلك بما ذكرناه فلا يكون دليلاً على عدم الوجوب فأقل درجاته أن يكون قاصر الدلالة عن الطرفين ^٥ قال القرطبي ولا حجة لهم في قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء لانه قصد به بيان ما يجوز الجمع بينه من أه اد النساء لا بيان حكم أصل القاعد ولا حجة لهم في قوله تعالى « وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عباد وإمائكم » فانه أمر للأولياء بالانكاح للأزواج بالنكاح انتهى ولم يقل أحد بوجوبه على النساء وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وليس ذلك فرضاً على النساء لقوله تعالى (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً) قال أبو اسحق الشيرازي صاحب التنبيه إن النكاح للنساء مستحب عند الحاجة ومكروه عند عدمها وقال الشيخ عماد الدين الزنجاني في شرح الوجيز المسمى بالموجز. لم يتعرض الاصحاب للنساء والذي يغلب على الظن أن النكاح في حقهن أولى مطلقاً لانهن محتجن إلى القيام بأمورهن والتستر عن الرجال ولم يتحقق في حقهن الضرر الناشئ من النفقة ^٦ (السابعة) قوله فانه أغض للبصر أى أشد غض له وقوله وأحصن للفرج أى أشد إحصاناً له ومنعاً عن الوقوع في الفاحش وقال الشيخ تقي الدين يحتمل أمرين (أحدهما) أن يكون أفعال فيه مما يسئعها تغير المبالغة (والثاني) أن يكون على بابها فان التقوى سبب لغض البصر ومحصر الفرج وفي معارضتها الشهوة والداعي إلى النكاح وبعد الكاح يضعف هذا المعارض فيكون أغض للبصر وأحصن للفرج مما إذا لم يكن فان وقوع الفعل مع ضعف الداعي إلى وقوعه أندر من وقوعه مع وجود الداعي ^٧ (الثامنة) قد عرفت أن قوا ومن لم يستطع أى مؤن النكاح أو نفس النكاح لعجزه عن المؤن أى مع توافقه إليه فهذا لا يؤمر بالنكاح بل يفهم من الحديث أنه يطلب منه تركه لكونه عليه الصلاة والسلام أرشد إلى ما ينافيه ويضعف دواعيه وهو الصوم وقد صرح أصحابنا بأن من هذه صفته يستحب له ترك النكاح وزاد النووي في شرح مسلم فذكر أن النكاح له مكروه وهو أبلغ في طلب الترك ومقتضى كلام الحنابلة استحباب النكاح للتائق من غير اعتبار القدرة على المؤن وقد

تقدمت عبدة ابن تيمية في المحرر في ذلك وكان شيخنا الامام الباقرى رحمه الله يقول الذى يدل له نص الشافعى رحمه الله أنه إن كان تأثما استحب له وإلا فهو مباح لم يقل بأنه مستحب ولا مكروه وهى طريقة أكثر العراقيين انتهى وقال الغزالى فى الاحياء من اجتمع له فوائد النكاح من النسل والتحسين وغيرهما وانتفت عنه آفاته من تخليط فى الكسب وتقصير فى حقن استحب له وعكسه المزالة له أفضل فان اجتماعا اجتهد وعمل بالراجح (التاسعة) مقتضى ما قرر أن الحديث لم يتناول غير التائق قادرا على المؤن كان أو عاجزا عنها فاما غير التائق فإنه مسكوت عنه فى الحديث ويدخل تحته حالتان (إحداهما) أن يكون عاجزا عن النكاح لعمه كهرم أو مرض دائم أو تعين فعلا يكره له النكاح (الثانية) أن لا يكون عاجزا وهذه الحالة يدخل تحتها صورتان (إحداهما) أن يكون قادرا المؤن النكاح فيكره له أيضا (الصورة الثانية) أن يقدر على المؤن فلا يكره له النكاح فى هذه الصورة تكن التخل للعبادة أفضل فان لم يتعمد النكاح له أفضل هذا هو المشهور من مذهب الشافعى وغيره وذهب أبو حنيفة وبعض الشافعية والمالكية الى أن النكاح له أفضل مطلقا وأطلق الحنابلة أن غير القادر إما حلقة أو لكبر أو غيره يكون النكاح فى حقه مباحا وعن أحمد رواية أنه مستحب وقد اشتهر عن الشافعية أن النكاح ليس عبادة وعن الحنفية أنه عبادة واستثنى الامام تقي الدين السبكي من الخلاف نكاح النبي ﷺ قال فانه عبادة قطعاً قال ومن فوائده تقل الشريعة المتعلقة بما لا يطلع عليه الرجال وتقل محاسنه الباطنة فانه مكمل انظاره والباطن (العاشرة) قوله فعليه بالصوم قال المازرى فيه إغراء بالغائب ومن أصول النحويين أن لا يبرى بغائب وقد جاء شاذاً قول بعضهم عليه رجلا ليسنى على جهة الإغراء قال القاضى عياض. هذا الكلام موجود لابن قتيبة والرجاحى ولكن فيه على قائله أغاليط ثلاثة (أولها) قوله لا يجوز الإغراء بالغائب وصوابه إغراء الغائب فاما الإغراء بالغائب فجائز وهذا نص أبى عبيدة فى هذا الحديث وكذا كلام سيويه ومن بعده من أئمة هذا الشأن و(ثانيها) عند قوله عليه رجلا ليسنى من إغراء الغائب وقد جعله سيويه

والسيرافى منه ورواهاذا والقرى عندي أنه ليس المراد بها حقيقة الاغراء وان كانت صورته فلم يرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب ولا أمره بالزام غيره وانما أراد الاخبار عن نفسه بقلة حالاته بالغائب وأنه غير متأت له منه ما يريد لجاء بهذه الصورة، يدل على ذلك ونحوه قولهم إليك عنى أى اجعل شدة بك بنفسك عنى ولم يرد أن يغريه به وانما مراده دعى وكن كمن شغل عنى (ثالثها) عدم هذه اللفظة فى الحديث من اغراء الغائب جملة والكلام كله لعضو ر الذيع خاطبهم بقوله من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانها هنا ليست للغائب وإنما هى لمن خص من الحاضرين بعدم الاستطاعة اذ لا يصح خطابه بكافة الخطاب لأنه لم يتعين منهم ولا بهامه لفظه من وان كان حاضرا وهذا كثير فى القرآن كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى) الى قوله (فمن عفى له من أخيه شيء) وكقوله (كتب عليكم الصيام) الى قوله (فمن تطوع خيرا فهو خير له) وكقوله (ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتيها) فهذه لما أتت كلها مؤثر للحاضر لا للغائب ومثله لوقات لرجلين من قام الا أن مكافله درهم فهذه الهاء من قام من الحاضرين انتهى كلام القاضى وعدا الحديث فى هذا المثال من اغراء الغائب باعتبار اللفظ وانكار القاضى ذلك باعتبار المعنى وأكثر كلام العرب باعتبار اللفظ (الحادية عشرة) فيه ارشاد التائق الى النكاح العاجز عن مؤنه الى الصوم وذلك لما فيه من كسر الشهوة فان شهوة النكاح تابعة لشهوة الاكل تقوى بنوتها وتضعف بصعنها وفيه أن الصوم بهذا التمسك صحيح يناب عليه (الثانية عشرة) الوجاء بكسر الواو وبالجم محدود وحكى أبو العباس القرطبى عن بعضهم أنه قال وجى بفتح الواو والقصر قال وليس بشئ لأن ذلك هو الخفاء فى ذوات الخف انتهى والوجاء هو رضى الخصيتين بحجر ونحوه وأصله الغمز والطعن ومنه وجأه فى عنقه ووجأ بطنه بالخنجر وقال بعضهم الوجاء أن توجأ العروق والخصيتان باقتتان بحالهما والخصاء شق الخصيتين واستئصالهما والجب أن تحمى السفرة ثم يستأصل بها الخصيتان وليس المراد هنا حقيقة انوجاء بل سمي الصوم وجاء لأنه يفعل فعله ويقوم مقامه فالمراد أنه يقطع الشهوة ويدفع شر الجماع كما يفعله الوجاء فهو من محاز المشابهة المعنوية (الثالثة عشرة)

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (هَلْ نَكَحْتَ؟) قُلْتُ
نَعَمْ، قَالَ أَبَكَرَ أَمْ تَبَيَّأَ؟ قُلْتُ تَبَيَّأَ قَالَ فَهَلَّا يَكْرَأُ تَلَاغِيَهَا وَتَلَاغِيكَ
قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُتِلَ أَبِي يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ فَكِرِهْتُ أَنْ أَجْمَعَ
إِلَيْهِنَّ خِرْقَاءَ مِثْلَهُنَّ وَلَكِنْ امْرَأَةٌ تَمْشُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ قَالَ
أَصَبْتَ (زَادَ الشَّيْخَانِ فِي رِوَايَةِ) (وَتَضَاحَكَا وَتَضَاحَكُكَ) وَفِي
آخِرِهِ قَالَ (فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْ قَالَ خَيْرًا) وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (فَإِنَّ أَنْتَ
عَنِ الْعَذَاوَى وَإِعَابِهَا

قال الخطابي فيه جواز التعالج لقطع الباء بالادوية ونحوها (قلت) لا يلزم من الارشاد
للمصوم لكسر الشهوة الارشاد لاستعمال ما يقطعها فانه قد تحصل المعة لأن المال غاد
ورائع فيجد شهوته ويتمكن من تحصيل مقاصد النكاح الدينية والدنيوية وإذا
استعمل ما يقطعها قلت ذلك وقد قال أصحابنا إنه لا يكسرهما بالكافور
ونحوه فما ذكره ليس هو المنقول ولا يصح استنباطه من الحديث والله
أعلم ﴿الرابعة عشرة﴾ قال الخطابي وفيه أن المقصود في النكاح الوطء
وأن الخيار في العنة واجب وقال والذي رحمه الله وما أدري ما وجه الدلالة فيه
(قلت) قد وطأ له باستدلاله به أولا عني أن المقصود في النكاح الوطء أي
والعنة مفقودة لمقصوده ومقتضى ذلك تأثيرها فيه لكن تأثير الخيار بمخصوصه
يحتاج إلى دليل خاص وليس في هذا الحديث ما يدل عليه بالتعيين والله أعلم
﴿الحديث الثاني﴾

وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ هل نكحت؟ قلت نعم قال أبكر أم تبيا؟
قلت تبيا قال فهلا بكرا تلاعبيها وتلاعبيك؟ قلت يا رسول الله قتل أبي يوم أحد
وترك تسع بنات فكروه أن أجتمع إليهن خرقاء مشهن ولكن امرأة تمشطن

وتقوم عليهن، قال أصبت» (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه البخارى ومسلم من هذا الوجه من طريق سفيان بن عيينة وأخرجاه أيضاً والترمذى والنسائى من طريق حماد بن زيد كلاهما عن عمرو بن دينار عن جابر وفى رواية الشيخين من رواية حماد «تلاعبها وتلاعبك وتضاحكها وتضاحكك» وفى رواية لها (أو تضاحكها وتضاحكك) وفى روايتيها ورواية الترمذى وترك تسع نسات أو سبعاً وفى روايتيها فبارك الله لك أو قال خيراً وفى رواية للبخارى فبارك الله عليك وفى رواية الترمذى «فدماى» وأخرجه الشيخان أيضاً من طريق شعبة عن محارب بن دينار عن جابر وفيه فقال (مالك وللعذارى وللعابها. فذكرت ذلك لعمرو بن دينار فقال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله ﷺ هلا جارية تلعبها وتلاعبك» لفظ البخارى وثقف مسلم قال (فأين أنت من العذارى ولعابها يقال شعبة فذكرته لعمرو بن دينار فقال قد سمعته من جابر وإنما قال هلا جارية تلعبها وتلاعبك) وأخرجه مسلم والنسائى من طريق عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن جابر وفيه «إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك» ورواه ابن ماجه بدون هذه الزيادة وأخرجه أبو داود من رواية سالم بن أبى الجعد عن جابر وهو فى الصحيحين فى اثناء قصة الحمل من حديث الاسمى ووهب ابن كيسان وفى صحيح مسلم وغيره من حديث أبى نصره كله عن جابر (الثانية) البكر هى الجارية الباقية على حالتها الاولى واليبس المرأة التى دخل بها الزوج وكأنها نابت إلى حال كبار النساء غالباً وقوله (قلت ثيب) بالرفع كذا فى روايتنا هنا وهو خبر مبتدأ محذوف أى هى أى المنكوحة ثيب وقوله (هلا بكرا) منصوب بفعل محذوف أى هلا نكحت بكرا وفى بعض روايات الصحيح هلا زوجت بكرا وقوله (تلاعبها وتلاعبك) من اللعب المعروف ويؤيده قوله (وتضاحكها وتضاحكك) وقوله فى رواية لآبى عبيد (وتداعبها وتداعبك) من الدابة وهى المزح هكذا حكاه القاضى عياض عن جمهور المتكلمين فى شرح هذا الحديث وقال بعضهم يحتمل أن يكون من اللعب وهو الريق

وقوله في الرواية الأخرى (ولما بها) هو بكسر اللام وهو مصدر لاعب من
 الملاعبة كقتال مقاتلة قال التاضي عباس والرواية في كتاب مسلم بالكسر
 لا غير ورواية أبي ذر الهروي من طريق المستمل لصحيح البخاري ولما بها
 بالضم يعني به ريقها عند التقبيل قال أبو العباس القرطبي وفيه بعد والصواب
 الاول وقال عياض إن الاول أظهر وأشهر وفي معجم الطبراني الكبير من
 حديث كعب بن عجرة فهنا بكرا تعصها وتعصك (الثالثة) وفيه استحباب
 نكاح البكر لكونه عامه الصلاة والسلام حض على ذلك وفي سنن ابن
 ماجه عن عبد الرحمن بن عتبة بن غزيم بن ساعدة الانصاري عن أبيه
 عن جده قال قال رسول الله ﷺ (عليكم بالابكار فانهم أعذب أفواها وأتقى
 أرحاما وأرضى باليسير) ورواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث ابن مسعود
 وقوله اتقى أرحاما بالنون والتاء المثناة من فوق والقاف أي أكثر أولادا
 يقال للمرأة الكثيرة الولد ناتق لأنها ترى بالأولاد رميا والنتق الرمي والنفض
 والحركة وفي صحيح البخاري عن عائشة قالت قلت يا رسول الله أرايت لو نزلت
 واديا وفيه شجرة قد أكل منها وسحر قلم يوم طل منها في أيها كنت ترعب
 بميرك قال في الشجرة التي لم يؤكل منها قالت فانا هي . تعني أن رسول الله ﷺ لما
 تزوج بكرا غيرها . وقد استشكل بعضهم الحض على البكر مع الحض على
 الولود وقال أنها صفتان متنافيتان فلهذا منى عرفت بكثرة الولادة لا تكوز
 بكرا وأجيب عن ذلك بأنه قد تعرف كثرة اولادها من أقاربها وفيه
 نظر وقد يقال ما صفتان مرغب فيها فاما أن يحصل على البكر أو على كثرة
 الأولاد إن كانت ثيبا والحق أنه لا تنافي بينهما وأنه ليس المراد بالولود كثرة
 الأولاد وإنما المراد من هي في مظنة الولادة وهي الشابة دون العجوز التي
 انقطع حبلها فالصفتان حينئذ من واد واحد وهما متفقتان غير متنافيتين
 والله أعلم (الرابعة) وفيه ملاعبة الرجل امرأته وملاطفتها وتضاحكهما
 وحسن العشرة بينهما (الخامسة) وفيه سؤال الامام والكبير أصحابه عن
 أمورهم وتفقد أحوالهم وإرشادهم إلى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة فيها

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ إِلَّا بِلِصَالِحٍ نِسَاءٌ فَرِيضٌ أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صَفَرِهِ وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ) وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَلَى (يَتِيمٍ) وَزَادَ فِي رِوَايَةِ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ وَلَمْ تَرَ كَسْبَ مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ بَعِيرًا قَطُّ

وَأَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ النِّكَاحِ لَا يَنْبَغِي الْاسْتِحْيَاءُ مِنْهُ ﴿السَّادِسَةُ﴾
وَفِيهِ فَضِيلَةٌ لَجَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِنْشَارِهِ مَصْلَحَةُ إِخْوَانِهِ عَلَى حِفْظِ نَفْسِهِ وَأَنَّهُ
عِنْدَ تَزَاحُمِ الْمَصَاحِتَيْنِ يَنْبَغِي تَقَدُّمُ أَحْمَقِهِمَا وَقَدْ صَوَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا يَفْعَلُ وَدَمَالَهُ
لَأَجْلِ ذَلِكَ، وَفِيهِ الدَّمَاءُ لِمَنْ فَعَلَ خَيْرًا وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالْدَّاعِي ﴿السَّابِعَةُ﴾ وَفِيهِ
جَوَازُ خِدْمَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا وَأَوْلَادَهُ وَأُخَوَاتِهِ وَعِيَالَهُ وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الرَّجُلِ
فِي قَصْدِهِ مِنْ أَمْرَاتِهِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا تَفْعَلُهُ بِرِضَاهَا
﴿الثَّامِنَةُ﴾ هَذِهِ الرِّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا الْجُزْمُ بِأَنَّ أَخَوَاتَهُ كُنَّ تَسْمَعُ مُقَدِّمَةً عَلَى
رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ الَّتِي فِيهَا التَّرَدُّدُ بَيْنَ التَّسْمَعِ وَالسَّمْعِ فَإِنَّ مِنْ حِفْظِ حُجَّةٍ عَلَى
مَنْ لَمْ يَحْفَظْ ﴿التَّاسِعَةُ﴾ الْخُرْقَاءُ بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ
وَبِالْقَافِ الْحَقَاءُ الْجَاهِلَةُ بِأَعْمَالِ الْمَذَلِّ لِحَتَّاجِ إِلَيْهَا وَهِيَ تَأْنِيثُ الْأُخْرَقِ وَقَوْلُهُ
أَجْمَعُ إِلَيْهِمْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَمْنُهُ مَعْنَى أَضْمُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِلَى مَعْنَى
مَعَ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) وَفِي قَوْلِهِ (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى
أَمْوَالِكُمْ) وَفِي قَوْلِهِ (إِلَى الْمِرَافِقِ) ﴿الْعَاشِرَةُ﴾ بِقَوْلِهِ (وَلَكِنْ أَمْرًا) رَوَيْنَاهُ بِالرَّفْعِ
عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ نَيْبٌ وَهُوَ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفٌ وَقَوْلُهُ (تَمْشِطِينَ) بَفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّ
الشَّيْنِ أَيْ تَسْرَحُ شَعْرَهُنَّ وَقَوْلُهُ (وَتَهْوِي عَيْنُهُنَّ) أَيْ تَهْوِي بغيرِ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِنَّ
وَهُوَ مِنْ ذِكْرِ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ

﴿الْحَدِيثُ الثَّالِثُ﴾

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرُ نِسَاءٍ

ركبن الابل صالح نساء قريش احناه على ولد في صغره وأرماه على زوج في ذات يده (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام، ومعمر عن ابن طاوس عن أبيه كلاهما عن أبي هريرة وأخرجه الشيخان من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج وعن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال أحد هما صالح نساء قريش وقال الآخر نساء قريش وقال احناه على يتييم وفي لفظ لمسلم من هذا الوجه أرماه على ولد وأخرجه البخاري تعليقا ومسلم مسندا من طريق يونس عن الزعري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ (نساء قريش خير نساء ركنن الابل احناه على طفل وارماه على زوج في ذات يده، يقول أبو هريرة على أثر ذلك ولم تركب مريم بنت عمران بعير أقط) وانفرد به مسلم من طريق معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة وفي أوله أن النبي ﷺ خطب أم هاني بنت أبي طالب فقالت يا رسول الله إني قد كبرت ولى عيال فقال خير نساء فذكر الحديث ومن طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة (الثانية) فيه تفضيل نساء قريش على غيرهن وقوله ركنن الابل إشارة إلى العرب لأنهم الذين يعهد عندهم ركوب الابل فعبر بركوب الابل عن العرب وقد علم أن العرب خير من غيرهن فيستفاد بذلك تفضيلهن مطلقا (الثالثة) استنبط أبو هريرة رضى الله عنه من قوله ركنن الابل إخراج مريم عليها السلام من ذلك لأنهم لم تركب بعيرا قط فلا يكون فيه تفضيل نساء قريش عليها ولا شك أن مريم فضلا وأنها أفضل من أكثر نساء قريش وقد ثبت في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال خير نساها مريم بنت عمران وخير نساها خديجة بنت خويلد وأشار وكيع إلى السماء والأرض وأراد بهذه الإشارة تفسير الضمير في نساها وأن المراد به جميع نساء الأرض أى كل من بين السماء والأرض من النساء قال النووي والاطهر أن معناه أن كل واحدة منهما خير نساء الأرض في عصرها ، وأما التفضيل بينهما فسكوت عنه (قلب) وقد يعود الضمير في نساها على مريم وخديجة ويكون المقدم حبر والمؤخر مبتدأ أو التقدير مريم خير نساها أى خير نساء زمانها والتردد بين مريم وخديجة مفرع على الصحة أو مريم ليس

نية وقد نقل بعضهم الاجماع عليه أما إذا قلنا بنيتها كما قاله بعضهم فلا شك حينئذ في فضلها على خديجة والحق أنه لا يحتاج إخراج مريم عليها السلام من هذا التفضيل إلى استنباطه من قوله ركن الابل لان تفضيل الجملة لا يلزم طرده في كل الافراد ، وقد علم فضل مريم بما تقدم وغيره ؛ ولو قصد بقوله ركن الابل إخراج نساء غير العرب لزم على ذلك أن لا يكون لنساء قريش فضل على نساء بني اسرائيل ولا الروم ولا الفرس ولا غيرهم من النساء وليس كذلك بل الحديث دال على تفضيلهن على جميع النساء لدلالته على تفضيلهن على بقية العرب مع قيام الدليل على تفضيل العرب على غيرهم ثم إن هذا الحديث إنما سيق والله أعلم في معرض الترغيب في نكاح القرشيات فلم يقصد ان تعرض لمريم التي اقضى زمانها بنفي ولا إثبات والله أعلم ﴿ الرابعة ﴾ في هذه الرواية صالح نساء قريش وفي غيرها نساء قريش والمطلق محمول على المقيد فالمحكوم له بالخيرة إنما هو صالح نساء قريش لا غيرهن قال أبو العباس القرطبي ويعني بالصلاح هنا صلاح الدين وصلاح المخالطة للزوج وغيره كما دل عليه قوله أحناء وأرماه ﴿ الخامسة ﴾ قوله أحناء أى أشفقته والحانية على ولدها التي تقوم عليهم بعد تيممهم فان زوجت فليس بحانية قاله الهروي وقوله على ولد قد عرفت أن في الرواية الأخرى على يتيم فقد يحمل هذا من الاطلاق والتقييد ويحمل المطلق على المقيد وقد يقال هو من ذكر بعض أفراد العموم فهي حانية على ولدها مطلقاً لكن الذي تقوى حاجته إلى حنوها هو اليتيم أما من أبوه حتى فستغن عنها برقد أبيه ولذلك قيد الولد بالصغر لاستغنائه عن حنو الأم بعد كبره ﴿ السادسة ﴾ قوله وأرماه على زوج أى أحفظ وأصون وقوله في ذات يده أى في ماله المضاف إليه والمراد حفظها مال الزوج وحسن تديره في النفقة وغيرها وصيانتها عن أسباب التلف ﴿ السابعة ﴾ قوله أحناء وأرماه أصله أحناءهن وأراعهن ولكنهم لا يتكلمون به إلا فردا قاله أبو حاتم السجستاني وغيره وهو نظير الحديث الآخر كان النبي ﷺ أحسن الناس وجها وأحسنه خلقا والحديث الآخر عندي أحسن العرب وأجملهم أم حبيبة ﴿ الثامنة ﴾ فيه فضل هاتين الخصلتين (احداً ما)

وعن عمر قال : تأيمنت حفصة ابنة عمر من خنيس بن حذافة أو
حذيفة شك عبد الرزاق وكان من أصحاب النبي ﷺ ممن شهد
بدرًا فتوفي بالمدينة قال فلقيت عثمان بن عفان فمرصنت عليه حفصة

الخنوع على الأولاد والشفقة عليهم وحسن تربيتهم والقيام عليهم إذا كانوا
أيتاما ونحو ذلك (والثانية) مراعاة حق الزوج في ماله وحفظه والأمانة
فيه وحسن تدبيره في النفقة وغيرها وصيائمه ونحو ذلك (والثالثة) إيراد
الشيخ رحمه الله هذا الحديث في هذا الباب يحتمل أن يكون لما يفهم منه من
الترغيب في نكاح القرشيات لما دل عليه من مراعاة حال الزوج في حياته في ماله
ونفقته وبعد موته فيمن يخافه يتجا وقد ذكر أصحابنا اتفاقه أنه يستحب
نكاح النسيبة ومقتضاه أنه كلما كان نسبها أعلى تأكد الاستحباب ويحتمل أن
يكون لما دل عليه من فضل القرشيات فيستفاد منه أمر الكفاءة وأن غيرهن
ليس كفوًا لهن ، ويحتمل أن يكون لما دل عليه
من توفيرهن في أمر النفقة فيستفاد منه اتفاق الزوج على زوجته وقد أوردته
البخارى في كتاب النفقات وبوب عليه باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده
والنفقة العاشرة قد عرف بالرواية التي نقلناها من صحيح مسلم سبب هذا
الحديث وهو اعتذار أم هانئ لما خطبها النبي ﷺ بكبر سنها وأنها ذات
عيال فرقت بالنبي ﷺ في أن لا يتأذى بتزوج كبيرة السن ولا بمخالطة عيالها
وهم في إخلالها نفسها لمصالحهم وتعز بها عليهم ولو كان غيرها لأثر مصلحة
نفسه معرضا عن مصلحة الزوج والعيال فينبغي ذكره في أسباب الحديث
والله أعلم

➤ الحديث الرابع ➤

وعن عمر قال تأيمنت حفصة ابنة عمر من خنيس ابن حذافة أو حذيفة شك

قُلْتُ إِنَّ شَيْئًا أَنْكَحَتْكَ حَفْصَةُ قَالَ سَأَنْظُرُ فِي ذَلِكَ فَلَبِثْتُ لِيَالِي
فَلَقَيْتَنِي فَقَالَ مَا أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا قَالَ عَمْرُ فَلَقَيْتُ أَبَا بَكْرٍ
فَقُلْتُ إِنَّ شَيْئًا أَنْكَحَتْكَ حَفْصَةُ بِنْتُ عَمْرِو فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى شَيْئٍ
فَكَانَتْ عَلَيْهِ أَوْجَدَ مِنِّي عَلَى عُمَانَ فَلَبِثْتُ لِيَالِي فَخَطَبَهَا إِلَيَّ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ فَأَنْكَحْتَهَا إِيَّاهُ فَلَقَيْتَنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ لِمَاكَ وَجِدْتَ عَلَى
حِينَ عَرَضْتَ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا؟ قَالَ قُلْتُ نَعَمْ، قَالَ
فَإِنَّهُ لَمْ يَنْعَنِي أَنْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا حِينَ عَرَضْتَهَا عَلَيَّ إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهَا وَلَمْ أَكُنْ لَا فَنَبِيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وَلَوْ تَرَكَهَا نَكَحْتُهَا) رَوَاهُ بُخَارِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلَوْ تَرَكَهَا لَمَلَمْتُهَا

عبد الرزاق وكان من أصحاب النبي ﷺ ممن شهد بدرا فتوفي بالمدينة قال فلقيت
عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة فقالت إن شئت أنكحك حفصة قال سأنظر
في ذلك فلبيت ليالي فلقيني فقال ما أريد أن أتزوج يومى هذا قال عمر فلقيت
أبا بكر فقالت إن شئت أنكحك حفصة بنت عمر فلم يرجع إلى شيئا فكنت عليه
أوجد منى على عثمان فلبيت ليالي فخطبها إلى رسول الله ﷺ
فأنكحها إياه فلقيني أبو بكر فقال لعلك وجدت
على حين عرضت على حفصة فلم أرجع إليك شيئا قال قلت نعم قال فإنه لم ينعني
أن أرجع إليك شيئا حين عرضتها على إلا أني سمعت رسول الله ﷺ يذكرها
ولم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ ولو تركها نكحها رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (فيه فوائد
الاولى رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ اسْحَقَ بْنِ رَاسِوَيْهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ وَالْبُخَارِيِّ مِنْ
طَرِيقِ دِثَامِ بْنِ يُوْسُفَ كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ

ابن سعد والبخارى وحده من طريق شعيب بن أبي حمزة ثلاثتهم عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمرو في هذه الروايات غير المحكية عن النسائي وأولاً خنيس ابن حذافة السهمي من غير شك وفيها أيضاً قبلتها بدل نكحتها ﴿الثانية﴾ قوله تأيأت بتشديد الياء أي مات عنها زوجها أو طلقها قال في المشارق وقد استعمل الأئمة في كل من لا زوج له وإن كان بكراً وذكر في النهاية تبعاً للهِروى أن هذا هو الأصل واقتصر عليه في الصحاح ﴿الثالثة﴾ خنيس بضم الخاء المعجمة وفتح النون وإسكان الياء المثناة من تحت وبالسین المهملة والمعروف أنه ابن حذافة كما جزم به غير عبد الرزاق وهو مقدم على شك عبد الرزاق ولما روى النسائي الحديث من طريق عبد الرزاق اقتصر على قوله خنيس وحذف الشك في اسم أبيه وهو قرشي سهمي وهو أخو عبد الله بن حذافة وقد اقتصر في الحديث على شهوده بدراً وذكر ابن عبد البر أنه شهد أحداً أيضاً وحصلت له بهاجرة مات منها بالمدينة وضعف ذلك أبو الفتح اليعمرى وقال إنه ليس بشيء وأن المعروف أنه مات بالمدينة على رأس خمسة وعشرين شهراً بعد رجوعه من بدر انتهى ويؤيد هذا التضعيف أن الأكثرين على أنه عليه الصلاة والسلام تزوج بها سنة ثلاث من الهجرة ولا يمكن مع ذلك استشهاد خنيس بأحد لأنها كانت في شوال سنة ثلاث فلم يبق بعدها من السنة ما تنقضى فيه العدة وقد استشكل الذهبي ذلك وحل والذي رحمه الله ذلك بتوهم ابن عبد البر في قوله أنه استشهد بأحد وبسط ذلك في ترجمة حفصة رضي الله عنها من هذا الشرح ﴿الرابعة﴾ استدلل به على أنه لا بأس بمرض الإنسان بخته وغيرها من موليائه على من يعتقد خيره وصلاحه لما فيه من النفع العائد عليها وعلى المعروضة عليه وأن ذلك لا ينبغي الاستحياء منه وقد بوب على ذلك البخارى والنسائي ﴿الخامسة﴾ المعروف ما في هذا الحديث من أن عرضها على عثمان كان قبل عرضها على ابى بكر وعكس ذلك ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة حفصة وزاد فيه أن عمر رضي الله عنه انطلق إلى رسول الله ﷺ فشكى إليه عثمان وأخبره بعرضه حفصة عليه فقال رسول

وعن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ
 (لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه)
 وعن نافع عن ابن عمر مثله زاد البخاري «حتى يترك الخطيب قبله
 أو يأت ذن له الخطيب» وزاد في حديث أبي هريرة حتى ينكح أو
 يترك وقال مسلم في حديث ابن عمر (إلا أن يأت ذن له) وله من حديث
 عقبة (حتى يذر)

الله ﷺ يتزوج حفصة من هو خير من عثمان ويتزوج عثمان من هو خير من حفصة
 وتبعه على ذلك أبو الفتح اليعمرى والذهبي وذكر والدي رحمه الله في ترجمة حفصة
 من هذا الشرح انه وم وان الصواب ما في هذا الحديث وقال ابن عبد البر في
 الاستيعاب في ترجمة رقية ما نعه: وفي الحديث الصحيح عن سعيد بن المسيب
 قال (أم عثمان من رقية بنت رسول الله ﷺ وأمت حفصة من زوجها فرمرو
 بثمان فقال هل لك في حفصة وكان عثمان قد سمع رسول الله ﷺ يذكرها فلم
 يحبه فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال هل لك في خير من ذلك أتزوج انا حفصة
 وازوج عثمان خيرا منها ام كلثوم) قال هذا معنى الحديث وقد ذكرناه باسناده
 في التمهيد وهو أصح شيء فما قصدناه انتهى والمعروف ان الساكت لكونه سمع
 رسول الله ﷺ يذكرها هو أبو بكر كما في حديث الصحيح وكذلك ذكره
 أبو عمر في ترجمة حفصة وهو مقدم على هذا المرسل السادسة (فان قلت) كيف
 عرضها على عثمان ثم على أبي بكر رضي الله عنهم وهو لا يملك إجبارها لكونها ثيبا
 (قلت) لو رضى أحدهما لزوجها له بشرطه وهو رضاها وقد كان يعلم أنها
 لا تخالفه في مثل ذلك وقد بوب عليه النسائي باب انكاح الرجل ابنته الكبيرة
 فان أراد بالاجبار فهو ممنوع إذا كانت ثيبا وإن أراد بالرضا فسلم (السابعة)
 كان عرضها على عثمان وهو عنب بعد وفاة رقية وقبل تزوج أم كلثوم وأما على

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِنَّ أَحْسَابَ أَهْلِ الدُّنْيَا
الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ هَذَا الْمَالُ » رَوَاهُ النَّسَائِيُّ

أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ وَأُمُّ رُومَانَ تَحْتَهُ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُوْفِيَتْ سَنَةً سِتْ
مِنَ الْمُهْجَرَةِ فِي ذِي الْحِجَّةِ وَقِيلَ لَهَا الْخُنْدُقُ سَنَةً أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ
خَوَّ بَعْدَ تَزْوِجِ النَّبِيِّ ﷺ خَفْصَةً بِلَا شَكٍّ فِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِمَرَضِ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ
عَلَى مَنْ هُوَ مُتَزَوِّجٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿ الْحَدِيثُ الْخَامِسُ ﴾

وَعَنْ الْأَمْزَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا يَخْضِبُ أَحَدُكُمْ عَلَى
خُطْبَةِ أَخِيهِ » وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ تَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ
فِي الْبَيْمِ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنَّ يَأْذُنَ لَهُ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ
الْبَيْتِ بْنِ سَعْدٍ وَمُسْلِمٌ وَحَدَّثَهُ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي كُلُّهُمَا عَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ وَتَقْدِمُ ذِكْرَ فَوَائِدِهِ فِي الْبَيْمِ

﴿ الْحَدِيثُ السَّادِسُ ﴾

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنَّ أَحْسَابَ أَهْلِ الدُّنْيَا الَّذِينَ يَذْهَبُونَ
إِلَيْهِ هَذَا الْمَالُ » (فِيهِ) فَوَائِدُ هَذَا الْأَوَّلِيِّ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
الدُّورَقِيِّ عَنْ أَبِي ثَمِيمَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ
عَنْ أَبِيهِ وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ
ابْنِ الْحُبَابِ عَنْ الْحَمِيدِ بْنِ وَاقِدٍ وَقَالَ الْحَاكِمُ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ
الْفَيْخِيَّينَ وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ
﴿ الثَّانِيَّةُ ﴾ الْحَسْبُ بَقْتَحَ السِّينَ أَصْلَهُ الشَّرَفُ بِالْأَبَاءِ وَمَا يَعْبُدُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ
مُفَاخَرَةٍ وَجَمْعُ أَحْسَابٍ وَقَوْلُهُ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ كَذَا وَقَعَ فِي أَصْلِنَا مِنْ
مُسْتَدْرَاكِ الْأَمَامِ أَحْمَدَ وَصَوَابِهِ لَمْ يَذْهَبُوا إِلَيْهِ وَكَذَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَإِنْ
حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ أَنَّ أَحْسَابَ أَهْلِ الدُّنْيَا الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَيْهَا مِثْلُ بَرَصٍ

الاحساب مؤثماً لأن الجموع مؤثمة وكأنه روعي في التذكير المعنى دون اللفظ وأما الذين فلا يظهر له وجه لأنه ليس وصفاً لأهل الدنيا وإنما هو وصف لأحسابهم إلا أن يكون اكتسب ذلك منه للحاورة ككتساب الأعراب من المجاور في قوله تعالى (وأيدىكم إلى المرافق) وفي قوله جبر ضب خرب في أمثلة ذلك معروفة ^{في} الثالثة ^{في} هذا الحديث يحتمل أن يكون خرج مخرج القدم لذلك لأن الاحساب إنما هي بالإنسان لا بالمال فصاحب النسب العالي هو الحبيب ولو كان فقيراً والوضيع في نسبه ليس حسيباً ولو كان ذا مال ويحتمل أن يكون خرج مخرج التقدير له والأعلام بصحته وإن تفاخر الإنسان بأبائهم الذين اتقروا مع فقره لا يحصل له حسباً وإنما يكون حسبه وشرفه بما له فهو الذي يرفع شأنه في الدنيا وإن لم يكن طيب النسب ويبدل للاحتمال الثاني ما رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم في مستدركه من حديث قتادة عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ (الحسب المال والكرم التقوى) قال الترمذي حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وقد ذكر بعضهم أن الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن لهم آباء لهم شرف، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء وروى الحاكم في مستدركه من حديث مسلم بن خالد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (كرم المرء دينه ومروءته عقله وحسبه خلقه) وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ^{في} الأربعة ^{في} ويرتب على هاذين الاحتمالين أن المال هل هو معتبر في كفاءة النكاح حتى أن يكون الفقير كفواً للغنية أو ليس معتبراً فإن الحسب ليس هو المال وإنما هو النسب إن جعلناه ذماً دل على أن المال غير معتبر وإن جعلناه قريراً اعتبرناه وفي ذلك خلاف لأصحابنا للشافعية والأصح عندهم عدم اعتباره وقد فهم النسائي من هذا الحديث هذا المعنى في الجملة فأوردته في سننه في كتاب النكاح وبوب عليه الحسب وإذا قلنا باعتبار اليسار في الكفاءة فهل المعتبر يسار بقدر المهر والتفقه فإذا أيسر به فهو كفؤ لصاحبة الألواف أو لا يكتفى بذلك بالناس أصناف غنى ومتوسط

« باب ما يحرم من النكاح »

عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار)
والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن يزوجه الآخر
ابنته وليس بينهما صداق »

وقير وكل صنف اكفاء وإن اختلف المراتب في ذلك لأصحابنا وحبان
أصحابها عندهم الثاني وذكر القاضي حبر في فتاويه أنه لو زوج بنته البكر
بمهر مثلها رجلا معسرا بغير رضاها لم يصح النكاح على المذهب لبطلان حقها
كتزويجها بغير كفؤ

« باب ما يحرم من النكاح »

« أخديب الاول »

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار والشغار أن يزوج
الرجل ابنته لرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق (فيه)
فوائد « الأولى » أخرجه الآئمة الستة من طريق مالك وليس في رواية أبي داود
والترمذي تفسير الشغار وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق
عبيد الله بن عمر وفيه قلت لنافع ما الشغار قال « ينكح ابنة الرجل وينكحه
ابنته بغير صداق ، وينكح أخت الرجل وينكحه أخته بغير صداق »
ولست هذه الزيادة عند النسائي وأخرجه مسم أيضا من طريق عبد الرحمن
السراج بدون تفسير الشغار ومن طريق أيوب بلفظ لا شغار في الاسلام
كلهم عن نافع عن ابن عمر « الثانية » ظاهر أن تفسير الشغار من تنمة المرفوع
وتقدم أن في رواية عبيد الله بن عمر أنه من قول نافع فيكون حينئذ
مدجرا في رواية مالك وقال الشافعي رحمه الله لا أدري تفسير الشغار في الحديث
من النبي ﷺ أو من ابن عمر أو من نافع أو من مالك حكاه عنه البيهقي في

المعرفة وقال الرافعي قال الأئمة وهذا التفسير يجوز أن يكون مرفوعاً ويجوز أن يكون من عند ابن عمر وقال ابن عبد البر كلهم ذكر عن مالك في تفسير الشغار ما تقدم انتهى وظاهر هذه العبارة أن التفسير لمالك ويحتمل أن مرادهم أنهم ذكروا ذلك عن مالك في روايته ثم إن هذا منتقض بالقنبي وممن بن عيسى فأنهما لم يذكرنا التفسير في روايتهما عن مالك رواه عن الأول أبو داود ومن طريق الثاني الترمذي لكن روى النسائي من طريق ممن بن عيسى عن مالك وفيه هذا التفسير وروى هذا الحديث مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وفيه تفسير الشغار موصولاً بالحديث ورواه النسائي فجعله من قول عبيد الله وكلام ابن حزم يقتضي أن التفسير مرفوع في حديث ابن عمر وفي حديث أبي هريرة تمسكاً بظاهر اللفظ وهو الحق إلا أن يقوم دليل على الإدراج وقال أبو العباس القرطبي جاء تفسير الشغار في حديث ابن عمر من قول نافع وفي حديث أبي هريرة من كلام رسول الله ﷺ، وفي مساقه وظاهره الرفع، ويحتمل أن يكون تفسيراً من أبي هريرة أو غيره وكيف ما كان فهو تفسير صحيح موافق لما حكاه أهل اللسان فإن كان من قول رسول الله ﷺ فهو المقصود وإن كان من قول صحابي فقبول لأنهم أعلم بالمقال وأقعد بالحال ﴿الثالثة﴾ قوله نهى عن الشغار أى عن نكاح الشغار وهو مصرح به في رواية ابن وهب عن مالك حكاه ابن عبد البر وكان الشغار من أنسكة الجاهلية ﴿الرابعة﴾ اعتبر في الحديث في تفسير الشغار وصفين (أحدهما) اشتراط أن يزوجه الآخر ابنته (والثاني) أن لا يكون بينهما صداق وقد اختلف العلماء في صورة نكاح الشغار ونشأ اختلافهم في ذلك من اختلافهم في المعنى الذي اقتضى بطلانه فأكثر الشافعية على أن مقتضى البطلان التشريك في البضع فإن بضع كل من المرأتين قد جعل مورداً للعقد وصداقاً للآخرى واستنبطوا هذا من قوله وليس بينهما صداق ولم يجعلوا مقتضى البطلان عدم الصداق لأن تسمية الصداق عند غير واجبة وإنما مقتضى البطلان جعل البضع صداقاً وذلك مخالف لإيراد عقد النكاح عليه

فخرجوا عن ظاهر الحديث في الوصفين معا اشتراط تزويج الآخر ابنته فانه باطل عندهم وإن لم يجز شرط بل قال زوجتك بنتي وتزوجت بنتك وقال الآخر مثله وصحوا البطلان ولو مميا مع ذلك صداقا كما سيأتي والمعنى المقتضى للبطلان عندهم أن يقول على أن يكون بضع كل واحدة صداقا للآخرى فهذا مستقل عندهم بالابطال للمعنى الذي قدمناه عنهم وهو التشريك في البضع وجعلوا هذا المعنى مستنبطاً من الأمرين المذكورين في الحديث فان اشتراط أن يزوجه الآخر ابنته وعدم ذكر الصداق يدل على أنه مع انعقد على البضع جعله صداقا للآخرى فجعلوا هذا المعنى المستنبط هو المتعبر وعلوا بالوصفين بهذا الطريق وإن ألغواهما بحسب الظاهر فلم يجعلوا خصوصية الشرط ولا خصوصية ترك تسمية الصداق معتبرة وإنما المتعبر مادلا عليه من التشريك في البضع وقصروا الابطال على ما اذا صرح بذلك فلو قال كل واحد زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك وقبل الآخر ولم يصرحاً بجعل البضع صداقا صحح على أصح الوجهين عند الرافعي والنووي لكن نص الشافعي على البطلان في هذه الصورة وهو ظاهر الحديث ولغظه إذا نكح الرجل ابنة الرجل أو المرأة بلى أمرها من كانت على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى أو على أن ينكحه الأخرى ولم يسم لواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ فلا يحل النكاح وهو مفسوخ حكاه عنه البيهقي في المعرفة ثم قال وهو يوافق التفسير المنقول في الحديث الصحيح وخص إمام الحرمين هذين الوجهين بما إذا كانت الصيغة هذه ولم يذكر مبرا وقطع بالصحة فيما لو قال زوجتك بنتي بألف على أن تزوجني بنتك وقال ليس الفرق لذكر المهر بل لأنه روى في بعض الطرق اثبات أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن نكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه صاحبه ابنته فقصر بهذا القدر من غير مزيد قال الرافعي ولك أن تقول هذا التفسير حاصل سواء ذكر المهر أو لم يذكره ولبس فيه تعرض لترك المهر كالمهر في غير تعرض لذكره فلا يصلح مستندا للفرق انتهى ولو صرح مع جعل البضع صداقا بتسمية مهر بطل على الأصح عند أصحابنا

وعليه نص الشافعي في الاملاء وهو ظاهر نصه في المختصر ولذلك حكاها عنه ابن عبد البر وابن حزم فظهر بذلك أن المدار عندهم على التشريك في البضع خاصة ولو قال زوجتك بنتي على أن تزوجني ببتك وبضع ببتك صداق لبنتي فقبل صبح الأول وبطل الثاني، ولو قال وبضع بنتي صداق لبنتك بطل الأول وصح الثاني قال الشافعي رضى الله عنه بعد تفسير الشغار كأنه يقول صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى حكاها عنه البيهقي في المعرفة ثم قال والظاهر أن هذا تأويل من الشافعي للتفسير الذي رواه في حديث مالك قال وقد روى عن نافع بن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن حابر وفيه من الزيادة والشغار أن ينكح هذه بهذه بغير صداق؛ بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه. قال فيشبهه إن كانت هذه الرواية صحيحة أن يكون هذا التفسير من قول ابن جريج أو من فوفه والله أعلم قال القفال من الشافعية العلة في بطلانه التعليق والتوقيف فكانه يقول لا ينعقد لك نكاح بنتي حتى ينعقد لي نكاح ببتك ومقتضى هذا أنه لا بد أن يقول فيه ومهما انعقد نكاح بنتي انعقد نكاح ببتك ولهذا قال الغزالي في الوسيط صورته الكاملة أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للأخرى ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك قال الرافعي وهذا فيه تعليق وشرط عقد في عقد وتشريك في البضع قال الامام والدي رحمه الله في شرح الترمذي وينبغي أن يراد وأن لا يكون مع البضع صداقاً آخر بخلاف المتقدم فيما إذا ذكر مع البضع صداقاً آخر انتهى وذكر الشيخ تقي الدين مثل كلام الغزالي والرافعي وزاد أن في هذه الصورة اشتراط عدم الصداق وهو مفسد عند مالك (قلت) وإنما يكون فيه ذلك إذا لم يذكر مع البضع صداقاً آخر فهذه الزيادة التي ذكرها والذي رحمه الله متعينة والله أعلم وقد أشار الرافعي إلى الاعتراض على التعليل بالتشريك في البضع بأن المفسد هو التشريك من جهة واحدة وذلك إذا زوجتا من رجلين وهنا للتشريك بهجتين مختلفتين وأمكن أن يلحق بما إذا زوج أمته ثم باعها أو صدقها امرأة انتهى وقال الخطابي كان ابن أبي هريرة

يشبهه رجل تزوج امرأة واستثنى عضوا من أعضائها وهو مالا خلاف في فسادها لأن كل واحد منها قد زوج وليته واستثنى بعضها حين جعله مهرا لصاحبها قال وعلة بعضهم بأن المعتقد له معقود به وذلك لأن العقد لها وبها فصار كالعبد تزوج على أن تكون رقبته صداقا للمرأة انتهى وهذا المحكي عن ابن أبي هريرة وعن بعضهم هو المعبر عنه بالتشريك في البضع إلا أنه عبر عن ذلك بعبارة أخرى وقد ذكر الرافعي هذا المحكي عن بعضهم حين ذكر التعليل بالتشريك في البضع فقال وربما شبه بهذا قال لا يجوز أن يكون الرجل ناكحا وصداقا لا يجوز أن تكون المرأة منكوبة وصداقا ثم اعترضه الرافعي بأن سبب البطلان في هذه الصورة ملك الزوجة الزوج وهذا معنى لو عرض رفع النكاح فإذا قارن ابتداء منع الانعقاد انتهى^١ وقال الرافعي في تعليل القنال بالتعليل والتوقيف إن اقتضاء التعليق والتوقيف البطلان ظاهر ولكن ليس في صورة نكاح الشغار المشهور لفظه تعليق وإعماهى على لفظ الاشتراط ثم قال ويشبه أن يقال كان العرب يفهمون منه التعليق إذ يستعملون لفظه انتهى وقد ظهر بذلك اختلاف الشافعية في تعليل البطلان هل هو التشريك في البضع أو الشرط أو الخلف عن المهر أو التعليق والتوقيف فهذه أربعة أقوال والأقوال الثلاثة الأولى عند الحنابلة وصحح ابن تيمية في المحرر الأول والثاني قال المحرق وعلى الثالث نص أحمد وعبارة ابن تيمية في المحرر ومن زوج وليته من رجل على أن يزوجه الآخر وليته فأجابه ولا مهر بينهما لم يصح العقد ويسمى نكاح الشغار وإن سمى مهرا صح العقد بالمسمى نص عليه وقال المحرق لا يصح أصلا وقيل إن قال فيه وبضع كل واحدة مهر الأخرى لم يصح وإلا صح وهو الأصح وذكر ابن عبد البر في التمهيد أن جملة أصحاب مالك كلهم ذكر عن مالك في تفسيره أنه الرجل يزوج أخته أو وليته من رجل آخر على أن يزوج ذلك الرجل منه ابنته أو وليته ويكون بضع كل واحدة منهما صداقا للأخرى دون صداق قال وهذا مالا خلاف فيه بين العلماء أنه الشغار المنهى عنه في هذا الحديث ثم قال بعد ذلك ييسر أن الشغار في الشريعة أن ينكح الرجل رجلا وليته على أن ينكحه

الآخر وليته بلا صداق بينهما على ما قاله مالك وجماعة الفقهاء وكذلك ذكره
 الخليل بن أحمد انتهى فلم يذكر في الكلام الثاني أن يكون بضع كل واحدة
 صداقاً للآخرى وعبرة ابن شماس في الجواهر ونكاح الشغار يفسخ أبداً على
 الأصح وإن ولدت الأولاد وهو مثل زوجي ابتك على أن أزوجك ابنتي ولا
 مهر بينهما فإن سمى شيئاً فيهما أو في أحدهما فسخ ما سمى قبل البناء وفسخ
 الآخر أبداً وجعل الظاهرية ومنهم ابن حزم علة البطلان الشرط فصوروه بأن
 يتزوج هذا ولية هذا على أن يزوجه الآخر وليته وقالوا لا فرق بين أن يذكر
 مع ذلك صداق أم لا وتمسكوا في ذلك بحديث أبي هريرة فإنه لم يذكر فيه
 في تفسير الشغار ما ذكره في حديث ابن عمر من قوله ليس بينهما صداق وقالوا
 إن في حديث أبي هريرة زيادة يجب الأخذ بها وقال الشيخ تقي الدين قوله ولا صداق
 بينهما يشعر بأن جهة الفساد ذلك وإن كان يحتمل أن ذكر ذلك لملازمته لجهة
 الفساد على الجملة ففيه إشعار بأن عدم الصداق له مدخل في النهي في الخامسة
 حمل أكثر العلماء هذا النهي على التحريم وقالوا يبطالان النكاح وهو قول مالك
 والشافعي وأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور وذهب ابن القاسم إلى أنه يفسخ
 قبل الدخول ولا يفسخ بعده وهو رواية عن مالك وحكاها ابن المنذر عن الأوزاعي
 وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى صحته ويجب مهر المثل وحكاها ابن المنذر عن عطاء
 وعمر بن دينار ومكحول والزهري والثوري وأصحاب الرأي وحكاها ابن عبد البر
 وابن حزم عن الليث بن سعد وقال النووي في شرح مسلم هو رواية عن أحمد
 وإسحق وبه قال أبو ثور وابن جرير والذهي حكاها ابن المنذر عن أبي ثور
 البطلان والذي حكاها ابن حزم عن عطاء أيضاً البطلان وقال ابن عبد البر أجمع
 العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوزواختلفوا في صحته وكذا قال النووي أجمع العلماء
 على أنه منهى عنه لكن اختلفوا هل هو نهى يقتضي إبطال النكاح أم لا فحكي
 الخلاف في إبطاله وصحته وكذا قال أبو العباس القرطبي لا خلاف بين العلماء
 في منع الاقدام عليه لكن اختلفوا فيما إذا وقع هل يفسخ وكذا قال الشيخ
 تقي الدين في شرح العمدة اتفق العلماء على المنع منه وتبعهم والذي رحمه الله في شرح

الترمذى حكى إجماع العلماء على تحريمه وفيما ذكره نظر فان أبا حنيفة ومن قال بقوله يقولون بجوازهم وقد عبر ابن عبد البر والبيهقي والخطابي في حكاية هذا المذهب بالجواز وكذا عبر به صاحب الهداية من الحنفية ويوافق هذا أن المقرر في الأصول أن النهى يشتمل التحريم والكره والذى هو حقيقة في التحريم انما هو صيغة افعل (١) ويمكن أن يقال أراد هؤلاء الجواز الصحة وقد يقال سلمنا أن النهى للتحريم لكن لا يلزم من ذلك البطلان فان الذى حكاه الامام نضر الدين الرازى في المحصول عن أكثر الفقهاء أن النهى لا يقتضى الفساد فبلاصحيح وبطل المسمى كما قالوا في المهر القاسد وجواب ذلك في قول الشافعى رحمه الله ان النساء محرمات إلا ما أحل الله من نكاح أو ملك يمين فلا يحل المحرم من النساء بالمحرم من النكاح، والشغار محرم نهى رسول الله ﷺ عنه وهكذا كل ما نهى عنه رسول الله ﷺ من نكاح لم يحل به المحرم انتهى ويدل على البطلان قوله عليه الصلاة والسلام لا شغار في الاسلام وهو في صحيح مسلم كما تقدم وفي سنن أبى داود من طريق محمد بن اسحق قال حدثني عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أن العباس ابن عبد الله بن العباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكحه عبد الرحمن بنته وكانا جملا صداقا فكتب معاوية إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما وقال في كتابه هذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله ﷺ وقوله وكانا جملا صداقا هو بضم الجيم مبنى للمفعول أى ذلك الفعلان أو النكاحان وقد ضبطناه كما ذكره بالضم في سنن البيهقي الكبرى ويدل عليه أن في معالم السنن للخطابي في هذا الحديث وكانا جملاه صداقا بزيادة ضمير وفهم ابن حزم من اللفظ الاول أنهما سميا مع ذلك صداقا فيرد به على من قال من الشافعية أنه لو سمى مع ذلك صداقا صح قال فهذا معاوية بمحصرة الصعابة لا يعرف له منهم مخالف يفسخ هذا النكاح وإن ذكرنا فيه الصداق ويقول الذى نهى عنه رسول الله ﷺ فارتفع الاشكال انتهى وفيه نظر لما عرفته (السادسة) لا يخفى أن ذكر البنت في هذا الحديث مثال فكل مولية كذلك وقد عرفت أن في بعض الروايات ذكر الاخت أيضا وقال النووي في شرح مسلم أجمعوا على أن غير السات من الاخوات وبنات

الأخ والعلمات وبنات الاعمام والاماء كالبنيات في هذا انتهى وليست صورة الاماء أن يقول زوجتك جاريتي على أن تزوجني جاريتك فإن هذا باطل من جهة أخرى وهي أن شرط نكاح الأمة أن لا يكون في ملكه جارية ولا صورته زوجتك جاريتي على أن تزوجني بنتك وتكون رقبة جاريتي صداقا لبنتك فقد ذكر ابن الصباغ من الشافعية أن النكاحين فيها صحيحا لأنه لا تشريك فيما يرد عليه عقد النكاح ويفسد الصداق ويجب لكل واحدة مهر المثل حكاه عنه الرافعي والنووي ثم قالوا ويجيء على معنى التعليق والتوقيف أن يحكم بطلان النكاحين انتهى وقد عرفت أن معنى التعليق والتوقيف مرجع عند أصحابنا وإنما صورتها زوجتك أمتي على أن تزوجني بنتك ويكون بضع كل واحدة منهما صداقا للآخرى وليس في هذا التصوير أمة من الجانبين بل من جانب واحد والله أعلم هي السابعة ثم قال النووي قال العلماء الشغار بكسر الشين المعجمة والفتح المعجمة أصله في اللغة الرفع يقال شغر الكلب إذا رفع رأسه ليبول كأنه قال لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك انتهى وقال صاحب النهاية قيل له شغار لارتفاع المهر بينهما من شغر الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول انتهى وحكي الخطابي هذا عن بعضهم ثم قال وهذا القائل لا ينفصل ممن قال بل سمي شغارا لأنه رفع العقد من أصله فارتفع النكاح والمهر مما يبين لك أن النهي قد انطوى على الأمرين معا أن البذل هنا ليس شيئا غير العقد ولا العقد شيئا غير البذل فهو إذا فسد مهرا فسد عقدا وإذا أبطلته الشريعة فأنما أفسده على الجهة التي كانوا يوقعونه وكانوا يوقعونه مهرا وعقدا فوجب أن يفسدا معا انتهى فهذه ثلاثة أقوال على تفسير الشغار بالرفع قال الرافعي وفي بعض الشروح أن الكلب إذا كان يبول حيث يصل من غير مبالاة قيل شغر الكلب برجله فسمى شغارا لعدم المبالاة فيه بالمهر وقال ابن عبد البر للشغار في اللغة معنى لا مدخل لذكره هنا وذلك أنه مأخوذ عندهم من شغار كلب إذا رفع رجله ليبول وذلك زعموا لا يكون منه إلا بعد مفارقة ل الصغر على حال يمكن فيها طلب الثوب على الأنثى للنسل

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ (قال لا يجمع بين
المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها)

وهو عندهم للكلب إذا فعله علامة بلوغه إلى حال الاحتلام من الرجل ولا
يرفع رجله ليلول إلا وهو قد بلغ ذلك المبلغ يقال منه شغل الكلب إذا رفع
رجله فبال أم لم يبل ويقال شغرت المرأة أشغرها شغراً إذا رفعت رجلها للنكاح
انتهى ثم قال النووي وقيل هو من شغل الكلب إذا خلا لخلوه عن الصداق
انتهى قال الرافعي ويقال لخلوه عن بعض الشروط وقال صاحب النهاية بعد
كلامه المتقدم وقيل الشعر البعد وقبل الاتساع انتهى فهذه ثلاثة أقوال غير
ما تقدم وهي الخلو والبعد والاتساع وعن القاضى عياض فى المشارق بقوله
وقيل من رفع الصداق فيه وبعده منه انتهى وهذا يقتضى رجوع البعد إلى
المعنى المشهور وهو الرفع والله اعلم

الحديث الثاني

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال
« لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » وعن أبي
سلمة أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ « لا تنكح المرأة وخالتها
ولا المرأة وعمتها » (فيه) فوائد الأولى أخرجه من الطريق الأولى البخارى
ومسلم والنسائى من طريق مالك عن أبي الزناد وأخرجه النسائى أيضاً من
رواية جعفر بن ربيعة كلاهما عن الأعرج وأخرجه من الطريق الثانية مسلم
من رواية شيبان بن عبد الرحمن وهشام الدستوائى فرفعهما والنسائى من رواية
أبي اسمعيل القناد ثلاثتهم عن يحيى بن أبى كثير ومسلم والنسائى أيضاً من
رواية عمرو بن دينار كلاهما عن أبى سلمة وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه
من رواية محمد بن سيرين وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائى من طريق
الزهري عن قبيصة بن ذؤيب ومسلم والنسائى والبخارى تعلقاً من طريق

الشمعي كلهم عن أبي هريرة وفي رواية قبيصة بن ذؤيب في صحيح البخاري قال ابن شهاب فترى خالة أيها بتلك المنزلة لأن عروة حدثني عن عائشة قالت (حرموا من الرضاة ما يحرم من النسب) وفي صحيح مسلم قال ابن شهاب فترى بخالة أيها وعمه أيها بتلك المنزلة ولفظ رواية الشعبي (لا تنكح المرأة على عمها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى) لفظ أبي داود ولفظ الترمذي بمعناه وهو عند الشافعي مختصر وقال الشافعي رحمه الله لم يرو من وجه يثبت أهل الحديث عن النبي ﷺ إلا عن أبي هريرة وقد روى من حديث لا يثبت أهل الحديث من وجه آخر حكاه عنه البيهقي ثم قال والذي قال من رواية هذا الحديث من غير جهة أبي هريرة فهو كما قال، روى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد وأنس ابن مالك ومن النسائي عن عائشة كلهم عن النبي ﷺ إلا أن شيئاً من هذه الروايات ليس من شرط صاحبى الصحيح البخاري ومسلم وإنما اتفقا ومن قبلهما ومن بعدهما من حفاظ الحديث على إثبات حديث أبي هريرة في هذا الباب والاعتماد عليه دون غيره وقد أخرج البخاري رواية عاصم الأحول عن الشعبي عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ في هذا ثم قال وقال داود بن أبي هند وابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة فلفظ يرون رواية عاصم خطأ وأن الصحيح رواية ابن عون وداود وقال الامام علاء الدين بن التركمان معترضاً على البيهقي قد أثبت أهل الحديث من رواية اثنين غير أبي هريرة فأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس وأخرجه الترمذي أيضاً وقال حسن صحيح وأخرجه البخاري من حديث جابر كما ذكره البيهقي فيحمل على أن الشعبي سمعه منهما أعني أبا هريرة وجابراً وهذا أولى من تخطئة أحد الطرفين إذ لو كان كذلك لم يخرج البخاري في صحيحه على أن داود ابن أبي هند اختلف عنه فيه فروى عنه عن الشعبي كما ذكر البيهقي وأخرجه مسلم من حديثه عن ابن سيرين عن أبي هريرة ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه

أن لا يكون صحيحا كما عرف وقال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى وما قاله من أنه يَحْتَمِلُ سِجَاقَ الشَّعْبِيِّ لَهُ مِنْهُمَا جَرَحَ بِهِ هَمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ فِي رِوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ كَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَزْنِيُّ فِي الْأَطْرَافِ إِلَّا أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ حَكَى عَنِ الْحَافِظِ أَنَّ رِوَايَةَ عَاصِمٍ خَطَأً إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَحِيحٌ عَنْهُ لِأَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ وَإِنْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فَانْهَ عَقِبَهُ بِذِكْرِ الْأَخْتِلَافِ فِيهِ وَكُلٌّ مِنْ دَاوُدَ وَابْنِ عُوفٍ لَوْ اتَّفَقَ أَوَّلَى مِنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلُ لِأَنَّهُمَا يَجْمَعَانِ عَلَى تَقْتِيمَا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَكَلَّمَ فِيهِمَا وَتَكَلَّمَ فِي عَاصِمٍ غَيْرَ وَاحِدٍ فَكَانَ يَحْسِبُ الْقَعَّانُ لَا يَحْدُثُ عَنْهُ يَسْتَضَعِفُهُ وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ لَيْسَ بِالْحَافِظِ عِنْدَهُمْ وَلَمْ يَحْمِلْ عَنْهُ ابْنُ أَدْرِيسَ لِسُوءِ مَا فِي سِيرَتِهِ وَلَسْنَا نَرِيدُ بِذَلِكَ تَضْعِيفَ عَاصِمٍ بَلْ تَرْجِيحَ رِوَايَتَيْهِمَا عَلَيْهِ فَهَذَا مِنْ وَجْهَانِ مِنْ وَجْهَيْ التَّرْجِيحِ كَثْرَةُ الرِّوَاةِ وَكُونُهُمَا يَجْمَعَانِ عَلَى تَقْتِيمَا ثُمَّ أَخَذَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَعْينُ ضَعْفَ جَمِيعِ أَحَادِيثِ الْبَابِ غَيْرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِمَّا مُطْلَقًا وَإِمَّا عَلَى طَرِيقَةِ الشَّافِعِيِّ فَلْيَرَأِ جَمْعَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَزْعُمُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ غَيْرَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَدْ رَوَاهُ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَمْرٍو وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ وَالَّذِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ وَلَمْ يَسْمَعْ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ قَائِلَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَأُظْهِرَ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الشَّافِعِيَّ فَإِنْ كَانَ أَرَادَ فَهُوَ لَمْ يَقُلْ لَمْ يَرْوِهِ وَإِنَّمَا قَالَ لَمْ يَثْبُتْ ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَأُظْهِرَ قَائِلَ ذَلِكَ الْقَوْلَ لَمْ يَصَحَّ حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ وَصَحَّ حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْحَدِيثَانِ جَمِيعًا صَحِيحَانِ ﴿الْثَانِي﴾ قَوْلُهُ لَا يَجْمَعُ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ الرِّوَايَةَ فِيهِ بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ مِنَ الْمَشْرُوعَةِ فَيَتَضَمَّنُ النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ قُلْتُ وَكَذَا قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْثَانِيَةِ لَا تَكُحُّ الْمَرْأَةُ وَخَالَتَهَا هُوَ بِالرَّفْعِ أَيْضًا عَلَى الْخَبَرِ وَهُوَ بِمَعْنَى النَّهْيِ ﴿الْثَالِثُ﴾ فِيهِ تَحْرِيمُ الْجَمْعِ فِي النِّكَاحِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَصَمَتِهَا وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَهَا وَهُوَ يَجْمَعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَالتَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ قَوْلٌ مِنْ لَقِيَتْ مِنَ الْمُتَفَتِّينَ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيمَا عَلَّمَتْهُ حَكَاهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ

وقال النسوي بعد حكايته إجماع العلماء في ذلك وقالت طائفة من الخوارج والشيعة يجوز وقال أبو العباس القرطبي أجاز الخوارج الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ولا يمتد بخلافهم لأنهم مرقومان الدين وخرجوا منه ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة في ذلك انتهى وذكره الأختين هنا سبق فلم يخالف في هذا أحد وهو منصوص القرآن وعكس الشيخ تقي الدين في شرح العمدة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها عن جمهور الأمة ولم يعين القائل بمقالته وقال ابن حزم على هذا جمهور الناس إلا عثمان البتي فإنه أباحه (الرابعة) لا يختص ذلك بالعمة الحقيقية التي هي أخت الأب ولا بالخالة الحقيقية التي هي أخت الأم بل أخت أبي الأب أو أخت الجد وإن علا وأخت أم الأم وأم الجدة من جهة الأب والأم وإن علت كذلك في التحريم بلا خلاف (الخامسة) في معنى عمة النسب وخالته عمة الرضاع وخالته لقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وهذا يجمع عليه أيضا وقد ضبط الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ذلك بقولهم يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو كانت إحداهما ذكرا حرمت المناكحة بينهما وقصدوا بقيد القرابة والرضاع الاحتراز عن الجمع بين المرأة وأم زوجها وبنت زوجها فإن هذا الجمع غير محرم وإن كان يحرم الجمع بينهما لو كان أحدهما ذكرا لكنه ليس بقرابة ولا رضاع بل بمصاهرة وليس فيها رحم يحذر قطعها بخلاف الرضاع والقرابة وهذا الذي ذكرته من الإباحة في هذه الصورة هو قول الأئمة الأربعة وجمهور السلف وقال ابن المنذر وينا عن الحسن البصري وعكرمة أنهما كرهتا ذلك فأما الحسن فقد ثبت عنه رجوعه عن هذا وأما إسناد حديث عكرمة ففيه مقال وحكاية النسوي والقرطبي عن الحسن وعكرمة وابن أبي ليلى وذكر ابن عبد البر عن الشعبي أنه قال كل امرأتين إذا جعلت موضع أحدهما ذكر الميميز أن تزوج بالآخرى فالجمع بينهما باطل فقيل له ممن هذا فقال عن أصحاب رسول الله ﷺ قال سفيان الثوري تفسيره عندنا أن يكون من النسب ولا يكون بمنزلة امرأة وابنة زوجها يجمع بينهما إن شاء قال ابن عبد البر وعلى هذا سائر فقهاء الأمصار من أهل الحديث

وعن أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ لا تُنكح المرأةُ وخالتها ولا المرأةُ وعمتها زاد مسلم (وعمةُ أيهما يتلك المرأة)

وغيرهم لا يختلفون في هذا الأصل قال وقد كرهه قوم من السلف واتدى عليه الفقهاء أنه لا بأس به وقال ابن حزم في هذا اختلاف قديم لأنهم أحدا يقول به الآن وحكى صاحب الهداية هذا المذهب الشاذ عن زفر وخرج بهذا الصابط بنتا العم وبنتا الخالة ونحوهما فيجوز الجمع بينهما بالاجماع إلا ما حكاه ابن عبد البر والقاضي عياض عن بعض السلف أنه حرمه وهو قول بلا دليل ويرده قوله تعالى (و) (احل لكم ما وراء ذلكم) من غير معارض وحكى ابن عبد البر عن قتادة أنه يكره من أجل القطيعة وعن مالك إن ناسا ليتقونه؛ وقال مرة غيره أحسن منه وحكى ابن المنذر كراهة الجمع بينهما عن عطاء وجابر بن زيد وسعيد بن عبد العزيز ثم قال الجمع بينهما جائز ولا أعلم أحدا أبطله (السادسة) لا يختص ذلك بالنكاح بل يحرم جمعهما بملك الميم في الوطء لا في أصل الملك فله أن يملك أختين وحادية وعمتها وحاربه وخالتها ولكن لا يجمع بينهما في الوطء فإذا وطئ إحدىهما حرمت عنه الأخرى حتى يحرم الأولى على نفسه إما بإزالة الملك كبيع كلها أو بعضها أو هتته مع الإقباض أو بالاعتناق وإما بإزالة الحل بالتزويج أو الكتابة ولا يكفي الحيض والاحرام وأعمدة عن وطء شبهة لأنها أسباب لم تزل الملك ولا لاستحقاق وكذا انردد لانتيج الأخرى وكذا الرهن على الأصح ولو باع شرط الخيار فحيث يجوز بيعها مع الوطء لا تحل به الثانية وحيث لا يجوز فيه وحيث قال الامام اوجه عندهم القطع بالحل ولا يكفي استبراء الأولى لأنه لا يزيل الفراش وعن القاضي حسين أن القياس الا كسنة به لأنه من على البراءة وعن القاضي في حرمه تنا غلط بعض أصحابنا فقال إذا كان حرمته على قسمي حرمت عنه وحده خوي هذا كلام أصحابنا الشافعية واكتفى بحالته باستبراء ربه وحده وحده

في الاكتفاء بالكتابة وقال أبو الخطاب من الخنابة ليس له الأقدام على وطئه إحداها حتى يحرم الأخرى بما تقدم وبه قال ابن حزم الظاهري، والجمهور من الخنابة وغيرهم من العلماء على أن له الأقدام على وطئه إتيهما شاء فإذا وطئ واحدة حرمت الأخرى وقال المالكية لا يكفي هبتها لمن يعتصرها منه ولو يتيا في حجره إذله انتزاعها بالبيع وعن أحمد رواية أنه لا يجره الجمع في الوطء بملك اليمين وإنما يكره فقط وحكى أبو العباس القرطبي جوازه عن بعض السلف قال وهو خلاف شاذ وحكاه النووي عن الشيعة وأنهم قالوا إن الآية إنما هي في النكاح قال وقولهم إنه مختص بالنكاح لا يقبل بل جميع المذكورات في الآية محرمت بالنكاح وبملك اليمين جميعا وما يدل عليه قوله تعالى (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) فإن معناه أن ملك اثنين يحمل وطؤها بملك اليمين لانكاحها فإن عقد النكاح عليها لا يجوز لسيدها انتهى وقال ابن المنذر اختلف فيه عن ابن عباس فروى عنه أنه قال (حرمتها آية وأحلها آية ولم أكن أفعله) وروى البيهقي مثله عن عثمان وأن رجلا آخر من الصحابة قال لو كان له من الأمر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا، قال الزهري أراه على بن أبي طالب (السابعة) قال النووي احتج الجمهور بهذه الأحاديث وخصوا بها قوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) والصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد لأنه عليه السلام مبین للناس ما نزل إليهم من كتاب الله وقال صاحب الهداية من الخنفية هذا مشهور تجوز الزيادة على الكتاب بمثله (الثامنة) ذكر العلماء أن العلة في ذلك ما يقضى إليه من قطع الأرحام الناشئ عن التباعد الذي يثور من الغيرة ولا يرد على ذلك إباحة الجمهور الجمع بين بنتي العم ونحوها لأن ذلك أكد في المحارم فلا يلزم طرده في غيرهن ويدل لهذا التعليل ما رواه ابن حبان في صحيحه عن ابن عباس قال نهى رسول الله ﷺ أن يزوج المرأة على العممة والحالة قال إن كن إذا فعلتن ذلك قطعتن أرحامكن وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عيسى بن طلحة مرسل قال نهى رسول الله ﷺ أن تتكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة

وعنه الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صفحتها ولتنكح فأنما لها ما قدر لها» وفي رواية البيهقي (لا ينبغي لامرأة أن تشرط طلاق أختها)

﴿ الحديث الثالث ﴾

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صفحتها ولتنكح فأنما لها ما قدر لها » (فيه فوائد) الأولى: أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان والترمذي والنسائي من طريق سفيان بن عيينة والشيخان والنسائي من طريق معمر ومسلم من طريق يونس بن يزيد ثلاثهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وأخرجه النسائي أيضا من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن سعيد وابي سلمة كلاهما عن أمي هريرة وأخرجه مسلم من طريق محمد بن سيرين عن أمي هريرة بلفظ فأنما لها ما كتب الله لها وفي لفظ له فإن الله عز وجل رازقها وأخرجه البخاري من طريق سعد ابن إبراهيم عن أبي سلمة عن أمي هريرة بلفظ لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صفحتها فأنما لها ما قدر لها وبوب عليه باب الشروط التي لا تحل في النكاح ورواه البيهقي من هذا الوجه بلفظ لا ينبغي لامرأة أن تشرط طلاق أختها لتكفأ أمها وأخرجه الشيخان من طريق شعبة بن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة في أثناء حديث لفظ البخاري وأن تشرط المرأة طلاق أختها وبوب عليه الشروط في الطلاق ولفظ مسلم (تسأل) ﴿ الثانية ﴾ قال النووي في شرح مسلم يجوز في تسأل الرفع والكسر الأول على الخبر الذي يراد به النهي وهو المناسب لقوله عليه الصلاة والسلام قبله ولا يخطب ولا يسوم والثاني على النهي الحقيقي انتهى ولا يخفى أن الكسر في اللام عارض لا لتعناء الساكنين والعمل مجزوم وذكر والذي رحمه الله في شرح الترمذي أنه روى بالوجهين وهو قدر زائد على تجويز الروي الوجهين ﴿ الثالثة ﴾ دل

قوله في رواية البخارى المتقدم ذكرها لا يحل لامرأة على أن تنهى في ذلك على سبيل التحريم وكذا في مسند احمد من حديث ابن عمر لا تنكح امرأة بطلاق أخرى وينبى حمل التحريم على ما إذا جرى ذلك شرطا في صلب النكاح فلو لم يقع إلا مجرد سؤال لم يحرم لأنه سؤال في مباح ويدل لذلك تبويب البخارى على تلك الرواية باب الشروط التى لا تحل في النكاح قال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها ويوافقه رواية البيهقي المتقدمة لا ينبغي لامرأة أن تشترط طلاق أختها ولفظ رواية أنى حازم عن أبى هريرة عند البخارى وأن تشترط المرأة طلاق أختها وحري على ذلك المحب الطبرى في أحكامه فأورد الحديث في ذكر ما نهى فيه من الشروط بلفظ نهى أن تشترط المرأة طلاق أختها لكنه عزاه للصحيحين وقد عرفت أنه ليس عند مسلم بهذا اللفظ وقال ابن عبد البر في التمهيد فقه هذا الحديث أنه لا يجوز لامرأة ولا لوليها أن تشترط في عقد نكاحها طلاق غيرها ولفظ الحديث وشبهه استدلل جماعة من العلماء بأن شرط المرأة على الرجل عند عقد نكاحها أنها إنما تنكحه على أن كل من يتزوجها عليها من النساء فهي طالق شرط باطل وعقد نكاحهما على ذلك فاسد يفسخ قبل الدخول لأنه شرط فاسد دخل في الصداق المستحل به الفرج ففسد لأنه طابق النهى ومن أهل العلم من يرى الشرط باطلا والنكاح صحيحا وهو المختار وعليه أكثر علماء الحجاز وهم مع ذلك يكرهون عقد النكاح عليها وحجتهم هذا الحديث وما كان مثله وقصة بريرة تقتضى حوازا للعقد وبطلان الشرط وهو أولى ما اعتمد عليه في هذا الباب ومن أراد أن يصح له هذا الشرط المكروه عند أصعابنا عقده يمين فليزمه الحنث في نكاحه أي بين بالطلاق أو بما خاف عليه وليس من أفعال الأبرار ولا من منالك السلف استباحة النكاح بالإيمان المكروهة ثم روى عن رضى الله عنه أنه قال تروى الله قبل شرطها قال ومنهم من يروى أن الشرط صحيح لحديث عقبة بن عامر مرفوعا إن أحق الشروط أن توفوا ما استحلتم من الفروج وهذا حديث وإن كان صحيحا فأن معناه والله أعلم: أحق الشروط أن يوفى من "تشرط الجائزة انتهى وكلام ابن حزم أيضا يوافق ما ذكرناه من حمل الحديث

على الشرط فانه بعد أن قرر بطلان النكاح بالشرط استدلل برواية البخاري التي
 لقظها لا يحل ثم قال فن اشترط ما نهى عنه رسول الله ﷺ فهو شرط باطل
 وإن عقد عليه نكاح فالتكاح باطل (إزابعة) يحتمل أن المراد المرأة الأجنبية
 تسأل الزوج طلاق زوجته وأن ينكحها هي بدلا عنها ويحتمل أن يكون المراد
 الزوجة التي هي في العصمة تسأل طلاق ضررتها لتنفرد هي بالزوج ويحتمل أن
 المراد أعم من ذلك والى الأول ذهب النووي والى الثاني ذهب ابن عبد البر
 والأول أظهر لقوله ولتنكح فانه يدل على أن المراد التي ليست الآن ناكحها
 وإليه ذهب والدي رحمه الله في شرح الترمذي ورد كلام ابن عبد البر بما ذكرته
 والثالث محتمل ويحمل قوله ولتنكح على أحد القسمين وهو الاول وأما قوله
 (لتستفرغ صفحتها) فانه يصدق في الصورة الثانية أيضا لانها تريد تحصيل حظ
 الاخرى من الزوج مضموما الى حظها (الخامسة) قال النووي المراد بأختها
 غيرها سواء كانت أختها من النسب أو أختها في الاسلام أو كافرة انتهى
 فأما أختها من النسب فكيف يصح ارادتها في الحديث مع قوله في بقيته ولتنكح
 لأن نكاحها زوجها متعذر مع بقائها في عصمته وقد ذكر ذلك الخطابي فقال
 يريد ضررتها المسلمة فهي أختها من الدين ولم يرد الاخت من قبل السبب
 لانه لو أراد أن يجمع بينهما في النكاح لم يحز له ذلك انتهى وقد يرد لتكح
 من يحل له نكاحها ولا تسعى في طلاق أختها لمقعة زائدة تتوقعها من زوجها
 فلتنكح غيره فانها لا ينالها الا ما قدر لها وحينئذ يستقيم ما ذكره النووي
 وأما الكافرة فقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي ينبغي أن يجري فيها
 الخلاف في البيع على بيع أخيه فان الاوزاعي يخصه بالمسلم وقال به من الشافعية
 أبو عبيد بن حربويه ويختاره الخطابي ويدل له قوله في رواية ابن حبان في
 صحيحه في بقية الحديث فان المسلمة اخت المسلمة ولكن الجمهور هناك على
 تعميم الحكم وان لا فرق بينهما (قلت) ويوافقهم كلام الخطابي المتقدم السادسة
 قوله لتستفرغ صفحتها أي لا تفعل ذلك لتستفرغ صفحتها قال الخطابي وهو
 يريد بذلك الايثار عليها فتكون كمن أفرغ صتمحة غيره وكفأ ما في إناؤه

فقلبه في إثناء نفسه وقال ابن عبد البر هو كلام عربي مجازي ومعناه لتنفرد
بزوجها ومثل هذه الاستعارة قول الحر بن تولب

فان ابن أخت القوم معنى إناؤه إذا لم يزاحم خاله باب خلد
﴿ السابعة ﴾ استعراغ صفتها استعارة لنيل الحظ الذي
كان يحصل لها من الزوج من تفقة ومعروف ومعاشرة ومحوها ولا
يتقيد ذلك بشيء مخصوص على ذلك مثنى النووي في شرح مسلم وكذا قال أبو
العباس القرطبي هذا مثل لا مالة الضرة حق صاحبها من زوجها الى نفسها ثم
قال وقيل هو كناية عن الجماع والرغبة في كثرة الولد قال والاول أولى
﴿ الثامنة ﴾ فصل القاضي أبو بكر بن العربي في ذلك فقال من شأن النساء
بما ركن عليه من الغيرة طلب الاتفراد بالزوج دون الضرة فان كان ذلك رغبة في
الاستبداد بالصحبة والاتفراد بالمعاشرة فذلك مأذون فيه وإن كان لأجل
المضايقة في الكسوة والنفقة فذلك ممنوع منه وفيه ورد هذا الحديث فمنع
إذا خطبت أن تقول لا أزوج الا بشرط أن يفارق التي عنده رغبة و حفظها
من المعيشة لتردادها في معيشتها فان الرزق قد فرغ منه فلا تطلب منه
ما عند غيرها ويجوز للمرأة الداخلة أن تمنع الخارجة من الدخول وتقول
للزوج لا تنكحها فلها نصايقنا في معيشتنا ومنعها منها بهذه النية لانها لم
تطلب من حفظ تلك شيئا وانما كرهت أن تشاركها في حفظها وذلك
لا يناقض القدر ويجوز لها أن تشترط عليه الاستبداد به في المتعة الا ترى
الى أم حبيبة بنت أبي سفيان حين عرضت على رسول الله ﷺ نكاح أختها
(وقالت لست لك بمخلية وأحب من شركتي في خير أختي) فتمنت الاخلاء به
دون كل زوجة لو اتفق ذلك لها ولا يجوز أن تشترط أن كل من يدخل عايب
طالق لأن بدخولها عليها قد صارت أختاً لها فلا تسأل طلاقها وانما لها أن تشترط
أن يتأخر عن ذلك وإذا شرطه لها لزم الوفاء بقوله عليه الصلاة والسلام ان أحق
الشروط أن يوفى به ما استحلتم به الفروج انتهى ولا دليل على ما ذكره من التفرقة بين
طلب الاتفراد بالمعاشرة وطلب الاتفراد بالنفقة والكسوة ولا بين الداخلة والخارجة

(باب ما يحرم من الآحنية وتحريم المؤمنة على الكافر)
 عن عقبه بن عامر أن رسول الله ﷺ قال إياكم والدخول
 على النساء فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرأيت الحق قال
 الحق الموت)

والحديث الذي أورده لا يدل على شيء مما ذكره فإن أم حبيبة لم تشتط ذلك
 ولا طلبته وإنما فهم منها تمنية ولا يزم من اباحة تمتي الشيء اباحة طلبه
 واشترطه والله اعلم (التاسعة) قوله ولتنكح أمر بذلك وهو على سبيل الاباحة
 أو الارشاد أو الاستحباب وذكر والذي رحمه الله في شرح الترمذي انه روى
 بوجهين أحدهما هذا والثاني بكسر اللام ونصب الفعل عطفا على قوله لتستفرغ
 ويتمين مع هذه الرواية الثانية أن يكون الكلام في الاجنبية تمأل طلاق
 الزوجة (العاشرة) قوله فاعمالها ما قدر لها أي لا ينالها من الرزق سوى
 ما قدر لها ولو طلق الزوج من تظن أنها تراحمها في رزقها قال الله تعالى (قل
 لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا) قال ابن عبد البر وهذا الحديث من أحسن أحاديث
 القدر عند أهل العلم والسند وقال ابن العربي هذا الحديث من أصول الدين في
 السلوك على مجارى القدر وذلك لا يناقض العمل في الطاعات ولا يمنع من
 التحري في الاكتساب وخرن الاقوات والنظر لقد وإن كان لا يتحقق انه
 يبلغه لكن بحيث لا يخرج عن سبيل السنة ولا يدخل في المكروه والبدعة
 ولا يركن إلى أحد على مظنة مضرة ولا يربط عليها نية

(باب ما يحرم من الاجنبية وتحريم المؤمنة على الكافر)

(الحديث الاول)

عن عقبه بن عامر أن رسول الله ﷺ قال (ياكم والدخول على النساء فقال
 رجل من الأنصار يا رسول الله أفرأيت الحق قال الحق الموت) (فيه) فوائد

﴿الاول﴾ أخرجه الشيخان والترمذى والنسائى من هذا الوجه من طريق
 الليث بن سعد وأخرجه مسلم أيضا من طريق عمرو بن الحارث وحبوة بن
 شريح وغيرهما كلهم عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عنه ﴿الثانية﴾ قوله
 إياكم والدخول هو بالنصب على التحذير وهو تنبيه المخاطب على محذور يجب
 الاحتراز عنه فقوله إياكم مفعول بفعل واجب الاضمار تقديره اتقوا ونحوه
 قيل كان أصله اتقوا أنفسكم فلما حذف الفعل استغنى عن النفس واتصل الضمير
 واختلف فى إعراب قوله والدخول فقيل هو معطوف على إياكم والتقدير هنا
 اتقوا أنفسكم والدخول على النساء حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه
 واستعمال مثل هذا اللفظ هنا يدل على تحذير شديد ونهى أكيد وهو كقول
 العرب إياك والاسد وإياك والشر ﴿الثالثة﴾ فيه تحريم الدخول على النساء
 وله شريكان (أحدهما) أن لا يكون الداخل زوجا له لمخول عليها ولا محرما
 ويدل له ما فى صحيح مسلم عن جابر مرفوعا (لا يبيت رجل عند امرأة ثيب
 إلا أن يكون ناكحا أو ذا محرم) وإنما خص فيه الثيب بالذكر لأنها التى
 يدخل عليها غالباً وأما البكر فصونة فى العادة فهى أولى بذلك (ثانيهما) أن
 يتضمن الدخول الخلوة ويدل له ما فى الصحيحين عن ابن عباس مرفوعا
 (لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذى محرم) لفظ البخارى ولفظ مسلم (إلا ومعها
 ذو محرم) وما فى صحيح مسلم أيضا من حديث عبادة بن عمرو مرفوعا (الا
 لا يدخل رجل بعد يومى هذا على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان) على أن هذا
 مشكل على المشهور عند أصحابنا أنه تحرم خلوة الرجل بامرأتين فما فوقهما
 قال النووي فيتأول الحديث على جماعة يبعد وقوع المواطأة منهم على الفاحشة
 لصلاحهم أو مروءتهم أو غير ذلك وقد أشار القاضى عياض إلى هذا التأويل
 انتهى فلو دخل بحضور الزوج جاز ذلك وإلى أشار بقوله فى الرواية الأخرى
 على المغيبات وهن اللاتي غاب عنهن أزواجهن ولو كانت غيبتهن فى البلد أيضا
 من غير سفر ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام فى حديث الألفك وذكروا
 رجلا صاحبا ما كان يدخل على أهلى إلا معى ولا يكفى اذنه من غير حضوره

ولا حضور محرم وأما ما رواه الترمذى عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ نهانا أو نهى أن يدخل على النساء بغير إذن أزواجهن فإنه محمول على ما إذا انتفت الخلوة المحرمة والقصد منه توقف جواز الدخول على إذن الزوج وإن انتفت الخلوة لأن المثل ملكه فلا يجوز دخوله إلا باذنه والمعنى في تحريم الخلوة بالاجنبية أنه مظنة الوقوع في القاحنة بتسويل الشيطان وروى الترمذى عن جابر مرفوعا (لا تلجوا على المغيبات فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم) وروى النسائي عن عمر رضى الله عنه مرفوعا لا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان نالهما وقد حكى النووى وغيره الاجماع على تحريم الخلوة بالاجنبية وإباحتها بالمحارم والمحرم هي كل من حرم عليه نكاحها على التأيد بسبب مباح لحرمتها فقولنا على التأيد احتراز من اخت امرأته وعمتها وخالتها ونحوهن ومن يبتها قبل الدخول بالأم وقولنا بسبب مباح احتراز من أم الموطوءة بشبهة وبنيتها فانهما حرام على التأيد لكن لا بسبب مباح فإن وطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة ولا غيرها لأنه ليس فعل مكلف وقولنا لحرمتها احتراز عن الملاعة فهي حرام على التأيد لأحرمتها بل للتعليل (الرابعة) قال النووى هم أهل اللغة على أن الأسماء أقارب زوج المرأة كابنه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم والأختان أقارب زوجة الرجل والاصهار تقع على النوعين قال القاصى عياض وفى اللحم أربع لغات إحداها هذا حموك بضم الميم فى الرفع ورأيت حماك ومررت بحميك والثانية هذا حموك باسكان الميم وهمزة مرفوعة ورأيت حماك ومررت بحمك والثالثة حما كتمها هذا حماك ورأيت حماك ومررت بحمك والرابعة حم كآب وأصله حمو بفتح الحاء والميم وحماة المرأة أم زوجها لا يقال فيها غير هذا ومقتضى هذا الكلام أن لفظ هذا الحديث بالهمز لأنه لم يحك فيها مع إسكان الميم إلا الهمز وبه صرح أبو العباس القرطبي فقال وقد جاء الحموى فى هذا الحديث مهموزا أو الهمز أحد لغاته لكن لم أر صاحب النهاية تمعا للهروى ذكر فيه الهمز وكذا ضبطناه بلا همز وبواقعه قول الخطابي حمو كدلو والله أعلم بالخامسة (١) يختلف فى المراد به

هنا حمله إلا كثرون على أنه من ليس محرماً للزوجة من أقارب الزوج وفي صحيح مسلم عن الليث بن سعد الحموا أخوال الزوج، ما أشبهه، أقارب الزوج كان العم ونحوه وكذا قل النووي في شرح مسلم المراد بالحموهنا أقارب الزوج غير آبائه وأبنائه فأما الآباء والأبناء فحارم لزوجته تجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت وإنما المراد الأخ وابن الأخ والعم وابنه ونحوه ممن ليس بمحرم وعادة الناس المساهلة فيه ويخلو بامرأة أخيه فهذا هو الموت وهو أولى بالمنع من الأجنبي لما ذكرناه انتهى وذهب آخرون إلى حمله على المحرم كالآب وغيره وجعلوا منع غيره من طريق الأولى فقال الترمذي في جامعه يقال الحموا أبو الزوج كأنه كره له أن يخلو بها وكذا قال المازدي إن الحموهنا أبو الزوج وقال إذا نهي عن أبي الزوج وهو محرم فكيف بالعريب ومشي على ذلك ابن الأثير في النهاية وقال النووي بعد ذكره القول الأول هذا هو صواب معنى الحديث وقال بعد ذكره الثاني هذا كلام مردود لا يجوز حمل الحديث عليه (السادة) يختلف أيضاً في معنى قوله الحموا الموت فقال الخطابي أحذر الحموا كما تحذر الموت وقال النووي معناه أن الخوف منه أكثر من غيره والشر يتوقع منه والفتنة أكثر لتمكنه من الوصول إلى المرأة والخلوة من غير أن ينكر عليه بخلاف الأجنبي قال وتقل القاضي عياض عن أبي عبد الله أن معنى الحموا الموت فليمت ولا يفعل هذا قال النووي وهذا كلام فاسد بل الصواب ما قدمناه قال وقال ابن الأعرابي هي كلمة تقولها العرب كما يقول الأسد الموت أى لقاءه مثل الموت وقال القاضي معناه الخلوة بالأحباء مؤدية إلى الفتنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت فورد الكلام مورد التغليظ انتهى وقال أبو العباس القرطبي أى دخوله على زوجة أخيه يشبه الموت في الاستقبال والمفسدة أى فهو محرم معلوم التحريم وإنما بالغ في الحذر عن ذلك وشبهه بالموت لتسامح الناس في ذلك من جهة الزوج والزوجة لا تفهم ذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة عادة وخرج هذا مخرج قول العرب الأسد الموت والحرب الموت أى لقاءه يفضى إلى الموت وكذلك دخول الحم على المرأة يفضى إلى موت الدين أو إلى موتها بطلاقها

وعن عروة عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يبائع النساء بالكلام بهذه الآية (على ألا يشركن بالله شيئاً) قالت : وما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط إلا امرأة يملكها ، وعنها قالت (ما كان النبي ﷺ يمتحن المؤمنات إلا بالآية التي قال الله عز وجل) (إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على ألا يشركن) ولا ولا

عند غيرة الزوج أو يرجها إن زنت معه انتهى وهذا كله بتقدير تفسيره بغير المحرم فإن فسر بالمحرم فقال صاحب النهاية يعنى أن خلوة الحم معها أشد من خلوة غيره من الغرباء لأنه ربما حسن لها أشياء وحملها على أمور تنقل على الزوج من التماس ما ليس في وسعه أو سوء عشرته أو غير ذلك ولأن الزوج لا يؤثر أن يطلع الحم على باطن أحواله بدخول بيته انتهى وهذا الذي ذكره إنما يتوقع من أقارب الزوجة لا من أقارب الزوج وقال الشيخ هـ الدين في شرح العمدة يحتمل أن يكون بمعنى أنه لا بد من إباحة دخوله كما أنا لا بد من الموت

﴿ الحديث الثاني ﴾

وعن عروة عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يبائع النساء بالكلام بهذه الآية على أن لا يشركن بالله شيئاً قالت وما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط إلا امرأة يملكها ، وعنها قالت ما كان رسول الله ﷺ يمتحن المؤمنات إلا بالآية التي قال الله عز وجل (إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله) ولا ولا « (فيه) فوائد الأولى ﴾ أخرجه البخاري باللفظ الأول عن محمود وهو ابن غيلان عن عبد الرزاق وروى الترمذي بعضه عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق بلفظ ما كان يمتحن إلا بالآية التي قال الله عز وجل (إذا جاءك المؤمنات يبائعنك) الآية قال معمر (فأخبرني ابن خاوس عن أبيه قال ما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة

إلا امرأة يملكها) وأخرجه البخارى تعليقا ومسلم والنسائي وابن ماجه من طريق يونس بن يزيد عن الزهري بلفظه «كان المؤمنات إذا هاجرن إلى رسول الله ﷺ يمتحن بقول الله عز وجل (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين) إلى آخر الآية قالت عائشة فمن أقر بهذا من المؤمنات فقد أقر بالحنّة وكان رسول الله ﷺ إذا أقرن بذلك من قولهن قال لمن رسول الله ﷺ انطلقن فقد بايعن ولا والله ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط غير أنه يبائعن بالكلام قالت عائشة ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء قط إلا بما أمره الله عز وجل ولا مست كف رسول الله ﷺ كف امرأة قط وكان يقول لمن إذا أخذ عليهن قد بايعتكن كلاماً» لفظ مسلم وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق مالك عن الزهري بلفظه (ما مس رسول الله ﷺ يده امرأة قط إلا أن يأخذ عليها فإذا أخذ عليها فأعطته قال اذهبي فقد بايعتكم) ﴿الثانية﴾ المبايعات مأخوذة من البيوع فإن المبيع للامام يلزم له أموراً كأنه باعه إياها وأخذ عوضها ثوابها كما قال تعالى إن الله (اشترى من المؤمنين أنفسهم) الآية والامتحان الاختبار والمراد اختبار صحة إيمانهم بأقرارهم بهذه الأمور والتزامهم إياها وقول عائشة رضى الله عنها فمن أقر بهذا من المؤمنات فقد أقر بالحنّة فقد بايع البعثة المعتمدة في الشرع ﴿الثالثة﴾ قولها رضى الله عنها (كان يبائع النساء بالكلام) أى فقط من غير أخذ كف ولا مصافحة وهو دال على أن بيعه الرجال بأخذ الكف والمصافحة مع الكلام وهو كذلك وما ذكرته عائشة رضى الله عنها من ذلك هو المعروف وذكر بعض المفسرين أنه عليه الصلاة والسلام دعى بقدح من ماء فغمس فيه يده ثم غمس فيه أيديهن وقال بعضهم ما صاغهن بمحائل وكان على يده ثوب قطري وقيل كان حمر رضى الله عنه بصاغهن عنه ولا يصح شيء من ذلك لاسيما لاخبر وكيف يفعل عمر رضى الله عنه أمراً لا يفعله صاحب العصمة الواجبة ﴿الرابعة﴾ وفيه أنه عليه الصلاة والسلام لم تمس يده قط يد امرأة غير زوجاته وما ملكت يمينه لاقى مبايعه ولا في غيرها وإذا لم يفعل هو ذلك مع

عصمته وانتفاء الريبة في حقه فغيره أولى بذلك والظاهر أنه كان يمتنع من ذلك لتحريمه عليه فإنه لم يعد جواره من خصائصه وقد قال الفقهاء من أصحاب وغيرهم أنه يحرم مس الأجنبية ولو في غير عودتها كالوجه وإن اختلفوا في جواز النظر حيث لا شهوة ولا خوف فتنة فتحريم المس أكد من تحريم النظر وعمل التحريم ما إذا لم تدع لذلك ضرورة فإن كان ضرورة كتطيط وفصد وحجامة وقلع ضرس وكحل عين ومحوها عمالاً يوجد امرأة تفعله جاز للرجل الأجنبي فعله للضرورة في الخامسة دخل فيما لا يملكه المحارم فظاهره أنه لم تمس يده يد أحد من محارمه وذلك على سبيل التورع وليس ذلك ممتنعاً وإن اقتضت عبارة النسوى في الروضة امتناعه حيث قال ويحرم مس كل ما جاز النظر إليه من المحارم لكنها عبارة مؤولة وغير مأخوذة بظاهرها وقد حكى شيخنا الإمام عبد الرحيم الأسوى الاجماع على الجواز والذي ذكره الرافعي وغيره أنه لا يجوز للرجل مس بطن أمه ولا ظهرها ولا أن يغمز ساقها ولا رجليها ولا أن يقبل وجهه وقد يكون لفظ الحديث من العموم المخصوص أو يدعى دخول المحارم فيما يملكه أى يملك مسه لا أن المراد يملك الاستمتاع به وهو بعيد في السادسة وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند الحاجة وأن صوتها ليس بعورة السابعة في قوله في الرواية التي حكبتها في آخر الفوائد الأولى عن مسلم وأبي داود مامس يده امرأة قط إلا أن يأخذ عليها هو استثناء منقطع وتقديره مامس امرأة قط لكن يأخذ عليها البيعة بالكلام قال النسوى وهذا التقدير موضح به في الرواية الأولى ولا بد منه في الثامنة قوله ما كان يمتنع المؤمنات إلا بالآية أى بتعريف الآية المذكورة عليهن ولا يزيد شيئاً من قبله فارقيل قد أخذ عليهن ترك مساحة قبل هي داخلة في المعروف المذكور في قوله (ولا يمسيتك في معروف) روى أبو بكر البراد في مسنده عن ابن عباس في هذه الآية قال (كانت امرأة إذا جاءت النبي ﷺ قالت يا رسول الله ما خرجت رغبة بأرض عن أرضي وما له ما خرجت رغبة بأرضي وما له ما خرجت رغبة بأرضي) فيه قيسين مختلف فيه التاسعة قوله (ولا ولا

وعن الزهري أو غيره عن عائشة قالت (جاءت فاطمة ابنة عتبة
ابن ربيعة تباع النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ عليها) (ألا يشركن
بالله شيئاً ولا يزنين) الآية قالت فوضعت يدها على رأسها حياء
فأعجب رسول الله ﷺ ما رأى منها. فقالت عائشة أقرى أيتها
المرأة فوالله ما يابغنا إلا على هذا قالت فتعمر إذا فبايعها بالآية
انفرداً حمد بهذا الطريق

إشارة إلى بقية الآية وهو (ولا يسرقن ولا يزنين) إلى آخرها (العاشرة) قط
تأكيد النبي في الزمن الماضي وجمع فيها الجوهرى في الصحاح أربع لغات وهي
فتح القاف وضما مع تشديد الطاء وتخفيفها وهي مضمومة بكل
حال وزاد النووى في شرح مسلم لغة خامسة وهي فتح القاف وتشديد الطاء
وكسرها وسادسة وسابعة وهما فتح القاف مع تخفيف الطاء ساكنة ومكسورة
ولم يذكر بعض ما ذكره الجوهرى أنه لم يذكر سوى خمس لغات ولم ينقل
فيها ابن سيدة في الحكم سوى ثلاث لغات ثم حكى عن بعض النحويين أن
أصل قولهم قط بالتشديد قطع فما سكن الحرف الثاني جعل الآخر متحركاً
إلى إعرابه ولو قيل فيه ما لخفض والنصب لسكان وجهاً في العرية انتهى فأما الكسر
فقد عرفت أن النووى حكاه واستفدنا من هذا البحث لغة ثامنة وهي فتح
القاف وتشديد الطاء وفتحها وأشهر هذه اللغات فتح القاف وتشديد الطاء وضما
الحديث الثالث ﴿

وعن الزهري أو غيره عن عروة عن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت عتبة بن
ربيعة تباع النبي ﷺ فأخذ عليها) (ألا يشركن بالله شيئاً ولا يزنين) الآية
قالت فوضعت يدها على رأسها حياء فأعجب رسول الله ﷺ ما رأى منها
فقالت عائشة أقرى أيتها المرأة فوالله ما يابغنا إلا على هذا قالت فتعمر إذا

قبايعها بالآية » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ هكذا وقعت هذه الرواية في مسند
الامام أحمد على الشك في راويها عن عروة هل هو الزهري أم غيره ، ومع ذلك
فلا يحكم لها بالصحة للجهل براويها وما كان ينبغي للشيخ رحمه الله أن يذكرها
مع الأسانيد الصحيحة مع أنه لم يس فيها ما يدل على تبويه وليست في شيء من
الكتب الستة ولم تشتهر هذه القصة عن فاطمة هذه وإنما اشتهر شيء من
ذلك عن أختها هند بنت عتبة بن ربيعة زوج ابني سفيان بن حرب فذكر
ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة هند أنه عليه الصلاة والسلام لما تلا عليها
الآية ولا يسرقة ولا يزني قالت وهل تزني الحرة أو تسرق يا رسول الله فلما قال
ولا يقتلن أولادهن قالت قد ربيتهما صغاراً وقتلتهما أنت بيدركباراً (أو نحو هذا من
القول انتهى وفي كتب المفسرين أنه عليه الصلاة والسلام « لما فتح مكة
جلس على الصفا وبايع النساء قتلا عليهن الآية فجاءت هند امرأة أبي سفيان
متهمة فلما سمعت ولا يسرقة قالت إن أبي سفيان رجل شحيح وقد أصبت
من ماله فأدري لي أم لا ، فقال أبو سفيان ما أصبت من شيء فهو لك حلال
ولما سمعت ولا يزني قالت أو تزني الحرة فقال عمر لو كانت قلوب نساء العرب
على قلب هند ما زنت منهن امرأة قط ولما سمعت ولا يقتلن أولادهن قالت
ربيتهما صغاراً وقتلتهم كباراً فلما سمعت ولا يعصيك في معروف قالت والله
ما جلسنا مجلسنا وفي أنفسنا أن نعصيك في شيء » ﴿ الثانية ﴾ لم يذكر في هذه
الرواية قوله تعالى ولا يسرقة لأنه إنما تعلق غرضه بقوله ولا يزني ليدكر
ما فعلته عند تلاوتها ﴿ الثالثة ﴾ قول عائشة اقري من الاقرار وقولها
فوالله ما بايعنا الا على هذا فرويناه بإسكان العين على اسناد ذلك لعائشة وفي
كلامها هذا ما يدل على أن المبايعة كانت عامة لجميع المؤمنين وأنه لم يخص بها
المهاجرات في زمن الهدنة امتحاناً لايمانهن ﴿ الرابعة ﴾ إن قلت لم يورد الشيخ
رحمه الله لقوله في التوبيع وتحريم المؤمنة على الكافر ما يدل عليه (قلت) كأن
ذلك فهم مما علم من آية الامتحان وأن سببها مهاجرة مؤمنات في الهدنة وأنه

﴿ بَابُ عُسْرَةِ النِّسَاءِ وَالْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ ﴾

عن عروة عن عائشة قالت (اجتمعن أزواج النبي ﷺ فارسان
إلى فاطمة ابنة النبي ﷺ فقلن لها قولي له إن نسائك ينشدنك
العدل في ابنة أبي جحافة ، قلت فدخلت على النبي ﷺ وهو مع
عائشة في مرطها فقال له أن نسائك أرسنن إليك وهن ينشدنك
العدل في ابنة أبي جحافة فقال لها النبي ﷺ أتجيبين ؟ قلت نعم ،
قال فأجيبها ، فرحب اليهن فأخبرتن ما قال لها . فقالن أنك لم تصغي

كان مقتضى الصلح ردهن من قبل قبض الصلح في النساء قوله تعالى (لا رجوعهن
إلى الكفر لا من حل لهم ولا هم يحلون لهن) أفعمدهم ذلك من قصة ذكرها
وافه أعلم

﴿ بَابُ عُسْرَةِ النِّسَاءِ وَالْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ ﴾

(المديب الاول)

عن عروة عن عائشة قالت (اجتمعن أزواج النبي ﷺ فأرسنن
إلى فاطمة ابنة النبي ﷺ فقلن لها قولي له إن نسائك ينشدنك
العدل في ابنة أبي جحافة ، قلت فدخلت على النبي ﷺ وهو مع
عائشة في مرطها فقال له أن نسائك أرسنن إليك وهن ينشدنك
العدل في ابنة أبي جحافة فقال لها النبي ﷺ أتجيبين ؟ قلت نعم ،
قال فأجيبها ، فرحب اليهن فأخبرتن ما قال لها . فقالن أنك لم تصغي
كان مقتضى الصلح ردهن من قبل قبض الصلح في النساء قوله تعالى (لا رجوعهن
إلى الكفر لا من حل لهم ولا هم يحلون لهن) أفعمدهم ذلك من قصة ذكرها
وافه أعلم

شَيْئًا فَارْجِعِي إِلَيْهِ فَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبَدًا، قَالَ الزُّهْرِيُّ
وَكَانَتْ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقًّا فَأَرْسَلَنَ زَيْنَبَ ابْنَةَ جَحْشٍ قَالَتْ
عَائِشَةُ وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ نُسَامِيئِي مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ إِنْ
أَزْوَاجَكَ أُرْسَلْتَنِي إِلَيْكَ وَهُنَّ يَنْشُدُنَّكَ الْعَدْلَ فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ،
قَالَ كَذَّاءٌ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَى تَشْتِمِي فَجَعَلَتْ أَرْقُبَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْظَرَتْ
مُطَرَفَهُ هَلْ يَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْتَصِرَ مِنْهَا فَلَمْ يَتَكَلَّمْ، قَالَ كَذَّاءٌ فَتَشْتِمُنِي
حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ أَنْ أَنْتَصِرَ مِنْهَا فَاسْتَقْبَلْتُهَا فَلَمْ
أَلْبَسْ أَنْ أَفْضَحْتُهَا قَالَتْ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ إِنَّهَا ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ
قَالَتْ عَائِشَةُ وَلَمْ أَرِ امْرَأَةً خَيْرًا مِنْهَا وَأَكْثَرَ صَدَقَةً وَأَوْصَلَ
لِلرَّحِمِ وَأَبْذَلَ لِنَفْسِهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى

فِي ابْنَةِ أَبِي قُحَافَةَ ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَى تَشْتِمِي فَعَلَتْ أَرْقُبَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْظَرَتْ مُطَرَفَهُ
هَلْ يَأْذَنُ لِي أَنْ أَنْتَصِرَ مِنْهَا فَلَمْ يَتَكَلَّمْ فَتَشْتِمُنِي حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ أَنْ
أَنْتَصِرَ مِنْهَا فَاسْتَقْبَلْتُهَا فَلَمْ أَلْبَسْ أَنْ أَفْضَحْتُهَا قَالَتْ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ إِنَّهَا ابْنَةُ
أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ عَائِشَةُ وَلَمْ أَرِ امْرَأَةً خَيْرًا مِنْهَا وَأَكْثَرَ صَدَقَةً وَأَوْصَلَ لِلرَّحِمِ
وَأَبْذَلَ لِنَفْسِهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ زَيْنَبَ مَاعِدَا سُودَةَ
مِنْ غَرْبِ حَدِّ كَانَ فِيهَا يَوْشَكُ مِنْهَا الْفَيْئَةُ رَوَاهُ السَّائِي مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَالَ هَذَا
خَطَأً وَالصَّوَابُ الَّذِي قَبْلَهُ يَرِيدُ جَعْلَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ مَكَانَ عُرْوَةَ
كَأَنَّ الصَّحَابَةَ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) رَوَاهُ السَّائِي مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَقَالَ أَنَا

الله عز وجل من زينب ما عدا سورة غريب حد كان فيها
يوشك منها الفينة، رواه النسائي من هذا الوجه وقال هذا خطأ
والصواب الذي قبله يريد ما في الصحيحين من رواية الزهري
عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث عن عائشة وكذا قال
محمد بن يحيى الذهلي والدارقطني إنه الصواب،

محمد بن رافع النيسابوري ثقة مأمون ثنا عبد الرزاق فذكره ثم قال هذا خطأ والصواب
التي قبله يريد ما رواه قبل ذلك من طريق صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة ورواه
مسلم في صحيحه من طريق صالح بن كيسان ويونس ثلاثهم عن الزهري عن محمد
ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وذكره البخاري تعليقا فقال
وقال أبو مروان وهو يحيى بن أبي زكريا النسائي عن هشام بن عروة عن
رجل من قريش ورجل من الموالى عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن
الحارث بن هشام قالت عائشة كنت عند النبي ﷺ فاستأذنت فاطمة، هذه
اللفظة غير زيادة فطوى القصة لتقدمها من وجه آخر كما سنذكره وقد يتوهم
في قول الشيخ رحمه الله أن هذه الرواية في الصحيحين أنها في البخاري مسندة
وليس كذلك وإنما هي فيه معلقة كما عرفته وما صوبه النسائي وافقه عليه محمد
ابن يحيى الذهلي والدارقطني وتبعهما أبو الحجاج المزي في الاطراف وبسط
فيه الاختلاف على الزهري في ذلك فانه قد اختلف عليه فيه من وجوه أخرى
هذه ارجحها وروى البخاري من طريق سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة أن نساء النبي ﷺ كن حزبين فحزب فيه عائشة وحفصة وصفية
وسودة والحزب الآخر فيه أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ وكان المسلمون
قد علموا حب رسول الله ﷺ عائشة فإذا كان عند أحدكم هدية يريد أن
يهدىها إلى رسول الله ﷺ أخرها حتى إذا كان رسول الله ﷺ في بيت نساء ثم بعث
صاحب المطية إلى رسول الله ﷺ في بيت عائشة فكلم حزب أم سلمة فقلن لها

كلمى رسول الله ﷺ يكلم الناس فيقول من أراد أن يهدى إلى رسول الله ﷺ هدية فليهد إليه حيث كان من بيوت نسائه فكلمته أم سلمة بما قلن فلم يقل لها شيئا فسألنها فقالت ما قل لي شيئا فقلن لها فكلميه فكلمته حين دار إليها فلم يقل لها شيئا فسألنها فقالت ما قل لي شيئا فقلن لها كلميه حتى يكلمك فدار إليها فكلمته فقال لها لا تؤذيني في عائشة فإن الوحى لم يأتني وأنا في ثوب امرأة الا عائشة قالت فقالت اتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله ثم انهن دعون خاتمة بنت رسول الله ﷺ فذكر الحديث المتقدم دون قول عائشة ولم أر امرأة خيرا منها إلى آخره (في الثانية) قولها اجتمعن أزواج النبي ﷺ كذا في رواية احمد والنسائي بإثبات التوزن وهي لغة قليلة وردت في كتاب الله والسنة وهي المشهورة عند الناس بلغة أكوني البراغيث ولو قالت أكلني لكان أفصح وقد تبين بالرواية التي سقناها من عند البخاري أن المراد من أمهات المؤمنين من عدا حفصة وصفية وسودة (في الثالثة) قوله ينشدنك هو يفتح أوله وبضم العين أى يسألك كما في الرواية الأخرى يقال نشدت فلانا إذا قلت له نشدتك الله أى سألتك الله كأمك ذكرته إياه أى تذكر ونسبة عائشة رضى الله عنها إلى أبي قحافة وإن كان صحيحا سائغا إلا أن فيه نوع غرض منها لنقص رتبته بالنسبة إلى أبيها الصديق لا سيما أن كان ذلك قبل اسلام أبى قحافة رضى الله عنهم (في الرابعة) قال النووي معناه يسألك التسوية بينهم في محبة القلب وكان ﷺ يوصي بينهم في الأفعال والمبيت ونحوه وأما محبة القلب فكان يحب عائشة أكثر منهن واجمع المسلمين على أن محبتهم لا تكافئ فيها ولا يلزمه التسوية فيها لأنه لا قدرة لاحد عليها إلا الله سبحانه وتعالى وإنما يؤمر بالعدل في الأفعال وقد اختلف أصحابنا وغيرهم من العلماء في أنه عليه الصلاة والسلام هل كان يلزمه ان يهتم بينهم على السواء والمساواة في ذلك كما يلزم غيره أم لا يلزمه ذلك بل يفعل ما يشاء من اتيار وحرمان فالمراد بالحديث طلب المساواة في محبة القلب لا العدل في ما فيه كان - أصلا قطعنا ولهذا كان يطاف به ﷺ في مرصه عليهم حتى ضعف فاستاذنهم في أن

يعرض في بيت عائشة فاذن له (قلت) الاصم عند الشيخ ابي حامد والعراقيين
والبغوي وجوب القسم عليه كغيره وانما قال بعدم وجوبه الاصطخري وقال
أبو العباس القرطبي ليس معناه أنه حار عليهن فتمعن حقا هو لهن لانه عليه
الصلاة والسلام منزّه عن ذلك ولانه لم يكن العدل بينهما واجبا عليه لكن
صدر ذلك منهن بمقتضى الغيرة والحرس على أن يكون لهن مثل ما كان لعائشة
من اهداء الناس له اذا كان في بيوتهن ويحتمل أنهم طلبن منه التسوية في حبة
القلب ولذلك قال لفاطمة عليها السلام ألت محبين من أحب قالت بلى قال فأحبي
هذه وكلا الأمرين لا يجب العدل بين النساء فيه أما الهدية فلا تطلب من
المهدي فلا يتعين لها وقت واما الحب فغير داخل تحت قدرة الانسان ولا كسبه
(قلت) مقتضى القصة التي سقناها من عند البخاري ان الذي طلبه منه مساواتهن
لعائشة في الاهداء للنبي ﷺ في بيوتهن وقد صرحت له ام سلمة بذلك مرارا
قبل حضور فاطمة وزينب ولم يصدر ذلك منهن عن اعتدال وهذا الكلام فيه
نعرض بطلب الهدية واستدعائها وذلك يناق كالم عليه الصلاوة والسلام اي ان يقوله
على سبيل العموم اما قوله ذلك لواحد بعينه على سبيل الانبساط اليه وتكريمه فلا مانع
منه بل آحاد ذوى المودات يتمتع من مثل ذلك ولعل قوله عليه الصلاة والسلام في
جواب ام سلمة لا تؤذي في عائشة فان الوحي لم يأتي وانا في ثوب امرأة إلا
عائشة إشارة إلى أن قلب قلوب الناس للاهداء في نوبة عائشة أمر سماوي لا
حيلة لي فيه ولا صنع بدليل اختصاصها بنزل الوحي على وأنا في ثوبها دون
غيرها من أمهات المؤمنين فلا يمكنني قطع ذلك ولا أمر الناس بخلافه (الخامسة)
قال أبو العباس القرطبي دخول فاطمة وزينب على النبي ﷺ وهو مع عائشة
في مرطها دليل على جواز مثل ذلك إذ ليس فيه كشف عورة ولا ما يستقبح
على من فعل ذلك مع خاصته وأهله (قلت) قد تبين برواية مسلم والنسائي من
طريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة أن كلا منهما لم يدخل إلا بعد استئذان
فلو كره عليه الصلاة والسلام دخولهما على تلك الحالة لحجبهما أو تغير عن حالته

التي كان عليها (ما ن قلت) فقد روى النسائي وابن ماجه من رواية الهيثم عن عروة عن عائشة قالت ما علمت حتى دخلت على زينب بغير إذن وهي غصبي فذكرت شيئا من هذه القصة (قلت) الظاهر أن هذه واقعة أخرى وسيزيد ذلك إيضاحاً ﴿السادسة﴾ المرط بكسر الميم وإسكان الراء ذكر بعضهم أنه كساء معلم يكون تارة من خز وتارة من صوف وزاد بعضهم في وصفه أن يكون مربعا وقال بعضهم إن سدها من شعر ولم يشترط بعضهم فيه أن يكون معلما أي له علم ﴿السابعة﴾ قولها تسامبني أي تعاديني من قولهم سامه خطه خسف أي كلفه ما يشق عليه ويثقله قال أبو العباس القرطبي وفيه بعد من جهة اللسان والمعنى والله أعلم ﴿الثامنة﴾ قولها يشتمني بكسر التاء والطرف بفتح الضاء وإسكان الراء البصر قال النووي واعلم أنه ليس فيه دليل أن النبي ﷺ أذن لعائشة في ذلك ولا أشار بعينه ولا غيرها بل لا يحل اعتقاد ذلك فإنه ﷺ يحرم عليه خاتنة العين وإنما فيه أنها انتصرت لنفسها فلم ينهاها وقال أبو العباس القرطبي كأن زينب لما بدا لها بالعب واليوم كانت كأنها غالبة فجاز لعائشة أن تنتصر لقوله تعالى (ولمن انتصر بعد ظنه فأولئك ما عليهم من سبيل) (قلت) وروى النسائي من طريق الهيثم عن عروة عن عائشة فأعرضت عنها حتى قال النبي ﷺ ذكرك فانتصري فأقبلت عليها حتى رأيته قد يستريحها فيهما ما ترد على شيئا وهذا مما يدل على أنها واقعة أخرى كما تقدم ﴿التاسعة﴾ قولها حتى أختنها بالفاء والحاء المهمة أي أسكتها يقال أخمه إذا أسكنه في خصومة وغيرها ﴿العاشرة﴾ قوله عليه الصلاة والسلام إنها ابنة أبي بكر قال النووي معناه الإشارة إلى كمال فهمها وحسن نظرها وقال أبو العباس القرطبي هو تنبيه على أصلها الكريم الذي نشأت عنه واكتسبت الجزالة والبلاغة والفضيلة منه وطيب القروع وطيب عذوقها وغذاؤها من عروقها كما قال

طيب القروع من الأصول ولم ير فرع طيب وأصله الرقوم

ففيه مدح عائشة وإيها رضى الله عنهما (قلت) ولعله استحسنت منها كونها لم تبدأ زينب بالكلام حتى تكلمت زينب ورادت فصادت عائشة منتصرة لا سبيل عليها ثم بعد ذلك بلغت ما أرادت فكان لها العاقبة والنظر بالمقصود ﴿الحادية عشرة﴾

فيه فضيلة ظاهرة لأمتي المؤمنين المذكورتين أما زينب فلما اتصفت به من هذه الأوصاف الجميلة وأما عائشة فلا أنه لم يمنعها ما كان بينها من وصفها بما تعرفه منها وقولها (وأبذل لنفسها في كل شيء يتقرب به إلى الله عز وجل) هو بالذال المعجمة ثم يحتمل أن يكون من البذل وهو العطاء وأن يكون من البذلة وهو الامتهان بالعمل والخدمة فكانت زينب رضى الله عنها تعمل بيدها عمل النساء من الغزل والنسيج وغير ذلك مما جرت عادة النساء بعمله والتكسب به وكانت تتصدق بذلك وتصل به ذوى رحمها وهى التى كانت أطولهن يداً بالعمل والصدقة وأشار إليها النبي ﷺ بقوله أسرعكن لحاقبني أطولكن يداً وقولها من زينب وضعت الظاهر موضع المضمر وكان الأصل أن تقول منها كما قالت أولاً ولم أر امرأة خيراً منها (الثانية عشرة) قولها (ماعدا) من صيغ الاستثناء وهى مع ما فعل ينصب ما بعده وبدونها حرف يخفف ما بعده على المشهور فى الحالتين و(السورة) بفتح السين المهمة واسكان الواو وبمدها راء ثم هاء الثوران وعجلة الغضب ومنه سورة الشراب وهى قوته وحدته و(الغرب) بفتح الغين المعجمة واسكان الراء المهمة وآخره ياء موحدة الحدة وهى شدة الخلق وثورانه ومنه غرب السيف وهو حده وغرب كل شيء حده يقال فى لسانه غرب أى حدة والحد بفتح الحاء المهمة يحتمل أن يراد به القوى الشديد من حد الشراب وهو صلابته وحد الرجل وهو بأسه ويحتمل أن يراد غضب بالعم أقصى الغاية من حد الشيء وهو منتهاه ويحتمل أن يكون تأكيداً لقوله غرب فان الحدة بكسر الحاء وآخره هاء والحد بفتح الحاء بلا هاء آخره ما يعترى الانسان من النزع والغضب وكذا فى روايتنا من غرب حدبتونيها وفى رواية مسلم والنمائي سورة من حد ليس فيها لفظ غرب وفى بعض نسخ مسلم من حدة بكسر الحاء وبالهاء وقولها يوشك بضم أوله وبكسر الشين المعجمة أى تسرع وقوله القيثه بفتح القاء وبالهز أى الرجوع وهو منصوب بقوله يوشك ومعنى الكلام وصفها بأنها كاملة الأوصاف إلا أن فيها شدة خلق وسرعة غضب ترجع عنها سريعاً ولا تصر عليها فهى سريعة الغضب سريعة الرضا فتلك

وَعَنْهَا قَالَتْ (وَاللهُ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي
وَالْحَبْشَةُ يَلْعَبُونَ بِالْحَرَابِ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ لَا نَظَرَ
إِلَى لَعِبِهِمْ بَيْنَ أَذُنِهِ وَعَاتِقِهِ ثُمَّ يَقُومُ مِنْ أَجْلِي حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي
أَنْصَرِفُ فَأَقْدُرُ وَأَقْدَرُ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةَ السَّنَ الْحَرِصَةَ لِلْهُوَى)
كَذَا فِي مِمَّاعِنَا مِنَ الْمُسْتَدِ (لِلْهُوَى) وَقَالَ الشَّيْخَانِ (عَلَى الْهُوَى) وَفِي
رِوَايَةِ لِلْبَخَارِيِّ (تَسْمَعُ الْهُوَى)

بتلك كما جاء في الحديث قال النووي وقد صحف صاحب التحرير في هذا الحديث
تصحيفاً قبيحاً جداً فقال ما عدا سودة بالذال وجعلها سودة بنت زمعة وهذا
من فاحش الغلط نهت عليه ثلاثا يقتربه

❦ الحديث الثاني ❦

وعنها قالت «والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يقوم على باب حجرتي والحبشة
يلعبون بالحراب ورسول الله ﷺ يسترني برداءه لأنظر إلى لعبهم بين أذنه
وعاتقه ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا التي أنصرف فأقْدروا قَدْرَ الجارية
الحديثة السن الحريصة للهوى» وقال الشيخان (على الهوى) (فيه) فوائد (الأولى) ❦
أخرجه البخاري من طريق معمر بمعناه وفيه بعد قوله الحديث المن (تسمع
الهوى) وأخرجه البخاري أيضا من طريق صالح بن كيমান وفيه والحبشة يلعبون
في المسجد وليس فيه ما بعد قوله إلى لعبهم وأخرجه البخاري تعليقا ومسلم
مسندا من طريق يونس بن زيد وفيه حريصة على الهوى وذلك عند مسلم وليس
عند البخاري فانه إنما ساق هذه الرواية المعلقة مختصرة وأخرجه البخاري من
طريق الأوزاعي وفيه (الحريصة على الهوى) وأخرجه مسلم والنسائي من طريق
عمرو بن الحارث وفيه (فأقْدروا قَدْرَ الجارية الغربة الحديثة السن) خستهم عن
الزهرى عن عروة عن عائشة وله طرق أخرى تركتها اختصاراً ❦ الثانية ❦ فيه
جواز اللعب بالسلاح ونحوه من آلات الحرب في المسجد ويتحقق به ما في معناه
من الأسباب المعينة على الجهاد وأنواع البروقال المهلب شارح البخاري. المسجد

موضوع لأمر جماعة المسلمين في كان من الأعمال مما يجمع منفعة الدين وأهله فهو جائز في المسجد واللعب بالحراب من تدريب الشجعان على معاني الحروب وهي من الاشتداد للمدو والقوة على الحرب فهو جائز في المسجد وغيره (الثالثة) وفيه جواز نظر النساء إلى لعب الرجال قال بن بطال وقد يمكن أن يكون تركه إياها للتنظر إلى اللعب بالحراب لتضبط السنة في ذلك وتقل تلك الحركات المحككة إلى بعض من يأتي من أبناء المسلمين وتعرفهم بذلك (الرابعة) وفيه أنه لا بأس بترويح النفس بالنظر إلى بعض اللهو المباح (الخامسة) استدلل به على جواز نظر المرأة للرجل وفيه لأصحابنا أوجه (أحدها) وهو الذي صحح الرافعي جوازه فتتأمل جميع بدنه إلا ما بين السرة والركبة (الثاني) لها أن تنظر منه ما يبدو في المهنة فقط وهذا الحديث محتمل لأوجهين (الثالث) وهو الذي صححه النووي لجماعة تحريم نشرها له كما يحرم نظره إليها واستدل هؤلاء بقوله تعالى «وقل للمؤمنات بغضن من أبصارهن» وبقوله عبه الصلاة والسلام لأم سلمة وأم حبيبة رضى الله عنهما (احتجابانه) أى عن بن أم مكتوم فقالتا إنه أعمى لا يبصرن فقال ﷺ أفعميا وان أنما أستا تبصرانه» رواه الترمذى وغيره وحسنه هو وغيره وأجابوا عن حديث عائشة هذا بجوابين (أحدهما) أنه ليس فيه أنها نظرت إلى وجوههم وأبدانهم وإنما نظرت لعبهم وحراهم ولا يلزم من ذلك تعمد النظر إلى البدن وإن وقع بلا قصد صرفته في الحال (الثاني) لعل هذا كان قبل نزول الآية في تحريم النظر أو أنها كانت صغيرة قبل بلوغها فلم تكن مكلفة على قول من يقول إن الصغير المراهق لا يمنع النظر ولا يخفى أن محل الخلاف فيما إذا كان النظر بغير شهوة ولا خوف فتنة فإن كان كذلك حرم قطعا (السادسة) وفيه بيان ما كان عليه رسول الله ﷺ من الرأفة والرحمة وحسن الخلق ومعاشرة الأهل بالمعروف وذلك من أوجه (منها) تمكيبه عليه الصلاة والسلام عائشة من النظر إلى هذا اللهو (ومنها) أنه لم يقطع ذلك عليها بل جعل الخيرة إليها في قدر وقوفها (ومنها) مباشرته عليه الصلاة والسلام سترها بنفسه الكريمة وبردائه ومراقبتها في ذلك بنفسه وأنه لم يكله إلى غيره وإلى ذلك أشارت بقولها ثم

يقوم من أجل ﴿السابعة﴾ (ان قلت) في هذه الرواية أنها كانت في تلك الحالة بين أذنه وعاقته وفي رواية أخرى خلى على خده وفي رواية أخرى فوضعت رأسي على منكبه وكلها في الصحيح فكيف الجمع بينها (قلت) لا تنافي بينها فإنها إذا وضعت رأسها على منكبه صارت بين أذنه وعاقته فإن تمكنت في ذلك صار خدها على خده وإن لم يتمكن قارب خدها خده ﴿الثامنة﴾ قولها فأقدروا هو بضم الدال وكسر هاء الغتان حكاهما الجوهري وغيره وهو من التقدير أي قدروا في أنفسكم قدر رغبة من تكون بهذه الصفة من حداثة السن والحرص على اللهو ولا مانع لها من ذلك حتى ينتهي وأشار بذلك إلى طول مدة وقوفها لذلك ومن المعلوم أن من كانت بهذه الصفة تحب اللهو والتفرج والنظر إلى اللعب حبا بليغا وتحرص على ادامته ما أمكنها ولا يمكن ذلك إلا بعد زمن طويل وقوله في رواية "مسلم العربية" بفتح العين المهمة وكسر الراء وبالباء الموحدة ومعناه المشتبهة للعب المحبة له ﴿التاسعة﴾ قوله الحريصة للهو كذا وقع في أصلنا من مسند الامام أحمد ومعناه أنها حريصة لأجل تحصيل ما تهواه نفسها من انعب واللهو ولم تتصف بأخرى لأجل محبة المال كما يعهد من غيرها فإنها لم تكن بتلك الصفة وما كان حرصها إلا كحرص الصغار على تحصيل ما تهوى نفسها من النظر للعب وفي الصحيح حريصة على اللهو وهو أظهر توجبها وهو منصوب على الحال وفي رواية للبخاري تقدم ذكرها الحديث "السن تسمع اللهو أي إن حداثة سنها مع سماع اللهو يوجب ملازمتها له فاعلمك برؤية اللهو التي هي أبلغ من سماعه ﴿العاشرة﴾ قولها في أول الحديث (واقه) فيه الخلف لتوكيد الأمر وقويته وقولها رأيت بضم التاء والحجرة أرادت بها منزلها وكلام بعضهم يقتضي أن أصلها حظيرة الابل والخيشة بفتح الحاء والباء والشين ويقال فيهم حبش بغير هاء وقال صاحب المحكم وقد قالوا الخيشة وليس بصحيح في القياس لأنه لا واحد له على مثال فاعل فيكون مكسرا على فعلة (١)

وَعَنْهَا قَالَتْ (كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ فَيَأْتِنِي صَوَاحِبِي فَأَذَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَزَنْ مِنْهُ فَيَأْخُذُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَرُدُّهُنَّ إِلَى)

﴿الحديث الثالث﴾

وعنها قالت «كنت ألعب بالبنات فيأتي صواحي فإذا دخل رسول الله ﷺ فرددن منه فيأخذهن رسول الله ﷺ فيردهن إلى» (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه الشيخان من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بمعناه وفي لفظ لمسلم وهو اللعب (الثانية) قال القاضي عياض فيه جواز اللعب بهن قال وهن مخصوصات من الصور المنهى عنها لهذا الحديث ولما فيه من تدريب النساء في صغرهن لأمر أنفسهن ويوتهن وأولادهن قال وقد أجاز العلماء يمعن وشراءهن وروى عن مالك كراهة شرائهن وهذا محمول على كراهة الاكتساب بها وتزنيه ذوى المروآت عن تولى بيع ذلك لا كراهة اللعب قال ومنهجه جمهور العلماء جواز اللعب بهن وقالت طائفة هو منموخ بالنهي عن الصور انتهى ومقتضاه استثناء ذلك من امتناع الملائكة عليهم السلام من دخول البيت الذي فيه صورة وقد يقال فيه مثل الخلاف المتقدم بين الخطابي والنووي في الكلب لما ذون في اتخاذهم هل تمتنع الملائكة من دخول البيت الذي هو فيه فقال الخطابي لا وهو أرجح وقال النووي نعم وفي اطراد مثل ذلك هنا نظر إذ لو كان كذلك لمنع النبي ﷺ دخول مثل هذه الصورة في بيته وإن كان اللعب بها مباحاً لحرمه على دخول الملائكة إليه وأن ذلك لا بد لهم منه والله أعلم (الثالثة) قال أبو العباس القرطبي البنات جمع بنت وهن الجوازي وأضيفت إلى اللعب وهي جمع لعبة وهو ما تلعب به البنات لأنهن اللواتي يصنعنها ويلعبن بها قلت المراد بالبنات هنا تقص اللعب وتسميتهن بذلك من محاسن التشبيه الصوري كتسميته المنقوش في الحائط اسداً والله أعلم (الرابعة) فيه حسن خلقه عليه الصلاة والسلام ولطيف معاشرته مع زوجته ومن يزورها من صواحبها بتمكينها من ذلك وجمع من يساعدها على ذلك عليها وما كان هذا إلا في زمان الصغر قبل البلوغ

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ (كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ (فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّ يَنْهَنَا)

﴿الحديث الرابع﴾

وعن جابر «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقُرْآنُ ينزل» (فيه فوائد) (الاولى) أخرجه الأئمة الستة خلا أبا داود من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن جابر زاد مسلم في رواية له لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن وليست هذه الرواية مطابقة. لروايتهما من طريق الامام احمد لزيادة عطاء بن أبي رباح في هذه الرواية بين عمرو بن دينار وجابر وأخرجه البخاري أيضا من طريق ابن جريج ومسلم من طريق معقل بن عبيد الله الحزري كلاهما عن عطاء عن جابر ليس فيه والقُرْآنُ ينزل وأخرجه مسلم أيضا من رواية معاذ بن هشام عن أبيه عن أبي الزبير عن جابر قال «كنا نعزل على عهد نبي الله ﷺ فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا» وأخرجه مسلم أيضا وأبو داود من رواية زهير عن أبي الزبير عن جابر قال «جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله ﷺ فقال ان لي جارية أطوف عليها وأنا أكره أن تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فسيأتيها ما قدر لها قال فلبث الرجل ثم أتاه فقال إن الجارية قد حملت فقال قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها» وروى الترمذي والنسائي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال قلنا يا رسول الله «إنا كنا نعزل فزعمت اليهود أنها المؤودة الصغرى فقال كذبت اليهود إن الله إذا أراد أن يخلق لم يمنعه» وله عن جابر (الثانية) العزل أن يجامع فإذا قارب الانزال نزع فأنزل خارج الفرج وقد استدلل جابر على إباحته بكونهم كانوا يفعلونه في زمن النبي ﷺ وهذا هو الذي عليه جمهور العلماء من المحدثين والأصوليين أن قول الصحابي كنا تفعل كذا مع إضافته إلى عصر الرسول مرفوع حكما وخالف في ذلك فريق منهم أبو بكر الاسماعيلي فقالوا إنه موقوف لاحتمال عدم إطلاعه عليه الصلاة والسلام على ذلك لكن هذا

الاحتمال مدفوع هنا لما قدمناه من صحيح مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر (فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا) فثبت بذلك اطلاعه وقريره وهو حجة بالاجماع وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فقال أصحابنا الشافعية ان النساء أقسام (أحدها) الزوجة الحرة وفيها طريقان أظهرهما أنها ان رضيت جاز والا فوجهان أصحهما عند الغزالي والرافعي والووي الجواز والطريق الثاني أنها ان لم تأذن لم يجز وان أذنت فوجهان (الثاني) الزوجة الأمة وهي مرتبة على الحرية ان جوزناه فيها ففى الأمة أولى والا فوجهان أصحهما الجواز تحررا عن رق الولد (الثالث) الأمة المملوكة يجوز العزل عنها قال الغزالي والرافعي والووي بلا خلاف لكن حكى الرويانى فى البحر وحدها أنه لا يجوز لحق الولد (الرابع) المستولدة قال الرافعي ردها مرتبون على المنكوحة الرقيقة وأولى فالتمس لأن الولد حر وآخرون على الحرية والمسئولة أولى بالحوار لأنها ليست راسخة فى العراس ولهذا لا تستحق القسم قال الرافعي وهذا أصبره هذا تفصيل مذهبا وحاصله القتوى بالحر مطلقا ونو تغير اذنها وقال الماسكة لا يعزل عن الحرية الا باذنها ولا عن الزوجة الأمة الا باذن سيده بخلاف السراى هذه عبارة ابن الخاحب فى محصره وقال ابن عبد البر فى التمهيد لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن 'روحه الحره الا باذنها لا حرم من حقها ولها المطالبة به ولبس الجماع المعروف الا مالا يحدته عزل وي دعى على الخلاف بشر ما قد عرفته من مذهبنا وقال فى الأمة المملوكة لا خلاف بين قتهاء الأمصار أنه يحوز العزل عنها بغير اذنها وفى اطلاقه غير لما عرفته فى مذهبنا وقال لحنفية يحوز العزل عن مملوكته بغير اذنها ولا يجوز عن زوجته الحرة الا نادى وان كانت أمة لم يسح الا باذن سيدها نص عليه ومين بل بأدنىهما وقيل لا يباح العزل بحال وقيل بباح بكل حال وقال ابن حزم الظاهرى لا يحل العزل عن حرة ولا أمة مطلقا واستدل بما فى صحيح مسلم من حديث جدامة بس وهب أخت عكاشة فى حديث قالت فيه وسألوه عن العزل فقال رسول الله ﷺ ذلك الوأد الحى وهى (وإذا المؤودة سثت) وقال ابن المنذر اختلف أهل العلم فى العزل عن الجارية فرخص فيه جماعة من

الصحابة منهم على وسعيد بن أبي وقاص وأيوب وزيد بن ثابت وابن عباس وجابر والحسن بن علي وخباب بن الارت وابن المسيب وطاوس ورويان عن أبي بكر الصديق وعمر وعلى رواية ثانية وابن مسعود وابن عمر أنهم كرهوا ذلك ونقل ابن حزم عن أبي أمامة الباهلي أنه مثل عن العزل فقال ما كنت أرى مسلما يفعله وعن عمر وعثمان أنهما كانا ينكران العزل قال وصح أيضا عن الاسود بن يزيد وطاوس انتهى واحتج من منع مطلقا بحديث أبي سعيد الخدري في صحيح مسلم مرفوعا لا عليكم أن لا تفعلوا فانما هو القدر قال أبو العباس القرطبي كأن هؤلاء فهموا من (لا) انتهى عما سئلوا عنه وحذف بعد قوله (لا) فكأنه قال لا تفعلوا وعليكم ألا تفعلوا تأكيد لذلك انتهى انتهى وقال الآكثرون ليس هذا نهيًا وانما معناه ليس عليكم جناح أو ضرر في أن لا تفعلوا ويدل لذلك اللفظ المشهور في حديث أبي سعيد وهو في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام لما سئل عن العزل أو إنكم لتفعلون قالوا ثلاثا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة واستدل ابن حبان في صحيحه على تحريم العزل بحديث أبي ذر الذي أخرجه في صحيحه وفيه في اثناء حديث قال رسول الله ﷺ (فضعه في حلاله وجنبه حرامه وأقرره فان شاء الله أحياء وإن شاء أماته ولك أجر) وأقوى ما استدلل به لذلك حديث جدامة المتقدم ذلك الواد الخفي وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي هو فرد من حديثها وقد اختلف في زيادة العزل فيه فلم يخرج ماله في حديثه وقال البيهقي في المعرفة عورض بحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ سئل عن العزل (قالوا ان اليهود تزعم أن العزل هو المؤودة الصغرى قال كذبت اليهود) قال البيهقي ويشبه أن يكون حديث جدامة على طريق التنزيه انتهى وحمل والذي رحمه الله أيضا حديث جدامة على العزل عن الحامل لروال المعنى الذي كان يحذره من حصول الحمل وفيه تضييع للحمل لأن المني يغذوه فقد يؤدي الى موته أو ضعفه فيكون وأدافيا وسأل والذي أيضا الجمع بينهما بأوجه (منها) أن قولهم أنها المؤودة الصغرى يقتضى أنه وأد ظاهر لكه صغير بالنسبة إلى وأد الولد بعد وضعه حيا بخلاف قوله عليه الصلاة والسلام إنه الواد الخفي فانه يدل على أنه ليس في

حكم الظاهر أصلاً فلا يرتب عليه حكمه وهذا كقوله إن الرأه هو الشرك الخفى وإنما شبه بالوآد من وجه لأن فيه قطع طريق الولادة وذكر ابن عبد البر عن على رضى الله عنه أنه قال أنها لا تكون مؤودة حتى يأتى عليها الحالات السبع فقال له عمر صدقت أطلال الله بقاءك وروى البيهقى فى المعرفة نحوه عن ابن عباس وقد يشكل علم المشهور عند أصحابنا من إباحة العزل ما أفنى به الشيخ عماد الدين ابن يونس والشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه يحرم على المرأة استعمال دواء بما ينعم من الحبلى قال ابن يونس ولو رضى به الزوج وقد يقال هذا سبب لامتناعه بعد وجود سببه والعزل فيه ترك لأسبب فهو كترك الوطء مطلقاً والله أعلم

﴿ الثالثة ﴾ محل الخلاف فى العزل ما إذا كان يقصد التحرز عن الولد قاله امام الحرمين فقال حيث قلنا بالتحريم فذلك اذا نزع على قصد أن يقع الماء خارجاً تحزراً عن الولد قال وأما إذا نزع له أن ينزع لا على هذا القصد فيجب القطع بأنه لا يحرم انتهى . وقد يقال مقتضى التعليل فى الحرمة بأنه حقها فلا بد من استثنائها فيه أن ذلك لا يختص بحالة التحرز عن الولد والله أعلم .

﴿ رابعة ﴾ قد أوضح قوله والقرآن ينزل بقوله فى رواية مسلم لو كان شيئاً ينهى عنه لهنأنا عنه القرآن والظاهر ان معناه ان الله تعالى كان يطلع نبيه عليه الصلاة والسلام على فعلنا وينزل فى كتابه نلنع من ذلك كما وقع ذلك فى قضايا كثيرة ولهذا قال ابن عمر رضى الله عنهما « كنا نلقى الكلام والانبساط مع نساءنا على عهد النبي ﷺ هيبه أن ينزل فيها شيء فلما توفى النبي ﷺ تكامنا وانبطنا » رواه البخارى فى صحيحه . وقال الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة استدلل جابر بالتقرير من الله تعالى على ذلك وهو استدلال غريب وكان يحتمل ان يكون الاستدلال بتقرير الرسول ﷺ لكنه مشروط بعلمه بذلك .

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ قَصْرًا أَوْ دَارًا قَسِمَتْ فِيهَا صَوْتًا فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ لِعُمَرَ فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهَا فذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ يَا أَبَا حَفْصٍ فَبَكَى عُمَرُ) وَقَالَ مَرَّةً (فَأَخْبَرَ بِهِ عُمَرُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيْكَ يُغَاوِرُ قَلَّ سَفِيَانُ مِمِّعَتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ وَعُمَرُ وَمِمَّا جَابِرًا يُزِيدَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ)

﴿ الحديث الخامس ﴾

وعنه قال قال رسول الله ﷺ «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ قَصْرًا أَوْ دَارًا فَسَمِعْتُ فِيهَا صَوْتًا فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ لِعُمَرَ فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهَا فذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ يَا أَبَا حَفْصٍ فَبَكَى عُمَرُ، وَقَالَ مَرَّةً فَأَخْبَرَ بِهِ عُمَرُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيْكَ يُغَاوِرُ قَلَّ سَفِيَانُ مِمِّعَتُهُ مِنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ وَعُمَرُ وَمِمَّا جَابِرًا يُزِيدَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَانِ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَعُمَرُ بْنُ دِينَارٍ كِلَاهُمَا عَنْ جَابِرٍ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ عُمَرُ وَحْدَهُ عَنْ جَابِرٍ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا (رَأَيْتُنِي دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَذَا أَنَا بِالْمِصْبَاءِ امْرَأَةٌ أَبِي طَلْحَةَ وَسَمِعْتُ خَشْفًا فَقُلْتُ مَنْ هَذَا فَقَالَ هَذَا بِلَالٌ وَرَأَيْتُ قَصْرًا بُغْنَاءُهُ جَارِيَةٌ فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا فَقَالَ لِعُمَرَ فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَانْظُرْ إِلَيْهِ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ فَقَالَ عُمَرُ يَا ابْنَةَ أُمِّى يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعَلَيْكَ أَغَارٌ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِدُونِ قِصَّةِ عُمَرَ وَقَدَّمَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ قِصَّةَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا مِنْ بَابِ الْوُضُوءِ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ وَتَكَامَلَ عَلَيْهَا فِي الشَّرْحِ بِمَا يُغْنَى عَنِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا هُنَا وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا لِمَا فِيهَا مِنْ ذِكْرِ الْغِيَرَةِ الَّتِي تَحْمِلُ فِي مَعَاشِرَةِ الْأَزْوَاجِ كَثِيرًا وَالْحَدِيثُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ لَهَا أَصْلًا فِي الشَّرْعِ وَإِنَّمَا تَرَاغَى فِي الْجَمْعِ وَلَا تَسْكُرُ وَقَدْ يُوَبِّ

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يُخْتَزَ اللَّحْمُ وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تُخْنِ أَنْثَى زَوْجُهَا الدَّهْرَ)

البخارى فى صحيحه باب غيره النساء ووجدته وأورد فيه حديث عائشة قالت (قال لى رسول الله ﷺ إني لأعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت عنى غضبي فقالت قلت من أين تعرف ذلك قال أما إذا كنت عنى راضية فانك تقولين لا. ورب عبد وإذا كنت عنى غضبي قلت لا ورب ابراهيم قالت قلت أجل والله يا رسول الله ما أهبج إلا اسمك) وحديثها أيضاً (ما غرت على امرأة لرسول الله ﷺ كما غرت على خديجة لكثرة ذكر رسول الله ﷺ إياها وثناؤه عليها ولقد أوحى الى رسول الله ﷺ أن يبشرها ببيت لها فى الجنة من قصب)

الحدیث السادس

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يُخْتَزَ اللَّحْمُ وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تُخْنِ أَنْثَى زَوْجُهَا الدَّهْرَ) (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه البخارى ومسلم من طريق عبد الرزاق ولقظ مسلم فيه زيادة قال (لولا بنو اسرائيل لم يختب الطعام ولم يختزل اللحم) وأخرجه البخارى من طريق عبد الرزاق وابن المبارك كلاهما عن معمر عن همام عن أبي هريرة (الثانية) قوله لم يختزل هو بفتح الياء وإسكان الخاء المعجمة وكسر النون وفتحها وآخره زاي أى لم يتغير فقال خنز بفتح النون وكسرها يختزل بهما أيضاً أى يتغير حكى اللغتين فى الماضى والمضارع صاحب المشرق والنووى وحكما فى الماضى صاحب المحكم واقتصر صاحب الصحاح والنهاية على الكسر فى الماضى والفتح فى المضارع ومثله فى المعنى خزن أيضاً وخم وصل وأخم وأصل بزيادة همزة فيهما وتن بالضم وأثن قال صاحب المحكم يقال خنز اللحم والتمر والجوز فسد (الثالثة) قال النووى قال العلماء معناه أن بنى اسرائيل لما أنزل الله عليهم

- باب الاحسان الى البنات -

عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : دَجَّاعَتِ امْرَأَةٌ وَمَعَهَا اثْنَتَانِ
لَهَا قَلَمٌ تَجِدُ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا فَأَخَذَتْهَا

الامن والاسلوى نهوا عن ادخارهما فادخروا ففسدوا واثنتان واستمر من ذلك الوقت
انتهى وقيل انه كان يسقط عليهم في مجالسهم من طلوع الفجر الى طلوع الشمس
كسقوط الثلج فيأخذون منه قدر كفايتهم ذلك اليوم الا يوم الجمعة فباخذون
منه للجمعة وانسبت فان قعدوا الى اكثر من ذلك ففسد فادخروا ففسد عليهم
ويحتمل أن التغير كان قديما قبل وجود بنى اسرائيل سببه ما عده الله بمحدث
من بنى اسرائيل بعد ذلك واقفه أعلم في الرابعة حواء فتفتح الحاء المهمة وتشديد
الواو ممدود قال ابن عباس سميت حواء لانها أم كل حي وقبل لانها ولدت
لآدم عليه السلام أربعين ولدا في عشرين بطنا في كل بطن ذكر وانثى واختلفوا متى
خلقت من ضلعه ف قيل قبل دخوله الجنة فدخلها و قتل في الجنة الخامسة
قوله الدهر منصوب أى لم تحنه أبدا ومعنى اخذت أنها أم بنات دم فاسبهنا
ونزع العرق اليها لما حرى لها في قصة الشجرة مع ابليس فزين لها أكل الشجرة
فأغراها فاخبرت آدم بالشجرة فأكل منها وليس المراد خيانة في فراش فان
ذلك لم يقع لامرأة نبي قط حتى ولا امرأة نوح ولا امرأة لوط الكافران فان
خيانة الأولى إنما هو باخبارها الناس أنه مجنون وخيانة الثانية بدلائلها على
الضعيف كما ذكره المفسرون في السادسة ﴿ أورد المصنف رحمه الله هذا الحديث
في عشرة النساء إشارة إلى التسلي فيما يقع من النساء بما وقع لأمهن الكبرى
وأن ذلك من جلاتهن وضائعهن إلا أن منهن من تضبط نفسها ومنهن من
لا تضبط وفي استحضار ذلك إغانة على احتمالهن ودوام عشرين واقفه أعلم
حجرت باب الاحسان الى البنات ﴿

عن عروة أن عائشة قالت : جاءت امرأة ومعه اثنتان لها فلم تجد عندي
سوى - - - شرح شريف سابع

فَشَقَّتْهَا بَيْنَ ابْنَيْهَا ثُمَّ قَامَتْ تَخْرَجَتْ هِيَ وَابْنَتَاهَا وَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ثَقِيفَةٍ ذَلِكَ حَدِيثُهُ حَدِيثُهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنِ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فَكَانَ يَذْكُرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَكَذَا كَانَ فِي كِتَابِهِ يَتَّبِعِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُرْوَةَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَرْفُوعِ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ بِإِزْيَادَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بَيْنَ الزُّهْرِيِّ وَعُرْوَةَ

شيئا غير ثمرة واحدة فأعطيتها إياها فأخذتها فشقتها بين ابنتيهما ثم قامت تخرجت هي وابنتاهما ودخل النبي ﷺ على ثقيفة ذلك حديثه حديثها فقال رسول الله ﷺ من ابتلى من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن كن له سترا من النار قال عبد الرزاق وكان يذكره عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَرْفُوعِ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهُوَ فِي الصَّحِيحِينَ بِإِزْيَادَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بَيْنَ الزُّهْرِيِّ وَعُرْوَةَ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ مَعْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي دَوَادٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَرْفُوعِ بَلْفَظٍ (فَصَبَّرَ عَلَيْهِنَ كُنَّ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ) وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ حُزَمٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِتَمَامِهِ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ أَيْضًا بِتَمَامِهِ مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حُمْزَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَائِشَةَ وَرَوَى مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ « جَاءَتْنِي مَسْكِينَةٌ تَحْمِلُ ابْنَتَيْنِ لَهَا فَاطَعَمْتُهُمَا ثَلَاثَ تَمَرَاتٍ فَأَعْطَت كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْرَةً وَرَفَعَتْنِي إِلَى فِيهَا تَمْرَةً لَتَأْكُلَهُمَا »

فاستطعمتها ابتناها فشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها بينهما فاعجبني شأنها فذكرت الذي صنعت لرسول الله ﷺ فقال إن الله قد أوجب لها بها الجنة واعتقها بها من النار» (الثانية) قوله على ثقة ذلك أي على أثره وهو بفتح التاء المثناة من فوق وكسر القاء بعدها همزة مفتوحة ثم تاء تأنيث قال صاحب النهاية وفيه لغة أخرى على ثقة ذلك بتقديم الياء على القاء وقد تشددت في التاء فيهما زائدة على أنها ثقة وقال الزمخشري لو كانت ثقة لكانت على وزن تهثة فهي إذا لو لا القلب فعية لا جلا ١٠ علال ولما همزة وقال صاحب المحكم أتيت على ثقة ذاك أي على حينه وزمانه حكى المعجاني فيه الهمز والبذل وليس على التخفيف القياسي لأنه قد اعتد به لغة ثم ذكر أنه يقال على ثقة ذاك كثيفة فعلة عند سيويه وثقة عند أبي على وعقد الجوهري مادة ثقا وقال ثقي ثقا إذا احتد وغضب انتهى ويمكن أن يكون ما سبق مأخوذا من هذا فإن الذي يكون على أثر الشيء يكون في حينه وفوره والله أعلم (الثالثة) قوله ابتلى على البناء للمفعول أي امتحن واختبر وقال النووي أنما سماه ابتلاء لأن الناس يكرهونه في العادة قال الله تعالى «وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم» ومقتضاه أنه من البلاء والاول وهو أنه من الاختبار أولى والله أعلم (الرابعة) الظاهر أن الإشارة في قوله من هذه البنات للتحقير وهو بحسب اعتقاد الخاطب لا في نفس الأمر (الخامسة) قوله بشئ يصدق بالقليل والكثير فيتناول الواحدة فلا حسان إليها ستر من النار فإن زاد على ذلك حصل له مع ذلك السبق مع رسول الله ﷺ إلى الجنة كما جاء في الحديث الآخر في الصحيح (من عال جارتين حتى يبلغا جاء يوم القيمة أما هو) (كهاين) (١) وضم بين أصابعه (السادسة) ودخل في الحديث ما إذا كان لمبتلى بذلك رجلا وما إذا كان امرأة وسواء كانت بنت المربي لها أم لا وسواء كانت قيمة أم لا (السابعة) المراد بالاحسان إليهن صيانتهم والقيام بما يصلحهن من ثقة وكسوة وغيرها والنظر في أصلح الأحوال لهن وتعليمهن ما يجب تعليمه وتأديبهن وزجرهن عما لا يليق بهن فكل ذلك من الاحسان وإن كان بنهر أو ضرب عند الاحتياج لذلك.

وينبغي للإنسان أن يخلص نيته في ذلك وبقصد به وجه الله تعالى فالأعمال بالنيات ومن تمام الإحسان أن لا يظهر بهن ضجراً ولا قلقاً ولا كراهة ولا استنقلاً فان ذلك يكدر الإحسان ﴿النامنة﴾ قوله كن له سترًا من النار أي كن سبباً في أن يباعد الله من النار ويحيره من دخولها ولا شك في أن من لم يدخل النار دخل الجنة فلا منزل سواها ويدل لذلك الرواية التي سقناها من عند مسلم أن الله قد أوجب لها بها الجنة ﴿التاسعة﴾ إنما خص البنات بذلك ضعف قوتهن وقلة حيلتهن وعدم استقلالهن واحتياجهن إلى التحصين وزيادة كلفتهم والاستنقال بهن وكراهن من كثير من الناس بخلاف الصبيان فأنهم يخالفونهم في جميع ذلك ويحتمل أن هذا خرج على واقعة مخصوصة فلا يكون له مفهوم ويكون الصبيان كذلك ويدل لهذا ما ورد في كافل البنيم فانه لم يخص بذلك الاثني ويدل له أيضاً ما رواه الطبراني في معجمه الكبير والصغير عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال «حاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ ومعها ابناها فسألته فأعطاهما ثلاث تمرات لكل واحد منهما ثمرة فأعطت كل واحد منهما ثمرة فأكلها ثم نظرا إلى أمهما فشقت الثمرة نصفين وأعطت كل واحد منهما نصف ثمرة فقال النبي ﷺ قد رحما الله برحمة انبياء» وفي إسناده خديج بن معاوية قال أبو حاتم محله الصدق يكتب حديثه وقال البخاري يتكلمون في بعض حديثه وضعفه ابن معين والنسائي ﴿العاشرة﴾ إنما أورد المصنف رحمه الله هذا الباب عقب عشرة النساء لأنه من تيممه ومعين عليه فان الإنسان قد يتضرر بروجته ويسوء عشرتها لكثرة ما تلده من البنات فيضم إلى ترك الإحسان لهن سوء عشرة أمهن بسببهن فإذا علم ما في الإحسان إليهن من الثواب هان عليه أمرهن وأحسن إلى أمهن تبعاً لإحسانه لهن والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ فيه من كرم الله تعالى أنه ينيل الإنسان الفوز بالجنة والنجاة من النار بالعمل اليسير كما جاء في حديث عدي بن حاتم في الصحيح (اتقوا النار ولو بشق تمرة) وكما قال في الحديث الآخر (لا تحقرن من المعروف شيئاً)

(بَابُ الْوَلِيمَةِ)

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا » وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (إِلَى الْوَلِيمَةِ عُرْسٌ فَلْيُجِبْ) وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ) وَفِي أُخْرَى (مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهِ فَلْيُجِبْ) وَزَادَ فِي أُخْرَى (فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ لَهُمْ) وَزَادَ الشَّيْخَانِ فِي رَوَايَةٍ قَالَ (وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ وَهُوَ صَائِمٌ) وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ) وَلَا بَيْنَ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (مَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ) الْحَدِيثُ

(بَابُ الْوَلِيمَةِ)

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا » (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِي مِنْ هَذَا التَّوَجُّهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بَلَقَظَ (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بَلَقَظَ (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيُجِبْ) قَالَ خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ فَذَا عُبَيْدُ اللَّهِ يَنْزِلُهُ عَلَى الْعُرْسِ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَامَةَ حَمَادِ بْنِ أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِمَعْنَى رَوَايَةِ مَالِكٍ زَادَ فَإِنْ كَانَ مُفْطَرًا فَلْيَطْعَمْ وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ

وأبو داود من طريق أيوب السخيتاني بلفظ (إذا دعى أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو نحوه) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي بلفظ (من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب) لفظ مسلم وقال أبو داود إنه بمعنى لفظ أيوب وأخرجه مسلم من طريق عمر بن محمد بلفظ (إن دعيت إلى كراع فأجيبوا إن كان صائما فليدع لهم) وأخرجه البخاري ومسلم من طريق موسى بن عقبة بلفظ أجيبوا هذه الدعوة التي دعيت لها وكان عبد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم وأخرجه مسلم والترمذي من طريق اسماعيل بن أمية بلفظ اتنوا الدعوة إذا دعيت وأخرجه أبو داود من طريق أبان بن طارق وهو مجهول بلفظ (من دعى فلم يجب فقد عصي الله ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا وخرج مغفرا) كلهم وهم ثمانية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (الثانية) اختلف العلماء وأهل اللغة في الولية فالمشهور اختصاصها بضمام العرس ومن ذكر ذلك الجوهري في الصحاح وابن الأثير في النهاية وحكاه ابن عبد البر عن صاحب العين وقال في المحكم الوليمة طعام العرس والأملاك ثم قال وقيل هي كل طعام صنع لعرس وغيره وقال في المشارق الوليمة طعام النكاح وقيل طعام الأملاك وقيل هو طعام العرس خاصة وقال الشافعي وأصحابه هم الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من نكاح أو حتان أو غيره ما لکن الأتھر استعمالها عند الإطلاق في السكاح وتقييد في غيره فيقال وائمة الحتان وغيره ويقال لدعوة الحتان إغذار بعين مهمة وذال معجزة ولدعوة الولادة عقيقة ولسلامة المرأة من الولادة حرس بضم الخاء المعجمة وإسكان الراء وبالسین المهملتين وقيل الحرس طعام الولادة ولتقدم المسافر تقيعه بالنون من التقع وهو الغبار ولاحداث البناء وكيرة من الوكر وهو المأوى والمستقر ولما يتخذ لمصيبة وضیعة بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة ولما يتخذ بلا سبب مأدبة بضم الدال المهمة وفتحها ﴿الثالثة﴾ فيه الأمر بأدبة الداعي إلى الوليمة وحضورها وهذا ثابت في وليمة النكاح بلا شك وهل هو أمر إيجاب أو استحباب اختلف العلماء فيه فالمشهور عند الشافعية والحنابلة أن الاجابة اليها فرض عين ونص عليه مالك وقال به أهل الظاهر وتقل

القاضي عباض الاتفاق عليه وابن عبد البر الاجماع عليه وقيل مستحبة قاله بعض الشافعية والحنابلة وقال أبو الحسن من المالكية إنه المنهوب وصرح صاحب الهداية من الحنفية بأن الاجابة سنة لكنه استدلل بقوله وَالْحَنِيفِيَّةُ (من لم يجب الدعوة فقد عصى أما القاسم) وشبهها فيما اذا كان هناك غناه ونحوه بصلاة الجنائز واجبة الاقامة وإن حضرتها نياحة وذلك يفهم الوجوب وقال بعض الشافعية والحنابلة إجابتها فرض كفاية إذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقي وحكى الشيخ تقي الدين في شرح الائتم من بعضهم أنه خص الوجهين في أن إجابتها فرض عين أو كفاية بما إذا دعى الجميع وقال لو خص كل واحد بالدعوة تعينت الاجابة على الكل **(الرابعة)** قال أصحابنا الشافعية إنما تجب الاجابة أو تستحب بشروط (أحدها) أن يعم عشيرته وجيرانه أو أهل حرفته أغنياءهم وقراءهم دون ما اذا خص الاغنياء . وحكى عن ابن مسعود قال أبو العباس القرطبي ونحوه نحا ابن حبيب من أصحابنا وظاهر كلام أبي هريرة وجوب الاجابة (ثانيها) أن يخصه بالدعوة بنفسه أو بإرسال شخص إليه فاما إذا قال بنفسه أو بوكيله ليحضر من أراد أو قال لشخص إحضر وأحضر معك من شئت فقال لغيره إحضر فلا تجب الاجابة ولا تستحب وكذا اعتبر المالكية والحنابلة في وجوب الاجابة أن يدعو معينا قال ابن دقيق العيد في شرح الائتم ولا يخلو من احتمال لو قيل بخلافه انتهى . وقد يقال هذا معلوم من قولهم دعى فان هذا لم يدع وإنما مكن من الحضور وذكر الروياني في البحر انه لو قال إن رأيت أن تجملني لزمته الاجابة . (ثالثها) أن لا يكون إحضاره لخوف منه أو طمع في جاهه أو لتعاونه على باطل بل يكون للتقرب والتودد . (رابعها) ان يكون الداعي له مسلما فلو داهى فقهلا هو كالمسلم أم لا تجب قطعاً بطريقان أصحهما الثاني : ولا يكون الاستحباب في إجابته كالاستحباب في دعوة المسلم لأنه قد يرغب عن طعامه لنجاسته وتصرفه الفاسد وكذا اعتبر الحنابلة في وجوب الاجابة أن يكون الداعي مسلماً ويدل لذلك قوله في رواية إذا دعا أحدكم أخاه (خامسها) أن يدعى في اليوم الأول كذا

ادعى النووي في الروضة القطع به وليس كذلك فقد حكى ابن يونس في التعجير وجهين في وجوب الاجابة في اليوم الثاني وقال في شرحه أصحهما الوجوب وبه قطع الجرجاني لوصف النبي ﷺ (الثاني) بأنه معروف واعتبر الحنا بلة أيضا في وجوب الاجابة أن يكون في اليوم الاول وحجتهم في ذلك حديث ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ «طعام أول يوم حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام الثالث ممعة ومن سمع سمع الله به» رواه الترمذي وقال لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث زياد بن عبد الله وهو كثير الغرائب والمناكير وسمعت عهد بن اسماعيل يذكر عن عهد بن عقبة قال قال وكيع. زياد بن عبد الله مع شرفه لا يكذب في الحديث ورواه ابن ملجه من حديث أبي هريرة بلفظ (الولية أول يوم حق والثاني معروف والثالث رياء وسمعة) وضعفه البيهقي وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جدا ورواه هذا اللفظ الثاني أبو داود من رواية الحسن ابن عبد الله بن عثمان التقي عن رجل أعور من تقيف كان يقال له (معروف) أى يثنى عليه خيرا إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه ورواه الطبراني من حديث زهير من غير شك وقال البخاري لا يصح اسناده ولا يعرف زهير صحبة وأخرجه النسائي من حديث الحسن مرسل لم يذكر عبد الله بن عثمان ولا زهير، وأخرجه باللفظ الثاني أيضا ابن عدى في الكامل والبيهقي في سننه من طريقه من حدث أس فقال البيهقي ليس هذا بقوى، بكر بن حنيس تكلموا فيه انتهى وقد عرفت بما بسطناه ضعف جميع هذه الطرق ولتلك قال والذى رحمه الله في شرح الترمذي إنه لا يصح من جميع طرقه وقال البخاري في تاريخه الكبير بعد ما تقدم عنه في حديث زهير أنه لا يصح اسناده ولا تعرف له صحبة وقال ابن عمر وغيره عن النبي ﷺ. إذا دعى أحدكم إلى الولية فليجب ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرها قال وهذا أصح ثم ذكر حديث حفصة أن سيرين عرس بالمدينة فأولم ودعا الناس سبعا وكان فيمن دعا أبى بن كعب فجاء وهو صائم فدعا لهم بخير وانصرف وأشار لذلك في صحيحه بوله باب حق اجابة الولية والدعوة ومن أولم سبعة أيام ونحوه ولم يوقت النبي ﷺ يوما ولا يومين وروى البيهقي في سننه قصة

سيرين هذه قال القاضي عياض واستحب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعا
ثم قال وذلك إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكرر عليهم ويوافق
ذلك ظاهر عبارة العمراني من أصحابنا في البيان انه إنما تكره الاجابة إذا
كان المدعو في اليوم الثالث هو المدعو في اليوم الأول وكذا صوره الروياني
في البحر بما اذا كانت الوليمة ثلاثة أيام فدعاء في الايام الثلاثة ؛ لكن ظاهر
عبارة التنبيه أنه لا فرق في الكراهة بين أن يكون هو المدعو في اليوم الاول
أم لا وقال الشيخ الامام تقي الدين السبكي لا تصرح في كلام أصحابنا بذلك وإنما رأيت
للمالكية فيه خلافا واستبعد شهاب الدين بن القتب مقدمه عن البيان
فان الفاعل لذلك وصفه النبي ﷺ بالرياء فلا يساعد عليه (سادسها) أن لا يعتذر
المدعو إلى صاحب الدعوة فيرضى بتخلفه فان وحده ذلك زال الوجوب وارتفعت
كراهة التخلف قال والدي رحمه الله وهو قياس حقوق العباد ما لم يكن فيه
دائبة حق الله تعالى كرد السلام فانه لا يسقط وجوب الرد برضى المسلم بتركه
وقد يظهر الرضى ويورث مع ذلك وحشة انتهى فلو غلب على ظنه أن الداعي
لا يتألم باقطاعه ففيه تردد حكاه القاضي محلي في الدخائر (سابعها) أن لا يسبق
الداعي غيره فان دعاه اثنان أجاب الأسبق فان جاء معا أجاب الأقرب رحما
ثم دارا وعكس الماوردي والروياني فقدم اقرب الجوار على قرب الرحم وذكرنا
بعدها القرعة وقال الحنابلة يقدم أدينيها ثم أقربها رحما ثم حوارا ثم بالقرعة
واجابة الأول هو امتثال لهذا الحديث والامتناع من الثاني إذا تزامنا في الوقت
ليعذر الجمع بينه وبين الأول والله أعلم (ثامنها) أن لا يكون هناك من يتأذى
بمحضوره ولا تليق به مجالسته فان كان فهو معذور في التخلف وكذا اعتبر
المالكية في الوجوب أن لا يكون هناك أراذل وأشار الغزالي في الوسيط
الى حكاية وجه بخلاف هذا وفي البحر للرويانى لو دعى محتشما مع منتهاء اقوم
هل تلزمه الاجابة، وجهان . ويوافقه قول الماوردي ليس من الشروط ألا يكون
عدوا للمدعو ولا أن يكون في الدعوة من هو عدوله وفيما قاله نظروا أى تأذى
أشد من مجالسة العدو (تاسعها) ألا يكون هناك منكر كشرب الخمر والملاهي فان كان

نظر إن كان الشخص المسعوم ممسكاً إذا حضر رفع المنكر فليحضر إجابة للدعوة وإزالة المنكر والا فوجهان (أحدهما) الأولى أن لا يحضر ويجوز أن يحضر ولا يستمع وينكر بقلبه كما لو كان يضرب المنكر في حوارته فلا يلزمه التحول وإن باخه الموت وعلى ذلك جرى المراقبون كما قال الرافعي أو بعضهم كما قال النووي وحكاه البيهقي عن أصحابنا وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله في الام والختم وحكى عن أبي حنيفة ابتليت بهذا مرة وهذا لأن إجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترنت من البدعة من غيره قال وهذا إذا لم يكن مقتدى فإن كان ولم يقدر على منعهم يخرج ولا يقعد لأن في ذلك شين الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والمحكى عن أبي حنيفة كان قبل أن يصير مقتدى ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي أن يقعد وإن لم يكن مقتدى لقوله تعالى «ولا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين» قال وهذا كله بعد الحضور ولو علم قبل الحضور لا يحضر لأنه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما إذا هجم عليه لأنه قد لزمه انتهى (والوجه الثاني لأصحابنا أنه يحرم الحضور لأنه كالرضى بالمنكر وإقراره وبه قال المرازقة وهو الصحيح وإذا قلنا به فلم يعلم حتى حضر نهام فإن لم ينتهوا فليخرج والأصح تحريم القعود إلا أن لا يمكنه الخروج بأن كان في الليل وخاف فيقعد كارها ولا يستمع وعلى هذا الوجه الثاني جرى المناظرة قالوا فإن علم بالمنكر ولم يره ولم يسمعه فله الجلوس وكذا اعتبر المالكية في وجوب الإجابة أن لا يكون هناك منكر وقال ابن عبد البر قال مالك وابن القاسم أما اللهو الخفيف مثل الدف فلا يرجع وقال أصبغ أرى أن يرجع قال وقد أخبرني ابن وهب عن مالك أنه لا ينبغي لدى الهيئة أن يحضر موضعاً فيه لعب ثم حكى ابن عبد البر الفرق بين المقتدى به وغيره عن محمد بن الحسن والأصل في هذا الباب امتناعه عليه الصلاة والسلام من دخوله بيته لما رأى فيه نمرقة فيها صاوير وهو في الصحيح من حديث عائشة وبوب عليه البخاري (باب هل يرجع إذا رأى منكراً في الدعوة) قال ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع ودعا بن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترًا على الجدار فقال ابن عمر غلبنا عاه

النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعاما فرجع
(عاشرها) أن لا يدعو من أكثر ما له حرام فمن هو كذلك تكرر اجابته فان علم أن غير
الطعام حرام حرمت وإلا فلا قال المنولى في التتمة فان لم يعلم حال الطعام وغلب الحلال لم
يتأكد الاجابة أو الحرام أو الشبهة كرهت (حادى عشرها) قال ابراهيم المروزى من
أصحابنا لودعته أجنبية وليس هناك محرم له ولا لها ولم تخل به بل جلست في بيت
وبعث بالطعام اليه مع خادم الى بيت آخر من دارها لم يجيبها مخافة الفتنة
حكاه النوى في الروضة وأقره وقال السبكي وهو الصواب الا أن يكون الحال
على خلاف ذلك كما كانت سفيان الثورى وأضرابه يزورون رابعة العدوية
ويسمون كلامها فاذا وجدت امرأة مثل رابعة ورجل مثل سفيان لم يكره لهما
ذلك قلت أين مثل سفيان ورابعة بل الضابط أن يكون الحضور اليها لأمر
دينى مع أمن الفتنة وقال شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى إن
أراد المروزى تحريم الاجابة فمنوع وإن أراد عدم الوجوب فلا حاجة
لتقييده بعدم وجود محرم لأن هنا مانعا آخر من الوجوب وهو عدم العموم
(ثانى عشرها) أن لا يكون المدعو قاضيا ذكره بعض أصحابنا وقال مطرف وابن
الماجشون من المالكية لا ينبغي للقاضى أن يجيب الدعوة الا في الوليمة وحدها
للحديث وفي الموازنة أكره أن يجيب أحدا وهو في الدعوة خاصة أشد وقال
سحنون يجيب الدعوة العامة ولا يجيب الخاصة فان تزه عن مثل هذا فهو
أحسن قال الشيخ تقي الدين في شرح الامام والعموم يقتضى ظاهره المساواة
بين القاضى وغيره قال والدين استثنوا القاضى فانما استثنوه لمعارض قام عندهم
وكأنه طلب صيافته مما يقتضى ابتذاله وسقوط حرمة عند العامة وفي ذلك
عود ضرر على مقصود القضاء من تنفيذ الاحكام لان الهيئات معينة عليها
ومن لم يعتبر هذا رجع الى الامر وان ترك العمل بمقتضاه مفسدة محققة وما
ذكر من سبب التخصيص قد لا يقضى الى المفسدة انتهى ويحتمل أن
يكون المعنى في المنع ما فيه من استمالته وأنه قد يكون في معنى
قبوله الهدية والله أعلم (ثالث عشرها) قال الماوردى يشترط أن يكون

الداعي مكثما حراً رشيداً وإن أذن ولي المحجور لم تجب إجابته أيضاً لأنه مأمور بحفظ ماله ولو أذن سيد العبد فهو حينئذ كالحر (رابع عشرها) أن يكون المدعو حراً فلو دعا عبداً لزمه إن أذن سيده وكذا المكاتب إن لم يضر حضوره بكسبه فإن ضر وأذن سيده فوجهان، والمحجور فيما إذا كان مدعواً كالرشيد (خامس عشرها) أن لا يكون معذوراً بمرخص في ترك الجماعة ذكره الماوردي والرويانى قالوا ولو اعتذر بمحر أو برد فإن منعاً غيره من التصرف منه وإلا فلا (سادس عشرها) قال شيخنا قاضى القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي في التوشيح ينبغي أن يتقيد أيضاً بما إذا داه في وقت استحباب الوليمة دون ما إذا داه في غير وقتها قال ولم ير في صريح كلام الاصحاب تعين وقتها فاستنبطوا الدرهم الله من قول ابغوى ضرب الدف في النكاح جائز في العقد والزفاف قبل وبعد قريباً منه أن وقتها موسع من حين العقد والمنتقول عن فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول (قلت) وبوب البيهقي في سننه على وقت الوليمة وذكر فيه حديث أنس (بنى رسول الله ﷺ فأرسلني فدعوت رجالاتي) الحديث وقال النووي في شرح مسلم اختلف العلماء في وقت فعلها فعكس القاضى عياض أن الأصح عند مالك وغيره أنه يستحب فعلها بعد الدخول وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد وعن ابن حبيب استحبابها عند العقد وبعد الدخول ثم قال بعد ذلك بنحو ورقتين سبق أنها تجوز قبل الدخول وبعده انتهى ولم يسبق له ذلك ثم إن أريد أنه لا تجب الإجابة فيما إذا علت الوليمة قبل العقد فهو واضح ولكن لا يحتاج إلى ذكره لأنها ليست وليمة عرس ويبنى النظر فيما لو دعى قبل العقد ليحضر العقد ويأكل طعاماً قد هيء هل تجب الإجابة أم لا فيه احتمال لكونه لم يقم إلى الآن والظاهر وجوب الإجابة لكون الوليمة إنما تفعل بعد العقد وإن كان الإعلام بها سابقاً وإن أريد أنا إذا استحسيناً أن تكون بعد الدخول فعملت قبله لا تجب الإجابة فهو ممنوع لأنها وليمة عرس وإن عدل بها صاحبها عن الأفضل فهو كمن أوم بغير شاة مع التمكن منها (سابع عشرها) أن يكون المدعو مسلماً ولو دعى مسلم كافراً لم يلزمه الإجابة

جزماً كما صرح به الماوردي والروائي وعلاؤه بأنه لم يلتزم أحكامنا إلا عن تراض فلو رضى ذميان بمحكمنا أخبرناهما بإيجاب الإجابة وهل يخبر المدعى أم لا فيه قولان حكاهما الماوردي والروائي فهذا ما وقفت عليه في ذلك لأصحابنا المتقدمين والمتأخرين واعتبر مالك رحمه الله في وجوب الإجابة أن لا يكون هناك زحام ولا إغلاق باب دونه حكاه عنه ابن الحاجب في مختصره فأما الأول وهو انتفاء الزحام فقد صرح الروائي من أصحابنا بخلافه وقال ان الزحام ليس عذراً وقد يقال انه مخلف لما سبق من اعتبار أن لا يكون هناك من يتأذى به فان الزحام مما يتأذى به وأما الثاني وهو إغلاق الباب دونه فان أريد استمرار إغلاقه فلا يفتح له أصلاً فهذا واضح لأنه لم يتمكن من حضور الوليمة فلا يمكن القول بوجوده عليه وإن أريد إغلاقه حتى يحتاج إلى الأعلام والتوسل فيفتح فهذا محتمل ولا يبعد على قواعدنا القول به لما في الوقوف على الابواب من الدل الذي يصعب على الانسان ويشق عليه احتماله والله أعلم واعتبر الحنابلة في وجوب الإجابة أن لا يكون الداعي ممن يجوز هجره والقول به عندنا قريب لأن التودد بحضور الوليمة أشد وأبلغ من السلام والكلام فإذا لم يحيا بحضور الوليمة أولى فنهى مشروط شرطاً (الخامسة) استدلل به على وجوب الإجابة في وليمة غير العرس تمسكاً بلفظ الوليمة وثريد ذلك قوله في بعض الروايات (إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه) وقوله في رواية أخرى (من دعى الى عرس أو نحوه فليجب) وقد تقدم ذكرها وأن عبد الله بن عمر راوى الحديث كان يأتي الدعوة في العرس وهو صائم وهو في الصحيحين كما تقدم وبهذا قال بعض أصحابنا الشافعية وحكاه ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري القاضي وأشار اليه البخاري بتبويبه على رواية موسى بن عقبة باب إجابة الداعي في العرس وغيرها واليه ذهب أهل الظاهر وادعى ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين وفي ذلك نظر وذهب المالكية والحنابلة والحنفية الى الحزم بعدم الوجوب في بقية الولائم وهو المشهور عند الشافعية وحكى المرخسي وغيره اجماع المسلمين عليه ويدل له

التقييد في بعض الروايات بقوله ولية عرس وقد تقدم ذكرها فيحمل المطلق على المقيد وصرح الحنابلة بأن إجابة ولية غير العرس مباحة لا تستحب ولا تنكره وقال الشافعي رحمه الله اتيان دعوة الولية حق والولية التي تعرف ولية العرس وكل دعوة دعى إليها رجل واسم الولية يقع عليها فلا أرخص لأحد في تركها ولو تركها لم يبين لي أنه عاص في تركها كما تبين لي في ولية العرس سمساق الكلام إلى أن قال إني لأعلم أن النبي ﷺ ترك الولية على عرس ولم أعلمه أولم على غيره (رواه عنه البيهقي في المعرفة وقال الطحاوي لم نجد عند أصحابنا عن أبي حنيفة وأصحابه في ذلك شيئاً إلا في إجابة دعوة ولية العرس خاصة وذكر الخطابي أن المعنى في اختصاص ولية الكناح بالإجابة ما فيه من إعلان الكناح والاشادة به (السادسة) إذا عدنا الإيجاب أو الاستحباب إلى سائر الولائم فقال الشيخ هـ الدين في شرح الامام إن الحديث عامة بالسبة إلى أهل الفضل وغيرهم والمنقول عن مالك رحمه الله أنه كره لأهل الفضل أن يجيبوا كل من دعاهم قال القاضي عياض وتأوله بعض أصحابنا على غير الولية قال وتأوله بعضهم على غير أسباب السرور المتقدمة مما يصنع تفضلاً وقال ابن حبيب قال مطرف وابن الماجشون وكلما لزم القاضي من التراعات في جميع الأشياء فهو له أجل وأولى وإنا لنبغ هذا لدى المرأة والهدى أن لا يجيب إلا في الولية إلا أن يكون لآخ في الله أو خاصة أهله أو ذوى قرابته فلا بأس بذلك قال الشيخ هـ الدين وهذا تخصيص آخر ومقتضاه أضعف من الأول يعني استثناء القاضي له وظاهر الحديث يقتضي الإجابة والمرأة والفضل والهدى في اتباع ما دل عليه الشرع ثم قال نعم إذا تحققت مفسدة راجحة فقد يجعل ذلك مخصصاً انتهى (السابعة) العرس بضم العين المهمة وباسكان الراء وضمتا الغتان مشهورتان وهي مؤنثة وفيها لغة بالتذكير قال في المحكم وهي مهنة البناء والاملاك وقيل طعامه خاصة والدعوة هنا بفتح الدال وأما دعوة النسب فبكسر الراء فهذا قول جمهور العرب قال النووي في شرح مسلم وعكسه تيمم الراء بكسر الراء فقالوا الطعام بالكسر والنسب بالفتح (قلت) إنما حكى ذلك صاحب الصراح والمحكم عن عدى الباب لا عن يمد سودر

قطرب في مثله أن دعوة الطعام بضم الدال قال النووي وغلطوه فيه **﴿التاسعة﴾** قوله فان كان صائماً فليدع لهم دليل على أن قوله في الرواية الأخرى فليصل معناه الدعاء لا الصلاة الشرعية المعهودة والمراد الدعاء لأهل الطعام بالمنفرة والبركة ونحو ذلك وأصل الصلاة في اللغة الدعاء ومنه قوله تعالى (وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) وأبعد من قال أن المراد هنا الصلاة الشرعية بالركوع والسجود أي يشتغل بالصلاة ليحصل له فضلها وتحصل البركة لأهل المنزل والحاضرين وقد يحمل اللفظ على معنييه ويقال يأتي بالأميرين الصلاة الشرعية والدعاء لأن الدعاء في الصلاة وعقبها أقرب إلى الإجابة **﴿التاسعة﴾** فهم من قوله فليدع لهم حصول المقصود بذلك وأنه لا يجب عليه الأكل وهو كذلك في هذه الحالة بلا خلاف لكن ان كان صومه فرضاً لم يجزله الاكل لأن القرض لا يجوز له الخروج منه وان كان تقلاً جازله عند الشافعية والحنابلة ومن جوز الخروج من صوم النفل جوز التطر وتركه، وأما الأفضل من ذلك فقال أكثر أصحابنا وبعض الحنابلة ان كان يشق على الداعي صاحب الطعام صومه فالأفضل التطر والا فالأفضل الاتعام وأطلق الروائي من أصحابنا والقاضي من الحنابلة استحباب التطر وكذا قال ابن الرفعة من أصحابنا لا فرق بين أن يشق على الداعي تركه أم لا ثم حكى عن الحراسانيين أنه ان شق أو ألح عليه استحباب والا فلا انتهى ومقتضاه الاكتفاء عندهم بالألحاح وان ظهر منه عدم المشقة بتركه **﴿العاشرة﴾** في قوله وكان عبد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم لأن الصوم ليس عذراً في ترك الإجابة وكذا قوله في الرواية المتقدمة فان كان صائماً فليدع لهم وبه صرح الفقهاء من أصحابنا وغيرهم واستثنى منه شيخنا الامام البلقيني ما اذا كانت الدعوة في نهار رمضان في أول النهار والمدعوون كلهم مكافون صائمون قال فلا تجب الإجابة اذ لا فائدة في ذلك الا رؤية طعامه والتعود من أول النهار الى آخره مشق فان أراد هذا فليدعهم عند الغروب قال وهذا واضح **﴿الحادية عشرة﴾** في صحيح مسلم ومن أبي داود والنسائي من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن حابر قال قال رسول الله ﷺ (اذا دعى أحدكم الى

طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك « لفظ مسلم ولم يقل أبو داود والنسائي الى طعام واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجب على المفطر الاكل وهو أصح الوجهين عند الشافعية وبه قال الحنابلة والوجه الثاني لأصحابنا أنه يجب الاكل واختاره النووي في تصحيح التنبيه وصححه في شرح مسلم في العمدة وبه قال أهل الظاهر ومنهم ابن حزم وتوقف المالكية في ذلك وعبارة ابن الحاحب في مختصره وجوب أكل المفطر محتمل وتمسك الذين أوجبوا بقوله في رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر (فان كان مفطراً فليطعم) وكذا في حديث أبي هريرة (فان كان صائئاً فليصم وان كان مفطراً فليطعم) وهو في صحيح مسلم وحملوا الامر على الوجوب وأجابوا عن حديث حابر المتقدم بأحونه (أحدها) قال ابن حزم نه بذكره أبو الزبير أنه سمعه من حابر ولا هو من رواية الآية عنه فانه أعلم لا على ما سمعه منه وليس هذا الحديث مما أعلم له عليه فيبطل الاحتجاج به (ثانيها) هل ابن حزم أيضاً لو صح لكان الخبر الذي فيه إيجاب الاكل زائداً على هذا وزيادة العدل لا يحل تركها (ثالثاً) ليس هذا صريحاً في إيجاب الاكل فان صبغة الامر ترد للاستحباب وأما التحجير الذي في حديث جابر فانه صريح في عدم الوجوب فالأخذ به وتأويل الامر منعين والله أعلم (رابعاً) قال النووي من أوجب تأويل تلك الرواية على من كان صائئاً (قلت) وأشار والذي رحمه الله في الرواية الكبرى من الاحكام الى تأييد هذا التأويل بأن ابن ماجه روى حديث جابر هذا في الصوم من نسخته من رواية ابن جريح عن أبي الزبير عنه بلفظ من دعى إلى طعام وهو صائم فليجب فان شاء طعم وإن شاء ترك والروايات يفسر بعضها بعضها وقد أخرج مسلم في صحيحه رواية ابن جريح هذه ولم يسق لفظها بل قال إنها مثل الاولى وقد عرفت زيادة هذه الفائدة فيها وهذا الجواب أقوى هذه الاحوية قال أصحابنا وإذا قلنا بوجوب الاكل فيحصل ذلك ولو لمصلحة ولا تلزمه الزيادة لأنه يسمى أكلاً ولهذا لو حلف لا يأكل حنت بلقمة ولأنه قد يتخيل صاحب الطعام أن امتناعه بشبهة يستقدها في الطعام فاذا أكل لقمة زال ذلك التخيل . حك

﴿ كتاب الطلاق والتخير ﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً فَلْيَرَا جَعَلَهَا ثُمَّ لِيَمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ فتلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّاسُ » زَادَ مُسْلِمٌ فِي رَوَايَةٍ (نَطَائِقَةً وَاحِدَةً) وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ

المازرى وجها أن الأصل كل فرض كفاية ﴿الثانية عشرة﴾ استدلل به بعضهم على وجوب الولية وقال لو لم تكن واجبة لما كانت الاجابة إليها واجبة ورد بأن ابتداء السلام ليس بواجب ومع ذلك فردوا واجب والاصح عند أصحابنا وغيرهم انها مستحبة

﴿ باب الطلاق والتخير ﴾

﴿ الحديث الاول ﴾

عن نافع عن ابن عمر « أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال رسول الله ﷺ مَرَّةً فَلْيَرَا جَعَلَهَا ثُمَّ لِيَمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ فتلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّاسُ » (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان وأبو داود من طريق الهيث بن سعد بلفظ (أنه طلق امرأته وهي حائض نطليقة واحدة) معزو الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى هذه الرواية لمسلم

(مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا) (وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ)
(قَالَ ابْنُ عُمَرَ قَرَأَجَعْتُهَا وَحَسِبْتُ لَهَا التَّطْلِيْقَةَ الَّتِي طَلَّقْتُهَا)
وَقَالَ الْبُخَارِيُّ (حُسِبَتْ عَلَى بَتْلِيْقَةٍ)

وحده فقط فيه نظر فقد عرفت أنها عند البخارى وقال مسلم جود الليث في قوله تطليقة واحدة وفي رواية لمسلم من هذا الوجه (وكان عبد الله إذا نزل عن ذلك قال لأحدهم أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين فان رسول الله ﷺ أمرني بهذا وإن كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك) وهذه الزيادة عند البخارى أيضا بمعناه أخصر منه وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق عبد الله بن عمر وفيه قبل أن يجامعها وفي رواية لمسلم قال عبید الله بن عمر قلت لنافع ما صنعت التطلیق؟ قال واحدة اعتد بها وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أيوب السخيتاني وفيه كلام ابن عمر الذي قدمناه من طريق الليث أدبهم عن نافع وأخرجه مسلم وأصحاب السنن الأربعة من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً وأخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر وفيه فتيفظ رسول الله ﷺ وفيه والطلاق للعدة كما أمر الله وكان عبد الله طلقها تطليقة حسبت من طلاقها وراجعها عبد الله كما أمره رسول الله ﷺ وفي لفظ (فیراجعها وحسبت لها التطلیقة الی طلقها) ورواه البخارى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر قال حسبت على بتليقة وذكر المزني أن هذه الرواية في البخارى ملقطة وكلام الشيخ رحمه الله يقتضي أنها مسندة وهو الحق فان البخارى قال فيها وقال أبو معمر ثنا عبد الوارث ثنا أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر وأبو معمر هذا من شيوخه فروايته عنه بصيغة قال متصلة لثبوت لقبه له وانتفاء التدليس في حقه لا سيما في رواية أبي درهم وثنا أبو معمر فثبت بذلك اتصال هذه الرواية والله أعلم

وأخرجه الأئمة الستة من طريق يونس بن جبير قال (سألت ابن عمر فقال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي ﷺ فأمره أن يراجعها ثم يطلق من قبل عدتها) قلت) تحتجب، قال رأيت إن عجزوا استحق) وأخرجه الشيخان من طريق أنس بن سيرين عن ابن عمر وفيه فقال ليراجعها) قلت) فتحتسب قال فمه وفي لفظ لمسلم) قلت) فاعتدلت بتلك التي طلقت وهي حائض قال مالي لا أعتدبها وإن كنت عجزت واستحقت وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير عن ابن عمر وفيه فقال له رسول الله ﷺ ليراجعها فردها وقال إذا طهرت فليطلق أو ليمسك قال ابن عمر قرأ النبي ﷺ « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن من قبل عدتهن » لفظ مسلم ولفظ النسائي فردها على ولفظ أبي داود فردها على ولم يرها شيئا وقال إذا طهرت فلتطلق أو تمسك وقال أبو داود روى هذا الحديث عن ابن عمر يونس ابن جبير وأنس بن سيرين وسعيد ابن جبير وزيد بن أسلم وأبو الزبير ومنصور عن أبي وائل ومعنم كلهم) (أن النبي ﷺ أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم ان شاء طلق وان شاء أمسك) وكذلك رواه محمد بن عبد الرحمن عن سالم عن ابن عمر، وأما رواية الزهري عن سالم وناقم عن ابن عمر أن النبي ﷺ أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم تمحيض ثم تطهر، ثم ان شاء طلق أو أمسك وروى عن عطاه الخراساني عن الحسن عن ابن عمر نحو رواية نافع والزهري والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير انتهى وله طرق أخرى لم أذكرها اختصاراً وقال ابن عبد البر هذا حديث يجمع على صحته من جهة النقل ولم يختلف أيضاً في ألفاظه عن نافع ورواه عنه جماعة من أصحابه كما رواه مالك سواء ثم ذكر رواية أبي الزبير وقال قوله ولم يرها شيئا منكر ولم يقله أحد غير أبي الزبير وليس بحجة فيها خالفه فيه مثله فكيف بخلاف من هو أثبت منه ولو صح لكان معناه عندى والله أعلم ولم يرها على استقامة أى ولم يرها شيئا مستقيماً لأنه لم يمكن طلاقه لها على سنة الله ورسوله ﷺ وقال الخطابي قال أهل الحديث لم يرو أبو الزبير حديثاً أكر من هذا وقد يحتمل أن يكون معناه لم يره شيئا تاماً محرم معه المراجعة ولا

تحمل له إلا بعد زوج أو لم يره شيئاً جائزاً في العنة ماضياً في حكم الاختيار وإن كان لازماً على سبيل الكراهة (الثانية) هذه المرأة قيل اسمها أمية بنت عقار حكاه النووي في المبهمات (الثالثة) قوله فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك أي لعرف الحكم فيما وقع وفيما يستقبله بعد ذلك فأعلمه حكم ما وقع وهو التحريم بتغيظه في ذلك كما في الصحيح من رواية سالم عن ابن عمر فتغيظ رسول الله ﷺ وإنما تغيظ عليه الصلاة والسلام من فعل محرم قال أبو بكر بن العربي سؤال عمر لرسول الله ﷺ ذلك محتمل وجوهاً (منها) أنهم لم يروا قبل هذه النازلة مثلها فأرادوا السؤال ليعلموا الجواب ويحتمل أن يكون ذلك معلوماً عنده بالقرآن وهو قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) وقوله (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقد علم أن هذا ليس بقرء فافتقر إلى معرفة الحكم فيه ويحتمل أن يكون سمع من النبي ﷺ النهي والأوسط أقواها انتهى وقال الشيخ هـ في الدين في شرح العدة وتغيظه إما لأن المعنى الذي يقتضى المنع كان ظاهراً وكان مقتضى الحال التثبت في الأمر أو لأنه كان يقتضى الأمر المشاورة للرسول في مثل ذلك إذا عزم عليه كما حكاه ابن عبد البر والنووي ثم قال بعضهم هو تعبد غير معقول المعنى وقال الا كثرون بل معناه نضر المرأة بتطويل العدة عليها وهذا قول من يرى العدة بالأطهار وليس في ذلك تطويل عند الحنفية الذين يرون العدة بالحيض فانهم يعتبرون ثلاث حيض كاملة فالمعنى عندهم أن الأصل في الطلاق الحظر لما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية وإنما يباح للحاجة والمعتبر دليلها وهو الاقدام على الطلاق في زمن الرغبة وهو الطهر بخلاف الحيض فإنه زمن النفرة فلا يباح فيه الطلاق واستثنى أصحابنا من تحريم الطلاق في الحيض صوراً (إحداها) أن يطلقها بموضع منها فلو سأله الطلاق ورضيت به بلا عوض أو اختلما أجنبى ففيه لأصحابنا خلاف والاصح تحريمه فيهما والمشهور عند الحنابلة إباحة الطلاق في الحيض بسؤال المرأة وإن لم يكن بموضع قال الرامعي هو علق طلاقها بما يتعلق باختيارها فعملته مختارة يحتمل أن يقال

هو كما لو طلقها بسؤالها والمشهور عند المالكية تحريم الخلع كالطلاق (ثانيها) إذا طوّل المولى بالطلاق فطلق في الحيض قال الامام والغزالي وغيرهما ليس بمحرام لأنها طالبت به راضية قال الرافعي وهذا يمكن أن يقال بتحريمه لأنه أخرجهما بالإيذاء إلى الطلب وهو غير ملجأ للطلاق لتسكنه من الثبوت ولو طلق القاضي عليه إذا قلنا به فلا شك أنه ليس بمحرام في الحيض واختلفت المالكية في ذلك فقال أشهب لا تطلق عليه لتعذر الوطء في الحيض ويطلق عند ابن القاسم وهو الأصح لا مكان الكفارة له فيسقط حكم الإيلاء (ثالثها) لو رأى الحكيم في صورة الشقاق الطلاق فطلقا في الحيض في شرح مختصر الجويني أنه ليس بمحرام للحاجة إلى قطع الشر (رابعها) لو قال أنت طالق مع آخر حيضك أو آخر جزء من آخر حيضك فالأصح عند أصحابنا أنه سنى لا يستعابه الشروع في العدة بخلاف قوله أنت طالق مع آخر جزء من الطهر فإنه بدعى وإن لم يطأها في ذلك الطهر وكذا قال الحنابلة فلو تجزى الطلاق في طهر لم يجامعها فيه فصاف حدوث الحيض عقب طلاقه أو تجزى في الحيض فصاف حدوث الطهر عقب طلاقه لم أر فيه نقلا والأظهر أنه في الأولى سنى ومع ذلك تستحب الرجعة لطول العدة وفي الثانية بدعى لكن لا تستحب الرجعة لعدم التطويل وحاصل هذا أن للبدعة حكيم الأصح واستحباب الرجعة فثبت هنا أحد هادون الآخر كما قال أصحابنا في الطلاق المعلق إذا وجدت الصفة في الحيض فإنه ثبت فيه أحد الحكيم وهو استحباب الرجعة دون الاثم والله أعلم (خامسها) لو كانت الحامل ترى الدم وقلنا هو حيض وهو الأصح فطلقها فيه لم يحرم على الصحيح عندنا وعند المالكية وكذا قال الحنابلة إنه لا بدعة في طلاق الحامل قال ابن المنذر وبه قال أكثر العلماء منهم طاووس والحسن وابن سيرين وربيعة وحماد بن أبي سليمان وآخرون (سادسها) غير المدخول بها لا يحرم طلاقها في الحيض عندنا وعند الحنابلة إذ لا عدة عليها وهو المشهور عند المالكية والحنفية وإن كان الحنفية لا يعللون بتطويل العدة وقالوا في توجيهه إن الرغبة في غير المدخول بها صادقة لا تقل بالحيض ما لم يحصل مقصوده منها

وفي المدخول بها تتجدد الطهر وقال زفر يحرم طلاق غير المدخول بها في الحيض كالمُدخول بها وحكى ابن عبد البر اجماع العلماء على الأول ولم يحفظ قول زفر ثم حكى عن أشهب مثله أنه لا يطلقها وإن كانت غير مدخول بها حائضاً (سابعها) إذا طلقها في حيض طلقة ثانية مسبوقه بأولى في طهر أو حيض فهذه الثانية حرام إن قلنا تستأنف العدة وهو الجديد الأظهر وإلا فوجهان لعدم التطويل فاستثناء هذه على ضعف، واعلم أن النفاس للحيض في تحريم الطلاق فيه إلا فيما ذكرناه كذا صرح به الفقهاء القياسيون من أصحابنا وغيرهم وقاله ابن حرم الظاهري أيضاً لاعتقاده دخول النفاس في مسمى الحيض ووقع في كلام الرافعي من أصحابنا في الحيض ما يقتضي عدم تحريم الطلاق في النفاس وهو ذهول فقد قرر في كتاب الطلاق خلافه كما هو المعروف وقال ابن العربي حكى عن بعض المخاديل ممن يقول بخلق القرآن ولا يعتبر بقوله إن النفاس لا تدخل في هذا الحكم (الرابعة) قوله (مره فليراجعها) قال الشيخ تقي الدين في شرح العدة يتعلق به مسألة أصولية وهي أن الأمر بالأمر بالشئ هل هو أمر بذلك الشئ أم لا فإنه عليه الصلاة والسلام قال لمرمره فأمره بأمره وعلى كل حال فلا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب وإنما ينبغي أن ينظر في أن لوازم صيغة الأمر هل هي لوازم لصيغة الأمر بالأمر أم لا بمعنى أنهما هل يستويان في الدلالة على الطلب من وجه واحد أم لا قلت الذي صححه ابن الحاجب وغيره في المسألة الأصولية أنه لا يكون أمراً بذلك ولا يتجه تخريج هذه المسألة على تلك القاعدة فإن عمر رضي الله عنه ليس أمر الابن وإنما هو مبلغ له أمر النبي ﷺ ويدل لذلك قول ابن عمر في رواية لم يلم بأن رسول الله ﷺ أمرني بهذا وقوله في رواية لمسلم أيضاً وراجعها عبد الله كما أمره رسول الله ﷺ وفي الصحيحين من طريق يونس بن جبير عن ابن عمر فأمره أن يراجعها ومن طريق أنس بن سيرين عنه ليراجعها وفي رواية مسلم وغيره من طريق أبي الزبير عنه (ليراجعها) وفي رواية طاووس عنه عند مسلم (فأمره أن يراجعها) ففي هذه الروايات أمره من غير توسط أمر عمر وهو صريح فيها نفسه ولا يتجه هنا ما قالوه في تمكن الأمر بالأمر بأن يقول لزيد مر صراً

أن يبيع هذه السلعة من أنه لو تصرف الثالث قبل إذن الثاني لا ينفذ تصرفه بناء على أنه ليس أمراً فان ابن عمر لو حضر وسمع هذا الكلام من النبي ﷺ أو بلغه ذلك من غير أبيه عمر رضي الله عنه لوجب عليه العمل به ولم يتوقف وجوب الأمر به على أمر عمر فدل على أنه ما مسور بأمر النبي ﷺ وإنما خرج على هذه القاعدة قوله عليه الصلاة والسلام « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع لان الله يبين ليسوا محلاً للتكليف فلا يامرهم الفارغ بشيء وإنما يامرهم الأولياء بذلك على طريق التحرين كسائر ما يربونهم عليه » والله أعلم

الخامسة في الأمر بمراجعة المطلقة في الحيض وهو أمر استحباب عند أبي حنيفة والشافعي والأوزاعي وأحمد في المشهور عنه وحكاها النووي عن سائر الكوفيين وقها المحدثين وقال مالك وأصحابه هي واجبة يجبر عليها ما بقي من العدة شيء وقال أشهب ما لم تطهر من الثانية فان أبي أجبره الحاكم بالأدب فان أبي ارتجع الحاكم عليه ولو وطئها بذلك على الأصح وما حكته أولاً عن أبي حنيفة من الاستحباب هو المشهور في كتب الخلاف وعن حكاها عنه النووي لكن حكاها صاحب الهداية عن بعض المشايخ ثم قال والأصح أنه واجب عملاً بحقيقة الأمر ودفعاً للمعصية فالقدر الممكن برفع أثره وهو العدة ودفعاً للضرر تطويل العدة انتهى وقال داود الظاهري يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضاً ولا يجبر إذا طلقها نقساء وذكر إمام الحرمين أن المراجعة وإن كانت مستحبة فلا ينتهي الأمر فيه إلى أن يقول ترك المراجعة مكروه قال النووي في الروضة وينبغي أن يقال بالكراهة لمحدث الصحيح الوارد فيها ولدفع الإيذاء وحكى ابن عبد البر خلافاً في سبب الأمر بالرجعة قبل عقوبة له وقيل دفع للضرر عنها بتطويل العدة عليها فلو ادعت المرأة أنه طلقها في الحيض وقال الزوج في طهر فقال محنون أقول قولها ويجبر على الرجعة والأصح أن القول قوله السادسة في الأمر بالمراجعة صريح في وقوع الطلاق في الحيض وإن كان معصية وأصرح منه قول ابن عمر وحسبت لها التطليقة التي طلقها وهو في صحيح البخاري كما تقدم وهذا مذهب

الأئمة الأربعة وحكاة النووي عن العلماء كافة وقال شد بعض أهل الظاهر فقال لا يقع طلاقه لأنه غير مأذون له فيه فأشبهه طلاق الأجنبية انتهى وحكاة الخطابي عن الخوارج والروافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال والجبل وروى مثله عن بعض الرافضيين وهو شذوذ لم يصرح عليه أهل العلم انتهى وحكاة ابن العربي عن ابن علي وعن ذهب إلى هذا الشذوذ ابن حزم الظاهري وأجاب عن الأمر بالمراجعة بأن ابن عمر كان اجتنبا فأمره برفض فراقها وأن يراجعها كما كانت قبل وحاصل كلامه حمل المراجعة على مدلولها اللغوي وهو الرد إلى حالها الأول وهو مردود لأن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على حمله على الحقيقة اللغوية كما هو مقرر في أصول الفقه وأجاب عن قول ابن عمر حبت علي تطليقة بأنه لم يقل فيه أنه عليه الصلاة والسلام هو التي حسبها تطليقة وإنما هو إخبار عن نفسه ولا حجة فيه وهو مردود فإنه لم يقل حسبها فنسب الفعل إلى نفسه وإنما قال حسبت فأقام المفعول مقام الفاعل ولم يصرح به فهو منصرف إلى المنصرف في الأحكام الشرعية وهو الرسول عليه الصلاة والسلام لقوله أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ثم تمسك ابن حزم على أن الطلاق لم يقع برواية أبي الزبير المتقدم ذكرها وقال هذا إسناد في غاية الصعلة لا يحتمل التوجيهات وهو عجيب فقد تقدم عن أبي داود أنه قال الأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير وعن الخطابي أنه نقل عن أهل الحديث أنهم قالوا لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا فكيف يتمسك برواية شاذة ويترك الأحاديث الصحيحة التي هي مثل الشمس في الوضوح وقوله إن هذه الرواية لا تحتمل التوجيهات مردود فقد تقدم من كلام الخطابي وابن عبد البر تأويلها بتقدير صحتها وقد أشار الشافعي رحمه الله إلى ضعفها وتأويلها فقال ونافع أثبت عن ابن عمر عن أبي الزبير والاثبت من الحديثين أولي أن يقال به إذا خالفه وقد وافق نافعا غيره من أهل الثبت في الحديث حكاة عنه البيهقي في المعرفة ثم قال واستدل الشافعي بقوله عز وجل (الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان) لم يخص طلاقاً دون.

طلاق قال ولم تكن المعصية إن كان طالما يطرح عنه التحريم لأن المعصية لا تزيد الزوج خيراً إن لم يرد شراً وبسط الكلام فيه وحمل قوله في حديث أبي الزبير لم يرد شيئاً على أنه لم يحسبه شيئاً صواباً غير خطأ يؤمر صاحبه ألا يقيم عليه، ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذي طلقها طاهرة كما يقال للرجل خطأ في فعله وأخطأ في جواب أجابه، لم يصنع شيئاً يعني لم يصنع شيئاً صواباً انتهى ثم حكى ابن حزم عن بعضهم أنه نقل الإجماع على وقوع الطلاق ورده بأن الخلاف فيه موجود ثم أخذ يستدل على وجود الخلاف بأن ابن عباس قال إنه يحرم طلاقها حائضاً وقال غسال أن يحيز ابن عباس ما يجبر بأنه حرام وهذا عجيب فانه موضع الخلاف بينه وبين الكافة فانهم يقولون هو حرام ومع ذلك فهو نافذ وابن عباس في ذلك كغيره يحرمه ويوقعه ثم حكى عن ابن مسعود أنه قال من طلق كما أمره تعالى فقد بين الله تعالى له ومن خالف فانا لانطبق خلافه وهذه العبارة لا يفهم منها شيء مما قاله ثم حكى عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك وقد عرفت أن الذي في الصحيح عنه خلاف ذلك ثم حكى عن طاوس أنه كان لا يرى طلاقاً ما خالف وجه الطلاق أن يطلقها طاهر آمن غير جماع وإذا استبان حملها وهو قابل للتأويل بأن يريد أنه لا يراه طلاقاً مباحاً ثم حكى عن جلاس بن عمرو أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض فقال لا يعتد بها ثم قال ابن حزم والمعجب من جرأة من ادعى الإجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق قوله عن أحد من الصحابة غير رواية عن ابن عمر قد أفاضها ما هو أحسن منها عنه وروايتين ساقطتين عن عثمان وزيد ابن ثابت قال بل نحن أسعد بدعوى الإجماع هنا قال ابن عبد البر واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي أنه قال إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر عن النبي ﷺ قال وإنما معناه لم يعتد بتلك الحيضة في المدة كما روى ذلك عنه منصوصاً أنه قال يقع عليها الطلاق ولا يعتد بتلك الحيضة (المأبغة) قوله (ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) يقتضى منم تطليقها في الطهر التالي لتلك الحيضة وفي ذلك لشافعية وجهان

أصبحهم عندهم المنع وبه قطع المتولى قال الرافعى وكان الوجهين فى أنه هل يتأدى به الاستحباب بتمامه فاما أصل الإباحة والاستحباب فينبغى أن يحصل بلا خلاف لا ندفع ضرر تطويل العدة وما يحسنه الرافعى قد صرح به الامام وغيره قال الامام قال الجمهور يستحب أن لا يطلقها فيه وقال بعضهم لا بأس به وقال الغزالى فى الوسيط هل يجوز أن يطلق فى هذا الطهر ؟ فيه وجهان فجعل الخلاف فى الجواز وتبعه على ذلك صاحب الدخائر ومال النووى الى الاول وقال إن كلام الغزالى شاذ أو مؤول فلا يغتر بظاهره والله أعلم وذهب المالكية الى أن تأخير الطلاق عن ذلك الطهر التالى لتلك الحيضة استحباب وكلام الحنابلة يقتضى أن الخلاف فيه فى الجواز وعبرة ابن تيمية فى الحرر ولا يطلقها فى الطهر المتعقب له فإنه بدعة وعنه جواز ذلك وذكر الطحاوى أنه يطلقها فى الطهر الذى يلي الحيضة وحكاها ابو الحسن الكرخى من ابى حنيفة قال وقال ابو يوسف ومحمد لا يطلقها فيه بل يؤخر الى الطهر الذى يليه وقال الخطايب أكثر الروايات انه قال (مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تظهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق) هكذا رواه يونس بن جبير وأنس بن سيرين وزيد ابن أسلم وأبو وائل عن ابن عمر وكذلك رواه سالم عن ابن عمر من طريق محمد بن عبد الرحمن عنه وانما روى هذه الزيادة نافع وقد رويت أيضا عن سالم من طريق الزهرى (الثامنة) الذى فى الحديث الامر بالمساكها فى الطهر التالى لتلك الحيضة وليس فيه الامر بوطئها وقد قال بعض أصحابنا يستحب له جمعها فى ذلك الطهر ليظهر مقصود الرجعة ويدل له ما رواه ابن عبد البر فى التمهيد من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع ومحمد بن قيس عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى فى دمها حائض فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها فإذا طهرت مسها حتى إذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها ولكن الأصح عدم استحبابه اكتفاء بإمكان الاستمتاع (التاسعة) ذكر العلماء فى الحكمة فى تأخير الطلاق الى طهر بعد طهر أى الذى يلي ذلك الحيض أمورا (أحدها) لتلاصق الرجعة لغرض الطلاق فوجب أن يسكها زمانا كان يحل له فيه طلاقها وانما أمسكها لتظهر فائدة الرجعة وهذا جواب أصحابنا (الثانى) أنه عقوبة له وتوبة من معصيته

باستدراك جنايته وعبر عنه بعضهم بأنه معاملة بنقيض مقصوده فإنه عجل ما حقه أن يتأخر قيل وقته فتم منه في وقته وصار كاستعجل الارث يقتل مورثه (والثالث) أن الطهر الاول مع الحيض الذي يليه وهو الذي طلق فيه كقرء واحد فلو طلقها في أول طهر لكان كمن طلق في الحيض (الرابع) أنه نهي عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها فلعله يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها قال أبو العباس القرطبي وهذا أشبهها وأحسنها (العاشر) قوله (وان شاء طلق قبل أن يمسي) أي قبل أن يظأها وقد صرح به في قوله في الرواية الأخرى قبل أن يجامعها فيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وفيه صرح الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لكن لم تقل المالكية هنا باجباره على الرجعة كما قالوه في طلاق الحائض وشذ بعضهم فقال يجبر كالحيض وحكى الخنطلي من أصحابنا وجها أنه لا تستحب الرجعة هنا أولاً يتأكد استحبابها تأكد في طلاق الحائض والمشهور عندهم التسوية بينهما في ذلك وقال الشعبي يجوز أن يطلقها في طهر جامعها فيه وعلى أصحابنا تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه بانه قد يتبين حملها فيندم وعلة الحنفية بانه اذا جامعها فترت رغبته عنها فلا يتحقق حاجته الى الطلاق ورأى الظاهرية ومنهم ابن حزم أن طلاقها في طهر جامعها فيه غير نافذ كما قالوه في طلاق الحائض والأصح عند أصحابنا أنه لو وطئها في الحيض فطهرت ثم طلقها في ذلك الطهر حرم لاحتمال العلوق (الحادية عشرة) محل تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه مالم يظهر حملها فان ظهر حملها لم يحرم طلاقها ويدل له قوله في بعض طرق حديث ابن عمر المتقدم ذكرها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً وبهذا صرح الفقهاء من أصحابنا وغيرهم وعلة أصحابنا بانه اذا طلقها بعد ظهور الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم وعلة الحنفية بأن زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء وفيها لمكان ولده منها فاقدمه على الطلاق فيه يدل على احتياجه لذلك ولا بد من تهديد كونه لا يحرم طلاق الحامل بما اذا كان منه ليحترز به عما اذا كان الحمل من غيره بأن نكح حاملاً من الزنا ووطئها

وطلقها أو ومثت منكوبة بشبهة وحملت منه ثم طلقها زوجها وهي طاهر
فأنه يكون بدعيا لأن المدة تقع بعد قطع الحمل والنقاء من النفاس فلا تشرع
عقب الطلاق في العدة **(الثانية عشرة)** في قوله ثم إن شاء أمسكت بعدو وإن شاء
طلق دليل على أنه لا إثم في الطلاق بغير سبب وهو كذلك لكنه مكروه كما
في سنن أبي داود وغيره أن رسول الله ﷺ قال أبغض الحلال إلى الله الطلاق
وعن أحمد بن حنبل رواية أنه يحرم لغير حاجة والمشهور عنه الكراهة ثم
قد يجب أو يحرم لعارض وبذلك صرح أصحابنا وحملوا هذا الحديث على
الطلاق بلا سبب مع استقامة الحال وأما التحريم فقد عرفت له صورتين
وله صورة ثالثة وهي أن يكون عنده زوجتان فأكثر فيقسم ويطلق واحدة
قبل المييت عندها وأما الوجوب ففي صورتين (أحدهما) في الحكيم إذ ابغضا
القاضي عند الشقاق بين الزوجين ورأيا المصلحة في الطلاق فيجب عليهما العلق
(الثانية) المولى إذا مضت عليه أربعة أشهر وطالبت المرأة بمحقتها فممتنع من القبيحة
أو الطلاق فالاصح عندها أنه يجب على القاضي طلاق رجعية قالوا ويكون
الطلاق مندوبا وهو فيما إذا كانت المرأة غير غفيرة أو خافا أو أحدهما أن
لا يقيما حدود الله وظهر بذلك أقسام الطلاق إلى أربعة أقسام حرام ومكروه
وواجب ومنسذوب وكذا حكاه النووي من أصحابنا وقال ولا يكون مباحا
مستوى الطرفين وحكى ابن الرفعة في الكفاية عن الجليل أنه يكون مباحا
قال ولم يصوره ولعله فيما إذا كان الزوج لا يهاهما ولا تسمح نفسه بالزام مؤنها
من غير حصول غرض الاستمتاع فأنه لا كراهة في الطلاق والحالة هذه صرح
بذلك الإمام وقال الحنابلة يباح الطلاق عند الحاجة إليه **(الثالثة عشرة)**
واستدل به على أنه لا بدعة في جمع الطلقات لأنه عليه الصلاة والسلام لم يقيد
الطلاق الذي جعله إلى خيره بعدد وهذا قال الشافعي وأحمد وإبوتور وابن
حزم من أهل الظاهر قال الشافعي لو كان في عدد الطلاق مباح ومحظور علمه
أن شاء الله إياه لأن من خفى عليه أن يطلق امرأته طاهرا كان ما يكره من عدد
الطلاق ومحب لو كان فيه مكروه أشبه أن يخفى عليه اه وعكس الخطأ في هذا

الاستدلال قال لأنه لما أمره أن لا يطلق في الطهر الذي يلي الحيض علم أنه ليس له أن يطلقها بعد الطلقة الأولى حتى يستبرئها بحيضة فتخرج منه أنه ليس له إيقاع طلقين في فرد واحد قال وتأول أصحاب الشافعي الخبر على أنه إنما منعه من طلاقها في ذلك الطهر لثلاث تطول عليها العدة لأن المراجعة لم تكن ينفعها حيثئذ فإذا كان كذلك كان يجب عليه أن يجامعها في الطهر ليتحقق معنى المراجعة وإذا جامعها لم يكن أن يطلق لأن الطلاق السني هو الذي يقع في طهر لم يجامع فيه انتهى ومن ذهب إلى أن جمع الطلقات الثلاث بدعة ماله والأوزاعي وأبو حنيفة والليث وبه قال داود وأكثر أهل الظاهر (الرابعة عشرة) قوله (فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء) أي فيها استدلل به على أن الأقراء هي الاطهار لأن الله تعالى لم يأمر بطلاقهن في الحيض بل حرمه وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد هي الحيض وأجاب بعضهم عن هذا الحديث بأن الإشارة في قوله فتلك العدة تعود إلى الحيضة وهو مردود لأن الطلاق في الحيض غير ما مورد به بل هو محرم وإنما الإشارة إلى الحالة المذكورة وهي حالة الطهر أو إلى العدة وقال الناهبوت إلى أنها الحيض من قال بالاطهار وجعلها قرءين وبعض الثالث وظاهر القرآن أنها ثلاثة ونحن نشترط ثلاث حيض كوامل فهي أقرب إلى موافقة القرآن ولهذا صار الزهري مع قوله أن الأقراء هي الاطهار - إلى أنه لا تنقضي العدة إلا بثلاثة أطهار كاملة ولا تنقضي بطهرين وبعض الثالث وهذا مذهب انقرض به وقال غيره لو طلقها وقد بقي من الطهر لحظة يسيرة حسبت قرءاً ويكتفيها طهران وأجابوا عن هذا الاعتراض بأن الشيئين وبعض الثالث يطلق عليها اسم الجمع قال الله تعالى «الحج أشهر معلومات» ومدته شهران وبعض الثالث وقال تعالى «فمن تعجل في يومين» والمراد يوم وبعض الثاني (الخامسة عشرة) قال الخطابي في قوله مره فليراجعها دليل على أن الرجعة لا تفتقر إلى رضى المرأة ولا وليها ولا تجديد عقد والله أعلم (السادسة عشرة) قال الخطابي أيضاً زعم بعض أهل العلم أن من قال لزوجته وهي حائض إذا طهرت فانت

وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبِتَ طَلَاقُهَا
فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ يَا نَبِيَّ
اللَّهُ إِنِّهَا كَانَتْ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فَتَزَوَّجْتُ
بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا مَعَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ
الْهَدْيَةِ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ

طالِق فانه غير مطلق للسنة واستدل بقوله ان شاء أمسك وان شاء طلق قال
فالطلق للسنة هو الذي يكون خيراً وقت طلاقه بين ايقاع الطلاق وتركه

الحديث الثاني

وعن عروة عن عائشة « أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبِتَ طَلَاقُهَا فَتَزَوَّجَهَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهُ إِنِّهَا كَانَتْ عِنْدَ
رِفَاعَةَ فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَإِنَّهُ
وَاللَّهِ مَا مَعَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ الْهَدْيَةِ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ لَعَلَّكَ
تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عَسِيلَتَهُ وَيَذُوقِي عَسِيلَتِكَ، قَالَتْ
وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ جَالِسٌ بِيَابِ الْحِجْرَةِ لَمْ يَذُوقْ
لَهُ فَمُطْفِقٌ خَالِدٌ يَنَادِي أَبَا بَكْرٍ يَقُولُ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَزَجِرُهُمَا نَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ » (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه من هذا الوجه مسلم من طريق عبد الرزاق
وأخرجه البخاري من طريق عبد الله بن المبارك والنسائي من طريق يزيد بن زريع ثلاثتهم
عن معمر وأخرجه الأئمة الستة خلا أباداود من طريق سفيان بن عيينة وأخرجه
مسلم من طريق يونس بن يزيد وأخرجه البخاري من طريق عقيل بن خالد
وأخرجه النسائي أيضا من طريق أيوب بن موسى خمسهم عن الزهري عن
عروة عن عائشة (الثانية) رفاة بكسر الراء القرظي بضم القاف وبإلطاء المشالة
من بني قريظة وهو ابن مموال بفتح السين المهملة وإسكان الميم وقيل ابن رفاة

رِفَاعَةَ ، لَا ، حَتَّى تَدُوقَ عُسَيْلَتَهُ وَيَدُوقَ عُسَيْلَتَكَ ، قَالَتْ وَأَبُو
بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ جَالِسٌ بِيَابِ الْحُجْرَةِ
لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ يَقُولُ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا
قَرَّ جُرْ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟

وهو أحد العشرة الذين نزل فيهم قوله تعالى « ولقد وصلنا لهم القول » الآية كما
رواه الطبراني في معجمه وابن مردويه في تفسيره من حديث رفاعة بإسناد
صحيح وامرأته هذه اسمها تيممة بنت وهب كما رواه مالك في الموطأ من رواية
ابن وهب عنه عن المسور بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير عن أبيه
(أن رفاعة طلق امرأته ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ فزوجها فنكحها عبد الرحمن بن
الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يسها فطلقها ولم يسها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو
زوجها الذي كان ملقها قبل عبد الرحمن فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنهاه عن تزويجها
وقال لا تحل لك حتى تفارق المسيلة) هكذا أسنده ابن وهب عن مالك في روايته ومن
طريقه رواه البيهقي في سننه وابن عبد البر في التمهيد ورواه يحيى بن يحيى وأكثر
رواة الموطأ عن مالك مرسلين لم يقولوا عن أبيه قال ابن عبد البر وابن وهب
من أجل ما روى عن مالك هذا الشأن وأثبتهم فيه قال فالحديث مسند متصل
صحيح وقابض ابن وهب على روايته عن مالك متصلاً إبراهيم بن طهمان رواه
النسائي في مسند مالك وعبيد الله بن عبد المجيد الحنفي قال وذكره أيضاً سعدون
عن ابن وهب وابن القاسم وعلي بن زياد كلهم عن مالك وفيه عن أبيه قال والذي رحمه الله
في شرح الترمذي وكذا رواه القعنبي عن مالك متصلاً رواه الطبراني في معجمه
الكبير عن عبد العزيز عن القعنبي انتهى وهذا الذي ذكرته من أنها تيممة بنت وهب
هو الذي ذكره ابن بشكوال في مبهمات وقال ابن طاهر في مبهمات هي أميمة بنت
الحارث كما روى عن ابن عباس وقيل تيممة بنت أبي عبيد انقرضت روى عن قتادة
وفي حديث عائشة تيممة بنت وهب وعبد الرحمن بن الزبير يفتح الزاي وكسر

الباء بلا خلاف صحابي معروف والوزير هو ابن بامبا وقيل بامليا قرطى قتل على
يهوديته في غزوة بني قريظة وذكر بن منده وأبو نعيم في كتابيهما (معرفة الصحابة)
أنه من الأنصار من الأوس وأنه الوزير بن زيد بن أمية بن زيد بن مالك
ابن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس قال والذي رحمه الله
في شرح الترمذي وليس بجيد وحكى الثوري في شرح مسلم الأول عن
المحققين وقال إنه الصواب وأما ابنه الوزير بن عبد الرحمن فقليل
هو كجده بالفتح وصححه ابن عبد البر وحكاه عن رواية يحيى بن يحيى وابن وهب
وابن القاسم والقعنبي وغيرهم وحكى الاختلاف فيه في رواية يحيى بن بكير والذي
يقتضيه كلام البخاري والدارقطني وابن ما كولا أنه بالضم كالجد وصححه
الذهبي (الثالثة) قوله فبت طلاقها هو بتشديد المثناة من فوق أى طلقها
ثلاثاً وأصل البت القطع وهكذارواء الجمهور وفي رواية للنسائي (فأبت) رباعى وهى
لغة ضعيفة حكاه الجوهري عن القراء وحكى عن الأصمعى إنكارها يقال بت
يبت بالضم فى المضارع وحكى فيه الكسمر أيضاً قال فى الصحاح وهو شاذ لأن
باب المصاعف إذا كان يفعل منه مكسوراً لا يجىء متمدياً إلا أحرف معدودة
وهى بته بته وبيته وعله فى الشرب يعله ويعله وتم الحديث يتم ويتمه وشده
يشده ويشده وحبه يحبه قال وهذه وحدها على لغة واحدة أى وهى الكسر قال
وإنما سهل تعدى هذه الأحرف إلى المتعمول اشتراك الضم والكسر فيهن (الرابعة)
قال الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة تطلبه إياها بالبتان من حيث اللفظ يحتمل
بأن يكون بإرسال الطلقات الثلاث ويحتمل أن يكون بإيقاع آخر ملقة ويحتمل
أن يكون بأحدى الكنايات التى تحمل على البيئونة عند جماعة من الفقهاء وليس فى اللفظ
عموم ولا إشعار بأحد هذه المدانى وإنما يؤخذ ذلك من أحاديث أخرى تبين
المراد ومن احتج على تسمى من هذه الاحتمالات بالحديث فلم يصب لأنه إنما دل على
مطلق البت والدال على المطلق لا يدل على أحد قيديه بعينه قلت اعتبر الشيخ ثبوت الرواية
التي ترحها وهذه الرواية التى هنا صريحة فى الاحتمال الثانى فان لفظها فطلقها آخر
ثلاث طليعات فدل على أنه لم يجمعها لها دفعة واحدة واعتبر ابن عبد البر لفظ الرواية

التي سقناها من الموطأ فاستدل به على جواز جمع الطلقات الثلاث ثم قال ويحتمل أن يكون طلاقه ذلك آخر ثلاث مطلقات ولكن الظاهر لا يخرج عنه الا ببيان انتهى وقد عرفت أن هذا الاحتمال هو صريح لفظ الرواية التي نحن في شرحها واعتبر القرطبي لفظة فبت طلاقها وقال ظاهره أنه قال لها أنت طالق ألبتة فيكون حجة لما لك على أن البتة محمولة على الثلاث في المدخول بها ثم قال ويحتمل أن يريد به آخر الثلاث كما في الرواية الأخرى أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً وجاز أن يعبر عنها بالبتات لأن الثلاث قطعت جميع العلق انتهى وكل ذلك ذهول عن قوله في هذه الرواية: فطلقها آخر ثلاث مطلقات والله أعلم ﴿الخامسة﴾ قوله (فقلت يا نبي الله أنها كانت عند رفاة) إلى آخره ليس فيه حكاية لفظها ولو حكاها كما هو لقال إني كنت إلى آخره وكلاً لا مريمين سائق في لغة العرب تقول قلت لعبد الله ما أكرمه وقلت لعبد الله ما أكرمك ﴿السادسة﴾ (المهدة) بضم الهاء وإسكان الدال بعدها باء موحدة هي طرف الثوب الذي لم ينسج وهو ما يبقى بعد قطع الثوب من السداء شبه يهدب العين وهو شعر خضها ثم يحتمل أن يكون تشبيه الذكر بالمهدة لصغره ويحتمل أن يكون لاستراحته وعدم انتقاره ﴿السابعة﴾ قوله (فتبسم رسول الله ﷺ) قال الموصي قال العلماء إن التبسم للتعجب من حبرها وتصريحها بهذا الذي تستحي النساء منه في العادة أو لغيرها في زوجها الأول وكرامة الثاني قال أبو العباس القرطبي وفيه أن مثل هذا إذا صدر من مدعيته لا ينكر عليها ولا توبخ بسببه فانه في معرض المطالبة بالحقوق ويدل على صحته أن أبا بكر لم ينكر وإن كان حاله قد حركه الإنكار وحضه عليه انتهى ﴿الثامنة﴾ قوله (لعلك تريد أن ترحمني إلى رفاة) هكذا روينا بفتح التاء وكسر الجيم ويجوز أن يكون بضم التاء وفتح الجيم مبنياً للمفعول وسببه أنه فهم عنها إرادة فراق عبد الرحمن وإرادة أن يكون فراقه سبباً للرجوع إلى رفاة وكأنه قيل لها إن هذا المقصود لا يحصل على تقدير أن يكون الأمر على ما ذكرت ﴿التاسعة﴾ قوله (لا حتى تذوق عسانيه ويذوق عسيتك) هو بضم العين وفتح السين تصغير

عسلة وهى كناية عن الجماع شبه لفته بلذة العسل وحلاوته قالوا وأنث العسيلة لان فى العسل لعتين التذكير والتأنيث وقبل انثها على ارادة اللذة وقيل انثها على ارادة النطفة وهو ضعيف لان الانزال لا يشترط وقال الجوهرى صغرت العسلة بالهاء لان الغالب فى العسل التأنيث قال ويقال انما أنت لانه أريد به العسلة وهى القطعة منه كما يقال للقطعة من الذهب ذهبة اه وجاء فى حديث مرفوع أن العسيلة الجماع روى من طريق أبي عبد الملك لعمراى عن ابن أبي مليكة عن عائشة رواه أحمد وأبو يعلى فى مسنديهما وهو يدل على أنه لا يمتد بر فيه الانزال (المائرة) فيه أن المطلقة ثلاثا لا تحل لمطلقها حتى تسكح زوجها غيره ويطأها ثم يفارقها وتتقضى عدتها ولا تحل للاول بمجرد عقد الثاني عليها وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقال سعيد بن المسيب اذا عقد الثاني عليها ثم فارقها حلت للاول ولا يشترط وطء الثاني لقوله (حتى تسكح زوجها غيره) والنسكاح حقيقة فى المقعد على الصحيح وأجاب الجمهور بأن هذا الحديث مخصص العموم الآية ومبين للمراد بها قال العلماء ولعل سعيد ابن المسيب لم يبلغه هذا الحديث قال القاضى عياض لم يقل أحد بقول سعيد فى هذا الا طائفة من الخوارج واتفق العلماء على أن تغيب الحشفة فى قبلها كاف فى ذلك من غير انزال انثى وشذ الحسن البصرى فشرط فى التحليل انزال المني وجعله حقيقة العسيلة وقال الجمهور الايلاج مظنة اللذة والعسيلة فنيط الحكم به ولو وطئها فى نسكاح فاسد لم تحل للاول على الصحيح لانه ليس بزواج وروى عن الحكم بن عتيبة أنه يحلها وحكى قولاً عن الشافعى ومنهم من أنكره ومنهم من طرده فى وطء الشبهة قال أصحابنا وسواء كان قوى الانتشار أو ضعيفه فاستعان بأصبعه أو أصبعها فان لم يكن انتشار أصلاً لتعنين أو شلل أو غيرهما لم يحصل التحليل على الصحيح وبه قطع جمهور أصحابنا فى كتبهم لعدم ذوق العسيلة وحصله الشيخ أبو عبد الجونى والغزالى لحصول الوطء وأحكامه واعتبر المالكية والحنابلة أيضا الانتشار واكتفى الشافعية والحماة بالوطء ولو مع الجنون أو الاغماء أو النوم سواء كان ذلك فيه أو فيها وبه

قال ابن الماجشون والمشهور عند المالكية اشتراط علم الزوجة خاصة بالوطء وقال أشهب المعتبر علم الزوج وقال الخطابي كان ابن المنذر يقول فيه دلالة على أنه ان واقعها وهي نائمة أو مغنى عليها لا تحبس بالذقة فانها لا تحل للزوج الاول لانها لم تنق العسيلة وقال ابن حزم الظاهري لا يحصل التحليل فيها اذا كانت في غير عقلها باغماء أو سكر أو جنون ولا وهو كذلك فان بقي من حسه ومن حصها في هذه الاحوال أو في النوم ما تدرك به الذقة أحلها ذلك واعتبر المالكية بلوغ الزوج ولم يعتبره الحنفية والشافعية والحنابلة فاكنتي الشافعية بتأني الجماع منه واعتبر الحنفية والحنابلة أن يكون مراهما ولعل التعبيرين مستويان في المعنى واكتفى الشافعية بوطء الزوج ولو كان محرما كالوطء في الحيض والاحرام والصيام وبه قال ابن الماجشون والمشهور عند المالكية والحنابلة عدم الاكتفاء بذلك وآه لا بد أن يكون الوطء حلالا وبه قال أهل الظاهر ومسائل التحليل كثيرة فلنقتصر منها على ما ذكرناه في الحادية عشرة **استدل** البخاري في صحيحه على جواز شهادة المختفى ووجهه أن خالد بن سعيد بن العاصي رتب على سماع كلام هذه المرأة وهي وراء حجاب قوله يا أبا بكر ألا تزجر هذه عما تجبر به عند رسول الله ﷺ قال وأجازه عمرو بن حريث قال وكذلك يفعل بالكاذب القاهر وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة السمع شهادة وقال الحسن يقول لم تشهدوني على شيء وانى سمعت كذا وكذا ومنهجه الأئمة الاربعة جواز شهادة المختفى لكن لا بد من مشاهدة المشهود عليه حال تحمل الشهادة ومنع بعض المالكية شهادة المختفى اذا كان المشهود عليه مخدوعا أو خائفا **الثانية عشرة** قوله **عما تجبر به** أي ترفع صوتها قال أبو العباس القريظي وفي غير كتاب مسلم **تهجر** من المحجور وهو التعش من القول **الثالثة عشرة** **استدل** به على أن العنين لا يضرب له أجلا ولا تصخ عليه نكاح روحته اذا تبينت عنته باقتضاء المدة لانه عليه الصلاة والسلام لم يضرب لهذه المرأة أجلا على زوجها عبد الرحمن بن الزبير وبهذا قال الحكم وابن علي وداود وحائهم جمهور العلماء من السلف والخلف وتوهمهم من هذا الحديث لا أصل

له لأنها لم تأت شاكية زوجها ومطالبته فسخ نكاحه بالعنة فإنه طلقها كما دللت عليه الرواية التي سقناها من الموطأ وروى ابن عبد البر في التمهيد من طريق سليمان بن يسار عن عائشة (أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فزوجها رجلاً فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد الأول أن يتزوجها فقال النبي ﷺ لا حتى تذوقى من عسلته) قال وهو حديث لا مطعن لأحد في ناقله (قلت) والتصريح بذلك أيضاً في صحيح البخارى في الطلاق من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت (طلق رجل امرأته فزوجت زوجاً غيره وكانت معه مثل الهندية فلم تصل منه إلى شيء تريده فلم تلبث أن طلقها فأنت النبي ﷺ) فذكر الحديث وقال أبو العباس القرطبي لا حجة في هذا الحديث لأن الزوج لم يصدقها على ذلك بدليل قوله في رواية البخارى في هذا الحديث فقال كذبت والله إنى لا تقصها نقض الأديم ولكنها ناشد تريد أن ترجع إلى رفاعه (والرابعة عشرة) قال ابن عبد البر في قوله (تريدن أن ترجعى إلى رفاعه) دليل على أن إرادة المرأة الرجوع إلى زوجها لا يضر العاقد عليها وأنها ليست بذلك في معنى التحليل المستحق صاحبه العنة (الخامسة عشرة) قال ابن عبد البر بعد تقريره اشتراط الوطء في التحليل وأن المراد بالنكاح في جميع القرآن العقد إلا في قوله تعالى (حتى تنكح زوجاً غيره) فإن المراد به العقد والوطء معا وفيه حجة لما لك في أنه لا يقع التحليل في لايمان إلا بأكمل الأشياء وأن التحريم يقع بأقل شيء لا ترى أن تحريم نكاح زوجة الأب والابن يحصل لمجرد العقل ولو طلق بعض امرأته أو ظاهر من بعضها لزمه حكم الطلاق ولو عقد على امرأة بعض نكاح أو على بعض امرأة نكاحاً لم يصح قال وقديعترض على ذلك بأن التحريم لا يحصل في الرتبة بالعقد على الأم حتى ينضم إليه الدخول (قلت) والزم ابن حزم المالكية أن يقولوا بقول الحسن في اعتبار الأزال لاعتبارهم في التحلل بأكمل الأشياء والله أعلم

وَعَنْهَا قَالَتْ لَمَّا نَزَلَتْ (وَأَنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) دَخَلَ
 عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَدَأَ بِى فَقَالَ يَا عَائِشَةُ إِنِّى ذَا كِرٍّ لَكَ أُمْرًا
 فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْبَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرَ أَبَوَيْكَ قَالَتْ فَذْ عَلِمَ
 أَبُوى وَاللهُ إِنْ أَبَوَى لَمْ يَكُونَا لِيَا مُرَانِي بِفِرَاقِهِ قَالَتْ فَقَرَأَ عَلَى
 (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) فَقُلْتُ إِلَى
 هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَى فَقَاتَى أَرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ (ذَكَرَهُ

الحديث الثالث

وَعَنْهَا قَالَتْ «لَمَّا نَزَلَتْ أَنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 بَدَأَ بِى فَقَالَ يَا عَائِشَةُ إِنِّى ذَا كِرٍّ لَكَ أُمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْبَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرَ
 أَبَوَيْكَ قَالَتْ قَدْ عَلِمَ وَاللهُ أَنْ أَبَوَى لَمْ يَكُونَا لِيَا مُرَانِي بِفِرَاقِهِ قَالَتْ فَقَرَأَ عَلَى
 (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) قُلْتُ أَفَى هَذَا أَسْتَأْمِرُ
 أَبَوَى فَقَاتَى أَرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ «ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَوَصَلَهُ هَكَذَا
 ابْنُ مَلْجَهٍ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ هَذَا خَطَأٌ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّقَاتِ تَابِعَ مَعْمَرًا عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ
 يُرِيدُ أَنْ الصَّوَابُ رَوَايَةُ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ كَمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ
 (فِيهِ) فَوَائِدُ فِي الْأَوَّلَى بِحْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ تَعْلِيْقًا فَقَالَ عَقِبَ
 حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ الْقِي سَنَدُ كَرِهَ ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ
 وَأَبُو سَفْيَانَ الْمَعْمَرِيُّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَاسْنَدُهَا
 ابْنُ مَلْجَهٍ فَرَوَاهَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَلَقَطَهُ
 (قَدْ اخْتَرَتْ اللَّهُ وَرَسُولَهُ) وَكَذَا رَوَاهَا النَّسَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَلِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ
 ابْنِ ثَوْرٍ عَنْ مَعْمَرٍ وَقَالَ هَذَا أَحْطَأٌ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّقَاتِ تَابِعَ مَعْمَرًا عَلَى

البُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَرَوَاهُ هَكَذَا ابْنُ مَاجَةَ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ هَذَا خَطَأٌ
لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مَنِ الْمُتَقَدِّمُ تَابِعَ مَعْمَرًا عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يُرِيدُ أَنَّ
الصَّوَابَ رَوَايَةُ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ كَمَا أَخْرَجَهُ
الشَّيْحَانِ وَلَهُمَا مِنْ رَوَايَةِ مَرْزُوقٍ عَنْهَا (خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
أَفَكَانَ طَلَاقًا) وَلِلْبُخَارِيِّ (فَلَاخَرْنَا اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَلَمْ يَمُدِّ ذَلِكَ عَلَيْنَا
شَيْئًا) وَمُسْلِمٌ نَحْوَهُ وَلَهُ فِي رَوَايَةٍ (فَلَمْ يَمُدَّ طَلَاقًا)

هذه الرواية وقد رواه موسى بن أعين عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة
عن عائشة ومحمد بن ثورقة انتهى وأخرجه البخاري من طريق شعيب بن أبي
حمزة وسلم والترمذي والنسائي من طريق يونس بن يزيد وكذا ذكره البخاري
من طريقه تعليقا والنسائي أيضا من طريق موسى بن أعين عن معمر وكذا
علقه البخاري من طريقه وأخرجه النسائي أيضا من طريق موسى بن علي أربعتهم عن
الزهري عن أبي سلمة عن عائشة وقال النسائي وحديث يونس وموسى بن علي أولى
بالصواب وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقد روى هذا أيضا عن
الزهري عن عروة عن عائشة وقال المزي في الأطراف رواه ابن المبارك عن معمر
عن الزهري عن عروة عن عائشة وكذلك رواه معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري
أنه في رواية يونس بن يزيد (ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت) وجمع
البخاري في الطلاق بين رواية شعيب ويونس وذكر فيه هذه الزيادة وفي رواية
النسائي من طريق يونس وموسى بن علي ولم يكن ذلك حين قاله لمن رسول الله
ﷺ واختارنه طلاقا من أجل أنهم اختارنه (الثانية) سبب نزول آية التخيير
فيها روى أبو بكر بن مردويه في تفسيره من حديث الحسن مرسل في عائشة رضي
الله عنهما حانت إلى رسول الله ﷺ نوباً فأمر الله تعالى نبيه أن يخير النساء إما
عند الله يردن أو الدنيا وهذا مرسل لكن يشهد له حديث جابر عند مسلم وفيه

أنه عليه الصلاة والسلام قال وهن حولي كما ترى يسألني النفقة فقام أبو بكر إلى عائشة يجأ عنقها وقام عمر إلى حفصة يجأ عنقها كلاهما يقول تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده قلن والله ما نسأل رسول الله ﷺ شيئاً أبداً ليس عنده ثم اعترهن شهراً أو تمعاً وعشرين ثم نزل عليه هذه الآية « يا أيها النبي قل لأزواجك » فذكر الحديث ﴿ الثالثة ﴾ اختلف الصحابة رضى الله عنهم في أن التخيير في الآية هل كان بين إقامتهن في عصمته وفراقهن أو بين أن يبسط لهن في الدنيا أو لا يبسط لهن فيها فذهب إلى الأول عائشة وجابر وذهب إلى الثاني علي بن أبي طالب وابن عباس حكى ذلك والدى رحمه الله في شرح الترمذي وقال الأول أصح وعائشة صاحبة القصد وهي أعرف بذلك مع موافقه ظاهر القرآن لقوله « فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحاً جيلاً » وهو الطلاق ﴿ الثالثة ﴾ قال النووي إنما بدأها لتفضيلها (قلت) وإن صح أنها السبب في نزول الآية فعمل البداء بها لذلك ﴿ الرابعة ﴾ قوله (فلا عليك أن لا تعجلي) معناه ما يضرك أن لا تعجلي قال النووي وإنما قال لها هذا شفقة عليها وعلى أبويها ونصيحة لهم في بقائها عنده ﷺ فإنه يخاف أن يحملها صغر سنها وقلة تجارتها على اختيار الفراق فيجب فراقها فتضره وأبواها وباقي النسوة بالافتدائها (قلت) ويدل لذلك قوله في حديث جابر عند مسلم أن عائشة قالت للنبي ﷺ وأسألك أن لا تخبر امرأة من نسائك الذي قلت فقال لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها إن الله لم يبعثني معتكفاً ولا متعتكفاً ولكن معني معلماً ميسراً ويحتمل أن الحامل له على قوله لها ذلك الكلام محبة لها وكرامة فراقها وهو متعبة لها رضى الله عنها ﴿ الخامسة ﴾ فيه منقبة ظاهرة لعائشة ثم لسائر أمهات المؤمنين رضى الله عنهن باختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة وفيه المبادرة إلى الخير وإنار أمور الآخرة على الدنيا ﴿ السادسة ﴾ عد أصحابنا من خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يجب عليه تخيير نسائه بين مفارقه واختياره وحكى الحنابلة وجهاً أن هذا التخيير كان مستحباً والصحيح الأول ﴿ السابعة ﴾ فيه أن من خير زوجته فاختارته لم يكن ذلك طلاقاً ولم تقع

به فرقة وقد صرحت بذلك عائشة رضي الله عنها بقولها خيرنا رسول الله ﷺ فلم يعدد طلاقا وفي لفظ فلم يكن طلاقا وفي لفظ فلم يعدد علينا شيئا وفي لفظ أفكان طلاقا وكل هذه الألفاظ في الصحيح من رواية مسروق عنها وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهو مذهب الأئمة الأربعة وعن قال به عمر وابن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس وغيرهم ووراء ذلك قولان شاذان (أحدهما) أنه يقع بذلك طلاق رجعية وهو محكي عن علي رضي الله عنه (والثاني) أنه يقع به طلاق بائنة وهو محكي عن زيد بن ثابت فروى ابن أبي شيبه في مصنفه عن زاذان قال كنا جلوسا عند علي فسئل عن الطيار فقال سألتني عنها أمير المؤمنين عمر فقلت إن اختارت نفسها فواحدة بائن وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ، فقال ليس كما قلت إن اختارت نفسها فواحدة وإن اختارت زوجها فلا شيء وهو أحق بها فلم أجد بدا من متابعة أمير المؤمنين فلما وليت وأتيت في القروج رجعت إلى ما كنت أعرف فقبل له رأيك في الجماعة أحب إلينا من رأيك في الفرقة فضحك وقال أما إنه أرسل إلى زيد بن ثابت فسأله فقال إن اختارت نفسها فثلاث وإن اختارت زوجها فواحدة بائنة وحكي الترمذي عن أحمد بن حنبل أنه ذهب إلى قول علي وقال الثوري وأبو العباس القرطبي بكلاما في شرح مسلم روى عن علي وزيد بن ثابت والحسن والبيه بن سعد أن نفس التخيير يقع به طلاق بائنة سواء اختارت زوجها أم لا وحكاة الخطابي والنقاش عن مالك قال القاضي عياض لا يصح عن مالك قال ثم هو مذهب ضعيف مردود بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة ولعل القائلين به لم تبلغهم هذه الأحاديث انتهى وفي حكايتها عن علي وقوع طلاق بائنة نظر فقد روى ابن أبي شيبه من طريقين عنه أنها رجعية وكذا حكاة عنه الترمذي والذي حكاة الخطابي عن الحسن البصري ومالك أنها رجعية يكون زوجها أحق بها وعن زيد بن ثابت رواية أخرى أنه لا يقع به شيء حكاها والذي رحمه الله في شرح الترمذي (الثامنة) الذي صدر من أمهات المؤرخين رضي الله عنهم اختياره ورسوله والدار الآخرة واختاف أصحابنا فيما لو فرض أن واحدة منهن

اختارت الدنيا هل كان يحصل الفراق بنفس الاختيار أو لابد من طلاقها بعد ذلك على وجهين أصحهما الثاني واختلفوا أيضا هل كان جوابهن مشروطاً بالقور أم لا والأصح لا، لأن قلنا بالقور فهل كان يمتد امتداد المجلس أم المعتبر ما بعد جوابا في العرف؟ وجهان واختلفوا أيضا هل كان قولها اخترت نفسي صريحا في الفراق أم لا؟ وجهان وهل كان يحل له صلى الله عليه وسلم الزوج بها بعد الفراق وجهان وهو قريب من الخلاف في أنه هل يحرم عليه طلاقهن بعد ما اخترته وفيه لأصحابنا أوجه أصحها لا والثاني نعم والثالث يحرم عقيب اختيارهن ولا يحرم إذا انفصل ودلالة هذا الحديث قاصرة عن هذه المسائل والخوض فيها قليل الجدوى مع الاحتياج فيها إلى دليل سمعي ولا نعلمه والله أعلم (الناسعة) الذي دل هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام تلا عليهن هذه الآية الكريمة ولا ندرى هل تكلم معها بشيء أم لا وقد تكلم الفقهاء فيما لو قال الشخص لزوجته اختارى فعده أصحابنا الشافعية كناية في تهويض الطلاق إليها وللشافعي رحمه الله في أن التهويض عليك للطلاق أم توكل فيه قولان أصحهما عليك وهو الجديد فعلى هذا تعليلها يتضمن القبول ويشترط مبادرتها له فلو أخرت بقدر ما ينقطع القبول عن الإيجاب ثم طلقت لم يقع وقال ابن القاص وغيره لا يضر التأخير مادام في المجلس وقال ابن المنذر لها أن تطلق متى ساءت ولا يختص بالمجلس والصحيح الأول وبه قال الأكثرون قالوا فإذا قال لها اختارى نفسك ويرى تهويض الطلاق إليها فقالت اخترت نفسي أو اخترت ونوت وقعت طلقة وهي رجعية إن كانت مدخولا بها ولو قال اختارى ولم يقل نفسك ونوى تهويض الطلاق فقالت اخترت فقال البغوي في التهذيب لا يقع الطلاق حتى تقول اخترت نفسي وأشعر كلامه بأنه لا يقع وإن نوت لأنه ليس في كلامه ولا كلامها ما يشعر بالفراق بخلاف قوله اختارى نفسك فإنه يشعر به فانصرف كلامها إليه وقال اسمعيل البوشنجي إذا قالت اخترت ثم قالت بعد ذلك أردت اخترت نفسي وكذبها الزوج فالقول قولها ويقع الطلاق ولو قالت اخترت نفسي ونوت وقعت طلقة وتكون رجعية إن كانت محلا للرجعة

فلو قالت اخترت زوجي أو النكاح لم تطلق ولو قالت اخترت الأزواج أو
 اخترت أبوي أو أخي أو عمي طلق على الأصح سواء قال اختاري نفسك أو
 اختاري فقط، هذا كلام أصحابنا وقسم والذي رحمه الله في شرح الترمذي
 لفظ التخيير إلى صريح وكناية فالكناية كما تقدم والصريح كقوله خيرتك
 بين أن تبقى على الزوجية أو تطلقي أو نحو ذلك وتقول هي اخترت الطلاق
 ونحو ذلك فإن أراد أن هذا صريح في الطلاق فبه نظر فقد يكون مراده
 أنها إذا اختارت الطلاق يطلقها لا أنه فوض ذلك إليها وقد تقدم
 أن الأصح فيما لو اختارت واحدة من أمهات المؤمنين الدنيا لا يحصل
 التفريق بنفس الاختيار بل لا بد من طلاقها وإن أراد أنه صريح في
 التخيير فمقرب والله أعلم وقسم المالكية التفويض إلى توكيل وتمليك
 وتخيير فقالوا في التخيير وهذه عبارة ابن الحاجب في مختصره والتخيير
 مثل اختارني أو اختاري نفسك وهو كالتمليك إلا أنه للثلاث في المدخول بها
 على المشهور نوي أو لم ينويا مالم يقيد فيتعين ما قيد وقال الخمي ينزعه الحاكم له
 من يدها مالم توقعه لأن الثلاثة ممنوعة وقيل يجوز بآية التخيير وأجيب بأن
 السراح فيها لا يقتضي الثلاث وإنما الرسول عليه الصلاة والسلام لا يندم ولا
 يرجع وقبل طلاق ثانية وقيل رجعية كالتمليك وله منكرتها فيما زاد وعلى
 المشهور لو أوقعت واحدة لم تقع وفي بطلان اختيارها قولان أما غير المدخول
 بها فتوقع الثلاث وله نية ويحلف والا وقعت أي الثلاث فإن لم يكن له نية
 وقعت الثلاث ثم ذكر بقية فروع ذلك وتركها لحصول المقصود من معرفة
 أصل مذهبهم في ذلك بما ذكرته وقال الحنابلة وهذه عبارة ابن تيمية في
 المحرر وإذا قال لها أمرك بيدك ينوي به الطلاق ملكته على التراخي ولو قال
 مكانه اختاري اختصر بالجلس ما دام فيه ولم يشتغلا بما يقطعه نص عليه أي
 الامام أحمد مفردا بينهما ولو قال طلق نفسك فبأيهما يلحق على وجهين ثم قال
 ولفظ الخيار توكيل بكناية فتقرر إلى نية الزوج الطلاق ويبطل برجوعه وورد
 من وكاه ثم قال ولا تأت المرأة بقوله اختاري فوق طلاقه إلا بنية الزوج ثم

قال وإذا نوى بقوله اختارى طلاقها في الحال لزمه وقال الحنفية وهذه عبارة صاحب الهداية : إذ قال لامرأته اختارى ينوى بذلك الطلاق فلها أن تطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك ثم لا بد من النية في قوله اختارى لأنه يحتمل تخييرها في نفسها ويحتمل تخييرها في تصرف آخر غيره فان اختارت نفسها كانت واحدة بآثمة ولا يكون ثلاثاً وإن نوى الزوج ذلك لأن الاختيار لا يتنوع بخلاف الإبانة لأن البينونة تتنوع ولا بد من ذكر النفس في كلامه أو كلامها حتى لو قال لها اختارى فقالت اخترت فهو باطل ولو قال اختارى فقالت أنا أختار تعنى فهي طالق والقباس أن لا تطلق لأن هذا مجرد وعد أو يحتمله فصار كما إذا قال طلقتي فقلت أنا أطلق تعنى وجه الاستحسان حديث عائشة رضى الله عنها فأنها قالت لا بل أختار الله ورسوله واعتبره النبي ﷺ جواباً منها ولأن هذه الصيغة حقيقة في الحال وتجوز في الاستقبال كما في كلمة الشهادة وأداء الشاهد بخلاف قولها أطلق تعنى لأنه يتعذر جملة على الحال لأنه ليس حكاية عن حالة فائقة ولا كذلك قولها أنا أختار تعنى لأنه حكاية عن حالة فائقة وهو اختيارها نفسها ولو قالت اخترت تعنى بتطبيقه فهي واحدة تملك الرجعة لأن هذا اللفظ يوجب الانطلاق بعد انقضاء العدة فكأنها اختارت نفسها بعد العدة ولو قال لها اختارى بتطبيقه فاختارت نفسها فهي واحدة تملك الرجعة لأنه جعل لها الاختيار لكن بتطبيقه وهي معقبة للرجعة انتهى وإنما حكيت مذاهب العلماء في التخيير فيما إذا اختارت نفسها وإن لم يكن في الحديث تعرض له لثلاثاً يخلو الباب عن فقه هذه المسألة التي ذكرها الشيخ رحمه الله في التنبؤ وإنما حكيت عبارة هؤلاء المصنفين لتباين مذاهب هؤلاء الأئمة في تقاريع هذه المسألة كما عرفت واقترعت على المهمل من فروع ذلك ولم أذكر الخلاف العالي اختصاراً والله أعلم على أن الخطابي قال في قول عائشة خيرنا رسول الله ﷺ فاختارناه فلم نعد ذلك شيئاً فيه دلالة على أنهم لو كن اخترن أنفسهن كان ذلك طلاقاً فلذا قال أبو العباس الترمذي فيه أن الخيرة إذا اختارت نفسها أن تعنى ذلك الخيار يكون طلاقاً من غير احتياج إلى النطق بلفظ يدل على

- باب اللعان -

عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً لا عن امرأته في زمان رسول الله ﷺ وانتفى من ولدها ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة، وفي رواية لهما (أنه من الأنصار) وفي رواية لهما (فرق بين أخوي بني عجلان وقال الله يعلم أن أحدهما كاذب فهل منكما تائب) زاد البخاري (فأبى فقال الله يعلم) فذكرها ثلاثاً وفي رواية لهما (لا سبيل لك عليها قال مالي قال لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من قرجهما وإن كذبت عليها فذاك أبعد لك) ولهما من حديث سهل بن سعد (تسميته بموتمر العجلاني)

الطلاق سوى الخبار يقتبس ذلك من مفهوم لفظها انتهى قال أبو بكر بن العربي إذا اختارت نفسها فليح فيه نص من كتاب الله تعالى ولا خبر عن رسول الله ﷺ إلا ما جرى في قصة بركة حين اعتقت فخيرت في زوجها وذهب أهل الظاهر ومنهم ابن حزم إلى أنه لا يقع الطلاق وإن اختارت نفسها أو الطلاق

- باب اللعان -

الحديث الأول

عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً لا عن امرأته في زمان رسول الله ﷺ وانتفى من ولدها ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه الأئمة الستة من هذا الوجه من طريق مالك وفي رواية مسلم (وألحق الولد بأمه) وفي رواية الترمذي والنسائي وألحق الولد بالأم وحكي

ابن عبد البر عن قوم أن مالكا انقرد بقوله فيه الحق الولد بالمرأة أو بالأم ووافقهم على ذلك وقال حسبك بمالك حفظا وإتقاناً وقد قال جماعة من أئمة أهل الحديث أن مالكا أثبت في نافع وابن شهاب من غيره ثم ذكر أنها محفوظة من حديث سهل بن سعد فإن فيه (فكان الوليد يمدى لأمه) وحكم ابن العربي انفراد مالك بذلك عن يحيى بن معين وأورد بن عبد البر الحديث من الموطأ من طريق يحيى بن يحيى الأندلسي بلفظ وانتقل من ولدها قال وأكثرهم يقولون وانتفى من ولدها والمعنى واحد قال وروى الموطأ بذكر بعضهم فيه (انتفى ولا انتقل) ثم رواه كذلك من طريق سعيد بن منصور عن مالك ثم قال وقال قوم في هذا الحديث عن مالك أن الرجل قذف امرأته وليس هذا في الموطأ ولا نعرفه من مذهبه ثم رواه بهذه الزيادة من طريق عاصم بن مہجج خال مسدد ويحيى بن أبي زائدة والحسن بن سوار ثلاثهم عن مالك واتفق عليه الشيخان من طريق عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر ملفظ (لا عن رسول الله ﷺ بين رجل من الأنصار وامرأته وفرق بينهما) وفي لفظ للبخاري (فرق بين رجل وامرأته قذفها وأحلفها) وأخرجه البخاري من طريق حويرة عن نافع عن ابن عمر (أن رجلا من الأنصار قذف امرأته فأحلفها النسي ﷺ ثم فرق بينهما) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بلفظ «فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بني عجلان وقال الله يعلم أن أحداً كاذب فهل منكما تائب» زاد البخاري «فأيا فقال الله يعلم أن أحداً كاذب فهل منكما تائب فأيا فقال الله يعلم أن أحداً كاذب فهل منكما تائب فأيا ففرق بينهما» ولفظ أبي داود وردها ثلاث مرات ولفظ النسائي قالها ثلاثاً وفي لفظ لهم من هذا الوجه «لا سبيل لك عليها قال مالي قال لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما استحالت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك» الثانية قوله (إن رجلا لا عن امرأته) قد عرفت أن في الصحيحين أنه من الأنصار وفي رواية لها أنه من بني العجلان وبني العجلان من بني وإنا هو من الأنصار بالهلف وذكر المصنف رحمه الله في النسخة الكبرى أن هذا الرجل هو عوير

المجلاني فقال ولها أى للشيخين من حديث سهل بن سعد تسميته بعويمر
المجلاني ولذا قال ابن العربي إنه عويمر وكذا قال أبو العباس القرطبي
في قوله في حديث ابن عمر أول من سال عن ذلك فلان ابن فلان هو والله
أعلم عويمر المجلاني فان قلت كيف جزم الشيخ وقوله ابن العربي والقرطبي
بذلك مع أن في صحيح البخارى من حديث ابن عباس أنه هلال بن أمية
وكذا في صحيح مسلم من حديث أنس (قلت) كلامهم في تفسير المبهم في حديث
ابن عمر ولما قال ابن عمر في الروايات في الصحيحين فرق بين أخوى بنى عجلان
تعيين بذلك أنه أراد عويمر المجلاني لاهلال بن أمية وإن كان الآخر قد لا عن
على أن بعض الناس قد أنكروا ملاعنة هلال بن أمية بالسكينة فقال أبو بكر
ابن العربي قال الناس هو وهم من هشام بن حسان وعليه دار حديث ابن عباس
بذلك وحديث أنس قال وقد رواه القاسم عن ابن عباس كما رواه الناس فيين
فيه الصواب وقال أبو العباس القرطبي وقد أنكروا أبو عبد الله أخو المهلب
في هذه الأحاديث هلال بن أمية وقال هو خطأ والصحيح عويمر ونحو ما منه
قال الطبري وقال إنما هو عويمر وهو الذى قذفها بشريك بن سماعة والله أعلم
وكذلك حكى في تهذيب الأسماء في الملاعن ثلاثة أقوال عويمر وهلال بن أمية
وعاصم بن عدى وحكى عن الواحدى أنه قال أظهر هذه الأقوال أنه عويمر
لكثرة الأحاديث وكنت أنكرت على النووى حكاية الخلاف في ذلك للعزم
بأن هلالا لعن أيضا كما تقدم من الصحيحين وكتبت ذلك في المبهات قبل
أن أرى هذا الانتكار لكن في حكاية قول بأنه عاصم بن عدى نظر فلم يصح
أن عاصما لعن زوجته بل لم تقف على ذلك فى شيء من الكتب المشهورة وقد
أنكر والذى رحمه الله فى شرح الترمذى على ابن العربي قوله إن هشام بن حسان
دار عليه حديث ابن عباس وقال قد تابعه عليه عباد بن منصور فرواه عن
عكرمة عن ابن عباس قال لعن هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله
عليهم فجاء من أرضه عشاء فوجد عند أهله رجلا فرأى بعينه وسمع بأذنيه
فلم يهجه حتى أصبح ثم عدا على رسول الله ﷺ فذكر نزول الآية وقصة

اللعان رواه أبو داود في سننه من رواية يزيد بن هرون أنا عباد بن منصور ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده أطول منه قال ثنا عباد بن منصور وتابعهما أيضا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رواه ابن مردويه في تفسيره وابن عبد البر في التمهيد قال وقوله وقد رواه القاسم عن ابن عباس كما رواه الناس يوهم أن القاسم سمى الملاعن عويمر وليس كذلك والقى في الصحيحين أنه أبهم لم يسم عويمر ولا هلالا وإنما قال فأتاه رجل من قومه أي من قوم ماصم بن عدى ولبس فيه ذكر لعويمر قال النسائي في رواية القاسم عن ابن عباس لأعن رسول الله ﷺ بين المجلاني وامرأته والمجلاني هو عويمر كما ثبت مسمى منسوباً من حديث سهل في الصحيحين ثم ذكر والذي رحمه الله أن الصواب أنهما قضيتان قال وقد وقع التصريح بذلك في بعض طرق حديث ابن مسعود قال (كنا ليلة الجمعة في المسجد إذ قال رجل لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فأن قتله فقتلتموه وإن تكلم جلدتموه ولأذكرن ذلك رسول الله ﷺ فذكره النبي ﷺ فأنزل الله آية اللعان ثم جاء رجل فقفز امرأته فلاعن رسول الله ﷺ بينهما) الحديث قال والذي وإسناده صحيح رواه ابن مردويه في تفسيره قال فقد بين في هذه الرواية أن الذي سأل أولاً غير الذي قذف ثانياً وأن القرآن نزل قبل أن يلاعن الثاني وهذا واضح جلي (قلت) ليس في هذه الرواية وقوع اللعان مرتين وهو الذي فيه الكلام وإن كان كلام الآكثرين يدل على ذلك وهو مقتضى صحة الروایتين وقد ذكر الخطيب في مبهاتة أن الملاعن في حديث سهل هو عويمر بن سهل الحارثي المجلاني وفي حديث ابن عباس هو هلال بن أمية ولم يبين المبهم في حديث ابن عمر وهو عويمر كما تقدم وما ذكره الخطيب من أن عويمراً هو ابن الحارث ينبغي النظر فيه فإن في سنن أبي داود من حديث سهل بن سعد تسميته عويمر بن أشقر المجلاني وقال ابن عبد البر في الاستيعاب عويمر بن أبيض المجلاني الأنصاري صاحب اللعان وذكر قبل ذلك عويمر بن الأشقر ابن عوف الأنصاري قيل إنه من بني مازن شهد بدرًا بعد من أهل المدينة ولم

يزد على ذلك ولم ينكر أنه الملاعن فحصل في اسم والد عويمر ثلاثة أقوال
الحادث أشقر أبيض واللاوسط هو الأول لورود الرواية في سنن أبي داود
كما ذكرته والله أعلم وقال ابن طاهر في مبهماته اسم امرأة هلال المقدوفة
خولة بنت حاصم لها ذكر وليست لها رواية **الرابعة** قال النووي في شرح
مسلم اختلف العلماء في نزول آية اللعان هل هو بسبب عويمر العجلاني أم
بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويمر العجلاني واستدل بقوله **وَالَّذِينَ**
لَعُونَهُمْ قد أنزل فيك وفي صاحبك وقال جمهور العلماء بسبب نزولها قصة هلال
وكان أول رجل لاعن في الاسلام قال الماوردي في الحاوي قال الأكثرون
قضية هلال بن أمية أسبق من قضية العجلاني قال والنقل فيهما مشتبه مختلف
وقال ابن الصباغ في الشامل قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولا قال وأما
قوله عليه الصلاة والسلام لعويمر إن الله قد أنزل فيك وفي صاحبك فمعناه
ما نزل في قصة هلال لأن ذلك حكم عام لجميع الناس قال النووي ويحتمل أنها
نزلت فيهما جميعا فلعلها سألا في وقتين متقاربين فنزلت الآية فيهما وسبق
هلال باللعان فيصدق أنها نزلت في داوود وأما هلالا أول من لاعن انتهى
وسبقه إلى ذلك الخطيب البغدادي فقال لعلها اتفقا كونها معا في وقت
واحد أو في ميقانين ونزلت آية اللعان في تلك الحال وروينا عن جابر قال
ما نزلت آية اللعان إلا لكثرة السؤال وكذا قال أبو العباس القرطبي يحتمل
أن تكون القضيةتان متقاربتا في الزمان فنزلت سببهما معا ويحتمل أن تكون الآية أنزلت
على النبي **ﷺ** مرتين أي كرد نزولها عليه كما قاله بعض العلماء في سورة التائمه إنها نزلت
بمكة وتكرر نزولها بالمدينة قال وهذه الاحتمالات وإن بعدت فهي أولى من أن
يترك الوهم لرواة الآئمة الحفاظ انتهى وحكى القرطبي عن البغاري أن نزولها بسبب
هلال بن أمية **الخامسة** اللعان هو الكلمات المعروفة التي يلقتها الزوج
والزوجة عند قذفه إياها وهي قول الزوج أربعم مرات أشهد باقة أتى لمن
الصادقين فيما رميتها به من الزنا والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين
وقول الزوجة أربعم مرات أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا

والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين كما دل عليه التنزيل وسمى لعاناً
 لقول الزوج وعلى لعنت الله إن كنت من الكاذبين قال العلماء من أصحابنا وغيرهم
 واختير لفظ اللعن على لفظ الغضب وإن كانا موجودين في الآية الكريمة وفي
 صورة اللعان لأن لفظ اللعنة متقدم في الآية الكريمة ولأن جانب الرجل فيه
 أقوى من جانبها لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها ولأنه قد ينفك لعانته عن
 لعانها ولا ينعكس وقيل سمي لعاناً من اللعن وهو الطرد والابعاد لأن كلا منهما
 يبعد عن صاحبه ويحرم الكاح بينهما على التأييد بخلاف المطلق وغيره واللعان
 عند جمهور أصحابنا يمين وقيل شهادة وقيل يمين فيها شوب شبهة وقيل عكسه
 قال العلماء وليس من الإيمان شيء متعدد إلا اللعان والقسامة ولا يمين في جانب
 المدعى إلا فيهما قال الله وجوز اللعان لحفظ الانساب ودفع المعرة عن
 الأزواج وأجمع العلماء على صحة اللعان في الجملة قالوا وكانت قصة اللعان في
 شعبان سنة تسع من الهجرة وممن نقله القاضي عياض عن ابن جرير الطبري
 (السادسة) تبين بمؤنه في حديث سهل بن سعد وهو في الصحيح وكانت
 حاملاً أن قوله هذا (و سمي من ولدها) أراد به الحمل الذي لم تضعه ذلك الوقت
 ويوافقه أيضاً ما رواه الشافعي والبيهقي من حديث عبيد الله بن جعفر قال حضرت
 رسول الله ﷺ حين لاعن بين عويمر العجلاني وامرأته وأنكر حملها الذي
 في بطنها وقال هو لابن سعد قال ﷺ هات امرأتك فقد أنزل القرآن فيكم أفلاعن
 بينهما بعد العصر على المنبر وفيه دليل على صحة لعان الحامل لنفي الحمل وبه
 قال مالك والشافعي والجمهور وذهب أبو حنيفة وأحمد وعبد الملك بن الماجشون
 إلى أنه لا يصح لعان حاملي نفي الحمل وإنما يكون لدفع العقوبة عند القذف فإن
 كانت مع ذلك حاملاً لم ينف الحمل قال الحنابلة إلا أن يصف زنا يزوج منه فحينئذ
 زناها في طهر لم يهرها وهو غير الها حتى ظهر حملها ثم لا عنها لذلك ثم وضعت لمدة لا مكان
 من دعواه فإنه يتبين منه واعتل هؤلاء في انكار نفي الحمل بأنه لا يتحقق وأجابوا
 عن هذا الحديث بأنه عند الصلاة والسلام عرف وجود الحمل بأوحى وفه نظر

لأنه عليه الصلاة والسلام إنما يرتب الأحكام على الأمور الظاهرة التي يمكن أن يشارك فيها الحكم بعده وقد رتب على الحمل أحكام كثيرة كابل الدية إذ قال فيها النبي ﷺ منها أربعون خلفه في بطونها أولادها وطلاق الحامل في قوله ﷺ ليطلقها طاهراً أو حاملاً وتأخير رجم الحامل في نظائر عديدة كإيجاب النفقة والرد بالعيب والنهي عن وطئها في السبي (السابعة) فيه أن نفي الولد سبب للعان وقد ذكر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم أن لعان سببين (أحدهما) قذف الزوجة بالزنا وإن لم يكن هناك ولد وقد دل عليه قوله تعالى «والذين يرمون أزواجهن» الآية (الثاني) نفي الولد وإن لم ينضم إليه قذف وليس في هذا الحديث في الروايات المشهورة ذكر قذف لكن قد ذكر في بعض الروايات ك: تقدم وهو مصرح به في غيره من الأحاديث والله أعلم (الثامنة) استدلل بقوله ففرق رسول الله ﷺ بينهما على أنه لا تقع الفرقة بمجرد اللعان بل يتوقف ذلك على تفريق الحاكم بينهما وهو منذهب الخنفية ورواية عن أحمد وقال به أحمد بن أبي صفرة من المالكية ثم اختلفوا في هذا التفريق فقال أبو حنيفة وعبد بن الحسن وعبيد الله بن الحسن هو طلاقه بآثمة فلو كذب نفسه بعد ذلك جاز له نكاحها وهو رواية عن أحمد وقال أبو يوسف هو تحريم مؤبد والذي عليه جمهور العلماء حصول الفرقة بمجرد اللعان من غير توقف على تفريق وبه قال مالك والشافعي وأحمد وزفر ثم قال القافعي وبعض المالكية تحصل الفرقة بتمام لعانه هو وإن لم تلتعن هي وقال أحمد لا يحصل ذلك إلا بتمام لعانها معا وهو المشهور عند المالكية وبه قال أهل الظاهر قالوا هي فرقة ففسخ وحرمة مؤبدة أجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه ليس معناه إنشاء الفرقة بينهما بل إظهار ذلك وبيان حكم الشرع فيه ويدل لذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا سبيل لك عليها وهو في الصحيحين وغيرهما كما تقدم قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة ويحتمل أن يكون (لا سبيل لك عليها) راجعاً إلى المسال وقوله في حديث سهل وهو في صحيح مسلم فقال النبي ﷺ ذلكم التفريق بين كل متلاعنين قال أبو بكر بن العربي أخبر عليه الصلاة والسلام بقوله ذلكم عن قوله لا سند

لك عليها وقال كذا حكم كل متلاعنين فإن كان التراق لا يكون إلا بحكم فقد
تقد الحكم فيه من الحاكم الأعظم ﷺ بقوله ذلكم التفريق بين كل متلاعنين
ولو أشار إلى الطلاق لنزوحها بعد زوج بحكم القرآن وروى أبو داود وغيره
من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس الحديث وفيه وقضى أي
رسول الله ﷺ أن لا يبت لها عليه ولا قوت من أجل أنهما متفرقان من غير
طلاق ولا متوفى عنها وروى أبو داود أيضا من حديث سهل بن سعد في حديث
المتلاعنين قال فضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان
أبدا وعن علي وابن مسعود قالا مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعا
أبدا وعن عمر بن الخطاب ففرق بينهما ولا يجتمعان أبدا والخلاف في هذه
المسألة بين أبي حنيفة والجمهور قريب المدرك من الخلاف بينهم وبينه في
استحقاق القاتل السلب وفي إحياء الموات ، هو وقف كلا منهما على إذن
الامام ويجعل قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه
تنفيلًا وقوله عليه الصلاة والسلام من أحيأ أرضًا ميتة فهي له إذا حكميا
يحتاج معه في كل وقت إلى إذن خليفة ذلك الوقت كما أذن هو في ذلك الزمان
كما جعل تفرقه عليه الصلاة والسلام هنا بين المتلاعنين بطريق الحكم والقضاء
حتى يحتاج في كل واقعة إلى تفرق القاضي والجمهور يجعلون ذلك في المواضع
الثلاثة بيانًا للشرع العام المطرد سواء قاله الامام أم لم يقله ولقد أبدع عثمان
البيتي في قوله لا أثر للعان في الفرقة ولا يحصل به فراق أصلا وسبقه إلى ذلك
مصعب بن الزبير في صحيح مسلم عنه أنه لا يفرق بين المتلاعنين وحكمه الطبري
عن جابر بن زيد ويقال له في البعد قول أبي عبيدة القاسم بن سلام أنها تحرم
عليه نفس القذف بغير لعان ﴿التاسعة﴾ نقل ابن عبد البر عن أبي خزيمة
في تاريخه قال سئل يحيى بن معين عن حديث ابن عيينة أي الزهري عن سهل
أن النبي ﷺ فرق بينهما فقال أخطأ ليس النبي ﷺ فرق بينهما وقال أبو
داود في سننه لم يتابع ابن عيينة أحد على أنه فرق بين المتلاعنين قال ابن
عبد البر فإن صح هذا ولم يكن فيه وهم فالوجه أن يحمل كلام ابن معين على حديث

ابن شهاب عن سهل فإنه صح عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام فرق بينهما وظاهر كلام ابن معين يقتضى أنه لم يفرق بينهما أى مطلقاً وهو خطأ ثم قال ويحتمل أنه أراد بقوله ليس النبي ﷺ فرق بينهما أن اللعان فرق بينهما فإن كان أراد هذا فهو مذهب أكثر أهل العلم (العاشرة) قوله (وألحق الولد بالمرأة) اختلف في المراد به قليل معناه نفي عنه نسب الأب وأهق عليه الأم التي لا بد له منها لانه قد يتخيل من انتفاء نسب الأب انتفاء نسب الأم أيضاً وقل حملها له أباً وأماً وبالأول قال الاكثرون فلم يورثوا الأم منه الا ما كانت ترثه منه لو كان له أب وهو السدس في حالة الثلث في أخرى وورثوا إخوته لأمه منه للواحد منهم السدس ولا أكثر من ذلك الثلث ويدل له قول سهل بن سعد وهو في الصحيح ثم جرت السنة أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها والذاهبون إلى القول الثاني اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال (أحدها) أن أمه تحوز جميع ميراثه فلها عصبه وبمنزلة أبيه حكى ذلك عن عبد الله بن مسعود ورواه ابن الاسقع وطائفة وهو رواية عن أحمد (الثاني) أن عصبته عصبه أمه قاله جماعة وهو المشهور عن أحمد بن حنبل واختاره الخرقى وروى عن علي وابن مسعود وابن عمر وعطاء (الثالث) أن ميراثه لأمه ولاخوته بالقرض والرد وهو قول أبي حنيفة ورواية عن أحمد أيضاً قال فإن لم يكن ذو فرض بحال فعصبته عصبه أمه وهذه الأقوال الثلاثة صادرة عن من يورث ذوى الارحام والاول مذهب مالك والشافعى والجمهور (الحادية عشرة) قوله (وقال والله يعلم ان احكما كاذب فهل منك تائب) قال الفاضل عياض ظاهره انه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان والمراد ببيان أنه يلزم الكاذب التوبة قال وقال الداودى إنما قاله قبل اللعان تحذيراً لهما منه قال والاول أظهر وأولى بسياق الكلام وفيه رد على من قال من التوبة إن لفظة أحد لا تستعمل إلا في النفي وعلى قول من قال منهم لا تستعمل إلا في الوصف ولا تقع موقع واحد وقد وقعت في هذا الحديث في غير وصف ولا نفي ووقعت موقع واحد وقد أجازاه المبرد ويؤيده قوله تعالى اغسدة أحدكم) قال انورى وفيه أن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد

منهما وإن علمنا كذب أحدهما على الأيهام واستدل به أبو العباس القرطبي لمذهبه أنه لا كفارة في اليمين الغموس لأنه عليه الصلاة والعلامة قال أحدكم كذب ولم يذكر له كفارة ولو وجبت ليينها لأنه وقت البيان (قلت) وجواب الجمهور عنه أنه لم يعين الحانث حتى يأمره بالكفارة ، وأما في الباطن فقد حصل البيان بأنه كفارة اليمين والله أعلم ﴿ الثانية عشرة ﴾ (فأيا) أي أبى كل منهما أن يعترف بالكذب وظاهر رواية البخاري هذه يوافق ما تقدم عن الداودي فإن فيها بعد حكاية قوله عليه الصلاة والسلام لهذا الكلام ثلاثا وإيهما (ففرق بينهما) ﴿ الثالثة عشرة ﴾ قوله (مالى) أي طلب المهر الذى أصدقها إياه فأجابه عليه الصلاة والسلام بأنه لا رجوع له بالمهر سواء صدق أم كذب لأنه قد استقر بالدخول ، واستوفى ما قبل به وهو الوطء ولو مرة وإن كان كذب عليها فهو أبعد له لأنه قد ظلمها في عرضها فكيف يجمع إلى ذلك ظلمها في مالها وفيه دليل على استقرار (المهر) بالدخول وعلى ثبوت مهر الملائنة المدخول بها ، والمسألان يجمع عليهما ، وفيه أنها لو صدقته وأقرت بالزنا لم يستقط بذلك مهرها ، أما ما تلاعنا قبل الدخول بها فنذهب الشافعى أنها كغيرها فما نصف الصداق لأن القرعة من جهته وحكاه أبو العباس القرطبي عن فقهاء الأمصار ونص عليه مالك في الموطأ وحكاه الخطابي عن الحسن وقتادة وسعيد بن جبير ومالك والأوزاعي وقال الزهرى ليس هذا شيء منه لأنه فسخ قال أبو العباس القرطبي وحكاه البغداديون عن المذهب (قلت) وهو مقتضى إطلاق ابن الحاجب في مختصره سقوط جميع المهر بالفسخ قبل الميس قال ابن يونس : وفي كتاب ابن الحاجب أن الملائنة قبل البناء لا صداق لها وقال أبو العباس القرطبي والمشهور أن عليه النصف انتهى وعن أحمد بن حنبل روايتان في التنصيف والسقوط وقال الحكم ومحمد وأبو الزناد لها الصداق كله إذ ليس بطلاق

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «جاء رجلٌ من بني فزارة
إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً، قال هل
لك من إبل؟ قال نعم، قال فما ألوانها قال حمراء، قال فيها
أورق؟ قال إن فيها كورقاً، قال أنى أتاه ذلك؟ قال عسى أن
يكون نزعته عرق، قال وهذا عسى أن يكون نزعته عرق،
زاد مسلم في رواية (وهو حينئذ يمرض بأن ينقيه) قال وزاد
في آخر الحديث (قال ولم يرخص له في الانتفاء منه)

الحديث الثاني

وعن سعيد عن أبي هريرة قل «جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ
فقال إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً قال هل لك من إبل قال نعم قال ألوانها
قال حمراء هل فيها أورق قال إن فيها كورقاً قال أنى أتاه ذلك قال عسى أن
يكون نزعته عرق قال وهذا عسى أن يكون نزعته عرق» (فيه) فوائد
الاولى أخرجه مسلم وأصحاب السنن الأربعة من هذا الوجه من طريق
سفيان بن عيينة وأخرجه البخاري من طريق مالك وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي من طريق معمر وفيه وهو حينئذ تعرض بأن ينقيه وفيه ولم يرخص
له في الانتفاء منه وأخرجه مسلم من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي دثب
وأخرجه النسائي من طريق شعيب بن أبي حمزة وفي آخره (من أجل قضاء رسول
الله ﷺ هذا لا يجوز لرجل أن ينتهي من ولد ولد على فراشه إلا أن يزعم أنه
رأى فاحشة) حسنتهم عن الزهري عن سعيد وهو ابن المسيب عن أبي هريرة
وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود من طريق يونس بن يزيد عن الزهري عن
أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ (إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً وإني أنكرته) وفيه
ولم يرخص له في الانتفاء منه (لفظ البخاري ولم يذكر فيه مسلم هذه الزيادة
ولم يسق أبو داود بقية لفظه وأخرجه مسلم أيضاً من رواية عقيل عن الزهري

أنه قال بلغنا أن أبا هريرة كان يحدث عن رسول الله ﷺ بنحو ما تقدم
وذكر الدارقطني في العلل أن ابن اسحق رواه عن الزهري عن ابن المسيب
مرسلا قال وقيل عن شعيب بن خالد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن
أبي هريرة وكذلك قيل عن التابلي عن الأوزاعي عن الزهري عنها وذكر
الدارقطني أيضا من رواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة غير من قدمنا
ذكره يحيى بن سعيد الأنصاري وسليمان بن كثير والنعمان بن راشد ثم ذكر
رواية يونس وقال لم يتابع عليه والمحموط حديث ابن المسيب (الثانية) قوله (جاء
رحل من بني فزارة) هو بفتح الفاء وبالأزاي وبعد الألف راء مهمة واسم هذا الرجل
ضمضم بن قتادة كما ذكره ابن يفيكوال وابن طاهر قال ابن طاهر وامرأته من
بني عجل (الثالثة) قوله (إن امرأتي ولدت غلاما أسود) تعريض بنفيه لمخالفة
لونه لونه [إذ] هو كان أبيض وقد صرح بذلك في قوله في رواية مسلم يعرض
أن ينفيه وليس في ذلك تصريح بنفيه وأما قوله في الرواية الأخرى وإني
أنكرته فمناه لستنكرت بقلبي أن يكون مني وليس معناه نفيه عن نفسه بلقظه
وفيه أن التعريض بنفي الولد ليس نفيًا (الرابعة) استدلل به على أن التعريض
بالتنصيف ليس قضا وأنه لا يجب به الحد وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون
وذهب المالكية إلى وجوب الحد بالتعريض إذا كان مفهوما وأجاب عنه أبو
العباس القرطبي بأنه إنما لم يجب به الحد لأنه تعريض لطيف لم يقصد به العيب
وكان على جهة الشكوى أو الاستفتاء وقال ابن دقيق العيد بعد ذكره إن فيه
ما يشعر بأن التعريض بنفي الولد لا يوجب حدا كذا قيل وفيه نظر لا تتفاء
الحد أو التعزير عن المستفتين (الخامسة) الأورق هو الذي فيه سواد ليس
بحالك بل يعمل إلى الغيرة ومنه قيل للرماد أورق والحمامة ورقاء والجمع ورق
بضم الواو وإسكان الراء كأحمر وجر (السادسة) قوله (أني) بفتح الهمزة
وشديد النون أي ممن أماء هذا اللون مع مخالفتهم لونه أبيه والمراد بالمرق
هما الأصل من النسب تشبيها عرق الشجرة ومنه قولهم فلان مرقق في النسب
والحسب وفي اللؤم والكرم ومعنى نرعه أشبهه واحتذبه إليه وأظهر لونه

عليه وأصل النزع الجفث فكانه جذبه إليه لشبهه يقال منه نزع لولد لآتيه وإلى آتيه ونزعه أبوه إليه ﴿السابعة﴾ وفيه ضرب الأمثال وتشبيه المجهول بالمعلوم لأن هذا المائل خفي عليه هذا في الآدميين فشبهه النبي ﷺ بما يعرفه هو ويألفه ولا ينكره واستدل به أهل الأصول على العمل بالقياس فانه عليه الصلاة والسلام شبه هذا الرجل المخالف لونه بولد الابل المخالف لألوانها وذكر العلة الجامعة وهي نزوع العرق وقال ابن دقيق العيد إلا أنه تشبيه في أمر وجودي والتي حصلت المنازعة فيه هو التشبيه في الأحكام الشرعية انتهى قال الخطابي وهو أصل في قياس الشبه ﴿الثامنة﴾ وفيه أن الولد يلحق الزوج وإن خالف لونه لونه حتى لو كان الأب أبيض والولد أسود وعكسه لحقه ولا يحل له نفيه بمجرد المخالفة في اللون وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود أو عكسه لاحتمال أنه نزع عرق من أحد أسلافه وقد جزم الفقهاء من أصحابنا وغيرهم بأنه لا أثر لاختلاف الألوان المتقاربة كالأدمة والسرة والشقرة القرية من الباض وإنما اختلفوا عند الاختلاف بالبياض والواد فقال المالكية ليس له نفيه بذلك وأطلق أبو العباس القرطبي نفي الخلاف فيه وكأنه أراد في مذهبه وقال الشافعية إن لم ينضم إليه قرينة الزنا حرم النبي وإن انضمت أو كان منهما رجل فأتت بولد على لون ذلك الرجل فقيه وجهان أصحهما عند الشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب وصاحبي الحاوي والمدة والنووي تحريم النبي أيضا وأصحهما عند البندنجي والرويان وغيرهما جوازه وقال النووي في شرح مسلم وفي هذه الصورة أي وهي ما إذا كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود أو عكسه وجه لبعض أصحابنا وهو ضعيف أو غلط (قلت) إن كان هذا الوجه فيما إذا لم ينضم إليه قرينة الزنا فلم يحكمه هو في الروضة تبعاً للرافعي نعم حكاه ابن الرفعة في الكفاية وإن كان مع انضمامها فلا يقال فيه إنه غلط فقد صححه البندنجي والرويان وغيرهما والله أعلم وقال الحنابلة يجوز النبي مع القرينة والخلاف عند عدمها وهو عكس الترتيب الذي ذكره أصحابنا ﴿التاسعة﴾ فيه الاحتياط للانساب وإنباتها

﴿ باب لحاق النسب ﴾

عن عروة عن عائشة « أن عتبة بن أبي وقاص قال لأخيه سعد تعلم أن ابن جارية زمعة ابني ، قالت عائشة فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالشبه فاحتضنه إليه وقال ابن أخي ورب الكعبة : جاء عبد بن زمعة فقال بل هو أخي ولد علي فإش أبي من جاريته فانطلقا إلى رسول الله ﷺ فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي انظر إلي شبهه بعتبة ، قالت

بمجرد الاحتمال والامكان ﴿ العاشرة ﴾ قال الخطابي فيه الزجر عن تحقيق ظن السوء ﴿ الحادية عشرة ﴾ قال أبو العباس القرطبي فيه تنبيه على استعماله التسلسل العقلي وأن الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس بحادث كما يعرف في الأصول الكلامية ﴿ الثانية عشرة ﴾ قال الخطابي فيه أن قوله ليس مني ليس قضا لأمه بمجرد ذلك لجواز كونه لغيره بوطء شبهة أو من زوج متقدم (قلت) لم يصدر من هذا الرجل أنه قال ليس مني وإنما عرض بذلك كما تقدم

﴿ باب لحاق النسب ﴾

﴿ الحديث الأول ﴾

عن عروة عن عائشة « أن عتبة ابن أبي وقاص قال لأخيه سعد تعلم أن ابن جارية زمعة ابني قالت عائشة فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالشبه فاحتضنه إليه وقال ابن أخي ورب الكعبة جاء عبد بن زمعة فقال بل هو أخي ولد علي فإش أبي من جاريته فانطلقا إلى رسول الله ﷺ فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي انظر إلي شبهه بعتبة ! قالت عائشة فرأى رسول الله ﷺ

عَائِشَةُ فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَبَهَا لَمْ يَرَ النَّاسُ شَبَهَا أَبَيْنَ مِنْهُ
يَعْتَبَةُ ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زُمَعَةَ يَارَسُولَ اللَّهِ بَلْ هُوَ أَخِي وَلَدَ عَلَى فَرَّاشٍ
أَبِي مِنْ جَارِيَتِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَوْلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَاحْتَجِبِي
مِنْهُ يَا سَوْدَةُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَوَاللَّهِ مَا رَأَاهَا حَتَّى مَاتَتْ ، زَادَ
الشَّيْخَانِ فِي رِوَايَةِ (وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ) وَزَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ (فَلَيْسَ لَكَ
بِأَخٍ)

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا
أَوْ كِلَاهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ
وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (لَصَاحِبِ الْفَرَّاشِ)

شبهها لم ير الناس شبهها أبين منه بعينه فقال عبد بن زمعة يارَسُولَ اللَّهِ بَلْ هُوَ
أَخِي وَلَدَ عَلَى فَرَّاشٍ أَبِي مِنْ جَارِيَتِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَوْلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَاحْتَجِبِي
مِنْهُ يَا سَوْدَةُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَوَاللَّهِ مَا رَأَاهَا حَتَّى مَاتَتْ ،

الحديث الثاني

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَاهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ « الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) الْحَدِيثُ
الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَسْمُومٌ مِنْ مَرْيَمَ بْنِ عَبْدِ الرَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ
وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ وَلَقَطَ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ
هُوَ لَكَ يَاعَبْدُ بْنُ زُمَعَةَ وَلَقَطَ أَبُو دَاوُدَ هُوَ أَخُو لَكَ يَاعَبْدُ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ أَيْضًا
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْبَيْتِ بْنِ سَعْدٍ وَفِيهِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ

في خمسة مواضع من صحيحه من طريق مالك بن أنس وفيه وللعاهر الحجر
أرسلتهم عن الزهري عن عروة عن عائشة وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم عن
رهير بن حرب وسعيد بن منصور وعبد الأعلى بن حماد وعمرو الناقد أربعتهم
عن سفيان بن عيينة عن الزهري فقال زهير كانا عن سعيد أو عن أبي سلمة أحدهما
أو كلاهما عن أبي هريرة وقال سعيد بن سعيد عن أبي هريرة وقال عبد الأعلى
عن أبي سلمة أو عن سعيد عن أبي هريرة وقال عمرو بن سفيان مرة عن الزهري
عن سعيد وأبي سلمة ومرة عن سعيد أو عن أبي سلمة ومرة عن سعيد عن أبي
هريرة وأخرجه الترمذي عن أحمد بن منيع والنسائي عن قتيبة وابن ماجه عن
هشام بن عمار ثلاثتهم عن سفيان عن الزهري عن سعيد به وقال الترمذي حسن
صحيح وقد رواه الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة وأخرجه مسلم
والنسائي من طريق معمر عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة
وبين الدار قطني في العلل الاختلاف على الزهري في ذلك وأن من أوجه الاختلاف
فيه أن عبد الله بن محمد الزهري رواه عن ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة
وحده عن أبي هريرة وعن عروة عن عائشة ثم قال الدار قطني وهو محفوظ عن
الزهري عنهما يعني عن سعيد وأبي سلمة ورواه البخاري في صحيحه من طريق
شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ (الولد لصاحب التراض) ﴿الناثية﴾
قوله (تعلم) بتعديد اللام أي اعلم ومنه قول الشاعر

تعلم شفاه النفس قهر عدوها * فبالغ بلفظي التحيل والمكر
وهذا الابن المتنازع فيه اسمه عبد الرحمن بن زمعة بفتح الزاي وإسكان
الميم وروى بفتحها أيضا ﴿الناثية﴾ قال الخطابي كان أهل الجاهلية يفتنون
الولائد ويضربون عليهن الفرائب فيكتسبن بالتجور وكان من سيرتهم الخاق
النسب بالنزاة إذا ادعوا الولد كهو في النكاح وكانت لزمنة أمة كان يلج بها
وكانت له عليها ضريبة فظهر بها حمل كان يطرأه من عتبة بن أبي وقاص وهلك
عتبة كافراً لم يسلم فعهد إلى سعد أخيه أن يستلحق الحمل الذي بأمة زمعة وكان
لزمنة ابن يقال له عبد فخاصم سعد عند بن زمعة في الغلام الذي ولدته الأمة

فقال سعد هو ابن أخي على ما كان عليه الأمر في الجاهلية وقال عبد بن زمعة بل هو أخي ولد على فراش أبي أي على ما استقر عليه الحكم في الاسلام، قضى به رسول الله ﷺ لعبد بن زمعة وبطل دعوى الجاهلية وذكر القاضي عياض نحو هذا الكلام الا أنه قال فن اعترفت الأم أنه له الخقوم به وقال ولم يكن حصل إلحاقه في الجاهلية إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعنبة وذكر القرامطي الأمرين فقال فن الحقته المزمني بها التحق به، ومن أخقه بنفسه من الزناقة بها التحق به اذا لم ينزعه غيره وقال وكان عبدا قد سمع أن الشرع يلحق بالفراس والافلم تكن عادتهم الإلحاق به (الرابعة) استدلل به على أن الاستلحاق لا يختص بالآب بل يجوز من الأخ لأن المستلحق هنا أخو المستلحق وبه قال الشافعي وجماعة لكن بشروط (أحدها) أن يكون حائزا للأرث او يستلحقه كل الورثة (ثانيها) أن يمكن كون المستلحق ولدا للميت (ثالثها) أن لا يكون معروف النسب من غيره (رابعها) أن يصدق المستلحق أن كان بالغاً عاقلاً قال الخطابي فإن قيل جميع الورثة لم يقرؤا به بل عبد فقط قيل قد روى أنه لم يكن لزعة يوم مات وارث غير عبد فهو بمنزلة جميع الورثة وقد لا ينكر أيضاً إن ثبت أن سودة وارثة أن تكون وكلت أخاها في الدعوى وأقرت بذلك عند النبي ﷺ وإن لم يذكر ذلك في هذه القصة وكذا قال النووي تأويله أصحابنا تأويلين (أحدهما) أن سودة استلحقته أيضاً (الثاني) أن زمعة مات كافراً فلم ترثه سودة لكونها مسلمة وورثه عبد بن زمعة انتهى وذهب مالك وطائفة إلى اختصاص الاستلحاق بالآب واجابوا عن هذا الحديث بحوايين (أحدهما) أنه ليس نصاباً أنه أخقه به بمجرد نسبة الأخوة فلمع النبي ﷺ علم وطء زمعة تلك الأمة بطريق اعتمدها من اعترافه وغيره فحكم بذلك بالاستلحاق الأخ و (الثاني) أن حكمه به لم يكن بمجرد الاستلحاق بل بالفراس الاترى قوله الولد للفراس وهذا تعبير قاعدة فانه لما انقطع الحاق هذا الولد بالزاني لم يبق الا ان يلحق بصاحب الفراس اذ قد دار الأمر بهما ذكرهما ابو العباس وقال ان الثاني احسن الوجين (قلت) هو الوجه الأول فانها لا تصير فراساً الا بالوطء مجواب المالكية

عن هذا الحديث ان الحاق هذا الولد بزمعة لفراش الذي قد علم بثبوت الوطء
لا باستلحاق الآخر والله اعلم **(الخامسة)** فيه ان الامة تكون فراشا وقد اتفق
العلماء على انها لا تكون فراشا بمجرد ملكها فقال مالك والشافعي إنما تصير
فراشا بالوطء فاذا اعترف سيدها بوطئها او ثبت ذلك بأى طريق كأن صارت
فراشا له فاذا أتت بعد الوطء بولد او أولاد لمدة الامكان لحقوه من غير
استلحاق كالزوجة إلا ان تلك فراش بمجرد العقد عليها والامة لا تصير
فراشا إلا بالوطء وانفرد بينهما أن الزوجة تراد للوطء خاصة فجعل العقد
عليها كالوطء وأما الامة فتراد للملك الرقبة وأنواع من المنافع غير الوطء
ولهذا يجوز أن يملك أحتين وأما وبناتها ولا يجوز جمعها بعقد النكاح فلم
تصر بنفس الملك فراشا حتى يطأها وقال أبو حنيفة لا تصير فراشا إلا إذا
ولدت ولداً واستلحقه فما تأتى به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفقه واعتبر أحمد بن
حنبل اعترافه بوطئها في كل ولد تأتى به لا أكثر من مدة الحمل فهل
يلحقه على وجهين قال وإن ولدت منه أولاً فاستلحقه لم يلحقه ما بعده إلا
بإقرار مستأنف وقيل يلحقه اهـ ، وهذا غير المذهبين المتقدمين فانه اكتفى
بالاعتراف بالوطء أولاً عن الاستلحاق بعد الولادة إلا أنه لم يكتف باستلحاق
ولد في لحق ما بعده إلا بإقرار مستأنف وفي هذا الحديث دلالة للمذهب
الأول على الثانى فانه لم يكن لزمنة ولد آخر من هذه الامة قبل هذا
فدل على أنه ليس بشرط فان قيل فمن أين لكم أن زمعة كان قد وطئها قلنا
لا بد من ذلك للاتفاق على أنها لا تصير فراشا إلا بالوطء قال النووي
واعلم أنه محمول على أنه ثبت مصير أمة أبيه فراشا لزمنة فلهذا ألحق
النبي ﷺ به الولد وثبت فراشه إما بيينة على إقراره بذلك في حياته
وإما بعلم النبي ﷺ في ذلك انتهى وذكر الشافعي رحمه الله في الام
أن بعض المشرقيين خالفه في ذلك واحتج بأن كلا من عمر وزيد بن
نابت وابن عباس رضى الله عنهم اتقى من ولد جارية له ثم قال أما عمر رضى
الله عنه فروى عنه أنه أنكر حمل جارية له أنكرت بالمكروه وأما زيد وابن
عباس فعرفا أن ليس منهما خلل لهم وكذلك لزوج الحرة إذا علم أنها حبلى

من زنا أن يدفع ولدها ولا يلحق بنسبه من ليس منه فيما بينه وبين الله تعالى
وقال ابن حزم بعد نقله قول عمر رضى الله عنه إن أحدكم لا يقر بأصابعه
جاريته إلا ألحقت به الولد ما نعلم في هذا خلافا لصاحب الا ماروى عن زيد
وابن عباس (قلت) الانتفاء من الولد يدل على لحاق نسبه به والا لم يحتج إلى
الذي فعل زيد وابن عباس موافق لنا والله أعلم وذكر الامام نضر الدين
الرازي في مناقب الشافعي أن أبا حنيفة منع من صيرورة الأمة فراشا بالوطء
وقال لا يلحقه إلا باعترافه وحمل هذا الحديث على الزوجة وأخرج الأئمة
عن عمومهم فقل الشافعي إن هذا ورد على سبب خاص وهي الأمة الموطوءة
قال الامام فتوهم الواقف على هذا الكلام أن الشافعي يقول إن العبرة بمخصوص
السبب ومراده أن خصوص السبب لا يجوز إخراجها عند العموم قطعاً ،
والأمة هي السبب في ورود العموم فلا يجوز إخراجها اهـ ، ومن توهم ذلك
إمام الحرمير والغزالي والآمدى وابن الخاحب فنقلوا عن الشافعي (العبرة بمخصوص
السبب) وأنكره الامام وقال ما تقدم (المادة) فيه أن الولد للفراش في
الزوجة أيضاً أخذاً بعموم اللفظ كما تقدم وهذا يجمع عليه لكن بشرط الامكان
فلو نسكح مشرق مغربية ولم يفارق واحد منهما وطنه ثم اتت بولد لسته
أشهر أو أكثر لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه وكذا لو اجتمعا لكن أتت
به لأقل من ستة أشهر من حين إمكان اجتماعهما لم يلحقه أيضاً هذا مذهب
مالك والشافعي وأحمد والعلاء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الامكان بل اكتفى
بمجرد العقد حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لسته أشهر
من العقد لحقه الولد قال النووي وهذا ضعيف ظاهر التمسك ولا حجة له في
إطلاق الحديث لأنه خرج على الغالب وهو حصول الامكان عند العقد
وقال أبو العباس القرطبي القرائن ها كناية عن الموطوءة لأن
الوطء يستقرشها أى يصيرها كالقراش ويعنى به أن الولد لاحق بالوطء قال
الامام وأصحاب أبي حنيفة يحملونه على أن المراد به صاحب القرائن ولذلك
يشترطوا إمكان الوطء في الحرة واحتجوا بقول جرير

بأنه تعاقبه وبأن فراشها خلق العباءة في الدماء قتيلا
 يعني زوجها والأول أولى لما ذكرناه من الاشتقاق ولأن ما قدره
 من حذف المضاف ليس في الكلام ما يدل عليه ولا ما يحوج إليه إنتهى وفيه
 تناقض لأنه قل عن الحفية أن التقدير صاحب القرائن قال وإنه لا دليل على
 تقدير ذلك وقتل عنهم الاحتجاج باطلاق جرير القرائن على الزوج وردده لمخالفته
 الاشتقاق وذلك يدل على عدم التقدير عندنا لأنه مع التقدير لا مخالفة في
 الاشتقاق والحق ما حكى عنهم من تقدير صاحب القرائن وقد دل على ذلك
 بروز هذا المضاف في رواية البخاري في صحيحه كما تقدم ولكن لا يحصل بذلك
 مقصودهم من الحقائق بلا إمكان لخروجه على الغالب كما تقدم ولولا قيام الدليل
 على اعتبار الأمكان لحصل مقصودهم وإن لم يقدر المضاف المذكور ففي كلام
 القرطبي نظر من أوجه (أحدها) ما ذكرته من التناقض (ثانيها) كونه رد تقدير
 نطق به الحديث الصحيح وقد قدره كذلك الخطابي (ثالثها) ما اقتضاه كلامه من
 حصول مقصودهم من تقدير المضاف لا مع تقديره (رابعها) كيف يحصل مقصود
 الجمهور بمجرد كون القرائن هو الموطوء لأن مقتضى ذلك أن الولد للموطوءة
 وليس هذا المراد قطعاً فعلم أنه لا بد من تقدير (خامسها) العجب
 أنه قال إن القرائن هو الموطوءة ثم قال ويعني به أن الولد لاحق
 بالواطئ فكيف حمل لفظ القرائن على الموطوءة ثم جعل الحكم للحاق
 بالواطئ وهل يستقيم ذلك إلا مع تقدير المضاف المذكور وقال ابن دقيق
 العيد قوله الولد للقرائن أي تابع للقرائن أو محكوم به للقرائن أو ما يقارب
 هذا (السابعة) فيه أن حكم الشبهة وحكم القافة إنما يعتمد إذا لم يكن
 هناك أقوى منه كالتقارن فإنه عليه الصلاة والسلام ألحق بالقرائن مع الشبهة
 البين بنيره فلم يلتفت إلى الشبهة مع اعتاده في موضع آخر وذلك لمعارضته ما هو
 أقوى منه وهو القرائن كما تقدم وهذا كما أنه عليه الصلاة والسلام لم يحكم بالنسبة
 في قصة المتلاعنين مع أنه جاء على الشبهة المكروه (الثامنة) حكى عن الشعبي
 أنه تمسك بمعوم قوله الولد لأميرش على أن الولد لا ينتهي عن له القرائن

لا بلعان ولا غيره وهو شاذ يخالف للأحاديث الصحيحة ولكافة العلماء قال
 أبو العباس القرطبي وقد حكى عن بعض أهل المدينة ولا حجة لهم في ذلك
 العموم لوجهين (أحدهما) أنه خرج على سبب ولد الأمة فيقتصر على سببه (وثانيهما)
 أن الشرع قد قعد قاعدة اللعان في حق الأزواج وأن الولد ينتهي بالتعاهما
 فيكون ذلك العموم المضمون مخصصاً بهذه القاعدة المقطوع بها ولا يختلف في
 من هذا الأصل انتهى والجواب الثاني هو المعتمد ولا يتوقف انتفاء الولد
 عند الشافعي على التعاهما بل يحصل ذلك بلعان الزوج وحده وإن لم تلعن هي
 وقد تقدم ذلك وأما الجواب الأول فهو ضعيف فإن الصحيح في الأصول أن
 العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ثم إن مقتضاه أن ذلك لا يأتي في الأمة
 وليس كذلك فإن الأمة إذا كانت فراشا فأنت بوك فليس السيد تقيه إذا ادعى
 الاستبراء وحلف عايه كما صرح به أصحابنا وغيرهم وخالف فيه ابن حزم
 الظاهري وقال الشافعي قوله الولد للفراش له معنيان (أحدهما) وهو أعمهما وأولاهما
 أن الولد للفراش ما لم ينقه رب الفراش باللعان الذي تنهيه عنه رسول الله ﷺ
 فإذا نفاه اللعان وهو مني عنه وغير لاحق بين ادعاء بزنا وإن أشبهه والمعنى الثاني
 إذا تنازع الولد رب الفراش والظاهر فالولد لرب الفراش (التاسعة) قوله
 واحتجني منه ياسودة قال الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة أمرها بذلك
 على سبيل الاحتياط والنزاهة عن الشبهة لأنه في ظاهر الشرع أخوها لأنه ألحق
 بأبيها لكن لما رأى الشبه البين بعته خشي أن يكون من مائه فيكون أجنبياً
 منها فأمرها بالاحتياط منه احتياطاً قال الخطابي وقد كان جائزاً لا يراها لو كان
 أخاها ثابت النسب ولا زوج النبي ﷺ في هذا الباب ما ليس لغيرهن من النساء قال
 الله تعالى (إنساء النبي لئن كأحد من النساء) وقد يستدل بالشبه في بعض الصور لئوع
 من الاعتبار ثم لا يقطع الحكم به ألا ترى أن النبي ﷺ قال في قصة الملاعة
 إن جاءت به كذا وكذا فما أراه إلا كذب عايتها وإن جاءت به كذا وكذا فما
 أراه إلا صدق عليها فجاءت به على التعت المكروه ثم لم يحكم به وإنما يحكم بالشبه
 في موضع لم يوجد فيه شيء أقوى منه كالحكم بالثقافة وهذا كما يحكم في الحادثة

بالتقياس إذا لم يكن فيها نص فإن وجد ترك له التقياس وفي قوله هو أخوك
 ياهد بن زمة ما قطع الشبه ورفع الاشكال في هذا الباب وقد جاء في بعض
 الروايات احتجبي منه فإنه ليس لك بأخ وليس بالثابت وقال النووي قوله
 (ليس لك بأخ) لا يعرف في هذا الحديث بل هي زيادة باطلة مردودة انتهى وقوله
 إنه لا يعرف مردود فقد رواه النسائي بهذه الزيادة من حديث مجاهد عن
 يوسف بن الزبير مولى لم عن عبد الله بن الزبير ويوسف هذا ذكره ابن حبان
 في الثقات وقال أبو العباس القرطبي بعد ذكره إن هذا من باب الاحتياط وتوفي
 الصبوات ويحتمل أن يكون ذلك لتغليظ أمر الحجاب في حق سودة لأنها من
 زوجاته وقد غلط ذلك في حقهن ولذلك قال عليه السلام لحفصة ومائشة في حق ابن
 أم مكتوم (أفعميا وإن أنما السمتا تبصرانه) وقال لقاطعة بنت قيس انتقلي إلى بيت
 ابن أم مكتوم تضمين ثيابك عنده فأباح لها ما منعه لزوجاته (قلت) ولا أحد الناس
 منع زوجته [عن] معارمها قال ابن حزم الظاهري ليس فرضاً على المرأة رؤية أخيها
 لها إنما الفرض عليها له رحمه فقط ولم يأمرها عليه الصلاة والسلام بأن لاتصله ثم حكى
 عن بعضهم أنه قال في قوله عليه الصلاة والسلام «هولك أي هو عبدك» ثم قال
 الثابت أنه قال هو أخوك وروى به عبدالم يلزمها أن تحتجب عنه بفس القرآن
 (العاشرة) قال ابن دقيق العيد استدلل ببعض المالكية على قاعدة من قواعدهم
 وهو الحكم بين حكين وذلك أن يأخذ الفرع شبيهاً من أصول متعددة فيعطى
 أحكاماً متعددة ولا تمحض لاحد الاصول وذلك أن الفرائض مقتضى لالحاقه
 بزمة والشبه بين مقتضى لالحاقه بعتبة فروعى الفرائض في النسب وألحق بزمة
 وروعى الشبه بأمر سودة بالاحتجاب منه فأعطى الفرع حكماً بين حكين ولم يحض
 أمر الفرائض فثبتت المحرمية بينه وبين سودة ولا [روعى] الشبه مطلقاً فيلحق بعتبة
 وإلحاقه بكل منهما من وجه أولى من الغاء أحدهما من كل وجه قال ويعترض على
 هذا بأن صورة النزاع ما إذا دار الفرع بين أصليين شرعيين يقتضى الشرع إلحاقه
 بكل منهما من حيث النظر اليه وهنا لا يقتضى الشرع إلا الإلحاق بالفرائض والشبه هنا غير

مقتضى للالحاق شرعاً فيحمل الامر بالاحتجاب على الاحتياط لا على بيان وجوب حكم شرعى وليس فيه إلا ترك مباح بتقدير ثبوت المحرمية انتهى باختصار

﴿الحادية عشرة﴾ احتج به على أن الوطء بالنزاهة حكم الوطء بالكاح في حرمة المصاهرة لأن سودة امرت بالاحتجاب فدل على أن وطء عتبة بالنزاهة حكم الوطء بالكاح وبهذا قال أبو حنيفة وأبو زاعي والثوري وأحمد وقال مالك في المجهور عنه والشافعي وأبو ثور وغيرهم لا اثر لوطء الزنا لعدم احترامه بل للزاني أن يتزوج أم الزنى بها وبنتها بل زاد الشافعي فجوز البنت المتولدة من مائه بالنزاهة قال النووي وهذا احتجاج باطل وعجيب ممن ذكره لأن هذا على تقدير كونه من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحل الطهور له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تعلق له بالمسألة المذكورة

﴿الثانية عشرة﴾ قال النووي وفيه أن حكم الحاكم لا يحل الامر في الباطن فاذا حكم بشهادة شاهدي زور أو نحو ذلك لم يحل المحكوم به للمحكوم له قال وموضع الدلالة أنه عليه السلام حكم به لعبد بن زمعة وإنه أخ له لسودة واحتمل بسبب الغيبة أن يكون من عتبة فلو كان الحكم بحيل الباطن لما امرها بالاحتجاب والله أعلم

﴿الثالثة عشرة﴾ قوله (وللعاهر الحبر) قال النووي قال العلماء العاهر الزاني وعهر زنى وعهرت زنت والعهر الزنا ومعنى له الحبر أى له الحية ولاحق له في الولد وطء العرب أن تقول له الحبر وفيه الاتلب أى بفتح الهمزة وكسرها وإسكان التاء المثناة وفتح اللام بعدها باء موحدة وهو التراب ونحو ذلك ويريدون ليس له إلا الحية وقيل المراد بالحبر هنا أنه يرمم بالحجارة وهذا ضعيف لأنه ليس كل زان يرمم وإن يرمم المحصن خاصة ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد عنه والحديث إنما ورد في نفي الولد عنه

﴿الرابعة عشرة﴾ قوله (عن أحدهما أو كلاهما) كذا في أصلنا بالآلف فيحتمل أن يكون على لغة من يجعل المثني بالآلف في كل حال ويحتمل أنه ليس معطوفاً على قوله أحدهما بل هو مستأنف أى كلاهما يرويه مخفف الخبر للعلم به والله أعلم

عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : «جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : إِنْ سَالِمًا كَانَ يُدْعَى لِأَبِي حَذِيفَةَ وَإِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أُنْزِلَ فِي كِتَابِهِ (اَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ) وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا فَضْلٌ وَتَحْنُ فِي مَنْزِلٍ صَنِيقٍ فَقَالَ : أَرْضِعِي سَالِمًا تَحْرُمِي عَلَيْهِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (قَالَتْ وَكَيْفَ أَرْضَعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ وَكَانَ قَدْ شَيْدَ بَدْرًا) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (فَقَالَتْ إِنَّهُ ذُو لَحْيَةٍ) فَقَالَ أَرْضِعِيهِ يَذْهَبُ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ (وَلَهُ (أَنْ أُمَّ

— باب الرضاع —

عن عروة عن عائشة قالت «جاءت سهيل بنت سهيل إلى النبي ﷺ فقالت إن سالما كان يدعى لاني حذيفة وإن الله عز وجل قد أنزل في كتابه ادعومهم لآبائهم وكان يدخل علي وأنا فضل ونحن في منزل ضيق فقال ادعني سالما تحمري عليه» (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه أبو داود من رواية يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة. وأم سلمة أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان تبني سالما وأنكحه ابنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى لامرأة من الانصار كما تبني رسول الله ﷺ زيداً وكان من تبني رجلا في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث ميراثه حتى أنزل الله عز وجل في ذلك (ادعومهم لآبائهم إلى قوله فاخوانكم في الدين ومواليكم) فردوا إلى آبائهم فمن لم يعلم له أب كان مولى وأحاف الدين فجاءت سهيل بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم العامري وهي امرأة أبي حذيفة فقالت يا رسول الله إنا كنا نرى سالما ولدا فكان يأوى ممي ومع أبي حذيفة

سَلَمَةَ كَانَتْ تَقُولُ أَبِي سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ
أَحَدًا يَبْتَائِكَ الرِّضَاعَةَ، وَقُلْنَ لِمَا شَاءَ وَاللَّهِ مَا رَى هَذِهِ الْأَرْخَصَةَ
أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً (وَلِلَّتِ مُذَى وَصَحَّحَهُ مِنْ
حَدِيثِ أَهْلِ سَلَمَةَ) لَا يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا تَقَى الْأَمْعَاءَ مِنَ
الثَّدْيِ وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ) وَلِلدَّارِ قُطْنِي بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ عَبَّاسٍ (لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ)

في باب واحد ويراني فضلا وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه
فقال لها النبي ﷺ أَرْضِعِيهِ فَأَرْضَعْتَهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنْ
رِضَاعِهِ فَمَدَّكَ كَأَنَّهُ حَائِضَةٌ فَأَمَرَ بَنَاتِ أَخَوَاتِهَا وَنَوَاتِ إِخْوَتِهَا أَنْ يَرْضَعْنَ مِنْ
أُحَبِّتِ عَائِشَةَ أَنْ يَرَاهَا وَيَدْخُلَ عَلَيْهَا وَأَنْ كَانَ كَبِيرًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا وَأَبَتْ
أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ
حَتَّى يَرْضِعَ فِي الْمَهْدِ وَقُلْنَ لِمَا شَاءَ وَاللَّهِ مَا نَدْرِي لَهَا كَأَنَّهُ رِضَاعَةٌ مِنَ النَّبِيِّ
ﷺ لَمْ يَلَمْ دُونَ النَّاسِ وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَأَنْكَحَهُ ابْنَةَ أَخِيهِ هُنْدَ جَاءَ فِي
رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهَا فَاطِمَةُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِنَّهُ الصَّوَابُ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي
الْمَغَازِي مِنْ صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ عَقِيلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَةَ حَازِمَةَ
وَكَانَ مِنْ شَهْدِ بَدْرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَبْنَى سَالِمًا فَذَكَرَهُ بِعَمَلِهِ إِلَى قَوْلِهِ
فَجَاءَتْ سَلَمَةُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَلَمْ يَسْقِ الْبُخَارِيُّ بِقِيَّتِهِ وَسَاقَهَا
الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كَرَوَايَةِ ابْنِ دَاوُدَ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ
رَوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَسَاقَ مِنْهُ إِلَى
قَوْلِهِ وَبَدَأَ نَزَلَ اللَّهُ مَا قَدْ عَلِمْتَ وَقَالَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَعَزَّوَالْبَيْهَقِيُّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ
وَالَّتِي قَسَمَ لِلْبُخَارِيِّ يَوْمَ أَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ رِضَاعَ الْكَبِيرِ الَّذِي بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ

وليس كذلك ولهذا اقتصر الشيخ رحمه الله في التمهنة الكبرى من الأحكام على عزو الحديث لمعلم لأن المقصود منه لم يخرج البخاري لكنه سكت عليه في الصغرى ومقتضاه اتفاق الشيخين عليه والمراد حينئذ أصل الحديث وأخرج النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة هذه إلى قوله وأخا في الدين وأخرجه النسائي أيضا من رواية جعفر بن ربيعة عن الزهري كتابه عن عروة عن عائشة وفيه فأرضعته خمس رضعات ورواه الشافعي في الأم عن مالك عن الزهري عن عروة مرسل وفيه وقلن ما نرى الذي أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده وكذا هو في الموطأ وقال ابن عبد البر هذا يدخل في المسند لقاء عروة عائشة وسائر أزواج النبي ﷺ ولقاء سهلة بنت سهيل وقد رواه عثمان بن عمر عن مالك متصل الأسناد بذكر عائشة ثم رواه كذلك ثم حكى عن الدارقطني أنه قال وقد رواه عبد الرزاق وعبد الكريم بن روح واسحق ابن عيسى وقيل عن ابن وهب عن مالك وذكروا في إسناده عائشة أيضا وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق سفان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت جاءت سهلة بنت سهيل إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال النبي ﷺ أرضعيه قالت وكيف أرضعه وهو رجل كبير فنبسم رسول الله ﷺ وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي رواية وكان قد شهد بدرا فلفظ مسلم وزاد النسائي واللفظ له وابن ماجه ثم جاءت بعد فقالت والذي معك لحق ما رأيت في وجه أبي حذيفة بعد شيئا أكرهه ثم قال النسائي خاتمه سفيان الثوري فأرسل الحديث ثم رواه من طريق الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه مرسل ورواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق علي بن حرب عن ابن عتبة وفيه قالت وهو شيخ كبير فقال النبي ﷺ أولست أعلم أنه شيخ كبير وأخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة وفيه أرضعيه تحرمي عليه وينهب الذي في نفس أبي حذيفة فرجعت إليه فقالت إني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة وأخرجه النسائي من رواية يحيى

ابن سعيد وربيعة الرأي عن القاسم عن عائشة قالت أمر النبي ﷺ امرأة أبي حذيفة أن ترضع سالما مولى أبي حذيفة حتى تذهب غيرة أبي حذيفة فأرضعته وهو رجل قال ربيعة وكانت رخصة سالم وأخرجه مسلم والنسائي من رواية زينب بنت أبي سلمة قالت سمعت أم سمة تقول لعائشة والله ما تطيب قميصي أن يراني الغلام قد استغنى عن الرضاعة فقالت لما قد جاءت سهلة بنت سهيل إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إني لأرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم فقال رسول الله ﷺ أرضعيه فقالت إنه ذو لحية فقال أرضعنه يذهب ما في نفس أبي حذيفة فقالت والله ما عرفته في وجه أبي حذيفة وأخرجه ابن ماجه من طريق ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن امرأة عن عائشة وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت (لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً ولقد كانت في صحيفة تحت سريري فقامات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها) ﴿ الثانية ﴾ سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية تزوجها عبد الرحمن بن عوف بعد استشهاد زوجها باليامة وسالم هو ابن معقل بفتح الميم وإسكان العين المهمة وكسر القاف يكنى أبا عبد الله كان من القريسيين يكنى عبداً لثبينة بضم التاء المثناة وفتح الباء الموحدة وإسكان الياء المثناة من تحت بعدها ياء مثناة من فوق وقيل بثينة بضم الباء الموحدة وفتح التاء المثناة واسكان الياء المثناة من تحت بعدها نون وقيل عمرة وقيل سلمى بنت يعار بفتح الياء المثناة من تحت وقيل المثناة من فوق الأنصارية فأعتقته سائبة فأقطع إلى أبي حذيفة وهو ابن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف واسمه قيس كما جزم به ابن عبد البر في التمهيد وحكاه عن ابن الأثير ولم يذكر ذلك في الاستيعاب بل قال يقال اسمه مهشم ويقال هشيم وقيل هاشم فتنبأه حتى جاء الشرع باطل ذلك وكانا من أفضل الصحابة واستشهد باليامة سنة اثنتي عشرة فوجد رأس أحداهما عند رجل الأخر وقولها كان يدعى لأبي حذيفة أي ينسب إليه ﴿ الثالثة ﴾ قولها (وأنا أفضل) بضم الفاء والضاد المعجمة قال الخطابي أي وأنا متبدلة في ثياب مهنتي يقال تفضلت المرأة إذا تبدلت في ثياب مهنتها وذكر

مثله صاحب النهاية وزاد أو كانت في ثوب واحد وقال ابن عبد البر قال الخليل: رجل متفضل وفضل إذا توشع بثوب يخالف بين طرفيه على طاقه قال ويقال امرأة فضل وثوب فضل فعنى الحديث عندي أنه كان يدخل عليها وهي منكشف بعضها مثل الشعر واليد والوجه يدخل عليها وهي كيف أمكنها وقال ابن وهب فضل مكشوفة الرأس والصدر وقيل الفضل الذي عليه ثوب واحد ولا إزار تحته وهذا أصح لأن انكشاف الصدر من الحرة لا يجوز أن يضاف إلى أهل الدين عند ذى محرم فضلاعن غير ذى محرم لأن الحرة عورة مجتمعة على ذلك منها إلا وجهها وكفيها انتهى ويوافق ما صححه ابن عبد البر قول الصحاح تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كالخيل ونحوه أي وهو بالغاء المعجمة والعين المهمة قيص ليس له كان وذلك الثوب مفضل بكسر الميم والمرأة فضل بالضم مثال جنب وكذلك الرجل وإنه لحن القصة عن أبي زيد مثال الجلسة والركبة ويوافق المحكي عن الخليل كلام صاحب المحكم فقال التفضل التوشع وأن يخالف اللابس بين أطراف ثوبه على طاقه يقال ثوب فضل ورجل متفضل وفضل وكذلك الأنثى والمفضل والمفضلة الثوب الذي تتفضل فيه المرأة انتهى في الرابعة استدل به على ثبوت حكم الرضاع بإرضاع البالغ كما ثبت بإرضاع الطفل وإليه ذهب مائة أم المؤمنين وحكاه النووي عن داود الظاهري وبه قال ابن حزم وحكاه عن علي بن أبي طالب أنه قيل له إنني أردت أن أزوج امرأة قد سقتني من لبنها وأنا كبير تداويت به فقال علي لا تتكحها ونهاه عنها وعن عطاء بن أبي رباح مثله قال ابن جريج فقلت له وذلك رأيك قال نعم كانت مائة تأمر بذلك بنات أخيها قال وهو قول الليث بن سعد وحكاه ابن عبد البر عنه وعن ابن علية قال وروى عن علي ولا يصح عنه وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أنه لا يثبت حكم الرضاع إلا بالارضاع في الصغير وتقدم من سنن أبي داود (وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحداً من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة والله ما ندرى لعلها كانت رخصة من النبي ﷺ لسالم دون الناس) وروى مسلم

والنساء وابن ماجه عن أم سلمة (أنها كانت تقول أبي سائر أزواج النبي ﷺ
 أن يدخلن عليهن أحداً بتلك الرضاعة وقلن لعائشة والله ماندرى، هذه رخصة
 أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة
 ولا رائيتنا) وقال أبو الوليد الباجي قد انعقد الاجماع على خلاف التحريم
 برضاعة الكبير قال القاضي عياض لأن الخلاف إنما كان أولاً ثم انقطع انتهى ثم
 اختلف العلماء في المن الذي يختص التحريم بالارضاع فيه على أقوال (أحدها)
 أنه حولان على طريق التحديد من غير زيادة فتى وقع الرضاع بعدها ولو
 بلحظة لم يترتب عليه حكم وهذا منذهب الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد بن
 الحسن واسحق بن راهويه وأبي عبيد وأبي ثور وحكاة ابن عبد البر عن
 الحسن بن حي وحكاة ابن حزم عن ابن شبرمة وسفيان الثوري وداود وأصحابهم
 وحكاة ابن عبد البر عن داود أيضاً وهذا يخالف نقل النووي عن داود قال
 ابن حزم ورواه ابن وهب عن مالك ثم رجع عنه، قال أصحابنا ويعتبر الحولان
 بالآلة فإن انكسر الشهر الأول اعتبر ثلاثة وعشرون شهراً بعده بالآلة
 ويكمل المنكسر ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين قال ويحسب ابتداءها من
 وقت انفصال الولد بتمامه وقال الروياني لو خرج نصف الولد ثم بعد مدة خرج
 باقيه فابتداء الحولين في الرضاع عند ابتداء خروجه وحكي ابن كج فيه وجهين
 وحكي وجهين أيضاً فيما لو ارتضع قبل انفصال جميعه هل يتعلق به تحريم
 واحتج هؤلاء بقوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن
 أراد أن يتم الرضاعة) وبقوله عليه الصلاة والسلام (إنما الرضاعة من الجماعة)
 وهو في الصحيحين من حديث مسروق عن عائشة قال ابن عبد البر وهو خلاف
 رواية أهل المدينة عن عائشة ولكن العمل بالأمصاع على هذا انتهى ومعناه
 أن الرضاعة التي يحصل بها الحرمة ما كان في الصغر والرضيع طفل يقوته اللبن
 ويسد جوعه بخلاف ما بعد ذلك من الحال التي لا يشبه فيها إلا الخبز واللحم
 وما في معناه ويدل لذلك أيضاً ما رواه الترمذي والنسائي عن أم سلمة
 قالت قل رسول الله ﷺ (لا يحرم من الرضاع إلا ما فلق الأمعاء من الثدي).

وكان قبل الطعام) قال الترمذى ح صحيح وقوله فتق الأمعاء بالقضاء والتاء أى
وسمها لاغتذاء الصبي به وقت احتياجه إليه وروى الدارقطنى من طريق
الهيثم بن جميل عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال قال رسول
الله ﷺ (لارضاع إلا ما كان فى الحولين) قال الدارقطنى لم يسند عن ابن عينة
غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ انتهى وهذا الحديث نص فى هذه المقالة
(القول الثانى) أنه يعتبر حكمه ولو كان بعد الحولين بمدة قريبة وهو مستمر
الرضاع أو بعد يومين من فصاله وهذا هو المشهور من مذهب مالك وفى
القريبة عندهم أقوال قيل أيام يسيرة وقيل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة قال
أبو العباس القرطبى وكأن ما لسا رحمه الله يشير إلى أنه لا ينظم الصبي دفعة واحدة
فى يوم واحد بل فى أيام وعلى تدرج فتلك الأيام التى يحاول فيها فطامه حكمها
حكم الحولين لقضاء العادة بمعاودته الرضاع فيها (القول الثالث) تقدير
ذلك بستتين ونصف وهو قول أبى حنيفة وجعل قوله تعالى (وحمله وفصاله
ثلاثون شهراً) دالاً على تقدير كل من الحمل والفصال بذلك كالأجل المضروب
للمدينين وقال صاحبه والشافعى هذه المدة للمجموع وقد دل قوله تعالى (يرضعن
أولادهن حولين كاملين) على حصة الفصال من ذلك فصارت بقية المدة وهى
سنة أشهر للحمل وهى أقله مع أن أبى حنيفة لا يقول أكثر الحمل سنتين ونصف
وإنما يقول إنه سنتان (القول الرابع) تقديره بثلاث سنين وهذا قول زمر كذا
أطلق النقل عنه غير واحد منهم صاحب الهداية وقيد ابن عبد البر عنه بأن
يجتزئ بالابن ولا يطعم (القول الخامس) أنه إن فطم قبل الحولين فمرض بعده
لا يكون رضاعاً ولو أرضع ثلاث سنين لم يطعم كان رضاعاً حكاه ابن عبد البر
عن الارزاعى وحكى أيضاً عن ابن القاسم أنه لو قطمته أمه قبل الحولين
واستغنى عن الرضاع فأرضعته أجنبية قبل تمام الحولين لم يعد رضاعاً قال ابن
عبد البر والحجة له قوله عز وجل « فى الحولين من أراد أن يتم الرضاعة » مع ما
روى عن النبى ﷺ (لا رضاع بعد فطام) (قلت) رواه الدارقطنى من حديث
بى هريرة ورواه ابن عدى فى الكامل من طريق على وجارو كلها ضعيفة والقول

بأن الارضاع بعد القطام قبل انقضاء مدة الرضاع اذا استغنى عن اللبن لاحكم
 له رواية عن ابي حنيفة حكاه صاحب الهداية (الخامسة) الحديث صريح في ثبوت
 التحريم برضاع الكبير ومقتضى سياقه والمقصود منه ثبوت الحرمة أيضا [اذا]
 لو لا ثبوت الحرمة لما حصل مقصودها من دخوله عليها حاله مهنتها وانكشف بعض
 جسمها وبهذا قال من أثبت حكم الرضاع للكبير إلا أن أبا العباس القرطبي نقل
 عن داود أن رضاعة الكبير ترفع تحريم الحجاب لا غير ثم حكى عن ابن المواز أنه قال
 لمؤخذ هذا في الحجابة لم أعبه وتركه أحب إلى وما علمت من أخذ به عاما إلا
 عائشة ثم قال وفيما ذكره ابن المواز عن عائشة أنها ترى رضاعة الكبير تحرما
 عاما نظر فإن نص حديث الموطأ عنها إنما كانت تأخذ بذلك في الحجاب خاصة
 (قلت) لا يستقيم لعالم أن يقول بجواز الخلوة مع إباحة النكاح وهذا تناقض لا حاجة
 إليه وظاهر كلام القائلين بهذا المذهب أنهم أثبتوا رضاعة الكبير دل مائت رضاعة
 الصغير من الاحكام ولبسط ذلك موضع آخر والله أعلم (السادسة)
 أجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه خاص بسالم وامرأة أبي حنيفة كما اقتضاه
 كلام أمهات المؤمنين سوى عائشة رضى الله عنهن وروى الشافعي رحمه الله
 عن أم سلمة أنها قالت في الحديث كان رخصة لسالم خاصة قال الشافعي فاخذنا
 به يقينا لا ظنا حكاه عنه البيهقي في المعرفة وقال ما معناه إنما قال هذا لأن الذي
 في غير هذه الرواية أن أمهات المؤمنين قلن ذلك بالظن ورواه عن أم سلمة بالقطع
 وقال ابن المنذر ليست بمخولة قصة سالم [من] أن تكون منسوخة أو خاصة لسالم
 وكذا حكى الخطابي عن عامة أهل العلم أنهم حلوا الأمر في ذلك على أحد وجهين إما
 على الخصوص وإما على النسخ وقال أبو العباس القرطبي أطلق بعض الأئمة على
 حديث سالم أنه منسوخ واطنه سمي التخصيص نسخا وإلا حقيقة النسخ لم
 يحصل هنا على ما يعرف في الأصول (قلت) كيف يريد بالنسخ التخصيص من
 يردد بينهما ولم يرد قائل هذا الكلام بالنسخ ما فهمه عنه
 القرطبي حتى يعترض عليه بما ذكره وإنما اراد به أن هذا الذي امرت
 به امرأة أبي حنيفة كان هو الشرع العام لكل أحد ذلك الوقت ثم

نسخ بعد ذلك لكن هذا يتوقف على معرفة التاريخ وأن الأدلة الدالة على اعتبار الصغر في وقت الارضاع متأخرة عن ذلك ورد ابن حزم أيضا بأن قولها للنبي ﷺ كيف أرضعه وهو رجل كبير دال على تأخره عما دل على اعتبار الصغر والله أعلم (السابعة) استشكل أمره عليه الصلاة والسلام إياها بإرضاعه لما فيه من التقاء البشريين وهو محرم قبل أن يستكمل الرضاع المعتبر وتصير عمره ما له قال القاضي عياض ولعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمسه ثديها ولا التقت بشرتاها قال النووي وهذا الذي قاله حسن ويحتمل أنه عني عن مسه للحاجة كإخص بالرضاعة مع الكبر انتهى وجعل أبو العباس القرطبي ذلك دليلا على الاختصاص به لأن القاعدة تحريم الاطلاع على المورة ولا يختلف في أن ثدي الحرة عورة لا يجوز الاطلاع عليه قال ولا يقال يمكن أن يرضع ولا يطلع لانا نقول نفس التمام حامة الثدي بالقم اطلع فلا يجوز انتهى ولم يرجع على ذكر ما تقدم عن القاضي من شربه بعد حلبه ولم يستصوب ابن حزم ذلك واقتضى كلامه جوازه مطلقا فانه حكى عن بعضهم أنه قال كيف يحل للكبير أن يرضع ثدي امرأة أجنبية ثم قصه بقول من قال ان للأمة الصلاة عريانة يرى الناس ثديها وخاصرتها وأن للحرة ان تعتمد ان تكشف من شفتي فرجها قدر الدرهم البغلي تصلح كذلك وان تكشف اقل من ربع بطنها كذلك انتهى والحق ما ذكرناه أولا من شربه محلوبا وقد قال ابن عبد البر بعد حكايته قول رجل لعطاءسقتني امرأة من لبنها وانا رجل هكذا رضاع الكبير كما ذكر عطاء يحلب له اللبن ويسقاه وأما ان تاقمه المرأة ثديها كما يمنع بالطفل فلا لأن ذلك لا يحل عند جماعة العلماء وقد أجمع فقهاء الأمصار على التحريم بما يشره الغلام الرضيع من لبن المرأة وإن لم يمسه من ثديها انتهى واعتبر ابن حزم في التحريم بالامتصاص من الثدي وحكاة عن طائفة (الثامنة) أطلق في هذه الرواية قوله ارضعي سالما وقيده في رواية جماعة عن الزهري بقوله خمس رضعات وقد تقدم ذكر ذلك وبهذا قال الشافعي وهو رواية عن أحمد بن حنبل قال ابن تيمية في المحرر أنها المذهب وبه قال ابن حزم وقيل لا بد من سبع رضعات وقيل لا بد من عشر وهما مرويان

﴿ كِتَابُ الْإِيمَانِ ﴾

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ « سَمِعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُحْلِفُ
بِأَبِي فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ قَالَ عُمَرُ فَوَاللَّهِ
مَا حَلَفْتُ بِمُذَاكَرٍ وَلَا إِثْرًا وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ سَمِعَ عُمَرَ وَهُوَ يَقُولُ وَأَبِي وَأَبِي فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ
يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ » فَذَكَرَهُ وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَسِيرُ

عن عائشة رضي الله عنها وذكر الشافعي انه لا يصح عها وانها كانت تفتي بخمس
وحكى ابن عبد البر العشر عن حفصة وقال القاضي عياض انه شاذ وقيل يكتفى
بثلاث رضعات حكاه ابن عبد البر عن ابي يوسف وابي عبيدة وداود وحكام ابن
حزم عن سليمان بن يسار وسعيد بن جبير واسحق بن راهويه واحمد بن
حنبل وهو رواية عنه وبها قال ابن المنذر واستروح أبو العباس القرطبي فقال
لم يقل به أحد فيما علمت إلا داود وذهب أكثر العلماء إلى عدم التنقيص في ذلك
والاكتفاء بقليل الرضاع وكثيره وبه قال مالك وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي
والليث بن سعد وحكى إجماع المسلمين عليه وهو المشهور من مذهب أحمد
صدر به ابن التيمية في المحرر كلامه

﴿ كِتَابُ الْإِيمَانِ ﴾

الحديث الأول

عن عمر بن الخطاب قال « سَمِعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُحْلِفُ بِأَبِي فَقَالَ إِنَّ
اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ قَالَ عُمَرُ فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ
وَلَا آثَرًا » وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ وَهُوَ يَقُولُ وَأَبِي

فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمُ
أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَتْ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ
وَفِي رِوَايَةِ لِسُلَيْمٍ (مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ)

وَأَبَى فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ فَذَكَرَهُ وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْرَكَ عُمَرَ مِنَ الْخَطَابِ وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ وَهُوَ
يَحْلِفُ بِأَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا
فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ» (فِيهِ) فَوَائِدُ (لَا أُولَى) أَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْأُولَى
مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَبْدِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ
عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ
سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ أُرْبَعْتُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ وَفِي رِوَايَةِ عَقِيلٍ مَا حَلَفَتْ بِهَا مِنْذُ مَمَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
يَنْهَى عَنْهَا وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا وَلَمْ يَقُلْ ذَاكَ وَلَا أَكْرَأُ أَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ
مَعْلُومٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ
عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الطَّرِيقِ الْأُولَى تَابِعَهُ
عَقِيلٌ وَالزُّهْرِيُّ وَاسْتَحَقَّ السَّكَنِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَمَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ
عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَمَّا تَبَيَّنَ وَقَدْ ظَهَرَ بِذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ
عَلَى سَالِمٍ أَوْ الزُّهْرِيِّ فِي أَنَّ الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدِ عُمَرَ أَوْ ابْنِ عُمَرَ وَالْاِخْتِلَافُ عَلَى
ابْنِ عُيَيْنَةَ أَيْضًا فَالْجَهْلُورُ جَعَلُوهُ مِنْ طَرِيقِهِ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ حَكَاهُ عَنْهُمْ وَالَّذِي
رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْمُقَرَّبِيِّ وَسَمِعَ
ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُزَمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْهُ بِإِثْبَاتِ عُمَرَ وَأَخْرَجَهُ
مِنَ الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَالشَّيْخَانُ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ
وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّكَنِيِّ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمُسْلِمٌ أَيْضًا
مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ وَالْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ وَاسْمَعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَالضَّحَّاكَ
ابْنَ عُثْمَانَ وَابْنَ أَبِي ذَرْبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ -كَرِيمَ الْجَزْرِيِّ تَمَعْتُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ

ورواه أبو داود عن أحمد بن يونس عن زهير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر وجعل المزى في الأطراف رواية عبد الكريم الحزري عند مسلم باثبات عمر وإس كذلك وقد ظهر الاختلاف فيه على نافع كسالم في الثانية في النهي عن الحلف بالآباء ولا يختص النهي بذلك بل يتعدى إلى كل مخلوق ولهذا قال عليه الصلاة والسلام فمن كان حائفاً فليحلف بالله أو ليصمت وفي الصحيحين من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ من كان حائفاً فلا يحلف إلا بالله وكانت قريش تحلف بآبائهم فقال لا تحلفوا بآبائكم وروى النسائي من حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالانداد ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون وهو عند أبي داود أيضاً في رواية ابن داسمة وابن العبد وليس في رواية الثوري وإنما خص في هذا الحديث الآباء لأنه كراهمين (أحدهما) وروده على سبب وهو سماعه عليه الصلاة والسلام عمر رضي الله عنه يحلف بأبيه (ثانيهما) خروجه مخرج الغائب لأنه لم يكن يقع منهم الحلف بغير الله إلا بالآباء ويدل لذلك قوله في الرواية المذكورة قريباً وكانت قريش تحلف بآبائهم فقال لا تحلفوا بآبائكم وقد بين حكم غيره فقال من كان حائفاً فلا يحلف إلا بالله وقد اختلف العلماء في أن الحلف بمخلوق حرام أو مكروه والخلاف عند المالكية والحنابلة لكن للمشهور عند المالكية الكراهة وعند الحنابلة التحريم وبه قال أهل الظاهر ويوافقه ما جاء عن ابن عباس (لأن أحلف بالله تعالى مائة مرة فأنتم خير من أن أحلف بغيره فأبر) وقال ابن عبد البر فيه أنه لا يجوز الحلف بغير الله وهذا أمر مجتموع عليه ثم قال أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز الحلف لأحدها واختلفوا في الكفارة إذا أحنث فأوجبها بعضهم وأبأها بعضهم وهو الصواب انتهى وقال الشافعي أخشى أن يكون الحلف بغير الله تعالى معصية قال أصحابه أي حراماً وإثماً قالوا فأشار إلى تردد فيه وقال إمام الحرمين المذهب القطع بأنه ليس بحرام بل مكروه ولذا قال النووي في شرح مسلم هو عند أصحابنا مكروه وليس بحرام ويوافقه تبويب

الترمذى عليه كراهية الحلف بغير الله وقيد ذلك والذي رحمه الله في شرح الترمذى بالحلف بغير اللات والعزى ومئة غير مئة الاسلام فأما الحلف بنحو هذا فهو حرام وكأن ذلك لأنها قد عظمت بالعبادة وقد قال أصحابنا إنه لو اعتقد الحالف بالخلق في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله تعالى كفر وعلى هذا يحمل ما روى أن النبي ﷺ قال (من حلف بغير الله فقد كفر) انتهى فمعظم اللات والعزى كافر لأن تعظيمها لا يكون إلا للعبادة بخلاف معظم الأنبياء والملائكة والكعبة والآباء والعلماء والصالحين لمعنى غير العبادة لا المحرم فيه لكن الحلف به مكروه أو محرم على الخلاف في ذلك لورود النهى عنه وحكمته أن حقيقة العظمة مختصة بالله تعالى كما قال تعالى (الكبرياء ردائي والعظمة إزاري) فلا ينبغي مضاهات غيره به في الاتعاظ وإن لم ترد تلك العظمة المخصوصة بالآله المعبود، وأما الحلف بالنصرانة ونحوها فلا أشك في أنه كفر لأن تعظيمها بأي وجه كان يقتضى حقيقتها وذلك كفر إلا أن يتأول الحالف أنه أراد تعظيمها حين كانت حقا قبل نسخها فلا أكفره حينئذ ولكن أحكم عليه بالعصيان لبشاعة هذا اللفظ والتعبد فيه بأهل الكفر والضلال والله أعلم انتهى وهذا الحديث الذى ذكره أصحابنا رواه الترمذى عن ابن عمر أنه سمع رجلا يقول لا والكعبة فقال ابن عمر لا تحلف بغير الله فأنى سمعت رسول الله ﷺ يقول من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك وقال الترمذى هذا حديث حسن وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال إنه صحيح على شرط الشيخين وهو في سنن أبى داود في رواية ابن العبد دون رواية اللؤلؤى وقال الترمذى تفسير هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن قوله كفر أو شرك على التغليب والحجة في ذلك حديث ابن عمر إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم وحديث أبى هريرة من حلف فقال في حلفه واللات والعزى فليقل لا إله إلا الله وهذا مثل ما روى عن النبي ﷺ أنه قال (الرباء شرك) فقد فسر أهل العلم هذه الآية (من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا) الآية قال لا يرأى انتهى وقال ابن العربي يريد به شرك الأعمال وكفرها لس

شرك الاعتقاد ولا كفره كقوله عليه الصلاة والسلام من أبى من مواله فقد كفر ونسب الكفر إلى النساء، وفي مصنف ابن أبي شيبة عن الحسن قال مرمر بأثير هـ هو يقول لا والكعبة فرقع عليه الدرة وقال الكعبة: لا أم لك تطعمك وتسقى وهذا منقطع وعن عكرمة قال قال مرمر حدثت قوما حديثنا فقلت لا وأبى فقال رجل من حلفي لا تحلقوا بأبائكم قال فالتفت فإذا رسول الله ﷺ فقال (إن أحدكم حلف بالمسيح لهلك والمسيح خير من آبائكم) وهو منقطع أيضاً وعن كعب الأحمار أنه قال إنك تشركون قالوا وكيف يا أبا اسحر قال يحلف الرجل لا وأبى لا وأيك لا لعمرى لا لحياتى لا وحرمة المسجد لا والاسلام وأشباهه من القول وعن القاسم بن مخيمرة قال (مأبى حلفت بحياة رجل أو بالصليب) رواها كلها ابن أبي شيبة (الثالثة) أن قلت كعب الجهم بين هذا انتهى وبين قوله عليه الصلاة والسلام في قصة الأعرابي أفلح وأنه إن صدق (قلت) أحب عن ذلك الحديث بأجوبة (أحدها) تضعيف ذلك الحديث وإن كان في الصحيح قال ابن عبد البر هذه لفظة غير محفوظة في هذا الحديث من حديث من يحتج به وقد روى هذا الحديث مالك وغيره لم يقولوا ذلك وقد روى عن اسماعيل بن جعفر هذا الحديث وفيه أفلح والله إن صدق ودخل الجنة والله إن صدق وهذا أولى من رواية من روى (وأبى) لأنها لفظة منكورة تردّها الآثار الصحاح انتهى ولهذا قال بعضهم إن قوله وأبى تصحيف من بعض الرواة وإنما هو والله (ثانيها) قال النووي في شرح مسلم حواه أن هذه كلمة تحرى على اللسان لا يقصد بها اليمين (ثالثها) أنه منسوخ قال القاضي أبو بكر بن العربي روى أن النبي ﷺ كان يحلف بأبيه حتى نهى عن ذلك وقال ابن عبد البر أيضاً هذه لفظة إن صححت فهي منسوخة لنهيه عليه الصلاة والسلام عن الحلف بالأبوين. وبغير الله وقال الشيخ زكي الدين ديد العظيم المنذرى وهو ضعيف لعدم تحقق التاريخ ولا مكان الجمع (قلت) لو صح ما ذكره ابن العربي لكان دليلاً على النسخ (رابعها) أنه عليه الصلاة والسلام أضر فيه اسم الله كأنه قال: لا ورب أنه والنهي إنما ورد فيمن لم يضر ذلك

بل قصد تعظيم أيه على عادة العرب (خامسها) أن هذه كلمة لها استعمالان في كلام العرب تارة يقصد بها التعظيم وتارة يريدون بها تأكيد الكلام وتقويته دون القسم ومنه قول الشاعر :

أطيب سفاهاً من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجنتي محارب

فلا وأيها إني بعفرتي وتقسى عن ذاك المقام لأغب

ومحال أن يقسم بأبي من يهجو على سبيل الاعظام لحقه في أمثلة عديدة ذكر هذه الأجوبة ما عدا الأول الخطأ في (الراصة) قال النووي إن قيل فقد أقسم الله تعالى بمخلوقاته فإنه قال تعالى (والصافات صفا . والذاريات . والطور) فاجواب أن الله تعالى أن يقسم بما يشاء من مخلوقاته تنبيها على شرفه انتهى وتعبيره بقوله (الله) منكرولو قال إن الله يقسم بما شاء لكان أحسن وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ميمون بن مهران قال إن الله تعالى يقسم بما شاء من خلقه وليس لأحد أن يقسم إلا بالله (الخامسة) قول عمر رضي الله عنه ما حلفت بها بعد ذا كراً ولا آثراً هو بالمد وبكسر التاء المثلثة أي حاكياً له عن غيره أي ما حلفت بها ولا حكيت عن غيره أنه حلف بها يقال آثرت الحديث إذا ذكرته عن غيرك ومنه كما قيل قوله تعالى (أو أنارة من علم) ويدل لذلك قوله في رواية لمسلم تقدمت ولا تكلمت بها (فان قلت) الحاكى لذلك عن غيره ليس حالفاً به (قلت) يجوز أن يكون العامل فيه محضاً أي ما حلفت بها ذا كراً ولا ذكرته آثراً وإن تضمن حلفت معنى نطقت أو قلت أو نحو ذلك مما يصلح للعمل فيهما كما قد ذكر الوجوهان في قول الشاعر: علفتها بتنا وما بارداً .. إما أن يقدس قسيتها وإما أن يضمن علفتها معنى ألتها وما أشبه وقد ذكر هذا الموال وجوابه والذي رحمه الله في شرح الترمذي (فان قلت) إذا تورع عن النطق بذلك حاكياً له عن غيره فكيف نطق به حاكياً له من نفسه (قلت) حكايته له عن نفسه من ضرورة تبليغ هذه القصة وروايتها وأيضا فقد يرتقى حكاية كلام الخالف به بعد النهي عنه وأما هو فاعلم حلفه

قبل النهي عنه وجه زوال الذي رحمه الله في معنى قوله (أكرأ) وجبين آخرين (أحدهما) أن يكون معناه مختاراً يقال أثر الشيء اختاره وعلى هذا فيكون قوله ذا كراً من الذكر بالضم خلاف النسيان أى ما حلفت بها ذا كرا اليمين غير مجسر ولا مختار مريداً لذلك (ثانيهما) أن يكون معنى قوله آثاراً أى على طريق التفاحر بالآباء والا كرام لهم يقال أثره أى أكرمه لكن على عادة العرب في النطق بذلك لا على سبيل التعظيم والا كرام ﴿السابعة﴾ بقوله فليحلف بالله فيه بإحنه الحلف بالله وليس المراد بهذا اللفظ بخصوصه بل كل ما يطلق على الله تعالى من أسمائه الحسنی وصفاته العليا ينعد اليمين بالحلف به وهذا يجمع عليه وارن وقع الكلام والتفصيل في ألفاظ استعملت في حق غير الله تعالى وذلك مبين في كتب الفقه ﴿السابعة﴾ استدلل به على أن اليمين لا ينعد في الحلف بالنبي ﷺ . لا تجزى بها كفارة لأمره عليه الصلاة والسلام بالصمت عن الحلف بغير الله وهذا هو المشهور من مذاهب العلماء وهو مذهب أحمد بن حنبل وعنها رواية أخرى في هذه الصورة الخامسة دون بقية المخلوقات بالانقضاء ووجوب الكفارة وجزم به ابن العربي عنه وعلمه بأنه حلف بما لا يتم الايمان [إلا به] فوجب عليه الكفارة كالحلف بالله ثم رده ابن العربي بأن الايمان عند أحمد لا يتم الا بعمل الصلاة ومن تركها متعمدا كفر فيلزمه اذا حلف به أن تلزمه الكفارة إذا حنت ولم يقل به ﴿الثامنة﴾ فيه حجة على أبي حنيفة والحنابلة في قولهم إنه إذا قال ان فعلت كذا فهو يهودى أو نصرانى أو كافر فهي يمين تجب بها الكفارة اذا فعل ما منع نفسه منه ووجه الاحتجاج به عليهم أنه لم يحلف في ذلك بالله تعالى فكيف يجب عليه الكفارة اذا حنت فيه مع ورود النهي عن الحلف بغير الله فلم ينعد له يمين ولهذا قال مالك والشافعي وغيرهما أنه ليس عيباً ولا كفارة فيه وسيأتى لذلك مزيد يباح في الحديث الثامن ﴿التاسعة﴾ فيه أنه [إذا] قال اقسمت لأفعلن كذا وكذا لا تكون يميناً لأنه لم يحلف بالله تعالى وانه قال الشافعي وقال مالك واحمد ان نوى ناه أو بصفة من صفاته كان يميناً والا فلا وقال ابو حنيفة هو يمين مطلقاً ﴿العاشر﴾ وفيه ان الحالف بالأمانة ليس يمين

وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (إِنْ قُتِلَ
تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، إِنَّهُ
وَتَرْتِجِبُ الْوَتَرَ »

لا تنفاء الاسم والصفة وبه قال الشافعي حكاه عنه الخطابي والقي في كتب اصحابنا
انه اذا قال على امانة الله لافعلن كذا وأراد الممين فهو يمين وإن أراد غير اليمين
كالعبادات فليس يميناً وإن أطلق فوجهان أحدهما انه ليس يميناً لتردد اللفظ وقد
فسرت الامانة في قوله تعالى (انا عرضنا الامانة) بالعبادات وقال المالكية
يكبره الحلف بأمانة الله وفيه الكفارة ان قصد الصفة وقال الحنابلة ان قالوا امانة
الله فهو يمين وان قال والامانة لم يكن يميناً الا ان ينوى صفة الله وعن احمد
دواية اخرى انه يمين مطلقاً وحكى الخطابي عن اصحاب الرأي أنه اذا قال
وأمانة الله كان يميناً وثمرته الكفارة فيها وفي سنن أبي داود عن يريدهرضي الله
عنه قال قال رسول الله ﷺ « من حلف بالامانة فليس يميناً »

➤ الحديث الثاني ➤

وعن همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « ان لله تسعة وتسعين سماً
مائة الا واحداً من احصاها دخل الجنة ، انه وترتجيب الوتر » (فيه) فوئد
➤ الاولى ➤ اخرجته مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن
همام واخرجته مسلم ايضا من طريق ايوب السخيتاني والترمذي من طريق هشام
ابن حسان كلاهما عن محمد بن سيرين وليس فيه (انه وترتجيب الوتر) واخرجته الشيخان
والترمذي من طريق سفيان بن عيينة والبخاري والترمذي والنسائي من طريق
شعيب بن أبي حمزة كلاهما عن أبي الزناد وأخرجته ابن ماجه من طريق موسى
ان عقبه كلاهما عن الاعرج ثلاثهم عن أبي هريرة ولفظ
البخاري من طريق ابن عيينة لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة وفي لفظ
لمسلم من طريقه (ومن حفظها) وفي لفظ له (أحصاه) وساقها الترمذي من

طريق شعيب بن أبي حمزة فقال (هو الله الذي لا اله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرافع المعز المذل السميع البصير الحكم العدل اللطيف الخبير الحليم العظيم الغفور العلي الكبير الحفيظ المقيت الحميد الجليل الكريم الرقيب المجيب الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولي الحميد أخصى المبدئ المعيد المحي المميت الحى القيوم الواحد الماجد الواحد الصمد القادر المتقدر المتقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الوالى المتعالي البر التواب المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والاكرام المقسط الجامع الغنى المغنى المانع الضار النافع النور الهادي البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور) وقال الترمذى هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح أى عن الوليد بن مسلم ثنا شعيب عن أبي حمزة قال ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن أبي صالح وهو ثقة عند أهل الحديث وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا نعرف فيه كثير شئ - ٧ - من الروايات ذكر الأسماء الحسنى إلا فى هذا الحديث وقد روى آدم بن إيس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح ثم قال ورواه أبو البيان عن شعيب عن أبي حمزة عن أبي الزناد ولم يذكر فيه الأسماء (قلت) وأشار بذلك إلى رواية البخارى وكذلك لم يذكر الأسماء فى رواية النسائى من طريق علي بن عباس عن شعيب وساقها ابن ماجه من طريق موسى بن عقبة عن الأعرج ولقظه (من حفظها دخل الجنة الله الواحد الصمد) فذكرها مع تقديم وتأخير وذكر البار بدل البر والراشد بدل الرشيد وزاد ذكر الجليل والرب والمبين والبرهان والشديد والواق وذو القوة والتأنم والدائم والحافظ والناظر والسامع والأبد والعالم والصادق والمنير والتمام والتقدم والوتر والأحد وزاد على العدة أربعة أسماء فلها عنده مائة وثلاثة إلا أن يجعل قوله ذو القوة المتين اسما واحدا ويجعل قوله الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، تابعا لقوله الصمد

فيكون مائة وأحدا وأسقط بعض ما ذكره الترمذي وكرر ذكر
 الصمد ذكره أولا وآخر أهوى حيث عنده مائة وقال في آخره قال زهير أي وهو
 رواية عن موسى بن عقبة فبلغنا عن غير واحد من أهل العلم أن أولها
 يفتح بقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
 يبيده الخير وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله له الأسماء الحسنى
 وذكر النووي في الأذكار رواية الترمذي وحكم عليها بالحسن وذكر أنه
 روى المقيت بالكتاب والتاء المثناة آخره والمغيث بالغين المعجمة والتاء المثناة
 آخره وروى القريب بدل الرقيب وروى الميئين بالموحدة بدل المتين بالمثناة [من]
 فوق قال والمشهور المثناة وقال ابن حزم جاءت أحاديث في إحصائها مضطربة
 لا يصح منها شيء أصلا (في الثانية) قوله (إن الله تسعة وتسعين اسما) قال النووي
 واتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى فليس معناه أنه
 ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين
 من إحصائها دخل الجنة فلما رآد الأخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الأخبار
 بحصر الأسماء ولهذا جاء في الحديث الآخر (أسألك بكل اسم هو لك سميت
 به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في
 علم الغيب عندك) قال وقد ذكر الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي عن
 بعضهم أنه قال لله تعالى ألف اسم قال ابن العربي وهذا قليل فيها (قلت) تنم
 كلام ابن العربي ولو كان البحر مدادا لنعذ البحر قبل أن تنفذ أسماء ربى ولو
 جئنا بسبعة أبحر مثله مددا قال أبو العباس القرطبي وهذا كقول القائل لزيد
 مائة دينار أعدها للصدقة لا يفهم منه أنه ليس له مال غير المائة دينار وإنما
 يفهم أن هذه المائة هي التي أعدها للصدقة لا غيرها انتهى وخالف في ذلك
 ابن حزم الظاهري فقال إن أسماء الله تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئا
 لقوله عليه الصلاة والسلام مائة إلا واحدا فتى الزيادة وأبطلها لكن يخبر
 عنه بما يفعل تعالى (قلت) قوله مائة إلا واحدا محمدا كد لقوله تسعة وتسعين
 لجواز اشتباهها في الخط بسعة وتسعين ولم يقد شيئا زائدا على ما تقدم حتى

يقول إن هذا اللفظ فيه نفي الزيادة وإبصارها وقد تقدم أن المقصود الاخبار بأن من أحصاها دخل الجنة وما قبله موطن له والله أعلم **(الثالثة)** قال الفاضل عباس تعمير هذه الأسماء لم يخرج في الصحيحين وخرجه الترمذي وغيره وفيها اختلاف، ثبتت أسماء في رواية وفي أخرى أسماء أخر تخالفها وقد اعتنى بعض أهل العلم بتخريج ما منها في كتاب الله مفردا غير مضاف ولا مشتق من غيره كقادر وقدير ومقتدر وملك الناس ومالك وعليم وطالم الغيب فلم يبلع هذا العدد واعتنى آخرون بذلك فحذفوا التكرار ولم يحذفوا الإضافات موجودها على ما قالوا تسعة وتسعين في القرآن كما ذكر في الحديث لكنه على الجملة لا على تفسيرها في الحديث واعتنى آخرون بجمعها مضافة وغير مضافة ومشتقة وغير مشتقة وما وقع منها في هذا الحديث على اختلافها وفي غيره من الأحاديث وما أجمع عليه أهل العلم على إطلاقه قبلها أضاف هذا العدد المذكور في الحديث وقيل إن هذه التسعة والتسعين مخفية في جملة أسماء الله تعالى كالاسم الأعظم فيها ولية القدر في السنة انتهى . ولما ذكر ابن حزم أن الأحاديث بإحصائها مضطربة لم تصح قال وإنما يؤخذ من نص القرآن وما صح عن النبي ﷺ قال وقد بلغ إحصاؤها إلى ما يذكره . وهي الله الرحمن الرحيم العليم الحكيم الكريم العظيم الحليم القيوم [ذو] الأكرام السلام التواب الرب الوهاب الأله القريب السميع المجيب الواسع العزيز الشاكر القاهر الآخر الظاهر الكبير الخبير القدير البصير الغفور الشكور الغفار القهار الجبار المتكبر المسود البر المقتدر الباري العلي الغنى الولي القوى الحى الخبير المجيد الودود الصمد الأحد الواحد الأول الأعلى المتعالى الخالق الخلاق الرزاق الحق الطيف رؤف غفور الفتاح المنير المبير المؤنس المهيمن الماطر الممدود المملك . ملك الأكبر الآخر السيد سميع ورحمن رحيم رفيع المعسر القابض الباسط السافي المعطي المقدم المؤخر الدهر هذا آخر ما ذكره وجلته أربعة وتمانون **(رابعة)** وأورده البخاري في كتاب الشروط وبوب عليه ما يحوز من الاشتراط والسافي الأقرار والشروط التي يعارفها الناس بينهم وإذا قال مائة

الا واحدة أو اثنين، قال: وقال ابن عون عن ابن سيرين قال دخل لكريه [أدخل ركابك]
فأن لم أر حل معك يوم كذا وكذا فلك مائة درهم فلم يخرج فقال شريح من شرط
على نفسه طائعا غير مكره فهو عليه وقال أيوب عن ابن سيرين إن رجلا باع
طعاما وقال إن لم آتاك الأربعة فليس بيني وبينك بيع [فلم يبع] فقال شريح للمشتري
أنت أخلفت ففرض عليه (قلت) وكأن البخاري قصد الاستدلال به على أن الكلام
إنما يتم بأخيره فإذا كان فيه استثناء أو شرط عمل به وأخذ ذلك من قوله
مائة الا واحدا وهو في الاستثناء مسلم فلو قال في البيع بعت من هذه الصبرة
مائة صاع الا صاعا صرح وعمل به وكان بائعا بتسعة وتسعين ولا يؤخذ بأول
كلامه ويلغى آخره لكن في استنباط ذلك من هذا الحديث نظر لأن قوله مائة
إلا واحدا إنما ذكر تأكيذا لما تقدم فلم يستفد به قاعدة مستأنفة حتى يستنبط
منه هذا الحكم لحصول هذا المقصود بقوله تسعة وتسعين اسما، نعم كان يصح إيراد
هذا الكلام الثاني منقطعاً عن الأول وحديثه فيحصل به هذا الفرض وأما
الشروط فليست صورة الحديث وللناس خلاف كثير في تصحيح الشروط
وإبطالها والتفصيل فيها وذلك مقرر في مواضعه من كتب الفقه وغيرها والله
أعلم ﴿الخامسة﴾ قال أبو العباس القشيري فيه دليل على أن الاسم هو المسمى
إذ لو كان غيره كانت الأسماء لغيره كقوله تعالى والله الأسماء الحسنى وقال أبو
العباس القرطبي الاسم في العرف العام هو الكلمة الدالة على أمر مفرد وهذا
الاعتبار لا فرق بين الأسم والفعل والحرف إذ كل واحد منهما يصدق عليه
ذلك الحد فلا فعل ولا حرف في العرف العام وإنما ذلك اصطلاح النحويين
والمنطقيين وليس ذلك الآن من غرضنا، وإذا فهمت هذا فهمت غلط من قال
إن الأسم هو المسمى حقيقة كما قالت طائفة من جهال الحنفية فأنهم صرحوا
بذلك واعتقدوه حتى أرموا على ذلك أن من قال (سم) مات ومن قال (نار)
احترق وهؤلاء أحسن من أن يشتغل بمخاطبتهم وأما من قال من النحويين ومن
لمتكلمين الأسم هو المسمى فلم يريدوا ذلك وإنما أرادوا أنه هو من حيث
أنه لا يدل إلا عليه ولا يقيد إلا هو فذكر ذلك الأسم من الأسماء الدالة

على ذات المسمى دل عليها من غير مزيد أمر آخر وإن كان من الأسماء الدالة على معنى زائد دل على تلك الذات منسوبة الى ذلك الزائد خاصة دون غيره وبيان ذلك أنك اذا قلت زيد مثلاً فهو يدل على ذات متشخصة في الوجود من غير زيادة ولا نقصان فلو قلت مثلاً (العالم) دل هذا على تلك الذات منسوبة الى العلم وكذلك لو قلت الغنى دل ذلك على تلك الذات مع إضافة مال اليها ومن هنا صح عقلاً أن تكثر الأسماء المختلفة على ذات واحدة لا يوجب تعدداً فيها ولا تكثيراً وقد غمض فهم هذا مع وضوحه على بعض أئمة المتكلمين وفرمته هرباً من لزوم تعدد في ذات الاله حتى تأول هذا الحديث بأن قال إن الاسم فيه يراد به التسمية ورأى أن هذا يخلصه من التكثير وهذا فرار من غير مفر إلى غير مفر وذلك أن التسمية إنما هي وضع الاسم أو ذكر الاسم فهي نسبة الاسم الى مسماه فإذا قلنا إن لله تسعة وتعين تسمية اقتضى ذلك أن يكون له تسعة وتسعون اسماً ينسبها كلها اليه فبقي الأوام بعد ذلك التكلف والتعسف ثم قال وقد يقال الاسم هو المسمى ويعنى به أن هذه الكلمة التي هي الاسم قد تطلق ويراد بها المسمى كما قيل ذلك في قوله تعالى (سبح اسم ربك الأعلى) أى سبح ربك فأريد بالاسم المسمى انتهى ووجدت لشيخنا الامام بهاء الدين أحمد بن شيخ الاسلام تقي الدين السبكي في شرحه على مختصر ابن الحاجب في هذه المسألة تحفة، حمنا فقال وجه التحقيق فيها على ما تلقيناه من أقوال مشايخنا أن يقال اذ سميت شيئاً باسم فالنظر في ثلاثة أشياء ذلك الاسم وهو اللفظ ومعناه قبل التسمية ومعناه بعد التسمية وهو الذات التي أطلق اللفظ عليها والذات واللفظ متغايران قطعاً والنحاة إنما يطلقون على اللفظ لأنهم إنما يكلمون في الآلة، وهو غير المسمى قطعاً عند الفريقين والذات هي المسمى عند الفريقين ولبس هو الاسم قطعاً والخلاف في الأمر الثالث وهو معنى اللفظ قبل الالتصاق به في قواعد المتكلمين يطلقون الاسم عليه ويختلفون في أنه الثالث أولاً والخلاف عند من حينئذ في الاسم المعنوي هل هو المسمى أولاً، لا في الاسم اللفظي وإنما النحاة فلا يطلقون الاسم على غير اللفظ لأن صناعتهم إنما تنصر في الآلة

والمتكلم لا ينازع في ذلك ولا يمنع هذا الإطلاق لأنه إطلاق اسم المدلول على الدال ويزيد شيئاً آخر دعاه علم الكلام إلى حقيقته في مسألة الأسماء والصفات وإطلاقها على البارئ تعالى على ما هو مقرر في علم أصول الدين ومثال ذلك إذا قلت عبد الله أنف الناقة فالنحاة يريدون بالقلب لفظ أنف الناقة والمتكلمون يريدون معناه وهو ما يفهم منه من مدح أو ذم وقول النحاة إن القلب ويعنون به اللفظ مشعر بضعة أو رفعة لا ينافيه لأن اللفظ يشعر بدلالته على المعنى والمعنى في الحقيقة هو المقتضى للضعة أو الرفعة وذات عبد الله هي القلب عند الفريقين فهذا تنقيح محل الخلاف في هذه المسألة فليتأمل فانه تنقيح حسن وبه يظهر أن الخلاف في أن الاسم المسمى أو غير مخصص بأسماء الأعلام المشتقة لا في كل اسم والمقصود به إنما هو المسألة المتعلقة بأصول الدين كما أشرنا إليه انتهى (المادة ١٠) قال أبو العباس القرطبي بعد كلامه المتقدم إذا تقرر هذا فافهم أن أسماء الحق سبحانه وتعالى وإن تعددت فلا تعدد في ذاته ولا تركيب لأعقليا كتركيب المحدودات ولا محسوسا كتركيب الجسمانيات وإنما تعددت أسمائه تعالى بحسب الاعتبارات الواردة على الذات ثم هذه الأسماء من جهة دلالتها على أربعة أضرب (فنها) ما يدل على الذات مجردة كاسمه (الله) تعالى على قول من يقول أنه علم غير مشتق وهو التحليل وغيره لأنه يدل على الموجود الحق الموصوف بصفات الجلال والكمال دلالة مطلقة غير مقيدة بقيد ولأنه أشهر أسمائه حتى يعرف كل أسمائه به فيقال الرحمن اسم الله ولا يقال الله اسم الرحمن لأن العرب عاملته الأسماء الأعلام في النداء فجمعوا بينه وبين ياء النداء ولو كان مشتقاً لكانت لامه زائدة وحينئذ لا يجمع بنه وبينها في النداء كما لا يقال يا الحارث ولا يا العباس (ومنها) ما يدل على صفات البارئ تعالى الثابتة له كالعالم والقادر والسميع والبصير (ومنها) ما يدل على إضافة أمر ما له كالحالقي والرازق (ومنها) ما يدل على سلب شيء عنه كالقدوس والسلام وهذه الأقسام الأربعة لآراء محصورة دائرة بين النفي والاثبات فاختبرها بنجدها كذلك انتهى (المادة ١١) وفيه أن أسماء الله تعالى توفيقه

لا يجوز أن يسمى إلا بما سمي به نفسه وإليه ذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري وقيل يجوز تسميته بما يليق به وقيل إن ورد الفعل بذلك ولم يؤم تقصا والخلافه في ذلك مقرر في علم أصول الدين هـ الثامنة ﴿ فيه جواز الحلف بجميع أسماء الله تعالى المتقدم ذكرها لقيام الدليل على أنها أسماؤه واندراجها في قوله فليحلف بالله فإنه ليس المراد هذا اللفظ بخصوصه بل كل ما أطلق عليه تعالى من أسمائه الحسنى وصفاته العليا كما هدم بيانه ولهذا المعنى أورد الشيخ رحمه الله هذا الحديث في كتاب الايمان وكذا استدلل به على ذلك ابن حزم وهو ظاهر كلام الحنفية والمالكية وهو وجه عند الشافعية حكاه ابن كج أن الحلف بأى اسم كان من أسماء الله تعالى التسعة والتسعين صريح ومقابلة ووجه غريب حكاه ابن كج أيضا أنه ليس في الاسماء صريح في الحلف إلا (الله) والمشهور عندهم انقسام الاسماء الى ثلاثة أقسام وكذا قال الحنابلة (أحدها) ما يختص به تعالى ولا يطلق في حق غيره كالله والرحمن ورب العالمين ونحوها فتعتقد بها اليمين ولو أطلق أو نوى غير الله تعالى (ثانيها) ما يطلق عليه وعلى غيره لكن الغالب إطلاقه عليه وأنه يقيد في حق غيره بضرب من التقييد كالجبار والحق والرب ونحوها فالحلف به يمين ولو أطلق فان نوى به غير الله تعالى فليس يمين (ثالثها) ما يطلق في حق الله تعالى وفي حق غيره ولا يغلب استعماله في أحد الطرفين كالخى والموجود والمؤمن ونحوها فان نوى به غير الله تعالى أو أطلق فليس يمين وإن نوى الله تعالى فوجهان صحح النووى أنه يمين وكذا في المحرر للرافعى لكن صحح في شرحه على الوجيز الكبير والصغير أنه لا يكون يميناً وصحح ابن تيمية بنى المحرر الأول وقال الله ضى من الحنابلة بالناني هـ التاسعة ﴿ قوله (من أحصاها دخل الجنة) قال الخطابي الاحصاء في هذا يحتمل وجوها (أظهرها) العد لها حتى يستوفىها يريد أنه لا يقتصر على بعضها لكن يدعو الله بها كلها ويشتى عايد بجميعها فيستوجب الموعود عليها من الثواب (واوجه الثاني) أن معنى الاحصاء فيها الاطاعة قال الله تعالى (علم أن لن تحصوه) وقال النبي ﷺ استقيموا ولن تحصروا أى لن تطيقوا أن تبلنوا كنه الاستقامة ولكن اجتهدوا في تلك مبلغ الوسع والطاقة والمعنى

أن من أطلق القيام نحو هذه الاسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بواجبها فإذا قال الرقاق وثق بالرزق وكذا في سائر الاسماء (والثالث) أن معناه من عقلها وأحاط علما بمعانيها من قول العرب فلان ذو حصاة أى ذو عقل ومعرفة وقال أبو العباس القرطبي بعد ذكره معنى هذا الكلام والمرجو من كرم الله تعالى . أن من حصل له إحصاء هذه الاسماء على إحدى هذه المراتب مع صحة النية أن يدخله الله الجنة لكن المرتبة الاولى رتبة أصحاب اليمين والثانية وهى التى فى كلام الخطائى ثالثا للسابقين والثالثة وهى التى فى كلام الخطائى (ثانيا) للصديقين وقال النووى قال البحارى وغيره من المحققين معناه حفظها وهذا هو الاظهر لانه جاء مفسراً فى الرواية الاخرى من حفظها ثم قال وقال بعضهم المراد حفظ القرآن وتلاوته كله لانه مستوف لها قال وهذا ضعيف والصحيح الاول وحكاة فى الاذكار عن الاكثرين ﴿ العاشرة ﴾ قوله إنه وتر بكسر الواو وفتحها لغتان قرئ بهما فى المشهور والوتر التردد ومعناه فى حق الله الواحد الذى لا شريك له ولا نظير فهو واحد فى ذاته فلا انقسام له وواحد فى إلهيته فلا نظير له وواحد فى ملكه وملكه فلا شريك له وقوله (يجب الوتر) قال القاضى عياض قيل معناه فضل الوتر فى المدد على الشفع فى أسائه ليكون أدل على الوحدانية والتفرد [وقيل ذلك راجع إلى صفة من يعبد الله] على سبيل الاخلاص لا يشرك فى عبادته أحداً ويحتمل أن يكون معناه أنه يأمر بعبادته ولا يوتر فى الاعمال وكثير من الطامات كما جعل الصلوات خمسا وترا وترعت أعداد الطهارات والاستطابة واكتفان الميت ونصب الزكاة من الخمس أواق والخمسة أوسق ونصاب الابل وأكثر نصاب الغنم وأول نصاب البقر ونرا فى العقود وخلقاً كثيراً من مخلوقاته على عدد الوتر من السموات والارض والبحور وعدد الايام فى الجملة ونحو ذلك انتهى وصدر النووى كلامه بهذا الأخير واقتضى كلامه ترجيحه وكذا رجحه أبو العباس القرطبي فقال ظاهره أن الوتر هنا لجنس إذ لا معهود حرى ذكره يحمل عليه فيكون معناه على هذا أنه يجب كل وتر شرعه وأمر به ومعنى محبته له أنه أمر به وأثاب عليه ويصلح ذلك

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا عَزَمْتُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَابْكَيْتُمْ كَثِيرًا) (رواه البخاري

للعوم لما خلقه وترامن مخلوقاته ومعنى محبته له أنه خصه بذلك لحكمة عليها وأمر قدرها قال ويحتمل أن يريد بذلك واحداً بعينه فقبل هو صلاة الوتر وقيل يوم الجمعة وقيل يوم عرفة وقيل آدم وقيل غير ذلك قال وهذه الأقوال متكافئة واشبه ما تقدم حمله على العموم وقد ظهر لي وجه وأرجو أن يكون أولى بالمقصود وهو أن الوتر براد به التوحيد فيكون معناه أن الله تعالى في ذاته وأفعاله وإجلاله واحد ويجب التوحيد أي أن يوحده ويعتقد انفراده به دون خلقه فيلتزم أول الحديث وآخره وظاهره وباطنه انتهى

الحديث الثالث

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبْكَيْتُمْ كَثِيرًا) (رواه البخاري) (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه البخاري في الايمان والنذور من صحيحه عن ابراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف عن معمر عن همام عن أبي هريرة (الثانية) أوردته الشيخ رحمه الله هنا تبعاً للبخاري للاستدلال به على صحة الحلف بهذا اللفظ وما كان مثله من الألفاظ التي يفهم منها ذات الله تعالى ولا تحتمل غيره وإن لم يكن من أمثاله الحسنى كقوله والذى أعبدته أو أسجدته أو أصلى له أو والذي فلق الحبة أو مقلب القلوب وقد صرح به أصحابنا ولا يمكن أن يكون فيه خلاف فيما إذا نوى الله تعالى أو أطلق فإن قال قصدت غيره فقال أصحابنا لا يقبل ظاهراً قطعاً ولا باطناً فيما بينه وبين الله تعالى على الصحيح المعروف في المذهب وحكى فيه وجه ضعيف (الثالثة) فيه يرحح جانب الخوف وشدة أمر الآخرة وعظمه وفيه تمييز عليه الصلاة والسلام بمعارب قلبية وبشرية لا يشاركه فيها غيره وحظ الامة منها معرفتها على الخلة فانه لا سبيل لهم إلى تهاويلها وفي صحيح مسلم من حديث أنس أن النبي ﷺ قال (والذى نفس محمد بيده ورايتهم ما رأيت

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَيَأْتِيَنَّ
عَلَى أَحَدِكُمْ يَوْمٌ لَا أَنْ يَرَانِي ثُمَّ لَا أَنْ يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ
وَمَالِهِ مَعَهُمْ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ

لفضحكم قليلا ولبيكتم كثيراً قالوا وما رأيت يا رسول الله قال رأيت الجنة
والنار فجمع الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام بين علم اليقين وعين اليقين مع
الطمينة القلبية واستحضار العظمة الإلهية على وجه لم يجمع لغيره ولهذا قال عليه
الصلاة والسلام لا صحابه (إن أمتاكم وأعلمكم بالله أنا) وهو في الصحيحين
من حديث عائشة (الرابعة) وفيه الحلف من غير استحلاف لتقوية الخبر به
وتأكيده

الحديث الرابع

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أَحَدِكُمْ يَوْمٌ
لَا أَنْ يَرَانِي ثُمَّ لَا أَنْ يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ مَعَهُمْ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ (فيه)
فوائد (الأولى) رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظْ (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَيَأْتِيَنَّ عَلَى
أَحَدِكُمْ يَوْمٌ وَلَا يَرَانِي ثُمَّ لَا أَنْ يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ مَعَهُمْ وَهَذَا
اللفظ مخالف للفظ الذي نقلته ورويته عن والدي رحمه الله في هذه الأحكام
فإن حاصل روايتنا إخباره عليه الصلاة والسلام أنه يأتي على الإنسان زمان
يكون رؤيته النبي ﷺ فيه وهو غريب فقير لا أهل له ولا مال أحب إليه
من فقد رؤيته مع وجود الأهل والمال وأكد ذلك بتكرير اللفظ في قوله
لأن يَرَانِي ثُمَّ لَا أَنْ يَرَانِي مَعَهُمْ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وهو عندي مقدم
ومؤخر وتبعه القاضى عياض على ذلك وزاد أيضاً التقديم والتأخير في قوله
لا يَرَانِي أَيْ رُؤْيِيهِ أَحْظَى عِنْدَهُ وَأَحَبُّ إِلَيْهِ وَهُوَ أَفْرَحُ بِهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ
انتهى قال النووي والظاهر أن قوله في تقديم لأن يَرَانِي وتأخير ثُمَّ لا يَرَانِي

كما قال وأما لفظة معهم فهي على ظاهرها وفي موضعها وتقدير الكلام يأتي على أحدكم يوم لأن يراني فيه لحظة ثم لا يراني بعدها أحب إليه من أهله وماله جمعاً انتهى وتوجيه ما قاله ابن سفيان وحكاية القاضي من تقدير تقديم معهم أن معناه لأن يراني موجوداً كائناً معهم وجمع الضمير باعتبار الرأي وأصحابه ولهذا جاء في بعض الروايات معه بالافراد نقلها القاضي وتوجيه بقائه على حاله مؤخراً عود الضمير في قوله معهم على الأهل أي إن رؤيته إياي أحب إلي من أهله ومن ماله مع أهله أيضاً فإنه قد يسمح للانسان بفراق أهله ولا يسمح بفراق ماله، ويجوز أن لا يقدر قوله ولا يراني مؤخراً بل يبقى بحاله من التقديم والمعنى إنذاره عليه الصلاة والسلام بفراقه وأنه يأتي على أصحابه وقت لا يروونه فيه ولا يتمكنون من ذلك لوفاته، ورؤيته في ذلك الوقت أحب إليهم من أهلهم وأموالهم ويوافق ذلك أن القرطبي لما ذكر لفظ مسلم قال كذا صحيح الرواية ولم يتعرض لشيء مما ذكره القاضي والنووي **(الثانية)** إن قلت ما معنى الاخبار بوقوع ذلك في المستقبل مع أن الواجب عليهم وعلى غيرهم أن يكون أحب إليهم من أموالهم وأهلهم ومن أنفسهم أيضاً ويجب فداؤه لو احتيج إلى ذلك بالمال والنفس (قلت) ليس الكلام في ذاته الكريمة بل وفي رؤيته لحظة واحدة فلو خير صحابي في زمنه عليه الصلاة والسلام بين رؤيته في لحظة معينة وقد أهله وماله وبين انتفاء رؤيته في تلك اللحظة مع بقاء أهله وماله فاختار بقاء أهله وماله لم يكن في ذلك محذور لأن انتفاء الرؤية تلك اللحظة لا يترتب عليه مفسدة وقد الأهل والمال الذين بهما قيام الناس يحصل به الضرر البالغ فأخبر عليه الصلاة والسلام بغلبة الميل عند تقديم رؤيته بحيث يؤثران رؤيته لحظة واحدة ولو حصل فراقهم له عقبها على الأهل [والمال] والله أعلم **(الثالثة)** قال النووي مقصود الحديث حثهم على ملازمة مجلسه الكريم ومشاهدته حضراً وسفراً للتأدب بآدابه وتعلم الشرائع وحفظها ليلفوها وإعلامهم أنهم حينئذ همون على ما فرطوا فيه من الزيادة من مشاهدته وملازمته ومنه قول عمر رضي الله عنه ألهاني

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ
بِأَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ وَمَاتَ وَلَمْ يُؤْمِنْ
بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ

عنه الصفيق بالأسواق (قلت) وقد وجدنا ذلك في حق أنفسنا ومعلمينا [فقد]
ندمنا غاية الندم على التخصير في ملازمهم إلى وفاتهم وتبين لنا سوء الرأي في
ظننا أن القدر الذي حصلناه عنهم كاف وفاتنا بذلك من المصالح ما لا نحصى
فكيف بسيد السادات ﷺ ﴿الرابعة﴾ قال أبو العباس القرطبي معنى
الحديث إخباره عليه الصلاة والسلام بأنه إذا فقد تغيرت الحال على
أصحابه من عدم مشاهدته وقد عظم فوائدها ولما طرأ عليهم من الاختلاف
والحن والكرب والافتقار وعلى الجملة فساعة مروته اختلفت الآراء ونجمت
الأهواء وكاد النظام ينحل لو لا أن الله تعالى تداركه بنائى اثنين وأهل العقد
والحل وقد عبر الله حجة عن مدأ ذلك التغير لنا بقولهم ما سوينا التراب على
رسول الله ﷺ حتى أنكرنا قلوبنا فكلمنا حصل واحد منهم في كربة من تلك
الكرب ودأبه يرى رسول الله ﷺ بكل ما معه من أهل ومال وذلك لتذكره
ما فات من بركات مشاهدته ولما حصل بعده من فساد الأمر وتغير حاله
اتمى ﴿الخامسة﴾ هذا الحديث كالذى قبله والذي بعده في أن لم يرواه في
هذا الباب، للاستدلال به على الحلف بمثل قوله والذي نفس محمد بيده كما تقدم
في الحديث الذى قبله والله أعلم .

الحديث الخامس

وعنه قال قال رسول الله ﷺ « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِأَحَدٍ مِنْ
هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ وَمَاتَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَتْ
مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه مسلم من طريق
عمرو بن الحارث عن أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ من هذه الأمة يهودى

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَاللَّهِ مَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَا أَمْنَعُكُمْ» إِنْ أَنَا إِلَّا خَازِنُ أُضْعُ حَيْثُ أَمَرْتُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

ولا نصراني ﴿الثانية﴾ قوله (لا يسمع بي أحد من هذه الأمة) يتناول جميع أمة الدعوة من هو موجود في زمنه ومن يتجدد وجوده بعده إلى يوم القيامة فذكره اليهودي والنصراني بعد ذلك من ذكر الخامس بعد العام ، وإنما ذكرها تليها على من سواها وذلك لأن اليهود والنصارى لم يأت كتاب فإذا كان هذا شأنهم مع أن لم يكتبوا غيرهم ممن لا كتاب له أولى قاله النووي في شرح مسلم ويحتمل أن يراد بهذه الأمة العرب الذين هم عبدة الأوثان وحينئذ فعمد اليهودي والنصراني على بابه لعدم دخولها فيها تقدم وقوله في روايتنا ولا يهودى ولا نصراني يوافق ذلك ﴿الثالثة﴾ ومفهومه أن من لم يسمع بالنبي ﷺ ولم تبلغه دعوة الاسلام فهو معذور على ماقرر في الأصول أنه لا حكم قبل ورود الشرع على الصحيح ﴿الرابعة﴾ وفيه نسخ الملل كلها برسالة نبينا ﷺ ﴿الخامسة﴾ وفيه لا تنفع بالاسلام قبيل الموت ولو في المرض الشديد ما لم يصل إلى المعاناة ﴿السادسة﴾ وفيه تكفير من أنكر بعض ما جاء به إذا ثبت ذلك بنص قطعى وأجمت عليه الأمة والله أعلم .

الحديث السادس

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَاللَّهِ مَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَا أَمْنَعُكُمْ» إِنْ أَنَا إِلَّا خَازِنُ أُضْعُ حَيْثُ أَمَرْتُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه أبو داود من هذا الوجه عن سلمة بن شبيب عن عبد الله بن زاذان وأخرجه البخاري عن محمد بن سنان عن فليح عن هلال عن عبد الرحمن بن أبي عميرة عن أبي هريرة بلفظ (ما أعطيتكم ولا أمتعكم أنا قاسم أضع حيث أمرت) ﴿الثانية﴾ أوردته البخاري في الخمس وبوب عليه باب قوله تعالى فإن لله خمه وللرسول يعنى للرسول قسم ذلك قال ابن بطال غرضه الرد على من جعل للنبي خمس الخمس يسلكا استدلالا بقوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمه

والرسول) وهو قول الشافعي قال اسمعيل بن اسحاق وقيل في الغنائم كلها (الله والرسول) كما قيل في الخمس لله والرسول فكانت الاقال كلها للنبي ﷺ بل علم المسلمون أن الامر فيها مردود إليه قسمها ﷺ وكانت فيها كرجل من المسلمين بل لعل ما أخذ من ذلك أقل من حظ رجل بلغنا أنه تنقل سيفه ذا الفقار يوم بدر وقيل جلا لابي جهل وقد علم كل ذى عقل أنه لا تترك بين الله ورسوله وبين أحد من الناس وان ما كان لله ورسوله قلننى به واحد لان طاعة الله طاعة رسوله وسئل الحسن بن محمد بن علي عن قوله عز وجل (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة) قال هذا مفتاح كلام، [و] الله الدنيا والآخرة قال المهلب وإنما خص بنسبة الخمس إليه ﷺ لأنه ليس للغانمين فيه دعوى وإنما هو الى اجتهاد الامام فان رأى دفعه في بيت المال لما يخشى أن ينزل بالمساكين دفعه، أو يجمعه فيما يراه وقد يفسم منه للغانمين كما أنه يعطى من المغانم لغير الغانمين كما قسم لجعفر وغيره ممن لم يشهد الوقعة، فالخمس وغيره [يرجع] الى قسمته عليه السلام واجتهاده وليس له في الخمس ملك ولا يتملك من الدنيا إلا قدر حاجته وغير ذلك كله عائد على المسلمين وهذا معنى لتسميته القاسم وليست هذه التسمية بموجبة أن لا يكون له أثره في اجتهاده لقوم دون قوم انتهى وفيه نظر فظاهر الآية الكريمة أن خمس الخمس للرسول ملكا لأن الاصل في اللام الدلالة على الملك فصرفها عن ملولها يحتاج الى دليل وليس في هذا الحديث التصريح بأنه في الخمس فكيف ترد دلالة القرآن الصريحة بما لا دليل فيه وهل يدل قول القائل أنا قاسم أو أنا حازن على أنه لا ملك له في شيء أصلا وهذا من أى الدلالات، وأما ما حكاه عن الحسن بن محمد بن علي أنه قال في ذكر الله تعالى في هذه الآية أنه افتتاح كلام فإن له الدنيا والآخرة فهو كلام صحيح فلا معنى لجعل سهم لله وله جميع الأمور ولو جعل لله سهم لسكان قسمة الخمس على ستة ولا قائل به ولا يرم ذلك في ذكر الرسول فانه بشر يتأتى الملك كالأصناف المذكورة معده وبهذا قال الأكثرون وهو قول أبي حنيفة

والشافعي وأحمد أن خمس الغنيمة والفقير يقسم على خمسة أسهم سهم للسور
 وسهم لثوى قرياه وهم بنو هاشم وبنو المطلب يشترك غنيهم وفقيرهم
 وسهم لليتامى وهو صغير لأب له بشرط الفقر وسهم للساكين وسهم لابن
 السبيل فسهم النبي ﷺ كان ينفق منه على نفسه وأهله ومصالحه وما فضل
 جعله في السلاح عدة في سبيل الله تعالى وفي سائر المصالح وأما بعده فقال
 الشافعية والحنابلة يصرف هذا السهم في مصالح المسلمين لسد الثغور وعمارة
 الحصون والقناطر والمساجد وأرزاق القضاة والأئمة ويقدم الأهم فالأهم
 وتقل الشافعي عن بعض العلماء أن هذا السهم يرد على أهل السهام الذين
 ذكرهم الله تعالى فذكر أبو القحح الرازي أن بعض الأصحاب جعل هذا قولا للشافعي
 لأنه استحسن وحكى الغزالي في الوسيط وجه أن هذا السهم يصرف إلى الامام لأنه
 خليفة رسول الله ﷺ قال النووي في الروضة وهذا ان القلان شاذان مردودان وعن
 أحمد راويه أن هذا السهم يصرف في السلاح والكرام والمقاتلة خاصة وذهب
 الحنفية إلى سقوط سهمه عليه الصلاة والسلام لموته وكذلك أستقطوا سهم ذوى
 القربى بموته وقالوا إنهم إنما كانوا يستحقونه في زمنه عليه الصلاة والسلام
 بالنصرة وقد زالت بموته واختلفوا في إعطاء الفقراء منهم فقال الكرخي
 وغيره يعطى الفقير منهم من السهمان الثلاثة وتقدم وقال الطحاوى وغيره
 الفقير منهم ساقط أيضا فالقصة الآن عند الحنفية على ثلاثة أسهم فقط (الرابعة) في
 رواية خازن وفي رواية البحارى (تاسم) والامران مجموعان له. اليس له
 حيث يقتضى الحال الخزن، والصرف من يده حيث يقتضى الحال القسم، ومعنى
 الحديث أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يستند فيما كان يفعله من الاعطاء والمنع
 إلى غرض نفسه بل هو واقف مع أمر الله تعالى فيه فيعطى الله ويمنع الله ولا
 يقصد بكل أفعاله إلا وجه الله تعالى كما قال في الحديث (من أعطى الله ومنع الله
 وأحب الله وأبغض الله فقد استكمل الإيمان) (الخامسة) أورده أبو داود في
 باب ما يلزم الامام من أمر الرعية وأشار بذلك إلى أنه يلزم الأئمة الاقتداء
 بالنبي ﷺ في ذلك فيكون عطاؤه ومعهم الله تعالى (السادسة) أورده

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاللَّهِ لَا نَزَلَ إِلَيْنَا أَحَدٌ كُمْ يَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ آتَمُّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطَى كَفَّارَتُهُ الَّتِي قَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ،

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ « إِذَا اسْتَلَجَّ أَحَدُكُمْ بِأَيِّهِ نَزَلَ فِي أَهْلِهِ قَاتَهُ آتَمُّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ الَّتِي أَمَرَ بِهَا ،

المصنف هنا للاستدلال به على الحلف بالله تعالى وهو واضح لا خفاء به وعلى الحلف لتأكيد الأمر وقوته ولو أورده في الامارة كما فعل أبو داود لكان أكبر فائدة والله أعلم

➤ الحديث السابع ➤

وعنه قال قال رسول الله ﷺ «لَا نَزَلَ إِلَيْنَا أَحَدٌ كُمْ يَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ آتَمُّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطَى كَفَّارَتُهُ الَّتِي قَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَعَنْهُ قَالَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ « إِذَا اسْتَلَجَّ أَحَدُكُمْ بِالْيَمِينِ فِي أَهْلِهِ قَاتَهُ آتَمُّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ الَّتِي أَمَرَ بِهَا » (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه باللفظ الاول الشيخان من هذا الوجه «رواه البخاري عن اسحق بن ابراهيم ومسلم عن عبد بن رافع كلاهما عن عبد الرزاق وأخرجه ابن ماجه باللفظ الثاني الا أنه قال في اليمين ولم يقل في أهله من طريق عبد ابن حميد المعمرى كلاهما عن معمر عن ممام عن أبي هريرة وأخرجه البخاري عن ابن ماجه من طريق يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة باللفظ (من استلج في أهله يمين فهو أعظم إثمًا لير يعني الكفارة ولم يسق ابن ماجه لفظه بل قال انه نحو ما تقدم (الثانية) قوله (لان) بفتح اللام وهي لام القسم وقوله (يلج) بفتح الباء واللام وتشديد الجيم أى يتأدى في يمينه ويصر عليها ويمتنع من اخذ فيها وقوله في الرواية الثانية (استلج) هو استعمال منه وفي رواية (استلج) تشديد الجيم والادغام وهي أشهر وروايتنا هذه جاءت بالقاف وإظهار الادغام وهي لغة قريش يظهر منه مع الجزم قاله في النهاية وهو من الحاجاج بفتح الجيم وهو التأدي

على الشيء والاصرار عليه يقال لجبت في الأمر بكسر الجيم الأولى أُلج بفتح اللام ولجبت بفتح الجيم أُلج بكسر اللام لججاً ولججاً ولجاجة ذكره في المحكم وقوله في أهله يريد أن تلك اليمين تتعلق بأهله ويتضررون بعدم خنته فيها وقوله (آثم) بالمد أوله أى أكثر إنعاً أو أقرب إلى الآثم ومعنى الحديث أن تهادى الحالف على يمينه وامتناعه من الحنث مع تضرر أهله ببقائه عليها شر من خنته مع قيامه بالكفارة فإن هذا فيه ضرر وذلك لا ضرر فيه وجاء قوله آثم على لفظ المتفاعلة المقتضية للاشتراك في الآثم لأنه قصد مقابلة اللفظ على زعم الخالف وتوهمه فانه يتوهم أن عليه إنعاً في الحنث مع أنه لا آثم عليه فقال عليه الصلاة والسلام الآثم عليه في اللجاج أكثر لو ثبت الآثم وحكى صاحب النهاية في معنى الحديث قولاً آخر وهو أن يرى أنه صادق في يمينه مصيب فيلج فيها ولا يكفرها والمشهور في معناه الأول وهو الصحيح والله أعلم ﴿الثالثة﴾ فيه أن الحنث في اليمين أفضل من الاقامة عليها إذا كان فيه مصلحة وقد ذكر أصحابنا أن اليمين تنعقد على الأحكام الخمسة فعلاً وتركاً ولا تغير حكم المخوف عليه فإن حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيمينه طاعة والاقامة عايبها واجبة وحنث معصية ونجس به الكفارة وإذا حلف على ترك واجب أو فعل حرام فيمينه معصية ويجب عليه أن يحث ويكفر وإن حلف على فعل ثل كصلاة تطوع وصدقة تطوع فلا إقامة عليها طاعة والمخالفة مكروهة وإن حلف على ترك نفل فإيمين مكروهة والاقامة عليها مكروهة والسنة أن يحث وعد الشيخ أبو حامد وجماعة من هذا القبيل ما إذا حلف لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً وقال اليمين عليه مكروهة لقوله تعالى (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) واختار القاضى أبو الطيب أنها يمين طاعة لما عرف من اختيار السلف خشونة العيش قال ابن الصباغ يختلف ذلك باختلاف أحوال الناس وقصودهم وبراغهم للعبادة واشتغالهم بالضيقة والسعة وقال الرافعى والنووى وهذا أصوب وإن حلف على مباح لا يتعلق به مثل هذا الغرض كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب وتركها فله أن يقيم على اليمين وله أن يحث وهل الأفضل الوفاء باليمين أم الحنث أم يتخير بينهما

ولا ترجيح كما كان قبل اليمين (فيه أوجه) أصحابها الأول لقوله تعالى (ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها) ولما فيه من تعظيم اسم الله تعالى إذا علمت ذلك فإن كان الحديث في حلفه واجب كالاتفاق على الزوجة ونحو ذلك فالحنث واجب وإن كان على ترك مندوب كالاتفاق على الأقارب الذين لا تلزمه نفقتهم فالحنث مستحب والاقامة على اليمين مكروهة كما تقدم وإن كان على مباح فقد عرفت الخلاف فيه وقد يستدل به من يذهب إلى أن الحنث أفضل وقد يقال لا يتصور فيه مع تعلقه بالأهل استواء طرفيه لأن ذلك إنما يكون في الحلف على ترك منفعة لهم أو جلب ضرر لهم وعلى التقديرين فالحنث فيه مطلوب وأما لو حلف على ترك المبيت في بيت مخصوص وكان لا يحصل لأهله بذلك ضرر ولا تقع فلا يتناوله لفظ الحديث حتى يستدل به على مسألة الخلاف عند أصحابنا ولا يخفى أن الحديث فيما إذا لم يكن لحنث معصية ولو تضرر أهله ببقائه على اليمين فإن بقاءه عليها واجب ولا يفعل مصلحة أهله بمعصية الله تعالى ﴿الرابعة﴾ إن قلت كيف قابل في الحديث بين البقاء على مقتضى اليمين وإعطاء الكفارة وإعما المقابلة بين البقاء على اليمين والحنث فيها (قلت) لما كان وجوب الكفارة لازماً للحنث عبر به عن الحنث من إطلاق اللازم على الملزوم وأشير بذلك الكفارة إلى أنها جارية للحنث رافعة لمفسدة هتك حرمة الأثم فإذا قابلنا بين بقاءه على مقتضى اليمين مع ما فيه من الضرر وبين إيجاب الكفارة وانتفاع الآخذين بها الناشئ عن الحنث وجدنا إعطاء الكفارة أعظم مصلحة وأتم تمعنا ولهذا قال عليه الصلاة والسلام (لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني) ﴿الخامسة﴾ لا يخفى أن ذكر الأهل خرج مخرج الثالب في أن تقع الإنسان وصره إنما يعود على أهله فلو عاد ذلك على غير أهله كان حكمه حكم ما لو عاد عليهم وقد يتناول جميع ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها الحديث المتقدم ﴿السادسة﴾ فيه إيجاب الكفارة بتقدير الحنث لقوله في الرواية الأولى التي فرض الله في الثانية التي أمر بها وهو بضم الأخيرة على أبناء لمفعول وقوله التي فرض الله كذا في

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ

روايتهما وهو في الصحيحين بلفظ فرض الله عليه ولا يمكن تهدير عليه في روايتنا لأن حذف العائد المجرور في مثل هذا ممتنع بل التقدير فرضها الله لأن حذف العائد المنصوب في مثل هذا جائز

الحديث الثامن (١٦٦)

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ (فِيهِ) فَوَائِدُ فِي الْأَوَّلِيِّ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ دَاسَةَ عَنْهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَحَدِ ابْنِ حَنْبَلٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَبَابِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ الْقُضَلِ بْنِ مَوْسَى فِي الْحَاكِمِ فِي مُسْتَدْرَكِهِ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ شَقِيقٍ ثَلَاثَتُهُمْ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ بَلْفُظٍ مِنْ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ وَلَقِظَ ابْنُ مَاجَةَ لَمْ يَعِدْ إِلَيْهِ الْإِسْلَامَ سَالِمًا وَقَالَ الْحَاكِمُ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ (الثَّانِيَةِ) قَوْلُهُ (مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ) أَيْ عَاقِبَ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ عَلَى أَمْرٍ كَانَ قَالَ إِنْ نَعَلَ عَنْ نَفْسِهِ كَذَا فَهُوَ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ أَوْ يَهُودِي أَوْ يَهُودِي أَوْ نَصْرَانِي أَوْ كَافِرٌ وَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ أَصْحَابِ السَّنَنِ مَنْ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ أَيْ عَاقِبَ عَلَى أَمْرٍ كَادَتْ عَلَيْهِ رِوَايَةُ الْمُصَنِّفِ وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا تَقْسِيمُ حَالِهِ إِلَى كَاذِبٍ وَصَادِقٍ وَلَا يَتَأَنَّى ذَلِكَ إِلَّا بِمَعَ التَّعْلِيقِ وَاتَّعَجَبَ أَنْ أَبَا دَاوُدَ رَوَاهُ عَنْ

أحمد بغير اللفظ الذى حكيناه من المسند وقال الشيخ تقي الدين فى شرح
 الممثلة الحلف بالشئ حقيقة هو القسم به وإدخال بعض حروف القسم عليه
 كقوله والله والرحمن وقد يطلق على التعليق بالشئ يمين كما تقول الفقهاء إذا
 حلف بالطلاق على كذا ومرادهم تعليق الطلاق به وهذا مجاز وكان سببه مشابهة
 هذا التعليق باليمين فى اقتضاء الحث أو المنع ثم جوز الوجهين فى قوله عليه
 الصلاة والسلام فى حديث ثابت بن الضحاك من حلف بعة غير الاسلام وقال
 إن الثانى أقرب وأما نطق الحديث الذى نحن فى شرحه فانه يتعين فيه الثانى كما
 قرره والله أعلم ﴿الثالثة﴾ قوله فان كان كاذبا فهو كما قال أى أخبر بأمر ماض
 وعلق براءته من الاسلام على كذبه فى ذلك الاخبار وكان كاذبا فهو كما قال
 أى من البراءة من الاسلام وهو صريح فى أن هذا الكلام كفر وهو ظاهر
 المعنى كما لو علق طلاق زوجته أو عتق عبده على دخول الدار فى الماضى وكان
 قد دخل ، نعم لو بنى إخباره بذلك على ظنه أنه كذلك فينبغى أن لا يكفر لانه
 ربط الكفر بأمر يظن أنه غير حاصل فلا خلل فى اعتقاده ولا فى لفظه باعتبار
 ظنه ولم يتناول الحديث هذه الصورة عند من يشترط التعمد فى حقيقة
 الكذب وأما عند من لا يشترطه فهو تام مخصوص وبدل لذلك قوله فى حديث
 ثابت بن الضحاك (من حلف بعة غير الاسلام كاذبا متعمدا فهو كما قال) وهو فى
 الصحيحين بهذا اللفظ والله أعلم ﴿الرابعة﴾ قوله (وان كان صادقا فلا يرجع
 إلى الاسلام سالما معناه أنه قصر كمال اسلامه بما صدر منه من هذا اللفظ وقد
 تقدم أن لفظ ابن ماجه لم يعد إليه الاسلام سالما واللفظان صحيحان فتقص هو
 يتعاملى هذا اللفظ ونقص من اسلامه بذلك وهذا يدل على تحريم هذا اللفظ ولو
 كان صادقا فى كلامه وقد استدلل به على ذلك الخطاى فقال فيه دليل على أن
 من حلف بالبراءة من الاسلام فانه يآثم وصرح أيضا بتحريم ذلك وجوب
 التوبة منه الماوردى فى الحاوى والنووى فى الاذكار وقال فى شرح مسلم فيه بيان
 غلظ تحريم الحلف بعة سوى الاسلام كقوله هو يهودى أو نصرانى ان
 كان كذا أو واللات والعزى وشبه ذلك ثم قال وقوله كاذبا ليس المراد به التقييد

والاحتراز من الحلف بها صادقا لانه لا ينفك الحالف بها عن كونه كاذبا وذلك لانه لا بد أن يكون معظما لما حلف به فان كان معتقدا عظيمته بقلبه فهو كاذب في ذلك ، وإن كان غير معتقدا ذلك بقلبه فهو كاذب في الصورة لانه عظمه بالحلف به ، واذا علم أنه لا ينفك عن كونه كاذبا حمل التقييد بكونه كاذبا على أنه بيان لصورة الحال ويكون التقييد خرج على سبب فلا يكون له مفهوم ويكون من باب قوله تعالى (وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ) ونظائره فان كان الحالف معظما لما حلف به كان كافرا وإن لم يكن معظما بل كان قلبه مطمئنا بالإيمان فهو كاذب في حلفه عما لا يحلف به ومعاملته إياه معاملة ما يحلف به ولا يكون كافرا خارجا عن ملة الاسلام ويجوز أن يطلق عليه اسم الكفر ويراد كفر النعمة انتهى والتقسيم الذي في حديث بريدة يرد عليه والظاهر أن كلامه هذا إنما هو في مثل قوله واللات والعزى وإن كان ذكر في صدر كلامه أيضا قوله هو يهودي إن كان كذا (الخامسة) في نفسه حاله إلى صادقي وكاذبي يدل على أن في ذلك الاحار عن ماض كما تقدم فان الخبر هو المحتمل للصدق والكذب أما اذا وقع منه مثل هذا التعليق على وقوع أمر في المستقبل فقد يقال يلحق بالماضي ، ويقال ان فعل ذلك المحلوف عليه كفر والا فلا وقد يقال إن لفظ الحديث أولا متناول له إلا أنه لما فصل اقتصر على أحد القسمين ويعرف منه حكم القسم الآخر وقد يقال اذا كان عن ماض فقد حقق الكفر على نفسه ، واما اذا كان على مستقبل فقد يقع ذلك الامر وقد لا يقع والغالب من حال الآن هذا اللفظ أنه إنما يقصد به ابعاد نفسه عن ذلك الامر بربطه بأمر لا يقع منه وهذا أقرب وبواقف كلام الرافي حيث قال إن هذا اللفظ يتضمن تعظيم الاسلام وابعاد النفس عن اليهود ثم قال هذا اذا قصد القائل تبعيد النفس عن ذلك فأما من قال ذلك على قصد الرضى باليهود وما في معناه اذا فعل ذلك الفعل فهو كافر في الحال وسكت الرافي عن حالة الاطلاق وهو أن لا يقصد تبعيد النفس عن اليهود ولا الرضى به أو لم يعلم قصده بموته مريضا أو تعذر مراجعته وقال في ذلك شبيحا لأمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي إن

﴿ باب النفقات ﴾

عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «جَاءَتْ هِنْدُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَانَ عَلَى طَهْرِ الْأَرْضِ خَبَاءٌ أَحَبُّ أَنْ يُذَلَّهِمُ اللَّهُ

انقياس التكفير اذا جرى عن القرائن الحاملة على غيره لان اللفظ بوضعه
يقتضيه قال وكلام النووي في الاذكار يقتضى أنه لا يكفر بذلك والقياس خلافه
اتتهى وما ذكره الراقمى من أن هذا اللفظ يتضمن تعظيم الاسلام وإبعاد
النفس عن التهود يقتضى أنه لا يحرم الاتيان به لكن تقدم عن الخطابي
اطلاق الائم ولم يفصل بين الحلف على الماضى والمستقبل وصرح بذلك
النسوى في الاذكار فقال يحرم أن يقول ان فعلت كذا فانا
يهودى أو نصراني أو محوذلك فان قاله وأراد حقيقة فعله وخروجه
عن الاسلام بذلك صار كافراً في الحال وجرت عليه أحكام
المرتدين وإن لم يرد ذلك لم يكفر لكنه ارتكب محرماً فيجب علوكذابه التوبة
قال ابن الرفعة في المطلب إنه معصية ﴿ السادسة ﴾ استدلل به الخطابي على أنه
لا كفارة على قائل هذا اللفظ مطلقاً قال لأنه جعل عقوبته في دينه ولم يجعل في ماله
شيئاً وبهذا قل مالك والشافعى وأبو عبيد وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى أن ذلك
يمين تجب فيه الكفارة إذا حث فيه وحكاه الخطابي عن ابراهيم النخعي وأصحاب الرأى
والأوزاعى وسفيان الثورى واسحق بن راهويه وحكى الشيخ تقي الدين عن الحنفية
أن إيجابهم الكفارة إنما هو إذا تعلق بمستقبل فان تعلق بماض فاختلقوا فيه

﴿ باب النفقات ﴾

الحديث الأول

عن عروة عن عائشة قالت «جاءت هند إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله
ما كان على وجه الأرض خباء أحب إلي من أن ينظم الله من أهل خبائك وما على
ظهر الأرض اليوم أهل خباء أحب إلى أن يعزهم الله من أهل خبائك، فقال رسول

مِنْ أَهْلِ خِيَابِكَ ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ الْيَوْمَ أَهْلُ خِيَابٍ
أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يُعِزَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خِيَابِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ
مَسِيكٌ فَهَلْ عَلَى حَرَجٍ أَنْ أَتَفَقَّ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُتَفَقَّقَ عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ ،
وَبِإِذْنِهِ لِمُسْلِمٍ (رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِي مِنْ الْفَقَةِ مَا يَكْفِيهِ
وَيَكْفِي بَنِيهِ إِلَّا مَا آخَذَهُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ فَهَلْ عَلَى فِي ذَلِكَ
مِنْ جُنَاحٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ
مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ »

الله ﷺ وأيضاً والذي نفسى بيده ، ثم قالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل مسيك
فهل على حرج إن اتفق على عياله من ماله بغير إذنه فقال رسول الله ﷺ لا حرج
عليك أنت تتفق عليهم بالمعروف ، (فيه ١ فوائد) الأولى : أن تخرج من
هذا الوجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق عبد الزقاق عن ، من بلغظ
مسك وليس في رواية أبي داود والنسائي قصة الخباء وأخرجه البخاري من
طريق يونس ومن طريق شعيب بن أبي حمزة وأخرجه مسلم أيضاً من طريق
محمد بن عبد الله بن أخي الزهري ولقضي يونس وابن أخي الزهري فقال لا إلا بالمعروف
كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة وأخرجه الأئمة الستة خلا الترمذي
من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زعم مسلم (رجل شحيح لا يعطني
من الزمعة ما يكفني ويكفي بني إلا ما آخذه من ماله بغير علمه فهل على في ذلك من
جناح - فقال رسول الله ﷺ خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك وبنيك)

فأورده البخاري في مواضع أخصر من هذا **﴿ الثانية ﴾** (هند) هي بنت عتبة بن ربيعة زوج أبي سفيان صخر بن حرب كما هو مصرح بنسبها في رواية للشيخين وفي لفظها وجهان مشهوران الصرف وعدمه **﴿ الثالثة ﴾** قولها ما كان علي ظهر الأرض خباء بكسر الخاء المعجمة ممدود كذا رويناه عن والدي رحمه الله وهو في صحيح مسلم بلفظ أهل خباء ولا بد من تهدير أهل في روايتنا بدليل قوله (ينلهم) أن صح حذفه في روايتنا وهو مذكور في الالتاظ الثلاثة التي بعدها قال القاضي عياض أن أرادت به نفسه عليه السلام فكنت عنه بهذا وأكبرته عن مخاطبته وتعيينه ويحتمل أن تريد بأهل الخباء أهل بيته والخباء يعبر به عن مسكن الرجل وداره انتهى وقال في المشرق هو بيت من بيوت العرب قال أبو عبيد يكون من ويرأوصوف ولا يكون من شعر ثم يستعمل في غيره من مساكنهم وقال القرطبي أي أهل بيت كما جاء مفسراً في بعض طرقه وسمى البيت خباء لأنه يخفيء مافيه والخباء في الأصل مصدر تقول خبأت الشيء خباءً وخباء انتهى وفي المحكم عن ابن دريد أصله من خبأت خباء قال ولم يقل أحد أن الخبأ أصله الهمز إلا هو بل قد صرح بخلاف ذلك انتهى قال القرطبي ووصف هند في هذا الحديث جاء لها في الكفر وما كانت عليه من بغض رسول الله ﷺ وبغض أهل بيته وما آبت إليه حالها لما أسلمت تذكر لنعمة الله عليها بما اتقنها الله منه وبما أوصلها إليه وتعظيم حرمة رسول الله ﷺ ولتنبسط فيما تريد أن تسأل عنه وتزول آلام القلوب لما كان منها يوم أحد في شأن حمزة وغير ذلك **﴿ الرابعة ﴾** قوله عليه الصلاة والسلام وايضا والذي عسى يده أي سترين من ذلك ويتمكن الايمان من قلبك ويزيد حبك لله ورسول الله ﷺ ويقوى رجوعك عن بغضه وأصل هذه اللفظة كَمْض يَكْمُض إذا رجع وفي هذا بشرى لها بقوة ايمانها وتمكنه ومنقبة لها بذلك **﴿ الخامسة ﴾** قولها (إن اباسفيان رجل مسيك) أي شحيح كما في الرواية الأخرى والشح عندهم في كل شيء وهو أعم من البخل وقيل الشح لازم كالطبع وضطت هذه الدعوة بوجوب حكمها القاضي عياض (أحدها) مسيك بفتح الميم وتخفيف السين والثاني كسر الميم وتشديد

السبي قال القاضي عياض. وكانوا يرحلون فتح المم والآخر حائز على المبالغة كما قالوا شرب وسكير والاول ايضا من ابتية جمع المبالغة وقال النووي وهذا الثاني هو الأشهر في روايات المحدثين والاول اصح عند اهل العربية قال ابو العباس القرطبي وم رد انه صحيح مطلقا فتدمه بذلك وانما وصفت حاله معها فانه كان يفتقر عليها وعلى اولادها كما قالت لا يعطيني وبنى ما يكفيني وهذا لا يدل على البخل مطلقا فقد يفعل الانسان هذا مع اهل بيته لانه يرى غيرهم احوج منهم وأولى ليعطى غيرهم وعلى هذا فلا يجوز ان يستدل به على ان امانة بان كان بخلا فانه لم يكن معروفا بهذا **(السادسة)** فيه جواز ذكر الانسان بما يكرهه اذا كان للاستفتاء والتشكي ونحوهما وهو احد الموضع التي تباح فيها الغيبة **(السابعة)** وفيه جوار سماع كلام الاجنبية عند الافتاء والحكم وما في معناها وهذا اما ان يدل على ان صوتها ليس بعورة او على استثناء مثل هذه الصورة مثل المنع عند القائل بأنه عورة **(الثامنة)** فيه وجوب ثقة الزوجة وانها مقدرة بالكفاية وهو مشهور من مذاهب العلماء وبه قال ابو حنيفة ومالك واحمد وذهب الشافعي إلى تقديرها بالأمداد فقال على الموسر كل يوم مدان وعلى المعسر مد وعلى المتوسط مد ونصف قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث يرد على اصحابنا وفي مختصر ابن الحاجب وقد رمالك المد في البوه وقد ر ابن القاسم ويبتين ونعمه في الشهر الى ثلاث لان مالكا بالمدينة وبن القاسم بمصر وحكي الشيخ ابو عبد الحوي قولاً عن الشافعي ان ثقة الزوجة مقدرة بالكفاية **(التاسعة)** استدلل به بعض الحنفية على اعتبار الثقة بحال المرأة وأوضح من ذلك قوله في رواية الأخرى (ما يكفيك) لكن عارض ذلك قوله تعالى (ليسبق ذو سعة من سعته) فانه يدل على اعتبار حال الزوج وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب المالكية والحنابلة الى اعتبار حالهما معا وهو اختيار المصنف من الحنفية قال صاحب الهداية وعنه الفتوى وذهب الشافعي إلى اعتبار حال الزوج وهو قول الكرخي من الحنفية **(العاشرة)** وفيه وحرب ثقة الاولاد وانها مقدرة بالكمية وهو متفق عليه لكن لا بد ان يضم الي

ذلك الفقير فلا تجب نفقة الغنى وهل يعتبر الصغر والزمانة أولاً يعتبر ذلك، فيه خلاف ومذهب الشافعي اعتباره ﴿الحادية عشرة﴾ قال الخطابي استدله بعضهم على وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج قال وذلك أن أبا سفيان رجل رئيس في قومه ويبعد أن يتوهم عليه أن يمنع زوجته نفقتها ويشبه أن يكون ذلك في نفقة خادمها فاضيف ذلك إليها إذ كانت الخادم في ضمنها ومعدودة في جملتها انتهى والمعروف من مذاهب الفقهاء إيجاب نفقة خادم الزوجة وبه قال الأئمة الأربعة واعتبر الشافعية والمالكية والحنابلة في إيجاب ذلك أن يكون ممن يخدم مثلها عادة أو تحتاج إليه لمرض واعتبر الحنفية أن يكون الزوج موسراً رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وصححه صاحب الهداية وخالف في ذلك محمد بن الحسن، ثم قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن لا يجب عليه نفقة أكثر من خادم واحد وقال أبو يوسف يفرض لخادمين لأنها تحتاج إلى أحدهما لمصالح الداخل وإلى الآخر لمصالح الخارج واختاف المالكية في ذلك على ثلاثة أقوال (ثالثها) إن طالبها بأحوال الملوكية لزمه وحالف ابن حزم الظاهري في إيجاب نفقة الخادم وقال ليس على الزوج أن يتفق على خادم لزوجته ولو أنه ابن الخليفة وهي بنت خليفة إنما عليه أن يقوم لها بمن يأتيها بالطعام والماء مهيناً ممكناً للأكل غدوة وعشية ومن يكفيها جميع العمل من الكسب والفرش وعليه أن يأتيها بكسوتها كذلك لأن هذه صفة الرزق والكسوة قال ولم يأت نص قط بإيجاب نفقة خادمها عليه ﴿الثانية عشرة﴾ استدله على أن من له على غيره حق وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن وهو مذهب الشافعي وجماعة ومنع ذلك أبو حنيفة ومالك وحكي الداودي القولين عن مالك قال الخطابي وسواء كان من جنس حقه أو من غير جنسه لأن أنزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر المرافق التي تفرم لم ثم أطلق الأذن لها في أخذ كفايتها وكفاية أولادها من ماله ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى وأنه لا يخل على بيتي ما يكفني وولدي ﴿الثالثة

عشرة ﴿ فيه جواز إطلاق الفتوى ويكون المراد تعليقها بثبوت ما يقوله المستفتى ولا يحتاج المتفتى أن يقول إن ثبت كان الحكم كذا وكذا بل يجوز له الإطلاق كما أطلق النبي ﷺ فان قال ذلك لا بأس قال أبو العباس القرطبي وهذه الاباحة وإن كانت مطلقة لفظاً فهي مقيدة معنى فكانه قال إن صح ما ذكرت فغنى ﴿ الرابعة عشرة ﴿ فيه أن للمرأة مدخلا في كفالة أولادها والاتفاق عليهم من مال أبيهم قال أصحابنا إذا امتنع الأب من الاتفاق على الولد الصغير أو كان غائبا أذن القاضي لأمه بالأخذ من مال الأب والاستقراض عليه والاتفاق على الصغير بشرط أهليتها لذلك ولها الاستقلال بالأخذ من ماله .

بغير إذن القاضي بناء على أن إذن النبي ﷺ كان افتاء وهو الأصح كما سنبينه فان قلنا كان قضاء فلا يجوز لغيرها إلا باذن القاضي ﴿ الخامسة عشرة ﴿ فيه اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي قال النووي وقال أبو العباس القرطبي فيه دليل على اعتبار العرف في الأحكام الشرعية خلافاً للشافعية وغيرهم من المنكرين له لفظاً الآخذين له عملاً انتهى وقوله في تلك الرواية المتقدمة لا إلا بالمعروف ذكر القاضي عياض والنووي والقرطبي أن تقديره لا حرج ثم ابتداء فقال إلا بالمعروف أي لا تنفق إلا بالمعروف أو لا حرج اذا لم تنفق الا بالمعروف (قلت) ويحتمل أن تقديره لا تنفق الا بالمعروف والله أعلم ﴿ السادسة عشرة ﴿ استدلل به البخاري والخطابي وغيرهما على جواز القضاء على الغائب قال النووي بعد حكايته هذا الاستدلال عن جماعات من أصحابنا وغيرهم ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث لأن هذه القضية كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضراً بها وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد أو مستترا لا يقدر عليه أو متعزلاً ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً فلا يكون قضاء على الغائب بل هو افتاء وفي كون اذنه عليه الصلاة والسلام في هذه القضية افتاء أو قضاء وحين لأصحابنا أصحابها أنه افتاء انتهى وكلام الرافعي في غير موضع يقتضي ذلك لكنه قال في القضاء على الغائب واحتج الأصحاب على أبي حنيفة في منعه القضاء على الغائب بقضية هند وكان ذلك قضاء منه

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْبِدْ

على زوجها أبي سفيان وهو غائب انتهى والجمهور على القضاء على الغائب
وبه قال مالك والشافعي وأحمد إلا أن عن مالك قولين في الحكم عليه في الرباع
ثم إن القضاء على الغائب إنما يكون في حقوق الأديمين ولا يقضى عليه في
حقوق الله تعالى وذهب أبو حنيفة وسائر الكوفيين إلى أنه لا يقضى عليه
بقى **﴿السابعة عشرة﴾** استدل به أيضا البخاري والخطابي على أنه يجوز
للقاضي أن يحكم بعلمه بناء على أنه قضاء قال وذلك أنه لم يكلفها البينة فيما
ادعته من ذلك إذ كان قد علم رسول الله ﷺ ما بينهما من الزوجية وأنه كان
كالمتبضع عندهم بحل أبي سفيان انتهى والأظهر من قول الشافعي جواز القضاء
بالعلم في غير حدود الله تعالى والأشهر عن أحمد منعه إلا في عدالة الشهود وجرهم
وقال المالكية لا يحكم بعلمه مطلقاً إلا أن يكون بعد الشروع في المحاكمة ففيه
قولان فلو حكم بعلمه في غيره ففي فسحه قولان وأما ما أقر به في مجلس الخصومة
فحكم به فلا ينقض فلو أنكر بعد إقراره فقال مالك وابن القاسم لا يحكم بعلمه
وقال ابن الماجشون وسحنون يحكم فلو أنكر بعد أن حكم لم يفده على المشهور
ومن العجب جمع البخاري والخطابي وغيرهما بين هذا الاستدلال والذي قبله
وبين الاستدلال به على مسألة الظفر لا يكون إلا على القتوى وهذا الاستدلال
على القضاء والجمع بينهما متعذر - ٧ - والله أعلم **﴿الثامنة عشرة﴾** قال أبو العباس
القرطبي فيه أن المرأة لا يجوز لها أن تأخذ من مال زوجها شيئاً بغير إذنه قل
ذلك أو أكثر قال وهذا لا يختلف فيه (قلت) لكن لا يتعين في ذلك الاذن الصريح
فيجوز التصرف فيما تقوم القرائن على المسامحة به **﴿التاسعة عشرة﴾** فيه
جواز خروج المرأة من بيتها لحاجتها إذا أذن لها زوجها في ذلك أو علمت
رضاه به

— الحديث الثاني —

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «اليد العليا خير من اليد

العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تقول ، زاد البخارى (تقول
المرأة إما أنت تطعمنى وإما أن تطلقنى ، ويقول العبد أطعمنى
واستعملنى ، ويقول الابن أطعمنى إلى من تدعى ، فقال يا أبا
هريرة سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال لا ، هذا من كيس
أبي هريرة »

السفلى وأبدأ بمن تقول « (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه البخارى وأبو داود
والنسائى من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة (أفضل الصدقة
ما ترك غنى اليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تقول ، تقول المرأة إما أن تطعمنى
[أو تطلقنى] ويقول العبد أطعمنى واستعملنى ويقول الابن أطعمنى إلى من تدعى
فقالوا يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله ﷺ (قال لاهذا من كيس أبى هريرة؟
لقط البخارى ولم يذكر أبو داود الموقوف وأخرجه النمائى من رواية زيد بن
أسلم عن أبى صالح عن أبى هريرة وفيه فسل أبو هريرة من يعول يا أبا هريرة
فقال امرأتك تقول أتنقى على أو تطلقنى وعبدك يقول أطعمنى واستعملنى
وابنك يقول إلى من تدرنى وفى رواية له من هذا الوجه رفع ذلك ولفظه قليل
من أعول يارسول الله قال امرأتك ممن تعول تقول أطعمنى والافارقنى ، خادمك
يقول أطعمنى واستعملنى ، وولدك يقول إلى من تتركنى وأخرج مسلم
والترمذى والجلتين الثنتين رويناهما خاصة فى أثناء حديث من طريق قيس بن
أبى حازم عن أبى هريرة وأخرجه البخارى أيضاً من طريق عبد الرحمن
ابن خالد بن مسافر عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة بلفظ خير الصدقة
ما كان على ظهر غنى وأبدأ بمن تقول (الثانية) تقدم الكلام على الجملة
الاولى فى كتب الزكاة واما قوله (وأبدأ بمن تقول) فعناه (بمن نمون)
ويلزمك تمتته من عيالك فأن فضل شئ فليكن للأجانب يقال مال الرجل عياله

يعملهم وأعالهم وعيهم إذا قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة وغيرها قال في المحكم وعيال الرجل الذين يتكفل بهم وقال في المشارق : ثم من يقوم به الإنسان من ولد وزوجة **(والثالثة)** فيه إيجاب النفقة على العيال وفيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيره وفيه الابتداء بالألأم فالألأم في الأمور الشرعية **(الرابعة)** ترجم النسائي في سننه بعد رواية هذا الحديث على تفسيره وأورد فيه حديث ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (تصدقوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار ، قال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على زوجتك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر) ورواه ابن حبان في صحيحه هكذا ورواه أبو داود وابن حبان والحاكم في مستدركه وصححه بتقديم الولد على الزوجة وقال الخطابي في الكلام عليه هذا الترتيب إذا تأملت علمت أنه عليه السلام قدم الأولى فالأولى والأقرب فالأقرب وهو أنه أمره أن يبدأ بنفسه ثم بولده لأن الولد كبضعته هـ ذ صبعه هلك ولم يجد من ينوب عنه في الاتفاق عليه ثم ثلث فالزوجة وأخرجها عن درجة الولد لأنه إذا لم يجد ما ينفع عليها فرق بينهما وكان لها من يموها من زوج أو ذى رحم يجب نفقتها عليه ثم ذكر الخادم لأنه يباع عليه إذ عجز عن نفقته وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وإذا قد اختلفت الروايتان وكلاهما من رواية ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة فيصدر إلى الترجيح وقد اختلف على حماد بن زيد ، فقدم السفياك وأبو عاصم النبيل وروح بن القاسم عن حماد ذكر الولد على الزوجة وهي رواية الشافعي في المسند وأبي داود والحاكم في المستدرك وصححه وقدم الليث ويحيى القطان عن حماد الزوجة على أولاده وهي رواية النسائي وعند ابن حبان والبيهقي ذكر الروايتين معا وهذا يقتضي ترجيح رواية تقديم الولد على الزوجة انتهى وانسى أضيق عليه أصحابنا الشافعية كما

قاله الرافعي والنووي هديم الزوجة على الولد لأن تفقتها آكد فلها لا تمقط.
بعضى الزمان ولا بالأعمار ولأنها وجبت عوضاً لكن اعترضه إمام الحرمين
بأن تفقتها إذا كانت كذلك كانت كالديون وتفقة القريب في مال المفلس تهدم
على الديون وخرج لذلك احتمالاً في هديم القريب وأيده بهذا الحديث وهو
وجه حكاة لمتولى في التتمة أن تفقة الولد الطفل تقدم على تفقة الزوجة وقد
عرفت أن الخطابي مشى عليها في شرح هذا الحديث وعلاه بما سبق والله أعلم
﴿الخامسة﴾ قد يدخل في قوله وأبدأ بمن تعول كل من يمونه الانسان وإن
لم تكن نفقته واجبة عليه ويواقفه تمير صاحب المحكم العيال ويواقفه كلام
الامام الشيخ هي الدين السبكي في قسم الصدقات فانه قال الظاهر أن المراد
بالعيال من تلزمه نفقته ومن لا تلزمه ممن تفضى المروءة والعادة بقيامه بنفقته
من يمكن صرف الزكاة إليه من قريب حر وغيره وكذا الزوجة لأن تفقتها
آكد وإن كانت ديناً فلها تجب يوماً فيوما ولو جعلت من سهم الغارمين ففي
تميز نصيبها منه ونصيبه من سهم المساكين عسر أو خلاف في الأخذ بصفتين
وفي أفراد كل بالصرف من غير تبعة عسر حتى لو كانت مسكينة ولها ولد لو
كانت موسرة لزمها نفقته فهو من عيالها ﴿السادسة﴾ قد يستدل به على
تحريم الايثار بقوته أو قوت عياله لما في ذلك من مخالفة أمره عليه الصلاة
والسلام بالبداة بمن يعول وأقوى من ذلك في الدلالة على هذا قوله عليه
الصلاة والسلام كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت وهو الذي صححه النووي في
شرح المذهب لكن صحح في الروضة جواز الايثار بقوته دون قوت عياله
قال في شرح المذهب ولا يشترط في جواز الضيافة الفضل عن نفقته ونفقة
عياله لتأكدها وكثرة الحث عليها قال وليست الضيافة صدقة واستدل على
ذلك بحديث الانصاري الذي نزل به الضيف فاطعمه قوت صبيانه لكنه خالف
ذلك في شرح مسلم فقال لا يجوز لأنها غير واجبة وأجاب عن الحديث المذكور
محملة على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين للأكل وإنما طلبوه على عادة الصبيان
في العباب من غير حاجة واقفه أعلم

﴿ كِتَابُ الْجَنَائِزِ وَالْقَصَاصِ وَالذِّيَّاتِ ﴾ —

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَأُولُوا لِإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ » وَلَفْظُ الشَّيْخَيْنِ (أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ) وَزَادَ مُسْلِمٌ بَعْدَ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ)

﴿ كِتَابُ الْجَنَائِزِ وَالْقَصَاصِ وَالذِّيَّاتِ ﴾ —

﴿ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ﴾

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ » (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأَوَّلَى ﴾ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ بُوَيْسِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةُ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ كَلَامًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظُ أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظُ أَمَرْتُ أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا الْحَدِيثَ وَأَخْرَجَهُ الْأَعْمَةُ الْحَمَّسَةُ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ لَمَاتُوفِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مِنْ كُفْرٍ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فَنَ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحَسَابِهِ عَلَى اللَّهِ)

الحديث وجعله النسائي في رواية له من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ من غير ذكر عمر وأخرج الفيضان من طريق محمد بن زيد عن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رفوطاً (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله) وزاد البخاري بعد قوله وأموالهم إلا بحق الإسلام ﴿الثانية﴾ أمر الله نبيه عليه الصلاة والسلام بمقاتلة الناس حتى يدخلوا في الإسلام فامتثل ذلك وأخبر عن نفسه لأنه لا يزال يفعله ولهذا سمي نبي الملحمة أي القتال وفيه ان الجهاد من أصول الدين التي يجب القيام بها فإن الأمر له امر لجميع أمته إلا ما قام الدليل على اختصاصه به وقائدة توجيه الخطاب إليه أنه الداعي إلى الله تعالى والمبين عنه معنى ما أراد على هذا جاء قوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) فافتتح الخطاب باسمه خصوصاً ثم خاطبه وسأثر أمته بالحكم عموماً والله أعلم ﴿الثالثة﴾ اقتصر في هذه الرواية على أن غاية القتال قول (لا إله إلا الله) فظاهره الاكتفاء بذلك في حصول الإسلام وإن لم يضم إليه شيئاً وبه قال بعض أصحابنا فقال يصير بذلك مسلماً ويطالب بالشهادة الأخرى فإن أي جعل مرتداً وخص بعضهم ذلك بالوثني والمعتل لأنه أقرب ما كان يحجده وحكي إمام الحرمين ذلك عن المحققين أن من أتى من الشهادتين بكلمة تخالف معتقده حكمه بالإسلام وإن أتى منهما بما يوافق لم يحكم بالإسلامه فقال في الوثني والمعتل ما تقدم وقال في اليهودي إذا قال محمد رسول الله حكمه بالإسلامه قال واختلفوا في أن اليهودي أو النصراني إذا اعترف بصلاة توافقت ملتناً أو حكم يختص بشريعتنا هل يكون بذلك مسلماً قال وميل معظم المحققين إلى كونه إسلاماً وعن القاضي حسين في ضبطه أنه قال كل ما كفر المسلم بحجده كان الكافر المخالف له مسلماً بعقده ثم إن كذب ما صدق به كان مرتداً وقال أصحاب هذه الطريقة إنما ورد هذا الحديث في العرب وكانوا عبدة أوثان لا يوحدون فاختص هذا الحكم بهم وعن كان في مثل حالهم والذي عليه جمهور العلماء من أصحابنا وغيرهم أنه لا يصير مسلماً إلا بنطقه بالشهادتين وأجابوا عن هذا الحديث بأن فيه اختصاراً وحذفاً دل عليه قوله

في الرواية الاخرى من حديث أبي هريرة أيضاً ويؤمنوا بى وبما جئت به
والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك
بقية الروايات والنبي ﷺ لم يخص بذلك العرب ومن كان مناهم بذكره شرطا
أما في حق كل أحد وبطل لذلك أيضا قوله في حديث ابن عمرو وهو في الصحيحين
كما تقدم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وقيموا الصلاة
وؤتوا الزكاة واستغنى في هذه الرواية بذكر احداها عن الاخرى لارتباطهما
وشهرتهما وفسر الشافعى في بعض المواضع الاسلام بالشهادتين وبالرأفة من كل
دين خالف الاسلام فأخذ بعضهم بظاهره واشترط ذلك وحمله أكبرهم على كافر
يمترف بأصل رسالة نبينا عليه الصلاة والسلام كقوم من اليهود يقولون إنه
مرسل الى العرب خاصة فهو لا بد في حقهم من البراءة بخلاف غيرهم وقد نص
الشافعى في موضع آخر على هذا التفصيل (الراصة) استدلل بهذا الحديث وما
كان مثله الكرامية وبعض المرجئة على أن الايمان هو الاقرار باللسان دون
عقد القلب لانه عليه الصلاة والسلام لم يعتبر سوى ذلك وجواب اجتماعه انه انما
علقه بالقول لانه الذى يظهر ويرتب عليه الاحكام وأما الاعتقاد بالقلب فلا
سبيل لنا الى معرفته لكنه لا يحير في انباطن مسلما بدونه ولو اعترف بما يعتقده
حكنا بكفره ومن اقوى ما يرد به على هؤلاء اجماع الامة على إكفار المناقضين
وان كانوا قد اظهروا الشهادتين قال الله تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات
أبدأ ولا تم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله، الى قوله وتزهق أنفسهم وهم
كافرون) ومما يرد عليهم قوله في الرواية الاخرى في صحيح مسلم ويؤمنوا بى
وبما جئت به وأيضا فلفظ الرواية الاخرى في الصحيح حتى يشهدوا والشهادة
لا بد فيها من مواطاة القلب بالسان بدليل تكذيب الله تعالى للمناقضين في قولهم
(نشهد انك لرسول الله) (الخامسة) فيه حجة للشافعى والجمهور على ان من أظهر
الاسلام وأمر الكفر يقبل اسلامه في الظاهر وذهب مالك وأحمد فيما حكاه
عنهما الخطابى الى أن توبة الرنديق وهو الذى يكر الشرع حجة لا تقبل وبه
قال بعض أصحابنا إن تاب مرة واحدة قبلت توبته وإن تكرر ذلك منه لم تقبل

وقال بعضهم إن أسلم ابتداء من غير طلب منه وإلا قبل فهذه خمسة أوجه لأصحابنا والصحيح عندهم قبولها مطلقا كما قدم ﴿السادسة﴾ حديث ابن عمر صريح في قتل تارك الصلاة ومانع الزكاة وهو كذلك في الجاحد لانه كافر وأما تارك الصلاة كسلا فتقدم الخلاف فيه في أول كتاب الصلاة وأما تارك الزكاة بخلا فأنها تؤخذ منه قهراً فان امنع بالقتال قوتل وهو موافق لقوله تعالى « فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا سبيلهم » ولهذا بوب البخارى على هذه الآية وأورد هذا الحديث لموافقتها لها وقال في آية أخرى (فاخوانكم في الدين) وحكى عن أنس بن مالك رضى الله عنه انه قال هذه الآية من آخر ما نزل من القرآن قال ان بطل فقام الدليل الواضح من هاتين الآيتين على أن من ترك الفرائض أو واحدة منها فلا يخلى سبيله وليس بأخ في الدين ولا يعصم دمه وماله قال ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام « فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بمحقتها » (السابعة) فيه أن الاسلام يعصم الدم والمال وفي معنى ذلك العرض وبهذا خطب النبي ﷺ في حجة الوداع فقال (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام) وقوله (إلا بمحقتها) أى بحق الأنفس والأموال بأن يستحق النفس لكونها قتلت مكافئاً لها عمداً عدواناً أو المال بطريق يقتضى ذلك فيؤخذ حينئذ ما استحق ويستثنى ذلك من عموم العصمة وقوله في رواية البخارى إلا بحق الاسلام لأنه مقتضاه وموجه وقارة إلى الأنفس والأموال لتعلقها بها (الثامنة) قوله (وحسابهم على الله) أى فيما يسترون به ويخفونه دون ما يخشون به في الظاهر من الاحكام الواجبة فان حكام المسلمين يقيمون ذلك عليهم وقد أن الاحكام تجري على الظاهر والله يتولى السرائر ولهذا قال النبي ﷺ (إني لم أؤمر أن أشق على أئمة الناس ولا عز بطونهم) لما قال له خالد ابن الوليد كم من مصل يقول بإسمائه ما ليس في قلبه ، وهو ثابت في الصحيح (التاسعة) قال النووى في قوله في رواية مسلم (ويؤمنوا بى وبما جئت به) فيه دلالة ظاهرة لمنهجه المحقق والحمد لله من السلف والخلف أن الاسان إذا

وَعَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا يَمْشِيَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ
بِالسَّلَاحِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحَدَكُمْ لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ فَيَقَعَ
فِي حُفْرَةٍ مِنْ نَارٍ)

اعتقد دين الاسلام اعتقاداً جازماً لا تردد فيه كفاه ذلك وهو مؤمن من
الموحدين ولا يجب عليه تعلم أدلة المتكلمين ومعرفة الله تعالى بها خلافاً لمن
أوجب ذلك وجعله شرطاً في كونه من أهل القبلة وزعم أنه لا يكون له حكم
المسلمين إلا به وهو قول كثير من المعتزلة وبعض أصحابنا المتكلمين وهو
خطأ ظاهر فإن المراد التصديق الجازم وقد حصل ولأن النبي ﷺ اكتفى
بالتصديق بما جاء به ولم يفترض المعرفة بالدليل وقد تظاهرت بهذا أحاديث في
الصحيح يحصل مجموعها التواتر بأصلها والعلم القطعي انتهى ﴿ العاشرة ﴾
أورد المصنف رحمه الله في كتاب الجنايات لأمرين (أحدهما) دلالة على أن
نفس المسلم معصومة فتكون مضمونة ويدخل في ذلك أحكام الجنايات
وتفاصيلها معروفة (الثاني) دلالة على أن العصاة تزول ارتكاب المسلم
ما يقتضي الشرع قتله به فلا يكون الجاني معصوما بالنسبة إلى ولي الدم
وتفاصيل ذلك معروفة والله أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ المقاتلة إلى غاية الاسلام
يستثنى منه أهل الكتاب فإنهم يقاتلون إلى إحدى فائتين اما الاسلام أو بذل
الجزية قال الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)

الحديث الثاني

وعنه قال قال رسول الله ﷺ « لَا يَمْشِيَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ فَإِنَّهُ
لَا يَدْرِي أَحَدَكُمْ لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ فَيَقَعَ فِي حُفْرَةٍ مِنْ نَارٍ » (فيه) فوائد
﴿ الأولى ﴾ اتفق عليه الشيخان من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن
معمر عن همام بلفظ (لا يشير) وأخرج مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين
عن أبي هريرة مرفوعاً (من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه وإن كان

أخاه لأبيه وأمه) (الثانية) قوله (لا يمشين) كذا ضبطناه في أصلنا عند والدي رحمه الله من المثنى والذي في الصحيحين لا يشير من الإشارة وهو المعروف وكذا وقع فيهما ماثبات الياء مرفوعاً وهو نهى بلفظ الخبر كقوله تعالى (لا تضار والدة بولدها) وقوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن) وهو أبلغ وأكد من صيغة النهي و (رواية الأولى) إن ثبتت فهي بمعنى الرواية الثانية وراجعة إليها لأن المراد نهيه عن نحتي إذ حثته مشيراً له بالسلاح سادة (في النهي عن الإشارة إلى المسلم بالسلاح وهو نهى تحريم فأن في ازرايا الأخرى من أشار إذ أحبه بمحبة فان الملائكة تلعنه ولعن الملائكة لا يكون إلا بحق ولا يستحق اللعن إلا قاتل المحرم ولا فرق في ذلك بين أن يكون عبر سبيل الجد أو الهزل وقد دل على ذلك قوله وإن كان أخاه لأبيه وأمه فإن الانسان لا يشير إلى تثقيب السلاح على سبيل الجد وإنما تقع منه حرماً ويتقدير أن يكون ذلك على سبيل الحد فتحریم ذلك أغلظ من تحريم غيره فلا يصح جعله غاية فدل على أن المراد الهزل فإن تحريمه على طريق الجد واضح لأنه يريد قتل مسلم أو حرجه وكلامها كبيرة وأما الهزل فلا ترويع مسلم وأذى له وذلك محرم أيضاً وقد جاء في الحديث لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً (الرابعة) المراد أخوة الاسلام ويلتحق به الذي أيضاً لتحريم أدائه وحرجه الحديث يخرج الغالب ودخول السلاح ما عظم منه وصغر وهل تدخل العمدة في ذلك فيه احتمال لأن الترويع حاصل وكذلك احتمال سقوطها من يده عليه وقد يقال لا يراد بذلك إلا ماله فصل بدليل قوله في الرواية الأخرى بمحبة (الخامسة) قوله يترع في يده بكسر الزاي وبالميم المهملة ومعناه رمى في يده وبحق صرته كأنه يرفع يده وبحق إشارة والزرع العمل باليد كالاستقاء بالدلو ونحوه وأصله الحذب والقلع قال في المشارق وأصل فعل إذا كان عينه أو لأمه حرف حذق أن يكون مستقبله كذلك مفتوحاً ولم يأت في المستقبل مكسوراً إلا يترع ويهيء (قلت) ومثله يرجع وما ذكرناه من ضبط هذه اللفظة هو الذي حكاه القاضي عياض عن جميع روايات مسلم ونقله

وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) بَعَثَ أَبَا جَهْمَ بْنَ حَازِمَةَ مُصَدِّقًا لِفَلَاخٍ رَحُلًا فِي صَدَقَتِهِ فَضَرَبَهُ أَبُو جَهْمَ فَتَجَدَّ فَاتُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا الْقَوْدَ بَارِسُ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَعَسَرَ كَذًا

النوى عن نسخ بلادنا وهو المسهور في رواية المحاربي وروى فيه أيبزغ
بفتح الزاي والآخر المنعصمة وهو كدك في رواية أبي ذر الهروي ومعه
يحمل على تحقيق ضربه وبين ذلك نزع الشيطان غوائه وبغوؤه
السادسة: قوله فقعه دونه في صحيح المحاربي بالنصب والرفع لكرهه
في جواب الترحي وقد قرئ به قوله تعالى (نعلی أدع) الأسباب أسباب
السموات فأطلع) قرأ حفص عن عاصم بالنصب والماقون بالرفع "السابعة"
يحمل أن يكون الحديث على ظاهره في أن الشيطان يتعاضى بيده جرح المس
أوبى المثير حتى يفعل ذلك على خلاف الرويتين ويحمل أنه يجوز على
طريقة نسبة الأسماء القبيحة استنكارة إلى الشيطان والمراد سبق السلاح
بنفسه غير قصد للثامنة: فيه تأكيد حرمة المس والتعاضى الشديد عن
ترويعه وتخويفه والتعرض له فيؤديه "التاسعة" استدله بعض المالكية
على مذهبهم في سد الذرائع في قوله أنه لا يدري أحدكم أني آخره - العاشرة -
وجه إرادته في الجنایات أنه إذا دل على تحريم ما قد ينتهي إلى الجنایة فتحريم
الجنایة من باب الأولى .

الحديث الثالث

وعن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ بعث أبا جهم بن حديفة مصداقاً فلاحه رجل في صدقته فضربه أبو جهم فشحه فأتوا النبي ﷺ فقالوا القود يا رسول الله فقال النبي ﷺ لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لهم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لهم كذا وكذا فرضوا فقال النبي ﷺ إني خاطب على الناس وغبرهم براضاكم قالوا نعم فنخطب النبي ﷺ فقال : إن هؤلاء الذين أتوني يريدون

وَكَذَا قَلَمٌ يَرُصُّو فَقَالَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا قَلَمٌ يَرُصُّو ، فَقَالَ لَكُمْ
 كَذَا وَكَذَا قَرُصُّو ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنِّي خَاطِبٌ عَلَى النَّاسِ وَخَبْرٌ
 بِرِضَائِكُمْ ، قَالُوا نَعَمْ ، فَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ هَؤُلَاءِ اللَّيْثِيَّينِ
 أَتَوْنِي يُرِيدُونَ الْقَوْدَ فَمَرَضْتُ عَلَيْهِمْ كَذَا وَكَذَا قَرُصُّو أَفَرَضَيْتُمْ ؟
 قَالُوا لَا ، فَهَمَّ الْمُهَاجِرُونَ بِهِمْ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْفُوا فَكَفُوا
 ثُمَّ دَعَاهُمْ فَزَادَهُمْ وَقَالَ أَرْضَيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ ؛ قَالَ فَاِنِّي خَاطِبٌ عَلَى
 النَّاسِ وَخَبْرٌ بِرِضَائِكُمْ ، قَالُوا نَعَمْ فَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ
 أَرْضَيْتُمْ ؟ قَالُوا نَعَمْ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ

القود فمرضت عليهم كذا ركذا فرضوا أفضيتهم قالوا لا فهم المهاجرون بهم
 فأمرهم النبي ﷺ أَنْ يَكْفُوا فَكَفُوا ثُمَّ دَعَاهُمْ فَرَادَهُمْ وَقَالَ أَرْضَيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ
 قَالَ فَاِنِّي خَاطِبُ النَّاسِ وَخَبْرٌ بِرِضَائِكُمْ قَالُوا نَعَمْ ؛ فَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ
 أَرْضَيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (فِيهِ) فَوَائِدُ
 فِي الْأَوَّلِيِّ أَخْرَجَهُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ
 طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَقَالَ ابْنُ مَاجَةَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْيَحْيَى يَقُولُ
 تَعْرِفُونَ هَذَا مَعْمَرًا أَعْلَمَ رَوَاهُ غَيْرُهُ (الثَّانِيَةِ) أَبُو جَهْمٍ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ
 مَكْبَرٌ قِيلَ اسْمُهُ طَامِرٌ وَقِيلَ عُبَيْدُ بْنُ حَذِيفَةَ قُرَشِيٌّ عَدُوٌّ أَسْلَمَ حَامِ الْفَتْحِ وَكَانَ مُقَدِّمًا
 فِي قُرَيْشٍ مَعْطَا وَكَانَتْ فِيهِ فِي بَيْتِهِ شِدَّةٌ وَفِيهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا
 يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ طَائِفَةٍ يَشِيرُ إِلَى صِرْبٍ نِسَاءً وَكَانَ عَالِمًا بِالنَّسَابِ وَهُوَ مِنَ الْمُعَمَّرِينَ
 شَهِدَ بَنِيَانِ السَّكْبَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ فِي زَمَنِ الرَّبْرِ وَقِيلَ إِنَّهُ مَاتَ فِي آخِرِ
 خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ وَهُوَ صَاحِبُ الْإِنْبِغَانِيَّةِ (الثَّالِثَةِ) الْمُسَدِّقُ بَفَتْحِ الصَّادِ
 وَتَخْفِيفِهَا وَكُسْرِ الدَّالِ وَتَشْدِيدِهَا هُوَ عَامِلُ الْمَدْفِقَةِ الَّتِي يَأْخُذُهَا وَأَمَّا بِتَشْدِيدِ

الصاد فهو المعطى وأصله المتصدق أدغمت التاء في الصاد لتقارب مخرجيهما وقال ثابت إنه يقال بالتخفيف للذي يأخذها والذي يعطيها وجاء استعمال المشدد في طالب الصدقة أيضاً وأنكره ثعلب ﴿الرابعة﴾ قوله (فلاجه رجل) هو بتشديد الجيم كذا ضبطناه ورويناه أى تمادى في خصومته قال في الصحاح الملاجة التمادى في الخصومة وقال في المحكم لج في الأمر تمادى عليه وأبى أن ينصرف عنه ووقم في بعض نسخ أبي داود فلاحه بتشديد الحاء المهمة لأن صحت الرواية به فهو مثل الأول في المعنى من اللاحاح في المسألة وهو المداومة عليها ومنه قولهم ألح السحاب أى قام مطره وأورده الخطابي في معالم السنن من طريق ابن داسة عن أبي داود فلاجه رجل أو لاحاه على الشك ولم يتكلم على الأولى وإنما تكلم على الثانية وهى قوله لاحاه وقال معناه نازعه وخاصه وفى بعض الأمثال (ماداك من لاحاك) ﴿الخامسة﴾ قوله (فشجه) بالشين المعجمة والجيم أى جرحه فى رأسه ووجهه والشجة الجراحة فى الرأس أو الوجه دون غيرهما من البدن كذا ذكر صاحب المحكم من أهل اللغة وقاله الفقهاء من أصحابنا وغيرهم وخصصها صاحبها الصراح والمشارق بجراحة الرأس ولعلهما ذكرا الغالب وقال صاحب النهاية الشج فى الرأس خاصة فى الأصل ثم استعمل فى غيره من الأعضاء وظاهر قوله فى غيره أن ذلك لا يختص بالوجه وهو غير معروف ﴿السادسة﴾ قوله قاتوا النبي ﷺ أى المشجوج ومن يساعده على ذلك وقد تبين بآخر الحديث أنهم من بنى ليث والقود بفتح القاف والواو القصاص وهو منسوب محذوف أى قطب القود ﴿السابعة﴾ تقرر السبي ﷺ هذا على طلب القود ومراضاته له بما يختاره من العوص يدل على وجوب القصاص فيه وذلك يرد على قول أبي داود رحمه الله فى تبويبه فى سننه (العامل يصاب على يده الخطأ) فانه لو كان خطأ لم يكن فيه قود ﴿الثامنة﴾ قال الشافعى وأحمد وأبو حنيفة لا قصاص فى نىء من شجاج الرأس والوجه إلا فى الموضحة وهى الجراحة التى توضح العظم أى تكشفه وقال مالك ومحمد بن الحسن يجب للقصاص فيما قبلها أيضاً من الجراحات وهى الخرصمة والدامية والباضعة

والمتلاحة والسحق وإنما لا يجب القصاص فيما بعدها من الهاشمة وغيرها وقال
أشهب يجب في الهاشمة القصاص إلا أن تصير منقولة وقال ابن القاسم إن تصير منقولة وقال
ابن حزم الظاهري يجب القصاص في سائر الجروح تمسك بقوله تعالى (والجروح قصاص)
فعلى قول الأكثرين يتعين في هذه النسخة أن تكون موضحة لأنه لا قصاص فيما
سواها وعلى قول غيرهم لا ينعين ذلك ولا يمكن الاستدلال بالحديث لأحد الشقيين
لأنها واقعة غير محتمة فلا استدلال بها " التاسعة " فيه وجوب القصاص
على النوايا كغيره من الحنابلة قال الخطابي وروى عن أبي بكر وعمر رضي الله
عنهما أنه ما قاتا من العاقل ومن رأى عليهم القود الشافعي وأحمد وإسحق (قات)
لا أعلم في ذلك خلافاً عند أحمد - إدوان وإنما اختلفوا في ضمان الخطأ المتعمد
به التأديب والتعزير في العاقرة إن قتل أرض الموضحة مقدر ومو خمس من
الابل كما روى ذلك من عدة طرق منها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي فلم وقعت المأكدة في ذلك
والمرأضة ولم لا أرمو بخمس من الابل (قات) هذا مما يدل على أن الجنابة
كانت عمداً فكانت الحيرة أمجى عليه في القصاص فروضى عن ذلك بزيادة على
هذا ليعفو عن القصاص ولهذا قال الخطابي فيه دليل على حوز إرضاء المشجوح
بأكثر من دية النحلة إذا طالب المشجوح القصاص في الحادية عشرة (قات) الخطابي
وفيه حجة لمن رأى ونوف الحاكم عن الحكم بعماله لأنهم لما رضوا بما أعطاهم
النبي ﷺ لم يرجعوا عنه لم يلزمهم برضاهم الأول حتى كان ما رضوا ظاهراً
(قلت) وقد يقول المجوز للحكم بالعلم لم يصدر منهم أولاً تصريح بالعفو عن
القصاص على ذلك المقدار وإنما حصل منهم ركون لذلك لا يلزمهم الاستمرار
عليه وقد يقال فإذ قصد النبي ﷺ تطيب خواطرهم واستأنها وكان يعطيهم
ذلك المبلغ من عنده فقصده أن يحصل منهم الرضى بذلك في الباطن والاستمرار
عليه والله أعلم (الثانية عشرة) قال ابن حزم في هذا الخبر عن الجاهل وأنه
لا يخرج من الإسلام بما لو فعله العالم الذي قامت عليه الحجة لكان كافراً لأن
هؤلاء الذين كذبوا النبي ﷺ وتكذبه كفر مجرد بلا خلاف لكنهم

﴿بَابُ اشْتِبَاهِ الْجَانِي بِغَيْرِهِ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « نزل نبي من الانبياء تحت شجرة فلدغته نملة فأمر بجهازه فأخرج من تحتها وأمر بها فأحرقت في النار ، قال فأوحى الله إليه فيه نملة واحدة » وفي رواية لهما فأوحى الله إليه (في أن قرصتك نملة أهلكت أمة من الأمم تسبح) ؟ وقال البخاري (أحرقت)

عذبوا بالجهالة فلم يكفروا (قلت) ومحتمل أنهم لما أنكروا الاستمرار على ذلك الرضى حيث يجوز لهم الرجوع عنه إذا لم يقع تصريح بالعمو أو ظنوا أن لهم الرجوع بعد العمو الصريح لا أنهم أنكروا أن ذلك وقع منهم قبل ذلك فإنه كفر بلا شك كما قال (الثالثة عشرة) قال الخطابي وفيه دليل على أن القول في الصدقة قول رب المال وأنه ليس للساعي ضربه وإكراهه على ما لم يظهر له من ماله

﴿بَابُ اشْتِبَاهِ الْجَانِي بِغَيْرِهِ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (نزل نبي من الانبياء تحت شجرة فلدغته نملة فأمر بجهازه فأحرق من تحتها وأمر بها فأحرقت في النار قال فأوحى الله عز وجل إليه فهلا نملة واحدة) (فيه) فوائد (الأولى) اتفرد به مسلم من هذا الوجه وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة واتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة بلفظ قرصت نملة نبياً من الانبياء فأمر بقرية النمل فأحرقت فأوحى الله إليه إالآن قرصتك نملة ، قال البخاري أحرقت وقال

الباقون أهلكت أمة من الأمم تصحح ١١ ﴿الثانية﴾ قوله لدغته بالذال المهمة والغين المعجمة أى قرسته ويستعمل ذلك فى سائر ذوات السموم أما بالذال المعجمة والعين المهمة فهو الخفيف من احراق النار كالسكى ونحوه والجهاز بفتح الجيم وكسرهما المتاع وقوله (فأمر بها فاحرقت) قد يفهم منه أن المراد تلك النملة لكن يردده قوله فهلا نعمة واحدة فيحتمل أن يعود الضمير على الشجرة وهى التى عاد عليها الضمير فى قوله من تحتها والمراد احراقها لتحرق النحل ويحتمل أن يعود على قرية النمل وهى منزلهم وإن لم يتقدم لها فى هذه الرواية ذكر بدليل قوله فى الرواية الأخرى فأمر بقرية النمل فاحرقت وقوله (فهلا نعمة واحدة) واحدة منصوب بفعل محذوف تقديره فهلا أحرقت أو عاقبت نعمة واحدة وهى التى قرصتك لأنها الجانية وأما غير هان فليست لها جناية ﴿الثالثة﴾ قال النووى قال العلماء هذا الحديث محمول على أن شرع ذلك النبى كان فيه جواز قتل النمل وجواز الاحراق بالنار ولم يعتب عليه فى أصل القتل والاحراق بل فى الزيادة على النملة الواحدة وأما فى شرعنا فلا يجوز الاحراق بالنار للحيوان إلا إذا أحرق انسانا فمات بالاحراق فلوليه الاقتصاص باحراق الجانى وسواء فى منع الاحراق بالنار القتل وغيره للحديث المشهور لا يعذب بالنار إلا الله وأما قتل النمل فذهبنا أنه لا يجوز واحتج أصحابنا فيه بحديث ابن عباس أن النبى ﷺ (نهى عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصراد) رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم انتهى وقال القاضى عياض فيه دليل على قتل النمل وكل مسؤد لكن الله تعالى عتبه على التشفى لنفسه بقتله هذه الأمة العظيمة المسبحة بسبب واحدة وقيل كان عتبه على ذلك بسبب ما جاء فى خبر أنه مر بقرية أهلكتها الله تعالى فقال يا رب قد كان فيهم صبيان ودواب ومن لم يقترف ذنبا ثم انه نزل تحت شجرة فجرت له هذه القصة التى قدرها الله تعالى على يده تنبيها له على ما سبق منه وفيه أن الجنس المؤذى يقتل وإن لم يؤذى وتهتل أولادها وإن لم تبلغ الأذى على أحد القرائن ثم حكى عن الإمام المازدى أنه قال يكره قتل النمل عندنا إلا أن يؤذى

ولا يقدر على دفعهم الا بالقتل فيستخف وقال أبو العباس القرطبي ظاهر هذا الحديث أن هذا النبي إنما طابه الله تعالى حيث انتقم لنفسه باهلاك جمع أذاه منه واحلوا كان الأولى به العبر والعصع لكون وقع للنبي أن هذا النوع مؤذ لبني آدم وحرمة بني آدم أعظم من حرمة غيره من الحيوان غير الناطق فلو انقرد له هذا النظر ولم ينضم إليه التشفى الطبيعي لم يعاقب والله أعلم لكن لما انضاف التشفى الذى دل عليه سياق الحديث عوتب عليه والذى يؤيد ما ذكرنا التمسك بأصل عصمة الانبياء وأنهم أعلم الناس بالله وبأحكامه وأشداهم له خشية انتهى واعلم أن هذا الذى أطلقه النووى من أنه لا يجوز قتل النمل عندنا عمله فى النمل الكبير المعروف بالسليمانى كذا قاله الخطابي والبغوى فى أو اخر شرح السنة قال البغوى وأما الصغير المسمى بالنمل فاسمه الذر وقتله جائز بغير الاحراق وفى الاستقصاء عن الايضاح للصيرى أن الذى يؤذى منه يجوز قتله بل يستحب وقتل الحب الطبرى شارح التنبيه عن الشافعى رحمه الله أنه أطلق كراهة قتل النمل وهو يدل على كل حال على الجواز فى الصغير فانه إما طام أو خاص وقد بوب أبو داود فى سننه على هذا الحديث (قتل الذر) فدل على أنه فهم أن قصة هذا النبي كانت فى الذر حينئذ يستوى حكمها عندنا وفى شريعته ﴿الرابعة﴾ الظاهر أن المراد فى قوله (فهل نملة واحدة) تلك النملة التى قرصته أى هلا اقتصرت على معاقبتها وحدها دون من لم يجن عليك وإذا لم يكن له سبيل الى معرفتها بعينها احتاج الى الانكشاف عن الكل ولهذا بوب عابيه المصنف رحمه الله (اشتباه الجاني بغيره) ويكون هذا وجه العتب وهو الذى أشار اليه النووى فيما تقدم بقوله بل الزيادة على النملة الواحدة لكن ما أدرى كيف يجتمع هذا مع جواز قتل النمل فى شريعة ذلك النبي وإحراقه فانه حينئذ يباح له ذلك وإن لم يلدغه منها شئ والظاهر أن القضية إنما ذكرت ضرب مثل له فى سؤاله عن إهلاك القرية وفيها من لا ذنب له إن صح ذلك فأن الله تعالى له بحكم الملك أن يهلك من لا ذنب له فإذا اختلط المذنب بغيره وأهلكوا بعام شمل القريةين؛ ولهذا النبي ع ما ذكره أنه أن يحرق من النمل ما لم يلدغه فإذا

كتاب الجهاد

عن الأعمش عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال مثل
المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الذي لا ينز من
صيام ولا صلاة حتى يرجع « زد مسلم في أوله (قيل للنبي ﷺ
ما دل أجهد في سبيل الله ؟ قال لا تستطيعونه قال فأعدوا عليه
مرت أو ثلاثاً كل ذلك يقول لا تستطيعونه)

أحد ماله بغيره فله إهلاك الجميع فله ينس عليه هذا الوحي إنكاراً لما فعل
بل . . ناله وإيصاح الحكمة رسول إهلاك لحميم أهل تلك القرية والله أعلم
(الحاشية) قال أبو العباس الترمذي في قوله أهلك أمة من الأمم تسبح
مقتضاه أنه تسبح مقال ونطق كما قد أخبر تعالى عن النملة التي سمع سليمان
عليه السلام قوفاً ادخلوا مساكنكم إلى آخره وفيه دلالة على أن لها نطقاً
لكن لا يسمع ، لا بحرق عادة لبي أو ولى ولا يلزم من عدم إدراكنا له
عدمه في نفسه وقد يجد الإنسان في نفسه قولاً ولا يسمع منه إلا نطق وقد خرق
الله العادة لنبي عليه الصلاة والسلام فأسمعه كلام النفس من قوم تحدثوا مع
أنفسهم فأخبرهم به وكذا وقع لسكندر من الأولياء وإياه عن بقوله عليه الصلاة
والسلام (إن و متى محدثين وإن عمر منهم انتهى بمعناه

كتاب الجهاد

الحديث الأول

عن الأعمش عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « مثل المجاهد في سبيل
الله كمثل الصائم القائم الذي لا يفتر من صيام ولا صلاة حتى يرجع »
(فيه) فوائد (الأولى) أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه

عن أبي هريرة قال (قيل للنبي ﷺ ما يعدل الجهاد في سبيل الله عز وجل قال لا تستطيعونه قال فأما دوا عليه مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا تستطيعونه قال في الثالثة مثل المجاهد فذكره إلا أنه قال بدل القائم القانت بآيات الله) وأخرجه البخاري من رواية أبي حفص عن أنس صالح عن أبي هريرة قال (جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال دلني على عمل يعدل الجهاد قال لا أجده قال هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر وتصوم ولا تفطر، قال ومن يستطيع ذلك، قال أبو هريرة إن فرس المجاهد لتسن في طوله فتكتب له حسنات) ومن طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ مثل الجهاد في سبيل الله والله أعلم بمن يجاهد في سبيله كمثل الصائم القائم ﴿الثانية﴾ قال القاضي عياض هذا تعظيم لأمر الجهاد جدا لأن الصلاة والصيام والقيام بآيات الله أفضل الأعمال فقد عدلها المجاهد وصارت جميع حالاته من تهلبه في تصرفاته من أكله ونومه وبيعه وشرائه لما يحتاجه وأجره في ذلك كأجر المنابر على الصوم والصلاة وتلاوة كتاب الله الذي لا يفتر وقليل ما يدر عليه ولذلك قال لا يستطيعونه، وفيه أن الفضائل لا تدرك بالقياس وإنما هي من الله عطاء وإحسان قلت المجاهد في جميع حالاته في عبادة مع المشقة البدنية والقلبية ومخاطرته بنفسه التي هي أعز الأشياء عنده وبذله لها في رضى الله تعالى ﴿الثالثة﴾ قوله (حتى ترجم) الظاهر أنه أراد به انتهاء رجوعه إلى وطنه وأكد بهذه الغاية استيعاب هذا الفضل جميع حالاته بحيث لا يخرج في حالة من الأحوال عن كونه مثل الصائم القائم الدائم ويحتمل أن المراد ابتداء رجوعه وهو بعيد ﴿الرابعة﴾ فيه أن الجهاد أفضل الأعمال لأنه شبه المجاهد في حالة الجهاد وفي وسائله ومقدماته بحالة من لا يفتر من صلاة وصيام وقراءة فكان هو بمفرده كهذه الأعمال بمجموعها وهو قياس قول القاضي حسين من أصحابنا أن الحج أفضل الأعمال لاشتماله على عمل البدن والمال وقال ابن دقيق العيد في شرح العمدة القياس يقتضى أن الجهاد أفضل الأعمال التي هي

م - ١٣ - طرح تريب - سابع

وعنه أن رسول الله ﷺ قال « تكفل الله لمن جاهد في سبيله
لا يخرج منه من يئته إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلمته أن يدخله
الجنة أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه مع مآل من أجر
أو غنمة)

وسائل فإن العبادات على قسمين مقصود لنفسه ووسيلة إلى غيره وفضيلة
الوسيلة بحسب فضيلة المتوسل إليه والجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره
وإخمال الكفر ودحضه ففضيلته بحسب فضيلة ذلك

﴿ الحديث الثاني ﴾

وعنه أن رسول الله ﷺ قال « تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج منه
يئته إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلمته أن يدخله الجنة أو يرجعه إلى مسكنه
الذي خرج منه مع مآل من أجر أو غنمة » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرج
البخاري من هذا الوجه من طريق مالك ومسلم من طريق المغيرة بن عبد الرحمن
الطخزامي كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وله عندهما
غير هذا الطريق ﴿ الثانية ﴾ قوله (تكفل الله) وفي رواية أخرى في الصحيح تضمن
الله ومعناها أوجب الله تعالى له الجنة بفضله وكرمه وهذا الضمان والكفالة موافق
لقوله تعالى (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم
الجنة) الآية ﴿ الثالثة ﴾ قوله وتصديق كلمته أي كلمة الشهادتين فيعادي من أباهما
وقيل تصديق كلام الله تعالى بما للجاهدين من عظيم الثواب ﴿ الرابعة ﴾ وفيه
اعتبار الاخلاص في الاعمال وأنه لا يزكو منها إلا ما كان حالصا لله تعالى وفي
قوله من يئته إشارة إلى وجود هذا القصد من ابتداء ذلك العمل ﴿ الخامسة ﴾
قوله (أن يدخله الجنة) قال القاضي عياض يحتمل أن يدخله عند موته كما قال تعالى
في الشهداء (أحياء عند ربهم يرزقون) وفي الحديث أرواح الشهداء في الجنة

ويحتمل أن يكون دخوله الجنة عند دخول السابقين والمقرين بلا حساب ولا عذاب ولا مؤاخذه بذنب وتكون الشهادة مكفرة لذنبه كما صرح به في الحديث الصحيح (المادة) قوله أو يجره بفتح الياء واسكان الراء وكسر الجيم وقوله الى مسكنه بكسر الكاف وفتحها الغتان حكاهما الجوهرى وغيره وقوله والذي خرج منه تأكيد لما جبل عليه الانسان من محبة الوطن (السابعة) ظاهر قوله (مع ما نال من أجر أو غنيمة) أنهما لا يجتمعان لأن أو لأحد الشيئين فتى حصلت للمجاهد غنيمة لا أجر له ولا أعلم تأيلا بذلك وإنما نقل ابن عبد البر عن قوم أن الغنيمة تنقص من اجر الغانم لحديث روه عن النبي ﷺ أنه قال (ما من سرية اسرت فأخفقت اى لم تنعم شيئا الا كتب لها اجرها مرتين) قالوا وفى هذا ما يدل على ان العسكر اذا لم ينعم كان اعظم لاجره قالوا واحتجوا ايضا بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله ﷺ قال ما من غزوة تغزو في سبيل الله فتصيب غنيمة الا تعجلوا ثلثي اجرهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث فان لم يصيبوا غنيمة تم لهم اجرهم « والحديث رواه مسلم وغيره قال ابن عبد البر وهذا انما فيه تعجيل بعض الاجر مع التسوية فيه للغانم وغير الغانم إلا أن الغانم عجل له ثلثا أجره وهما متويان في جلته وقد عوصا عنهما لم ينعم في الآخرة ما فاتته من الغنيمة والله يضاعف لمن يشاء وقال البورى في ذلك الحديث : الصواب الذى لا يجوز غيره أن معناه أن الغزاة إذا سلموا وغنموا يكون أجرهم أقل من أجر من لم يسلم أو سلم ولم ينعم وأن الميمنة هى في مقابلة جزء من أجر غزوم فاذا حصلت لهم فقد تعجلوا ثلثي أجرهم المترتب على الغزو وتكون هذه الغنيمة من جملة الأجر وهذا يوافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة كقوله (من امن مات ولم يأكل من أحد شئنا ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهديها) أى يجنيها قال ولم يأت حديث صحيح يخالف هذا واختار القاضى عياض معنى ما ذكرته بعد حكايته أقرا لا فائدة (منها) قول من زعم أن هذا الحديث ليس بصحيح ولا يجوز أن يقتصر رايهم بالغنيمة كما لم ينقص نواب أهل بلد وهم أفضل المجاهدين وهى أفضل

غنيمة قال وزعم بعض هؤلاء أن أباهانيء حميد بن هانيء مرأوه مجبول ورجعوا
الحديث السابق في أن المجاهد يرجع بـ قال من أجر وغنيمة فرجعوه على
هذا الحديث لشهرته وشهرة رجاله ولأنه في الصحيحين وهذا في مسلم خاصة
وهذا القول باطل من أوجه فأنه لا تمارض بينه وبين هذا الحديث المذكور
فإن الذي في الحديث السابق رجوعه بما قال من أحر وغنيمة ولم يقل إن الغنيمة
نقص الأجر أم لا ولا قال أجره كأجر من لم يغم فهو مطلق وهذا مقيد بخوجب جملة
عليه وأما قولهم أبوهانيء مجبول فغلط فاحش بل هو ثقة مشهور روى عنه الليث بن
سعد وحيوة وابن وهب وخلائق من الأئمة ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به
في صحيحه وأما قولهم إنه ليس في الصحيحين فليس بلازم في صحة الحديث كونه في
الصحيحين ولا في أحدهما وأما قولهم في غنيمة بدر فليس في غنيمة بدر نص أنهم لو لم
يضمنوا لكان أجرهم على قدر أجرهم وقد غنموا فقط وكونهم مغفوراً لهم
رضياً عنهم ومن أهل الجنة لا يلزم منه أن لا يكون وراء هذا مرتبة أخرى
هي أفضل منه مع أنه شديد الفضل عظيم القدر ومن الأقوال الباطلة ما حكاها
أماضى عن بعضهم أنه قال لعل الذي تعجل ثلثي أجره إنما هو في غنيمة أخذت
على غير وجهها وهذا غلط فاحش إذ لو كانت على خلاف وجهها لم يكن ثابت
الأجر وزعم بعضهم أن التي أخفقت يكون لها أجر بالأسف على ما قالها من
الغنيمة فيضاعف ثوابها كما يضاعف لمن أصيب في ماله وأهله وهذا القول
مستد مبين لصريح الحديث وزعم بعضهم أن الحديث محمول على أن من خرج
سبية الغزو والغنيمة معا ينقص ثوابه وهذا أيضاً ضعيف والصواب ما قدمناه
انتهى والجواب عن هذا الحديث أن معناه مع ما قال من أجر بلا غنيمة إن
لم يغم أو من أحر وغنيمة مما إن غم فالأجر حاصل على كل حال وهو مقدر في الشق
الثاني مع الغنيمة وإن لم يصرح بذكره وكيف [يكون] المجاهد المخلص بلا أجر
مع كونه كالصائم التائب الذي لا يفتر فن هو بهذا الصفة يمكن أن يكون
بلا أجر ؟ وقد أمر الله تعالى علينا بإباحة الغنائم لنا ولو كان حصولها مانعاً من
الأجر لم تحصل لنا الغنيمة بل هي حيثما تقع وقد ضرب النبي ﷺ لعثمان

وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «وَالَّذِي تَقْسِي يَدِهِ لَوْ دِدْتُ
أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا فَأَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا فَأَقْتُلُ ،
فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ ثَلَاثًا أَشْهَدُ اللَّهَ تَعَالَى ،

رضي الله عنه في قصة بدر بسهمه وأجره وهو صريح في احتماهما وقال بعضهم
(أو) في هذا الحديث بمعنى الواو أي من أجرو غنيمته وكذا وقع الواو في رواية
أبي داود وكذا حكاها القاضي عياض والنووي عن روايه مسلم من طريق المنيرة
ابن عبد الر - بن الحزامي

الحديث الثالث

وعنه أن النبي ﷺ قال «والذي تقسي يده لوددت أني أقاتل في سبيل الله
فأقتل ثم أحيا فأقتل ثم أحيا فأقتل، فكان أبو هريرة يقول ثلاثا أشهد الله
(فيه) فوائد (الاولى) أخرجه من هذا الوجه البخاري من طرق مالك
واثق عليه الشبخان بمعناه في أثناء حديث من طريق عمارة بن القعقاع عن
أبي زرعة عن أبي هريرة (الثانية) فيه جواز اليمين واعتقادها بقوله والذي
تقسي يده وما كان مثل ذلك مما يدل على الذات والخلاف في هذا قال أصحابه
اليمين تكون بأسماء الله تعالى أو صفاته أو ما دل على ذاته (الثالثة) فيه
جواز الحلف لتأكيد الأمر وتعظيمه من غير احتياج إلى ذلك في حصومه
ولا غيرها وإما المكروه الاستخفاف باليمين (الرابعة) قوله تقسي يده يأسكان
القاء ولو قال قاتل ذلك في غير هذا الحديث بفتح القاء اسكان كلاماً صحيحاً
لكن لا يجوز النطق بالحديث بالفتح لأنه غير مروي والبد هنا القدره والماك
قاله القاضي عياض (الخامسة) فيه تمنى الإنسان الخير وإن كان محالاً في العادة
والمكروه إنما هو التمنى في الشهوات وأمور الدنيا (السادسة) لم يتم
عليه الصلاة والسلام القتل في سبيل الله إلا بعد المعاتاة ليكون منه عمل وإقائه

وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «وَالَّذِي تَقْسِي يَدِهِ لَا يَكَلِّمْ أَحَدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يَكَلِّمْ فِي سَبِيلِهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يُنْعَبُ دَمًا الْلَوْنُ لَوْ نُؤْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكِ»
وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «كُلُّ كَلِمَةٍ يُكَلِّمُهَا الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ تَقْجَرُ دَمًا الْاَوْنُ لَوْ نُؤْنُ دَمٍ وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمِسْكِ» قَالَ قَالَ أَبِي يَمْنَى (الْعَرَفُ الرِّيحُ)

لدين وهو موافق لقوله تعالى (يقاتلون في سبيل الله) (ابن و يقتلون) (السابعة)
قوله (أحيا) بضم الهمزة على البناء للمفعول ويجوز فيه التفتح على البناء
لأنماض وقول أبي هريرة ثلاثا أي قال النبي ﷺ ذلك ثلاثا وقوله أشهد الله
بضم أوله تأكيد لما يخبر به من تمنيه عليه الصلاة والسلام القتل في سبيل
الله ثلاثا وقد ورد تمنيه ذلك أربعا وهو في صحيح البخاري من طريق شعيب
ابن أبي حمزة عن الزهري عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظه «والذي
تقسي يده لوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أحيا ثم أقتل ثم أحيا ثم أقتل ثم
أحيا ثم أقتل» (الثامنة) فيه فضل الجهاد والشهادة

الحديث الرابع

وعنه أن رسول الله ﷺ قال «والذي تقسي يده لا يكلم أحد في سبيل
الله والله أعلم بمَنْ يكلم في سبيله إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يُنْعَبُ دَمًا الْاَوْنُ
لَوْ نُؤْنُ دَمٍ وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكِ» وعن هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
(كُلُّ كَلِمَةٍ يُكَلِّمُهَا الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ تَقْجَرُ
دَمًا الْاَوْنُ لَوْ نُؤْنُ دَمٍ وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمِسْكِ : قَالَ أَبِي يَمْنَى (الْعَرَفُ الرِّيحُ) (فيه)

فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه من الطريق الأولى البخارى من طريق مالك
ومسلم من طريق سفيان ابن عيينة كلاهما عن أبي الوفاء عن
الأعرج عن أبي هريرة وأخرجه من الطريق الثانية البخارى من طريق عبد الله بن
المبارك ومسلم من طريق عبد الرزاق كلاهما عن معمر عن همام عن أبي هريرة
﴿الثانية﴾ قوله (لا يكلم) بضم الياء وإسكان الكاف وفتح اللام مخففة أى لا يجرح
والكلم بفتح الكاف وإسكان اللام الجرح ﴿الثالثة﴾ قوله (والله أعلم عن يكلم
في سبيله) حجة معترضة نبه بها على الاخلاص في الغزو وأن الثواب المذكور فيه
إنما يكون لمن أخلص فيه وقائل لتكون كلمة الله هي العليا ﴿الرابعة﴾ قوله
(يشعب) بفتح الياء وإسكان الناء المثلثة وفتح العين المهمة معناه يجرى منفجراً كثيراً
وهو معنى قوله في الرواية الأخرى تفجر دماً وهو بفتح الجيم وتشديد هاو أصله
تفجر فحذفت إحدى التائين تخفيفاً ﴿الخامسة﴾ قوله في الرواية الثانية كل كلم يكلمه
المسلم مخصص لقوله في الرواية الأولى أحد قلن أريد بالمسلم الكامل الاسلام فهو
لا يكون كله إلا في سبيل الله ولهذا لم يذكر في الرواية الثانية قوله والله أعلم عن
يكلم في سبيله وقوله ثم تكون هو بالتاء المثناة من فوق وجاء على التائين فيه وفي
قوله (كهيئتها) وفي قوله (إذا طعنت) وفي قوله تفجر مع تقديم التذكير في قوله
كل كلم يكلمه المسلم على التأويل بالجراحة قال النووي في شرح مسلم وإذا طعنت
بالألف بعد الدال كذا هو في جميع النسخ (قلت) وإنما نبه على ذلك لأنه كان
مقتضى الظاهر أن يقال إذ بدون ألف لأنه إخبار عن حالة ماضية وكان التعبير
بأذا لتصوير تلك الحالة وأنها في القيامة كحالة الجراحة ﴿السادسة﴾ إن قلب أين
خبر قوله كل كلم يكلمه المسلم (قلت) يحتمل أن يكون قوله في سبيل الله باء على
أن المراد كامل الاسلام فأحبر بأن جميع كلوم المسلم الكامل الاسلام في سبيل
الله ويحتمل أن يكون قوله يكون يوم القيامة إلى آخره ثم زائدة ، يحتمل أن
يكون الخبر قوله اللون لون دم ويكون جميع ما تقدم ذلك من تسمة أوصاف
المبتدأ فحط الفائدة الإخبار بأن جراحات سبيل الله تكون في القيامة واحتتمل
كالمسك ﴿السابعة﴾ (العرف) بفتح العين المهمة الريح كما في الرواية الأخرى

وقد فسره بذلك الامام أحمد واقائل قال أبي هو ابنه عبد الله ولو قال يعنى
بالعرف لربح لكان أولى وكأنه حذف حرف الجر من قوله العرف على طريق
التوسع فانتصب ﴿النامنة﴾ فيه أن المجروح في سبيل الله يحى يوم القيامة على
هيئته حالة الجراحة وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يستشهد أو تراً جراحته
لقوله كل كلم، والحكمة في ذلك أن يكون معه شاهد فضيلته وبذله نفسه في
طاعة الله تعالى ﴿التاسعة﴾ قال النووي قالوا وهذا الفضل وإن كن ظاهره أنه
في قتال الكفار فيدخل فيه من خرج في سبيل الله في قتل البغاة وقطع الطريق
وفي إقادة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحو ذلك أيضاً وكذا قل ابن
عبدالبر إن مخرج الحدث في قتال الكفار ويدخل فيه بالمعنى هذه الامور واستشهد
على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام (من قتل دون ماله فهو شهيد) اقلنت (وقد
يتوقف في دخول المقاتل دون ماله في هذا الفضل لاشارة النبي ﷺ إلى اعتبار
الاخلاص في ذلك في قوله والله أعلم بمريكم في سبيله والمقاتل دون ماله لا قصد
بذلك وجه الله إنما يقصد صون ماله وحفظه فهو يفعل ذلك بداعيها طمع لا بداهة
الشرع ولا يلزم من كونه شهيداً أن يكون دمه يوم اتيه ما كريح المسك وأي
بذل بذل نفسه فيه لله تعالى حتى يستحق هذا الفضل والله أعلم ﴿اثره﴾
قال ابن عبد البر ويحتمل أن كل ميت يبعث على حاله التي مات عليها إلا أن فضل
الشهيد أن ربح دمه كريح المسك وليس ذلك لتبخره قال ومن قل إن
الموتى حلة ببعثون على هيأتهم احتج بحديث يحيى بن أيوب عن ابن الهادي عن
محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري أنه لما حضرته الوفاة دعا
بشباب جدد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول إن الميت يبعث في
ثيابه التي عوت فيها قال ويحتمل أن يكون أبو سعيد سمع الحديث في الشهيد
فتأوله على العموم ويكون الميت المذكور في حديثه هو الشهيد الذي أمر أن يزل
بثيابه ويدفن فيها ولا يفضل عنه دمه ولا يغير شيء من حاله بدليل حديث ابن عباس
 وغيره عن النبي ﷺ أنه قال انكم تمحرون يوم القيامة تحفاة عراقر لا ثم قرأ (كما بدأنا
أول خلق نعيده) وأول من يكسى يوم القيامة ابراهيم قال وتأوله بعضهم على أنه

يبحث على العمل الذي يحتم له به وظاهره على غير ذلك انتهى (قالت) والحديث المذكور رواه أبو داود في سنته ويحتمل أن أبا سعيد رضى الله عنه إنما زعم الثياب التي كانت عليه لنجاسة فيها إما محققة وإما مشكوكه فأراد أن يكون بشيأ محققة الطهارة وهذا من جملة الأعمال المأمور بالمحافظة عليها ولا سيما عند انحتمام الأجل فإن الإنسان محثوث على أن يحتم أعماله بالصالحات في جميع الأمور فإن الأعز (١) والله أعلم (الحادية عشرة) استدلل به على أن الشهيد لا يزال عنه الدم بغسل ولا غيره ولو لم يكن إلا هذا لكان الاستدلال به على ذلك ضعيفا فإنه لا يلزم من غسلنا الدم إقامة لواجب التطهير والغسل ذهاب الفضل الحاصل بالشهادة ألا ترى أنه لو كان حيا لا لزم بغسله لبقاء التكليف عليه ومع ذلك يمحي دمه على هذه الصورة البديعة كما اقتضاه قوله كل كلم على ما قدمناه لكن قد ورد الأمر بترك غسل دم الشهيد فوجب اتباعه (الثانية عشرة) أورد البخاري رحمه الله هذا الحديث في صحيحه في كتاب الطهارة في باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء قال ابن بطلان وإنما فعل ذلك لأنه لم يجد حديثا صحيح السند في الماء فاستدل على حكم الماء المائع بحكم الدم المائع وذلك هو المعنى الجامع بينهما وقال ابن عبد البر هذا لا يفهم منه معنى تسكن النفس إليه ولا في الدم معنى الماء فيقاس عليه ولا يشغل الفقهاء بعمل هذا ولبس من شأن أهل العلم الغز به وإشكاله وإنما شأنهم لإيضاحه وبيانته وبهذا أخذ الميثاق عليهم ليبيننه للناس ولا يكتمونونه انتهى ثم اختلف من ذهب إلى هذه الطريقة في كيفية الاستدلال من هذا الحديث فحكى ابن عبد البر عن طائفة أن فيه دليلا على أن الماء إذا تغيرت رائحته بنجاسة دون لونه أن الحكم بالرائحة فيكون نجسا ولو تغير لونه ورائحته لم يتنجس لأن دم الشهيد لما اختلف لونه ورائحته كان الحكم بالرائحة وعكس القاضى عياض هذا الاستدلال فقال يحتاج به على أن المراعى في الماء تغير لونه دون رائحته لأن النبي ﷺ سمي هذا الخارج من جرح الشهيد دما وإن كان ريحه ريح المسك ولم يسمه مسكا فغلب

(١) سقط في نسخة ومقطوعة ممزقة في نسخة أخرى ولعل الأصل فإن الأعمال

الصالحة عليها حسن الخواص ع

الأسم للونه على رائحته فكذلك الماء مالم يتغير لونه لم يلتفت إلى تغير رائحته قال وهذا قولنا فيما تغيرت رائحته بالمجاورة فاما بما خالطه فعبد الملك يقول لا يعتد بالرائحة وإنما الاعتبار باللون والطعم ومالك وجهور أصحابه يعتبرون الرائحة كاعتبار اللون والطعم انتهى وما ذكره القاضى أظهر ثم إن فرض ابن عبد البر المسألة في التغير بالنجاسة غير مستقيم لأن الإجماع منعقد على أن تغير أحد الأوصاف بالنجاسة كاف في تنجيسه وقد قل هو بذلك هذا الإجماع وإنما الخلاف في التغير بالظاهر فقال جمهور أصحابنا هو كالتغير بالنجاسة يكفي فيه أحد الأوصاف الثلاثة وفي قول يشترط اجتماعهما وفي قول يكفي اللون وحده وأما الطعم والرائحة فلا بد من اجتماعهما فكان ينبغي لابن عبد البر أن يفرض ذلك في التغير بالظاهر الذى هو موضع الخلاف ثم ذكر القاضى عياض أن إيراد البخارى رحمه الله هذا الحديث في هذا الباب يحتمل أن يكون للرخصة في الرائحة كما تقدم ويحتمل أن يكون للتغلب بعكس الاستدلال بأن الدم لما اتقل بطيب رائحته من حكم النجاسة إلى الطهارة ومن القذارة إلى الطيب بتغير رائحته وحكم له بحكم المسك فكذلك الماء ينتقل على العكس بنجبت الرائحة أو تغير أحد أوصافه من الطهارة إلى النجاسة انتهى وجزم ابن بطل بالاحتمال الثانى واستنبط هذا الحكم من هذا الحديث ثم قال فان قال قائل لما حكم للدم بالطهارة بتغير ريحه إلى الطيب وبقي فيه اللون والطعم ولم يذكر تغيرهما إلى الطيب وجب أن يكون الماء إذا تغير منه وصفان بالنجاسة وبقي وصف واحد أن يكون طاهراً يجوز الوضوء به قيل ليس كما توهمت لأن ريح المسك حكم للدم بالطهارة فكان الدرن والطعم نبعا للظاهر وهو الريح الذى اتقلب ريح مسك فكذلك الماء إذا تغير منه وصف واحد بنجاسة حلت فيه كان الوصفان الباقيان تبعا للنجاسة وكان الماء بذلك خارجا عن حد الطهارة لمخروجه عن صفة الماء الذى جعله الله طهورا انتهى

في الثالثة عشرة قال القاضى عياض ويحتاج به أيضا أبو حنيفة في جواز استعمال الماء المضاف المتغيرة أوصافه إلى الطيب وحجته بذلك تضعف

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَفْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَحْمِلُهُمْ وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي وَلَا قَطِيبٌ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَقْعُدُوا بَعْدِي »

— الحديث الخامس —

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَفْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَحْمِلُهُمْ وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي وَلَا تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَقْعُدُوا بَعْدِي » (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام ومن طريق أبي الزناد عن الأعرج وأخرجه البخاري من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن سعيد بن المسيب واتفقا عليه من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي صالح ومن طريق عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة مخرجه عن أبي هريرة (الثانية) السرية قطعة من الجيش تفرد بالغزو وقال في النهاية يبلغ أقصاها أربعمائة وقال في المحكم ما بين خمسة أنفس إلى ثلثمائة وقيل هي من الخيل نحو أربعمائة قال في النهاية سموا بذلك لأنهم يكونون خلاصة للمعسكر وخيارهم من الشيء السري النقيس وقيل سموا بذلك لأنهم ينفذون مرأ وخفية وليس بالوجه لأن لام السرراء وهذه ياء (الثالثة) قوله خلف سرية أي بعدها ومعنى الحديث واضح وفيه تعظيم أمر الجهاد وقد أوضح في الحديث صورة المشقة وهي أنه لا تطيب أنفس الصحابة بالتخلف عن الغزو ولا يقدرون على ذلك لاحتياجه إلى ثقة وكلفة مع ضيق الحال وقوله فأحملهم بالنصب في جواب النفي والسعة بفتح السين (الرابعة) وفيه رفقته ﷺ بأمنته ورأفته بهم وأنه يترك بعض أعمال البر خشية أن يتكلفوه فيشق عليهم وهو أصل في الفرق بالمسلمين

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَالُوا كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ يَقْتُلُ هَذَا فَيُلْجِجُ الْجَنَّةَ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْآخَرِ فَيَهْدِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَسْتَشْهِدُ » (وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (يَضْحَكُ اللَّهُ لِرَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُقَاتِلُ فَيَسْتَشْهِدُ)

والسعي في زوال المكروه والمشفقة عنهم وفيه أنه إذا تعارضت المصالح بدى بأهمها الخامسة وفيه أن الجهاد فرض كفاية لا فرض عين وإن كان في زمنه عليه الصلاة والسلام لذلك وهو الأصح وقيل كان في زمنه فرض عين وعلى القول بأنه فرض كفاية قد يتعين لعارض والله أعلم

﴿ الحديث السادس ﴾

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَالُوا كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ يَقْتُلُ هَذَا فَيُلْجِجُ الْجَنَّةَ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْآخَرِ فَيَهْدِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَسْتَشْهِدُ » (وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « يَضْحَكُ اللَّهُ لِرَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُقَاتِلُ فَيَسْتَشْهِدُ » (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ أَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْأُولَى مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنَ الطَّرِيقِ

وَعَنْ جَابِرٍ (قَالَ رَجُلٌ يَوْمَ أُحُدٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الثانية بامط (إِنَّ اللَّهَ لَيُعْجِبُ) (الثانية) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ الضَّحَكُ هُنَا اسْتِعَارَةٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الضَّحَكُ الْمَعْرُوفُ فِي صِفَتِنَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصْحُحُ مِنَ الْأَجْسَامِ وَمَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ الْحَالَاتِ وَاللَّهُ تَعَالَى مُنْزَهُ عَنْ ذَلِكَ وَالْمُرَادُ بِهِ الرِّضَى بِفَعْلِهِمَا وَالثَّوَابُ عَلَيْهِ وَحَمْدُ فَعْلِهِمَا وَمَحَبَّةُ وَتَلَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهَا بِذَلِكَ لِأَنَّ الضَّحَكَ مِنْ أَحَدِهِمَا إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ مُوَاقِفَةٍ مَا يَرْضَاهُ وَسُرُورَةٍ بِهِ وَيُرَاهُ لِمَنْ يَلْقَاهُ قَالَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُنَا ضَحَكَ مَلَائِكَةُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِينَ يُوَجِّهُهُمْ لِقَبْضِ رُوحِهِ وَادْخَالِهِ الْجَنَّةِ كَمَا يَقَالُ قَتَلَ السُّلْطَانُ فَلَانَا أَيْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مَعْنَاهُ يَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَتَلَقَّى بِالرُّوحِ وَالرَّاحَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالرَّأْفَةِ وَهَذَا بِحَازٍ مَقْهُومٍ قَالَ وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ الْخَوْضَ فِي مِثْلِ هَذَا (الثالثة) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الْقَاتِلَ الْأَوَّلَ كَانَ كَافِرًا وَتَوْبَتَهُ إِسْلَامُهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » قَالَ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ قَتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ (الرابعة) اِخْتَلَفَ فِي سَبَبِ تَسْمِيَةِ الْعَبِيدِ شَهِيدًا فَقَالَ النَّضَرُ بْنُ شَيْمِلٍ لِأَنَّهُ حَتَّى تَمُوتَ أَرْوَاحُهُمْ شَهِدَتْ وَحَضَرَتْ دَارَ السَّلَامِ وَأَرْوَاحُ غَيْرِهِمْ إِنَّمَا تَشْهَدُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ لِأَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَشْهَدُونَ لَهُ بِالْجَنَّةِ وَقِيلَ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ عِنْدَ خُرُوجِ رُوحِهِ مَا أَعَدَّ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ وَالْكَرَامَةِ وَقِيلَ لِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ يَشْهَدُونَهُ فَيَأْخُذُونَ رُوحَهُ وَقِيلَ لِأَنَّهُ شَهِدَ لَهُ بِالْإِيمَانِ وَخَاتَمَةِ الْخَيْرِ ظَاهِرُ حَالِهِ وَقِيلَ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ شَاهِدٌ بِكَوْنِهِ شَهِيدًا وَهُوَ الدَّمُ وَقِيلَ لِأَنَّهُ مَنْ يَشْهَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِإِبْلَاجِ الرُّسُلِ الرَّسَالَةَ إِلَيْهِمْ وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ

➤ الْحَدِيثُ السَّابِعُ ➤

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ « قَالَ رَجُلٌ يَوْمَ أُحُدٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ قَتَلْتُ فَأَنْ أُنَا ؟ قَالَ فِي

إِنْ قَتِلْتُ فَأَيْنَ أَنَا؟ قَالَ فِي الْجَنَّةِ ، فَأَلْتَمَسَ تَمْرَاتٍ كُنَّ فِي يَدِهِ
فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ، وَقَالَ غَيْرُ تَمْرٍ وَ (تَخْلَى مِنْ طَعَامِ الدُّنْيَا)

الجنة فألقى تمرات كن في يده فقاتل حتى قتل وقال غير عمرو تخلص من طعام الدنيا
(فيه) فوائد (الاولى) اتفق عليه الشيخان والنسائي من هذا الوجه من
طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر وليس في روايتهم قوله قال
(غير عمرو) ومعناه أن غير عمرو بن دينار قال في روايته لهذا الحديث هذا الكلام
ثم يحتمل أنه قاله عن جابر وأنه قاله من عند نفسه فيكون مرسل (الثانية) ذكر
الحافظ أبو بكر الخطيب وأبو القاسم بن بشكوال وأبو الفضل محمد بن
طاهر المقدسي في مبيهاتهم أن هذا الرجل هو عمير بن الحمام ومستندهم في ذلك
حديث أنس بن مالك وهو في صحيح مسلم وغيره في قصة بدر وفيه فقال رسول
الله ﷺ (قوموا إلى حبة عرضها السموات والأرض ، فقال عمرو بن الحمام
بني بني فقال رسول الله ﷺ ما يحملك على قولك بني بني قال لا والله يا رسول
الله إلا رجاء أن أكون من أهلها قال فانك من أهلها قال فخرج تمرات من
قرابه فجعل يأكل منهن ثم قال لئن أنا حييت حتى آكل تمراتي هذه إنها حياة
طويلة فالفرمى بما كان معه من التمر ثم قاتلهم حتى قتل وفيما ذكره نظر لأن
قصة المبيهم كانت في أحد وهذه في بدر ولا يصح تفسيرها بما وقد قال الخطيب كانت
قصة يوم بدر لا يوم أحد فأشار إلى نضعيف رواية الصحيحين التي فيها أنه يوم أحد
ولا توجيه لذلك بل الضعيف تفسير هذه بهذه وكل منها صحيحة وما قصتان
لشخصين وقال ابن طاهر في حديث جابر إنه كان يوم أحد وفي حديث أنس
يوم بدر فجعل ذلك اختلافا وقد عرفت أن ذلك إنما جاء من تفسيرهم إحدى
القصتين بالآخرى والصواب خلافه والله أعلم ، وهو عمرو بن الحمام بضم الحاء
المهملة وتخفيف الميم بن الجوح بن زيد بن حرام الأنصاري السلمي وقيل إنه أول من قتل
من الأنصار في الإسلام والقاتل له خاله بن الأعمى القليل وقتيل بل أول قتيل من
الأنصار حارثة بن سراقة (الثالثة) وفيه ثبوت الجنة للشهيد وفيه المبادرة

وَعَنْهُ قَالَ (كُنَّا يَوْمَ الْحَدِيثِیَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعًا فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ)

بالخير وأنه لا يشتغل عنه بحفظ النفوس وفيه جوار الانفاس في الكفار والتعرض للشهادة وهو جائز لا كراهة فيه عند جمهور العلماء ﴿الرابعة﴾ قوله (تخلى من طعام الدنيا) ملأه المعجزة وتشديد اللام أى فرغ فؤاده منه والتخلى التفرغ ومنه التخل للعبادة .

﴿الحديث الثامن﴾

وعنه قال «كنا يوم الحديثية ألفاً وأربعمائة فقال لنا رسول الله ﷺ أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ» (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ اتفق عليه الشيخان من هذا الوجه من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر وله عنه طرق ﴿الثانية﴾ الحديثية بضم الحاء وفتح الدال المهملتين وإسكان الياء المثناة من تحت وكسر الباء الموحدة وفتح الياء المثناة من تحت وتحقيفها وكثير من المحدثين يشددونها والصواب تحقيفها وهى قرية قريبة من مكة سميت بئر فيها والمراد بيوم الحديثية حمرة النبي ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم فى ذى القعدة سنة ست من الهجرة فصد عن البيت وصالح قريش على الاعتراف فاعتمر من قابل وهى المسماة بعمرة القضية وهى فى ذى القعدة سنة سبع ﴿الثالثة﴾ فيه أن أهل الحديثية كانوا ألفاً وأربعمائة وفى رواية لها أنهم ألف وخمسمائة وفى أخرى أنهم ألف وثلثمائة والروايات الثلاث فى الصحيحين وذكر موسى بن عقبة عن جابر أنهم كانوا ألفاً وسبعمائة وأكثر ورواية الصحيحين أنهم ألف وأربعمائة وكذا ذكر البيهقى أن أكثر الروايات ألف وأربعمائة قال النووى فى شرح مسلم ويمكن أن يجمع بينها بأنهم كانوا أربعمائة وكسرا فمن قال أربعمائة لم يعتبر الكسر ومن قال وخمسمائة اعتبره ومن قال وثلثمائة ترك بعضهم لأنه لم يتيقن العدد أو لغير ذلك انتهى وليس فى هذا الجمع نعرض لرواية وسبعمائة وينافى هذا الجم

وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ خَادِمًا لَهُ قَطُّ ، وَلَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ شَيْئًا قَطُّ ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَلَا خَيْرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَطُّ إِلَّا كَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَيَّ) أَيْسَرُهُمَا حَتَّى يَكُونَ إِنَّمَا قَدْ كَانَ إِنَّمَا كَانَ أَبَدَ النَّاسِ مِنَ الْأَنْفِمْ وَلَا اتَّقَمَ لِنَفْسِهِ مِنْ شَيْءٍ يُثَوِّقِي إِلَيْهِ حَتَّى نَقْتَهَكَ حُرْمَاتُ اللَّهِ ،

أيضا ما حكاه محمد بن سعد عن بعضهم أنهم كانوا ألفا وخمسمائة وخمسة وعشرين رجلا واحرم معه زوجته ام سلمة رضى الله عنها وأما ما رواه ابن اسحق في السيرة عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم أنهم كانوا سبعائة رجل فكانه كان في مبدأ حروصهم من المدينة قبل أن يلحقهم من لحقهم من غيرها والله أعلم ﴿الرابعة﴾ وفيه فضيلة ظاهرة لأهل الحديبية وهم أهل بيعة الرضوان الذين نزل فيهم قوله تعالى (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) الآية وفي الحديث (لا يلج النار أحد شهد بدرا والحديبية) وهم المرادون في قوله تعالى (والساقيون الأولون من المهاجرين والأنصار) في قول بعضهم وقال آخرون هم أهل بدر ﴿الخامسة﴾ أورد المصنف رحمه الله في كتاب الجهاد وإن كان هذا السفر إنما كان سفر اعتماد لكن وقعت فيه البيعة على الجهاد

➤ الحديث التاسع ➤

وعن عروة عن عائشة قالت « ما ضرب رسول الله ﷺ يده خادما له قط ولا ضرب رسول الله ﷺ يده شيئا قط إلا أن يجاهد في سبيل الله عز وجل ولا خير بين أمرين قط إلا كان أحبهما إليه أيسرهما حتى يكون إنما فإذا كان إنما كان أبعد الناس من الأنفم : ولا انتقم لنفسه من شيء يؤتى إليه حتى تنهك

فَيَكُونُ هُوَ يَنْتَقِمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ)

حرمان الله فيكون هو ينتقم لله عز وجل « (فيه) فوائده الأولى *
أخرج أبو داود منه من هذا الوجه الجملة الأولى مختصراً بلفظ ما ضرب خادم
ولا امرأة قط) من طريق معمر وأخرجه الشيخان وأبو داود من طريق مالك
من قوله (ولا خير بين أمرين) إلى آخره وأخرج الشيخان أيضاً من طريق
يونس بن يزيد الجملة الأخيرة ساق البحارى لفظه ولم يسق مسم لفظه بل قال
إنه نحو حديث مالك وأخرجه مسلم من طريق منصور بن المعتمر وأحاط به أيضاً
على رواية مالك أربعتهم عن الزهري عن عروة عن عائشة وأخرجه مسلم وغيره
بكمال من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (الثانية) فيه أن ضرب
الخادم ونحوه وإن كان مباحاً للأدب فتركه أفضل وقد أخبر أحس رضى الله
عنه عن النبي ﷺ بما هو أبلغ من هذا وهو أنه لم يعاتبه قط (الثالثة) في
قولها (ولا ضرب بيده شيئاً قط) من ذكر العام بعد الخاص وأفرد ذلك ليستثنى
منه الضرب في الجهاد في سبيل الله وحسن الخدام بالذكر أولاً لوجود سبب
ضربه للابتلاء بمخالطته ومخالفته عالياً وفيه فضل الجهاد والمقاتلة في سبيل
الله وفيه أن الأولى للامام التره عن إقامة الحدود والتعازير بنفسه بل يجه
لها من يتعاطاها رعى ذلك عمل الملقاء رحمهم الله (الرابعة) قوله (إلا كان
أحبهما إليه أيسرها) كذا روينا به بصب الأول على أنه خبر مقدم ورفع الثاني
على نية التقديم في الاسم وفيه استحباب الأخذ باليسر والارتقاء ما لم يكن
حراماً وقال النووي ما لم يكن حراماً أو مكروهاً وفي أخذ المكروه من
الحديث نظر وإن كان قد ذكر جماعة من الأصوليين أنه لا يصدر منه علم
الصلاة والسلام فعل المكروه وقال ابن عبد البر فيه أنه ينبغي ترك ما عسر
من أمور الدنيا والآخرة وترك اللحاح فيه إذا لم يضطر إليه وأمين إلى الأيسر

'بدا وفي معناه الأخذ برخص الله عز وجل ورخص رسوله عليه الصلاة والسلام ورخص العلماء ما لم يكن القول خطأ بينا قال وروناه عن محمد بن يحيى ابن سلام عن أبيه قال ينبغي للعالم أن يحمل الناس على الرخصة والسعة ما لم يخف المأثم؛ ثم روى عن معمر أنه قال إنما العلم أن تسمع بالرخصة من ثقة فأما التشديد فيحمله كل أحد انتهى قال القاضي عياض ويحتمل أن يكون تخيير النبي ﷺ هنا من الله تعالى فيما فيه عقوبتان أو فيما بينه وبين الكفار من القتال أو أخذ الجزية أو في حق أمته في المجاهدة في العبادة أو الاقتصاد مكان يختار الأيسر في كل هذا قال وأما قولها ما لم يكن إنما فيتصور إذا خيره الكفار والمنافقون فأما إن كان التخيير من الله تعالى أو من المسلمين فيكون الاستثناء منقطعا (الخامسة) قوله (ولا انتقم لنفسه من شيء يؤتى إليه) فيه الحث على العفو والصفح والحلم واحتمال الأذى وفيه أنه يستحب للأئمة والقضاة وسائر الولاة الأمور التي تخلق بهذا المخلوق الكريم قال القاضي عياض وقد أجمع العلماء على أن القاضي لا يقضى لنفسه ولا لمن لا تجوز شهادته له (السادسة) قوله (حتى تنتهك حرمات الله) أي يرتكب ما حرمه وليس هذا داخلا فيما قبله حتى يحتاج إلى استدراكه لأن انتقامه لله تعالى عند انتهاك حرماته ليس انتقاما لنفسه فهو كالأستثناء المنقطع لأن فيه انتقاما في الجملة فهو داخل فيما قبله لا حقيقة لكن بتأويل قال القاضي عياض ويحتمل قوله حتى تنتهك حرمات الله أي ما يذنه عليه السلام بما فيه غضاضة في الدين فذلك من انتهاك حرمات الله قال بعض علمائنا لا يجوز أذى النبي ﷺ بفعل مباح ولا غيره ويجوز أذى غيره بما يباح للأنسان فعله واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام في إرادة علي زويج بنت أبي جهل (إني لا أحرم ما أحل الله وإن ظلمة يؤذيني ما أذاها ولا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله أبدا) وبقوله تعالى (إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة) الآية فاطلق وعهم وقال (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا) فقد شرط (بغير ما اكتسبوا) قال مالك كان النبي ﷺ يعفو عن شتمه وقد عفا عن الذي قال

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى قَوْمٍ قَعَلُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حِينَئِذٍ يَشِيرُ إِلَى رَبَّاعِيَّتِهِ ، وَقَالَ : اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ »

له إن هذه لقصة ما أريد بها وجه الله، وهذا وإن كان فيه غضاضة على الدين فقد يكون عفوه عنه لأنه لم يقصد الطعن عليه في الميل عن الحق بل اعتقد أنه من مصالح الدنيا التي يصح الخطأ منه فيها والصواب، أو كان هذا استتلافاً لئله كما استألفهم بماله ومال الله رغبة في اسلام مثله

الحديث العاشر

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « اشد غضب الله عز وجل على قوم فعلوا برسول الله ﷺ وهو حينئذ يشير إلى رباعيته وقال اشد غضب الله عز وجل على رجل يقتله رسول الله ﷺ في سبيل الله » (فيه) فوائد (الاولى) اتفق عليه الشيعان من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام والاشارة بذلك إلى ما اتفقا عليه أيضا من حديث سهل بن سعد (أنه سئل عن حرح رسول الله ﷺ يوم أحد فقال حرح وجه رسول الله ﷺ وكسرت رباعيته وهتمت البيضة على رأسه وكانت طامطة ابنة رسول الله ﷺ تغسل الدم وتأن على بن أبي طالب رضى الله عنه يسكب عليها بالجن فلما رأت طامطة أن الماء لا يزيد الدم إلا كثرة أخذت قطعة حصير فأحرقته حتى صار رمادا فألقته بالدم فاستمسك) وفي صحيح مسلم عن أنس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ كسرت رباعيته يوم أحد وشج في رأسه فجعل يعلت الدم عنه ويقول كف يفلح قوم شجوا ديههم وكسروا رباعيته وهو يدعوهم فأنزل الله عز وجل (ليس لك من الأمر شيء) قال عبد الملك بن هشام

وذكر بن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه
عن أبي سعيد الخدري أن عتبة بن أبي وقاص (رعى رسول الله ﷺ)
يومئذ فكسر رمايته اليمنى السفلى وجرح شفته السفلى وأن عبداً بن شهاب
الزهري شجه في وجهه وأن ابن قنثة جرح وجته فدخلت حلقتان من المغفر
في وجته ووقع رسول الله ﷺ في حفرة من الحفر التي عمل أبو عامر لبيع
فيها المسلمون وهم لا يعلمون فأخذ علي بن أبي طالب يسد رسول الله ﷺ
ورفعه طلحة بن عبيد الله حتى استوى قائماً ومعه مالك بن سنان أبو أبي سعيد
الخدري الدم من وجهه ثم ازدردده فقال رسول الله ﷺ من مصدمي لم تمعه (١)
النار وروى عن عيسى بن طلحة عن عائشة رضي الله عنها عن أبي بكر الصديق
أن أبا عبيدة بن الجراح نزع إحدى الحلقتين من وجه رسول الله ﷺ
فمقطت شفته ثم نزع الأخرى فسقطت شفته الأخرى فكانت شفتان الشفتين
وعن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أن ابن قنثة لما رمى رسول الله ﷺ بأحد
قال خذها وأنا ابن قنثة فقال رسول الله ﷺ أقمأك الله عز وجل فانصرف
ابن قنثة من ذلك اليوم إلى أهله فخرج إلى غنمه فواظمها على ذروة جبل
فأخذ يعترضها فشد عليه تيسها فنطحه نطحه أرداد من شاطئ الجبل
فتقطع (الطانية) (الرباعية) ففتح الرأء والباء الموحدة وتخفيفها وكسر العين
المهمة وفتح الياء المثناة من تحت وتخفيفها هي السن التي تلي النيسة من كل
جانب والانس أن أربع ثنانيا وهي الواقعة في مقدم الفم ثنتان من أعلى وثنتان
من أسفل وتليها الرباعيات أربع أيضاً ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل وقه
تبين بما تقدم أن الذي كسر من رباعياته الرباعية اليمنى السفلى (الطانية)
وفيه أن وقوع الاسقام والآلام الأنبياء صوات الله عليهم وسلامه لينالوا جزيل
الأجر ولتعرف أمتهم وغيره ما أصابهم ويتأسوا به قال القاضى عياض وليعلم
أنهم من بشر تعيهم من الدنيا ويطراً على أجسامهم ما يطراً على أجسام البشر
فيسيتونهم مخلوقون ولا يفتنون بما ظهر على أيديهم من المعجزات، ولا [تألمس]

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (نَصَرْتُ بِالرُّعْبِ وَأَوْنَيْتُ
جِوَامِعَ الْكَلِمِ) زَادَ مُسْلِمٌ بَعْدَ قَوْلِهِ بِالرُّعْبِ (عَلَى الْعَدُوِّ)

الشيطان من أمرهم ما لبسه على النصارى وغيرهم (الرابعة) قوله (على رجل
يقتله رسول الله ﷺ في سبيل الله) احتراز بقوله في سبيل الله عن يقتله حداً
أو قصاصاً لأن من يقتله رسول الله ﷺ في سبيل الله كان قاصداً قتله عليه
الصلاة والسلام وقد اتفق ذلك لأبي بن خلف قصد يوم أحد قتل النبي ﷺ
فاعترض له رجال من المؤمنين فأمرهم رسول الله ﷺ فخلوا طريقه وطعنه
النبي ﷺ بحربة فوقه عن فرسه ولم يخرج من طعنته دم فرجع إلى قومه
وجعل يقول قد كان قال لي بمكة أنا أقتلك فوالله لو بصق على لقتلني فأت بسرف
وهم قائلون به إلى مكة وحكى عنه أنه قال لو كان هذا الذي بي بأهل ذى الحجاز
لما توافوا أجمعون

الحديث الحادى عشر

وعنه قال قال رسول الله ﷺ « نصرت بالرعب وأونيت جوامع الكلم » هدم
الكلام عليه من الشيخ رحمه الله في باب التيمع بما أغنى عن إعادته هنا ونذكر
هنا أنه لم ينفذ في هذه الرواية مدة نصره بالرعب وفي الصحيحين من حديث
جابر مسيرة شهر وفي معجم الطبراني من حديث ابن عباس « حتى إن العدو
ليخافى من مسيرة شهر أو شهرين » وروى الطبراني من حديث ابن عباس
أيضاً « نصر رسول الله ﷺ بالرعب على عدوه مسيرة شهرين » وفي أسناده ضعف
وروى الطبراني أيضاً عن السائب بن يزيد مرفوعاً « ونصرت بالرعب شهراً
أمامى وشهراً خلفى » وفيه اسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف جداً

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الْحَرْبُ خُدْعَةٌ)

--- (الحديث الثاني عشر) ---

وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ (الحرب خدعة) فيه فوائد (الاولى) أخرجه الأئمة الخمسة من هذا الوجه من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر ورواه ابن عدى فى الكامل فى ترجمة خالد بن عمر القرشى عن الثورى قال ابن عدى وهذا عن الثورى عن عمرو بن دينار غير محفوظ وإنما رواه ابن عيينة عن عمرو ورواه مع ابن عيينة محمد بن مسلم الطائفى وغيره (الثانية) قوله (خدعة) فيها ثلاث لغات مشهورات (أشهرها) فتح الحاء واسكان الدال قال النووى فى شرح مسلم اتفقوا على أنها أفصحهن قال ثعلب وغيره وهى لغة النبي ﷺ (قلت) الذى رواه الخطابى عن أبى رجاة الغنوى عن ثعلب أنه قال : بلغنا انه لغة النبي ﷺ قال الخطابى ومعناه أنها مرة واحدة أى إذا خدع المقاتل مرة واحدة لم يكن لها إقالة وحكى القاضى عياض ثلاثة أقوال (أحدها) هذا و(الثانى) أن معناه أنها تخدع أهلها وصف الفاعل باسم المصدر (ثالثها) أن تكون وصفا للمفعول كما قيل ضرب الأمير أى مضروبه (اللغة الثانية) ضم الحاء وإسكان الدال أى إنها تخدع لأن أحد الفريقين إذا خدع صاحبه فيها فكأنها هى خدعت (الثالثة) ضم الحاء وفتح الدال أى إنها تخدع أهلها وتعنيهم الظفر أبداً وقد ينقلب بهم الحال لغيرها كما يقال رجل لعبة وضحكة للذى يكثر اللعب والضحك وحكى فيه الحافظ المنذرى فى حواشى السنن رابعة وهى فتحهما فقال ومن فتحهما جميعا كان جمع خادع يعنى أن أهلها بهذه الصفة فلا تطمئن إليهم كأنه قال أهل الحرب خدعة ثم حذف المضاف قال وأصل الخدع اظهار أمر وإضمار خلافه ويقال خدع الرق فمدفكاً الخداع يفسد تدبير الخدوع ويفل رأيه وقيل الخدعة من خدع الدهر إذا تلون انتهى (الثالثة) فيه تحريض على الخداع فى الحرب وأنه متى لم يفعل ذلك خدعه خصمه وكان.

ذلك سبباً لا تسكاس الأمر عليه فلا يعمل خديعة غريمه فإنه إن لم يخدعه خدعه هو قل النووى واثق العلماء على جواز خداع الكفار فى الحرب كيف أمكن الخداع إلا أن يكون فيه تقض عهد أو أمان فلا يحل انتهى والحكمة فى الاتيان بالتاء الدالة على الوحدة، فان كان الخداع من جهة المسلمين فكانه حضمهم على ذلك ولو مرة واحدة وإن كان من جهة الكفار ففناء التحفيز من خداعهم ولو وقع ذلك منهم مرة واحدة فإنه قد ينشأ عن تلك المرة المزعجة ولو حصل الظفر قبلها ألف مرة فلا ينبغى التهاون بذلك لما ينشأ عنه من المفسدة ولو قل الخداع من العدو والله أعلم **(الرابعة)** بوب عليه الترمذى باب ما جاء فى الرخصة فى الكذب والخديعة فى الحرب وليس فى هذا الحديث ذكر الكذب، فان أريد المعارض والتورية فلا تخلو الخديعة من ذلك وإن أريد الكذب الصريح فقد تخلو الخديعة عنه فن المعارض ما فى سنن أبي داود عن كعب بن مالك (أن النبي ﷺ كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها وكان يقول الحرب خدعة) وما فى سنن النسائى عن مسروق قال سمعت على بن أبى طالب يقول فى شيء صدق الله ورسوله (قلت) هذا شيء سمعته، فقال قال رسول الله ﷺ (الحرب خدعة) وقد ورد الترخيص فى الكذب فى الحرب، رواه الأئمة الخمسة من حديث حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم عن النبي ﷺ [أنه] قال (ليس بالكاذب من أصلح بين الناس) الحديث وفيه ولم أسمعه يرخص فى شيء مما يقول الناس إنه كذب إلا فى ثلاث فى الحرب والأصلاح الحديث وروى الترمذى من حديث أسماء بنت يزيد قالت قال رسول الله ﷺ (لا يحل الكذب إلا فى ثلاث) (تحدث الرجل امرأته ليرضيها والكذب فى الحرب والكذب ليصلح بين الناس) وقال محمد بن جرير الطبرى إنما يجوز من الكذب فى الحرب المعارض دون حقيقة الكذب فإنه لا يحل وقال النووى الظاهر إباحة حقيقة نفس الكذب لكن الاقتصار على التعريض أفضل والله أعلم **(الخامسة)** فيه الاشارة إلى استعمال الرأى فى الحروب لا شك فى احتياج المحارب إلى الرأى والشجاعة، وإن احتياجه إلى الرأى أشد من احتياجه إلى الشجاعة ولهذا اقتصر النبي ﷺ هنا على

وَعَنْ أَفْعَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ
بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ) زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ
(مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ)

مـ يشير إليه فهو كقوله (الحج عرفة) (والندم توبة) وقال الشاعر
الرأى فمل شجاعة الشجعان * هو أول وهى المل الثاني
فإذا هما احتمعا لنفس مرة * لفت من العلياء كل مكان
(السادسة) قال أبو العباس القرطبي بعد تهذيبه ما تقدم إن معناه الحظ على استعمال
الخداع في الحرب ولو مرة واحدة ويحتمل أن يكون معناه أن الحرب تراءى
لاخف الناس بالصورة المستعسنة ثم تتجلى عن صورة مستقبحة كما قال الشاعر ..
الحرب أول ما تكون فتية * تسمى يزينها لكل جهول
وقال الحرب لا تبقى لجأها التحيل والمراح وقائدة الحديث على هذا
ما قاله في الحديث الآخر (لا تمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية) انتهى
وهذا احتمال بعيد لأنه يفهم ذم الحرب والحديث إنما سبق في معرض مدحها
والتحليل فيها بالمحادعة فإن صح هذا الاحتمال في ذمها فذاك في الفتن والحروب
بين المسلمين المأثمرة عن التنافس في الدنيا والله أعلم

➤ الحديث الثالث عشر ➤

وَعَنْ أَفْعَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى
أَرْضِ الْعَدُوِّ) (فيه) قوائد (في الأولى) أخرجه الشيخان وأبو داود وابن ماجه
من طريق مالك وزاد في رواية ابن ماجه مخافة أن يناله العدو وفي رواية
أبي داود : قال مالك : أراه مخافة أن يناله العدو ، وأخرجه مسلم والنسائي
ومن ماجه من طريق الليث بن سعد زيادة (مخافة أن يناله العدو) وأخرجه مسلم
من طريق أيوب السخيتي بلفظ (لا تسافروا بالقرآن فاني لا آمن أن يناله

(العدو) ومن طريق الصحاح بن عثمان بلفظ مخافة أن يناله العدو وعلقه البخاري من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر ومن طريق ابن اسحق ستهم عن نافع عن ابن عمر وقال أبو بكر البرقاني لم يقل كره إلا محمد بن بشر ورواه أبو همام عن محمد بن بشر كذلك ورواه عن عبيد الله بن عمر جماعة فاتفقوا على لفظة النهي وقال ابن عبد البر هكذا قال يحيى بن يحيى والقعني وابن بكروا كثر الرواة يعني بلفظ قال مالك (أراه مخافة أن يناله العدو) ورواه ابن وهب عن مالك فقال في آخره خشية أن يناله العدو وفي سبابة الحديث لم يجعله من قول مالك (قلت) وتقدم أنه في سنن ابن ماجه من رواية مالك في نفس الحديث وهو عنده من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك قال وكذلك قال عبيد الله بن عمر واوب واليث واسماعيل بن أمية وليث ابن أبي سليم وإن اختلفت القاضيه قال وهو صحيح مرفوع وقال القاضي عياض في الرواية المشهورة عن مالك يحتمل أنه شك هل هي من قول النبي ﷺ أم لا وقد رويت عن مالك متصلا من كلام النبي ﷺ كرواية غيره من رواية عبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن وهب وقال النووي هذه اللفظة المذكورة في الحديث هي من كلام النبي ﷺ وغلط بعض المالكية فزعم أنها من كلام مالك (الثانية) فيه النهي عن السفر بالترآن والمراد به المصحف إلى أرض العدو وهذا محتمل للتحريم والكراهة وفي ثقف مسلم (لا تسافروا بالقرآن) وظاهر هذا اللفظ التحريم ولفظ رواية محمد بن بشر عن عبيد الله (كره أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو) وظاهره التنزيه فقط وقد بوب عليه البخاري (باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو) وكذلك يروى عن محمد بن بشر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وقابعه ابن اسحاق عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن انتهى وفي بعض نسخه باب السفر بدون ذكر الكراهة وقد اعتمد في الكراهة على لفظ رواية محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمرو وقد عرفت من كلام البرقاني أن المشهور لفظ النهي على أن لفظ الكراهة يحتمل التحريم أيضاً وقال ابن عبد البر أجمع الفقهاء أن لا يسافر بالقرآن إلى

أرض العدو في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه وأختلفوا في جواز ذلك في العسكر الكبير المأمون عليه فلم يفرق مالك بين الصغير والكبير وقال أبو حنيفة لا بأس في السفر بالعسكر العظيم وقال النووي في شرح مسلم إن أمنت العلة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهر عليهم فلا كراهة ولا منع حينئذ لعدم العلة هذا هو الصحيح وبه قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون وقال مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً وحكي ابن المنذر (١) عن أبي حنيفة الجواز مطلقاً والصحيح عنه ما سبق انتهى وقول البخاري رحمه الله قد سافر النبي ﷺ وأصحابه إلى أرض العدو وهم يعلمون القرآن إن قصد به معارضة النهي عن ذلك فلا تعارض بينهما لأن النهي عن ذلك في المصحف ثلثا يتمكنوا منه فينتهكوا حرمة وليس آدمياً يمكنه الدفع عن نفسه بخلاف ما في صدور المؤمنين من القرآن فانهم عند العجز عن المدافعة عن أنفسهم لا يعد المهين لهم مهيناً للمصحف لأن الذي في صدورهم امر معنوي والذي في المصحف شاهد محسوس والله اعلم ﴿الثالثة﴾ يستنبط منه مع بيع المصحف من الكافر لوجود المعنى فيه وهو تمكنه من الاستهانة به ولا خلاف في تحريم ذلك ولكن هل يصح لو وقع، اختلف أصحابنا فيه على طريقين (أصحهما) القطع ببطلانه (والثاني) إجراء الخلاف الذي في بيع العبد المسلم للكافر فيه، والفرق بينهما على عظم حرمة المصحف وأنه لا يمكنه دفع الذل عن نفسه بالاستعانة بخلاف العبد ﴿الرابعة﴾ في صحيح مسلم عن أيوب المغنبي أنه قال بعد روايه الحديث: فقد ناله العدو خاصموكم به يعني به أنكم لما حاقتم ما قال لكم نبيكم فكتم عدوكم من المصحف نالوه وتوجهت حججهم عليكم من حيث مخالفتكم نبيكم وأيضاً فلما وقعوا عليه وجدوا فيه ما يشهد عليكم بالخائفة مثل قوله (فإن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) الآيتين وغير ذلك من الآيات التي ترك العمل بها ﴿الخامسة﴾ قال ابن عبد البر واختلفوا في هذا الباب في تعليم الكافر القرآن فذهب أبي حنيفة أنه لا بأس بتعليمه القرآن والفقه ولو كان حربياً وقال مالك لا يعلمون

جديد (باب اللواء) ❦

عن بُرَيْدَةَ قَالَ « حَاصِرُنَا خَيْرٌ فَأَخَذَ اللّوَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَأَنْصَرَفَ وَلَمْ يُفْتَحْ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا مِنَ النَّدَى عُمَرُ نَخْرَجَ فَرَجَعَ وَلَمْ يُفْتَحْ لَهُ وَأَصَابَ النَّاسَ يَوْمٌ شِدَّةٌ وَجَهْدٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِنِّي دَافِعُ اللّوَاءَ غَدًا إِلَى رَجُلٍ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ

القرآن وعن الشافعي روايتان إحداهما الكرامة والثانية الخوار (السادسة) قال ابن عبد البر أيضا كره مالك وغيره أن يعطى الكافر درهما أو دينار فيه سورة أو آية من كتاب الله تعالى قال وما أعلم في هذا خلافا إذا كانت آية تامة أو سورة وإنما اختلفوا في الدينار والدرهم إذا كان في أحدهما اسم من أسماء الله تعالى فأما الدراهم التي كانت على عهد رسول الله ﷺ فلم يكن عليها قرآن ولا اسم الله ولا ذكر لأنها كانت من ضرب الروم وغيرهم من أهل الكفر وإنما ضرت دراهم الإسلام في أيام عبد الملك بن مروان قال النووي واتفق العلماء على أنه يجوز أن يكتب لهم كتابا فيه آية أو آيات والحجة فيه كتاب النبي ﷺ إلى هرقل

❦ باب اللواء ❦

عن بريدة قال « حاصرنا خير فأخذ اللواء أبو بكر فانصرف ولم يفتح له ثم أخذه من الندى عمر نخرج فرجع ولم يفتح له، وأصاب الناس شدة وجهد فقال رسول الله ﷺ (إني دافع اللواء غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله ولا يرجع حتى يفتح له) وبينا طيبة انفسنا أن نفتح غداً فلما ان أصبح رسول الله ﷺ صلى الغداة ثم قام قائماً فدعا باللواء والناس على مصافهم فدعا علياً وهو أرمد فتقل في عينيه ودفع إليه اللواء وفتح له وقال بريدة وأنا فيمن تطاول لها » (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه النعماني من هذا الوجه من طريق حمين ابن واقد وفيه (فأما انما له منزلة عند رسول الله ﷺ الا وهو يرجو أن

لَا يَرْجِعُ حَتَّى يُفْتَحَ لَهُ ، وَبِنَسَاطِيْبَةِ أَنْفُسِنَا أَنْ الْفَتْحَ غَدَا فَلَمَّا أَصْبَحَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَدَاةَ ثُمَّ قَامَ قَائِمًا قَدَعًا بِاللَّوَاءِ وَالنَّاسُ عَلَى مَصَاقِفِهِمْ
فَدَعَا عَلِيًّا وَهُوَ أَرْمَدُ فَتَقَلَّ فِي عَيْنَيْهِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ اللَّوَاءَ وَفُتِحَ لَهُ
قَالَ بُرَيْدَةُ (وَأَنَا فِيمَنْ تَطَاوَلَ لَهَا) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ

يكون صاحب اللواء (ومن طريق ميمون أبي عبد الله عن عبد الله بن بريدة عن
أبيه وفيه شعر مرحب وفيه (فاختلف هو وعلى ضربين فضره على هامته
حتى عص السيف منها ايض راسه وجمع اهل المسكر صوت ضربته ففتحت الله
ولهم) واتفق الشيخان على إخراج هذه القصة من حديث سهل بن سعد وسلمة
ابن الأكوع واخرجها مسلم من حديث ابى هريرة ومن حديث سعد بن ابى وقاص
ولها طرق اخرى تكاد ان تبلغ حد التواتر (الثانية) اللواء بكسر اللام وبالمد
هو بمعنى الراية المذكورة في رواية أخرى والمراد بهما العلم الذي يحمل في الحروب
وهو من العلامة لأنه يعرف به موضع تقدم الجيوش وهذا الذي ذكرته من أن
اللواء والراية مترادفان صرح به اهل اللغة والغرب ومنهم صاحب المشارق
والنهاية لكن بوب الترمذي في جامعه على الالوية وأورد فيه حديث جابر (ان
النبي ﷺ دخل مكة ولواؤه ايض) وقد رواه بقية أصحاب السنن الأربعة ثم
بوب على الروايات وأورد فيه حديث البراء بن عازب (أن راية رسول الله ﷺ
كانت سوداء مربعة من غمرة) وقد رواه أيضا أبو داود والبيهقي ثم روى حديث
ابن عباس انه قال (كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه ايض) وقد رواه
ابن ملجه أيضا وروى ابن عدى في الكامل مثل هذا التفريق
من حديث أبي هريرة بزيادة مكتوب فيه لا إله إلا الله محمد رسول الله وفي
إسناده محمد بن أبي حميد ضعيف وروى هذا التفصيل أيضا بدون المكتوب فيه
أبو يعلى الموصلي في مسنده والطبراني في معجمه الكبير من حديث بريدة
وأبو الشيخ بن حبان من حديث عائشة وهذا صريح في الفرق بين اللواء

باب قتال الأعاجم والترك

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا تقوم الساعة

والراية ولعل التفرقة بينهما عريفة فكان للنبي ﷺ شيطان يسمى أحدهما لواء
والآخر راية فالتخصيص من حيث التسمية وإن استوى مدلولهما في اللغة وفي
سنن أبي داود من حديث ممالك عن رجل من قومه عن آخر منهم قال (رأيت
راية رسول الله ﷺ صفراء) وفي كتاب الجهاد لابن أبي عامر من حديث
يزيد العصري قال (كنت جالسا عند رسول الله ﷺ فعقد راية الأنصار
وجعلها صفراء) ومن حديث كرز بن سامة عن النبي ﷺ أنه عقد راية بني
سليم حمراء (الثالثة) فيه استصحاب الأولوية في الحروب وأنه ينبغي أن يكون
مع أمير الجيش كما قال عليه الصلاة والسلام في قصة غزوة مؤتة : (أخذ الراية
زيد فأصيب ثم أخذها جعفر) الحديث فجعل الأخذ للراية هو الأمير وقد يقيم
الأمير في حملها غيره ودفع اللواء في هذه الواقعة لأبي بكر تأمير له وكذلك
لعمر ثم لعل وليس في إعطائه لعل عزل لواحد منهما فإن ولاية كل واحد منهما
على اللواء كانت خاصة بذلك اليوم فاقضت باتقضائه ولا أمير كامل الأمر مع
حضوره عليه الصلاة والسلام ولكنه يقيم من يشاء فيما يشاء (الرابعة) (الجهاد)
بفتح الجيم المشقة أما الجهد بالضم والفتح فهو الطاقة (والثقل) ثناء المستأن من
فوق تقخ مع شيء من ريق وهو أخف من البسق وأكثر من الثفت
(الخامسة) فيه معجزات ظاهرة لرسول الله ﷺ قولية وفعلية فالقولية
إعلامه بأن الله تعالى يفتح على يديه فكان كذلك والفعلية بصاقه في عينيه
وكان أرمم فبرأ من ساعته وفيه فضائل ظاهرة لعل رضى الله عنه وبيان
شجاعته وحب الله ورسوله وحب الله ورسوله إياه .

— باب قتال الأعاجم والترك —

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا تقوم الساعة حتى

حَتَّى تُقَاتِلُوا خُوزَ وَكَرْمَانَ قَوْمًا مِنَ الْأَعَاجِمِ حُمَرَ الْوُجُوهِ فُقُطَسَ
الْأَنْوَفُ كَانَ وَجُوهُهُمُ الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَعَنْهُ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعْرُ)
وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ
حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا كَانَ وَجُوهُهُمُ الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (حَتَّى
تُقَاتِلُوا التَّرِكَ صِمَارَ الْأَعْيُنِ حُمَرَ الْوُجُوهِ ذُلْفَ الْأَنْوَفِ) لَفْظُ الْبُخَارِيِّ

هَاتِلُوا حُوزَ وَكَرْمَانَ قَوْمًا مِنَ الْأَعَاجِمِ حُمَرَ الْوُجُوهِ فُقُطَسَ الْأَنْوَفُ كَانَ وَجُوهُهُمُ
الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا تَقُومُ
السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعْرُ » وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا كَانَ وَجُوهُهُمُ الْمَجَانُ
الْمَطْرَقَةُ » (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ
وَهِيَ عِنْدَهُ قِطْعَةٌ مِنَ الْأُولَى مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَامٍ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ الرِّوَايَةَ الثَّالِثَةَ مِنْ
طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَفِيهِ
وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعْرُ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ
طَرِيقِ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا
نِعَالُهُمُ الشَّعْرُ » وَحَتَّى تُقَاتِلُوا التَّرِكَ صِمَارَ الْأَعْيُنِ حُمَرَ الْوُجُوهِ ذُلْفَ الْأَنْوَفِ كَانَ
وَجُوهُهُمُ الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ) لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَلَيْسَ فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
التَّنْصِيحُ بِالتَّرِكَ مِمَّا أَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ
أَبِي هُرَيْرَةَ (وَاللَّهُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ التَّرِكَ قَوْمًا وَجُوهُهُمُ كَالْمَجَانِ
الْمَطْرَقَةِ يَلْبَسُونَ الشَّعْرَ) وَيَعْمَلُونَ فِي الشَّعْرِ (الثَّانِيَةَ) (خُوزَ) بضم الخاء المعجمة
وإِسْكَانِ الْوَاوِ حُدَاهَارَى مَعْجَمَةٌ جَبِلٌ مِنَ النَّاسِ وَرَوَيْنَاهُ هَذَا اللَّفْظَ هُنَا تَرْكَ الصَّرْفِ

ورويانه في صحيح البخاري خوزاء مروفا وسبب ذلك خفته مع عجمته وروى
خوز كرمان باضافة خوز إلى كرمان أضيف الجليل إلى سكنهم ويقال لكور
الأهواز بلاد الخوز ويقال لها خوزستان والنسبة إليها خوزي قال صاحب
النهاية وروي بالراء المهمة وهو من أرض فارس وصوبه الدارقطنى وقيل إذا
أضيفت فبالراء وإذا عطفت فبالزاي انتهى وكرمان بفتح لكاف وكسرها
وإسكان الراء حكاهما ابن السمعاني وصحح القتيح مع تصدير كلامه بالكسر
لأنه أشهر وهو اسم لمقع مشهور يشتمل على عدة بلاد فإن كانت الرواية
بالاضافة فالأمر فيه واضح وإن كانت بالعطف فالمراد أهل كرمان فحذف
المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وبدل عليه قوله بعده قوما من الأتاجم
﴿ الثالثة ﴾ قوله (هر الوجوه) بإسكان الميم أى يفيض الوجوه مشربة بحمرة
وقوله (فطس الأنوف) بضم القاء وإسكان الطاء وبالسین المهمة المراد به أن
يكون في رأس الأنف انبطاح وهو ضد الشم في الأنف ، وقوله في الرواية
الآخرى (ذلف الأنوف) هو بالذال المعجمة والمهمة لغتان المشهورة المعجمة
ومن حكى توجيهين فيه صاحب المشرق والمطالع ، قال رواية الجمهور بالمعجمة
وبعضهم بالمهمة والصواب المعجمة وهو بضم الذال وإسكان اللام جمع أذلف
كان ر وهر ومعناه فطس الأنوف قصارها مع انبطاح وقيل هو غلظ في أرنبة
الأنف ، وقيل نظامن فيها ، وكله متقارب ﴿ الرابعة ﴾ قوله (كان وجوههم
المجان) بفتح الميم وتشديد النون جمع مجن بكسر الميم وهو الترس ، وحكى
القاضى عياض عن بعضهم أنه أجاز فيه كسر الميم في الجمع وإنه خطأ وقوله
(المطرقة) بضم الميم وإسكان الطاء وتخفيف الراء هنا هو التصحيح المشهور
في الرواية وفي كتب اللغة والغريب وحكى فتح الطاء وتشديد الراء والمعروف
الأول قال العلماء هي التي ألبست العقب وهو بفتح العين والقاف العصب التي
تعمل منه الاوتار وأطرقت به طاقة فوق طاقة قالوا ومعناه تشبيه وجوه
الترك في عرضها وتزوجناتها وغلظها بالترسة المطرقة ﴿ الخامسة ﴾ قوله (نعالم
الشعر) معناه أنهم يجمعون نعالمهم من حبال صنعت من الشعر ، وكذا يفعل

﴿ باب أولاد المشركين ﴾

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كُلُّ
مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تَنْتَجِجُ الْإِبِلُ
مِنْ بَهِيمَةِ جَمْعَاءَ هَلْ تَحْسُ مِنْ جَدْعَاءَ؟ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ
مَنْ يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ

بعض الاتراك والظاهر أن هذا هو معنى قوله في الرواية الاخرى يمضون في
الشعر ، ويحتمل أن يكون معنى تلك الرواية الاشارة إلى كثرة شعورهم وكثافتها
وطولها فهم بذلك يمضون فيها . ويحتمل أن ترد الرواية المشهورة اليها، ويكون
معنى نعالهم الشعر : أن شعورهم ونواصيهم واقية على قدر قدودهم حتى يطلوا
أطراف دوابهم وهذا تكلف والأول هو الظاهر والله أعلم ﴿ السادسة ﴾
هذه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم
التي ذكرها ﷺ صغار الاعين حر الوجوه ذلف الأنوف عراض الوجوه كأن
وجوههم الجبان المطرفة يتعلون الشعر فوجدوا بهذه الصفات كلها وقاتهم المساءون
مرات قالى الله عاقبة الامور وفي سنن أبي داود من حديث بريدة عن النبي
ﷺ قال (يا تلکم قوه صغار الاعين قال يعنى الترك قال تسوقوهم
ثلاث مرات حتى تلحقوه بمجزيرة العرب . فأما في السياقة الأولى فينجو من
هرب منهم وأما في الثانية فيسبحو بعض ويهلك بعض وأما في الثالثة فيصطلمون)

﴿ باب أولاد المشركين ﴾

عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « كل مولود يولد على
الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه كما تنتج الإبل من بهيمة جماء هل تحس من
جدعاء . قالوا يا رسول الله أفرأيت من يموت وهو صغير ؟ قال الله أعلم بما كانوا

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ) فَذَكَرَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ كَمَا تَنْتَجُونَ الْإِبِلَ فَهَلْ تَجِدُونَ فِيهَا جَذْعَاءَ حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجِدُ عَوْنَهَا ؟ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ (وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ) (عَلَى الْمِلَّةِ) وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ لَهُ (فَإِنْ كَانَا مُسْلِمِينَ فَمُسْلِمٌ)

حاملين « وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ ما من مولود يولد إلا على هذه الفطرة فذكره إلا أنه قال كما تنتجون الإبل فهل تجدون فيها جذعاء حتى تكونوا أنتم تجدونها ، قالوا يا رسول الله فذكر الحديث « (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه من الطريق الأولى أبو داود من طريق مالك ، ومسلم من طريق سفيان بن عيينة ، مختصراً بلفظ (سئل عن أطفال المشركين ممن يموت منهم صغيراً فقال الله أعلم بما كانوا حاملين) كلاهما عن أبي ثعلبة عن الأخرج عن أبي هريرة وأخرجه من الطريق الثانية البخاري ومسلم من طريق عبدالرزاق وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ (الملة) (١) وفي لفظه « هذه الملة حتى يبين عنه لسانه » ورواه مسلم أيضاً من طريق الداروردي عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة وفيه « فإن كانا مسلمين فمسلم » (الثانية) اختلف في المراد بالفطرة هنا على أقوال (أحدها) أن المراد الخلقة فإن الفطر بمعنى المخلق والمراد الخلقة المعروفة الأولى المخالفة لخلق البهائم أي على خلقه يعرف بها ربه إذا بلغ مبلغ المعرفة ؛ ذكره ابن عبد البر عن جماعة من أهل الفقه والنظر ، قال وأنكروا أن يفطر المولود على كفر أو إيمان ، وإنه يعتقد ذلك بعد البلوغ إذا ميز ولو فطر في أول أمره على شيء ما انتقل عنه

(١) لفظه (إلا وه) على الملة (أي يدل على الفطرة . ع

وقد نجدهم يؤمنون ثم يكفرون ومحال أن يعقل الطفل حال ولادته ~~كفرا~~
أو إيماناً والله تعالى يقول « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً » فمن
لا يعلم شيئاً استحال منه الكفر والايان قال ابن عبد البر هذا القول أصح ما
قيل في ذلك (القول الثاني) ان المراد هنا الاسلام حكاه ابن عبد البر عن
ابى هريرة والزهري وغيرهما وقال هؤلاء هذا هو المعروف عند عامة السلف من
اهل العلم بالتأويل فقد اجمعوا في قول الله تعالى « فطرة الله التي فطر الناس عليها »
أنها دين الاسلام واحتجوا بقول ابى هريرة في هذا الحديث « اقرؤا إن شئتم
فطرة الله التي فطر الناس عليها » واحتجوا بقوله في حديث عياض بن حماد
« إن الله خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين » ثم رده ابن عبد البر بان الاسلام مستحيل
من الطفل وقرر المازري ذلك بان المراد بالفطرة ما أخذ عليهم في صلب آدم
يوم الست يردك (وأن الولادة تقع عليها حتى يقع التعبير بالايون ، وقرره أبو
انعباس القرطبي بأن الله تعالى خلق قلوب بني آدم مؤهلة لقبول الحق كما خلق
اعينهم واسماهم قابلة للمراتب والمسويات فما دامت على ذلك القبول وعلى
تلك الاهلية أدركت الحق ودين الاسلام وصحح هذا أبو العباس القرطبي بقوله
في الرواية التي قدمناها من عند مسلم (على هذه الملة) وهي اشارة الى ملة الاسلام
قال وقد جاء ذلك مصرحاً به في الصحيح « جبل الله الخلق على معرفته فاحتالتهم
الشياطين » وفي معنى ذلك قول النووي الاصح ان معناه أن كل مولود يولد
متبياً للإسلام فمن كان ابواه او احدهما مسلماً استمر على الاسلام في احكام
الآخرة والدنيا وإن كان ابواه كافرين جرى عليه حكمهما فيتبعهما في احكام
الدنيا وهذا معنى يهودانه وينصرانه أى يحكم له بحكمهما في الدنيا فان بلغ
استمر عليه حكم الكفر فان سبقت له سعادة أسلم والامات على كفره، انتهى
(القول الثالث) ان المراد البداية التي ابتدأهم عليها أى على ما فطر الله عليه
خلقه من انه ابتدأهم للحياة والموت والشقاء والسعادة قال محمد بن نصر المروزي
وهذا المذهب سببه ما حكاه أبو عبيد عن عبد الله بن المبارك انه سئل عن
قول النبي ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة فقال يفسره الحديث الآخر حين

سئل عن أمثال المشركين فقال (الله أعلم بما كانوا عاملين) قال وقد كان أحمد بن حنبل يذهب الى هذا القول ثم تركه وقال ابنه عبد الله ما رسمه مالك في الموطأ وذكره في أبواب اقدرفيه من الآثار ما يدل على أن مذهبه في ذلك نحو هذا أقول (القول الرابع) ان معناه ان الله تعالى قد فطرهم على الانكار والمعرفة وعلى الكفر والايمان فأخذ من ذرية آدم عليه السلام الميثاق حين خلقهم فقال « ألت ربكم » قالوا جميعا (بلى) فاما أهل السعادة فقالوا بلى على معرفة له طوعا من قلوبهم وأما أهل الشقاوة فقالوا بلى كرها لا طوعا قال عبد بن نصر المروزي وصحت اسحاق بن راهويه يذهب الى هذا المعنى واحتج بقول ابى هريرة اقرؤا ارسأتم « فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله » قال اسحق يقول لا تبديل لخلقه التي جبل عليها ولد آدم كلهم يعنى من الكفر والايمان والمعرفة والانكار قال واحتج له بقوله تعالى « واخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم » الآية قال اسحق: اجمع أهل العلم انها الارواح قبل الالبساد وان تنبع لهذا أيضا بحديث ابى بن كعب في قصة التلام الذي قتله الخنزير وأنه طبع كافراً ومحدث عائشة وقوله عليه الصلاة والسلام لها (وما يدريك أن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً وخلق النار وخلق لها أهلاً) قال اسحاق فهذا الاصل الذي يعتمد عليه أهل العلم قال ابن عبد البر ان اراد هؤلاء ان الله خلق الاطفال واخرجهم من بطون أمهاتهم ليعرف منهم العارف ويعترف فيؤمن، ينكر منهم المنكر فيكفر كما سبق له القضاء وذلك في حين يصح منهم فيه الايمان والامر فذلك ما قلنا وإن ارادوا ان الطفل يولد عارفاً مقرأً مؤمناً وعاداً جاحداً كافراً في حين ولادته فهذا يكذبه العيان والعقل قال وقول اسحاق في هذا الباب لا يرضاه الحنابلة القهلاء من أهل السنة وإنما هو قول المجبرة (القول الخامس) أن معناه ما أخذ الله من ذرية آدم من الميثاق قبل ان يخرجوا الى الدنيا ثم استخرج ذرية آدم من ظهورهم فخطبهم « ألت ربكم قالوا بلى » فاقروا له جميعاً بالربوبية عن معرفة بهم به ثم أخرجهم من أصلاب آبائهم مخلوقين مطبوعين على تلك المعرفة وذلك الاقرار قالوا ونست تلك المعرفة بايمان

ولا ذلك الاقرار بايمان ولكنه اقرار من الطبيعة للرب فطرة ألزمها قلوبهم ثم
أرسل اليهم الرسل فدعواهم الى الاعتراف له بالربوبية فمنهم من أنكر بعد
المعرفة لانه يكره الله لدعو خلقه الى الايمان به وهو لم يعرفهم نفسه، رواه أبو
داود في سننه عر حماد بن سليم انه سئل عن هذا الحديث فقال هذا عندنا حيث
أخذ العهد عليهم و أصلاب آبائهم حين قال (ألست بركم قالوا بلى) (القول السادس)
أن المراد بالفطرة ما يقرب الله قلوب الخلق اليه بما يريد فقد يكفر العبد ثم
يقوم فيموت مؤمناً وقد يؤمن ثم يكفر فيموت كافراً وقد يكفر ثم لا يزال
على كفره حتى يموت عليه وقد يكون مؤمناً حتى يموت على الايمان فالفطرة
عند هؤلاء ما قدره الله على عباده من أول أحوالهم إلى آخرها سواء كانت
حالة واحدة لا تتقل أو حالاً بعد حال قال ابن عبد البر وهذا وإن كان صحيحاً
في الأصل فانه في الأقاويل من جهة اللغة في معنى الفطرة حكاهما كلها ابن
عبد البر وغيره قول السابع (أن المراد بالفطرة ملة أي دينه بمعنى أن
له حكمه حكمه عيسى عياض وقال أبو عبيد القاسم بن سلام سألت محمد بن
الحسن عن حديث فقال كان هذا في أول الاسلام قبل أن تنزل القرائن
وقبل الأمر به دل أبو عبيد كأنه يعني أنه لو كان يولد على الفطرة ثم مات
قبل أن يهود أو ينصرانه لم يرتها ولم يراه لأنه مسلم وهما كافران
ولما يجاز أن فلما فرصت القرائن وتقررت السنن على خلاف ذلك علم
أنه يولد على ما انتهى وهذا يوافق القول الذي أن المراد بالفطرة الاسلام
لما ذكره والحق أنه لا يحتاج فيه إلى دعوى النسخ لانه وإن
على الاسلام فقد أخبرني بقيته أن أبويه يهودانه وينصرانه
أي يثبت نصرانيته هـ طاهر ، دل ابن عبد البر أن محمد بن الحسن حاد عن الجواب
فيه لا شك ، أو حمله به أو لكراهة الخوض في ذلك قال وقوله إن ذلك
كان قبل الامر ا. فليس كما قال لأن في حديث الأسود بن سريح ما يبين
ذلك كان هذا ، الخهد وهو حديث صحيح ثم روى عن الأسود بن سريح قال

قال رسول الله ﷺ (ما بال قوم بلغوا في القتل حتى قتلوا الولدان فقال رجل أوليس أبناءكم أولاد المشركين؟ فقال رسول الله ﷺ أر ليس خياركم أولاد المشركين إنه ليس من مولود إلا وهو يولد على الفطرة فبعب عنه لسانه ويهوده أبواه أو ينصرانه) ﴿ الثالثة ﴾ حكى ابن عبد البر عن طائفة أنه ليس في هذا الحديث ما يقتضى العموم وأن معناه أن كل مر لد على الفطرة وكان أبواه على غير الاسلام هوداه أو نصرانه أو مجسائه فإنه ليس معناه أن جميع المولودين ولدون على الفطرة بل المعنى أن المولود على الطبيعة بين الأيوين الكافرين يكفرانه وكذلك من يولد على الفطرة وكان أبواه كافران حكم له حكمهما في صغره حتى يبلغ فيكون له حكم نفسه حينئذ لا حكم أبويه احتج هؤلاء بحديث الغلام الذي قتله الخضر فإنه لم يولد على الفطرة بل طس كافرأ وحديث أبي سريد مرفوعا (ألا إن بني آدم خلقوا طبقات شتى فهم من يولد مؤمنا ويحيى مؤمنا ويموت مؤمنا ومنهم من يولد كافرأ ويحيى كافرأ ويموت كافرأ ومنهم من ولد مؤمنا ويحيى مؤمنا ويموت كافرأ ومنهم من ولد كافرأ ويحيى كافرأ ويموت مؤمنا) ويرد هذا التأويل لفظ الرواية الثانية (ما من مولود يولد إلا على هذه الفطرة) ﴿ الرابعة ﴾ قوله (فأبواه يهودانه وينصرانه) يحتمل أن يكون طريق العقل والتعليم والتسييب ويحتمل أن يكون بالتبعية حكما وإن لم يقع ذلك فعلا وفيه على الثانى تبعية الصغير لأبويه الكافرين فى حكم الكفر وهو كذلك فالاجماع والواو فى قوله وينصرانه بمعنى (لأن الأيوين لا يفعلان الأمرين معا وإنما يفعلان أحدهما) ﴿ الخامسة ﴾ قوله (كما نتائج الدال) أى نتائج معدوف إحدى التائين تخفيفا وقوله (جمعاء) بفتح الجيم وإسكان الميم وبالدال أى مجتمعة الأعضاء سليمة من القس وقوله (هل تحص) بضم أوله وكسر نابه وتشديد ثالته من الاحساس وهو الادارك بأحد الحواس وقوله (جمعاء) بفتح الجيم وإسكان الدال أمهه وبالدال أى مقطوعة الاذن أو غيرها من الاعضاء ومعناه أن البهيمة تلد البهيمة تامة الاعضاء لا نقص فيها وإنما يحصل فيها النقص والجذع بعد ولادتها فكذلك يخرج المولود

سليما من الكفر وإنما يطرأ له ذلك بعد وقوله في الرواية الثانية (تنتجون) بضم أوله وإسكان ثانيه وفتح ثالثه وقوله (الاول) منصوب على المفعولية وهذا الفعل مبنى للفاعل وإن فانت صيغته صيغة لمبنى للمفعول وقول أبي العباس القرطبي: إنه مبنى لما لم يسم فاعله إن أراد في الصورة وإلا فهو وهم فقد ذكر فاعله معه (السادسة) قوله (يا رسول الله أفرأيت من يموت وهو صغير) هذا السؤال إنما هو عن أولاد المشركين وقد صرح بذلك في حديث أبي هريرة وفي حديث ابن عباس وكلاهما في صحيح البخاري ومسلم وقوله (الله أعلم بما كانوا عاملين) استدلل به من ذهب إلى لتوقف في أولاد المشركين وأنا لا ندرى هل هم في الجنة أم في النار ومعنى الحديث أنه من علم الله أنه إن بلغ كان مسلما فهو في الجنة ومن علم أنه إن بلغ كان كافرا كان في النار وقد اختلف العلماء في أولاد المسلمين فلا كثرون على الحزم بأنهم في الجنة وبمبل فيهم بالتوقف واحتج قائله بما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت (توفي صبي من الانصار فقلت طوبى له عصفور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه، فقال النبي ﷺ أو غير ذلك يا عائشة إن الله خلق الجنة أهل خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم وخلق للنار أهل خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم) وحكى النووي الاول عن إجماع من يعتد به من علماء المسلمين والتوقف عن بعض من لا يعتد به وقال وأجاب العلماء عن حديث عائشة بأنه لعله نهاها عن التسرع إلى القطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع كما أنكر على سعد بن أبي وقاص قوله (إنني لا أراه مؤمنا قال أو مسلما) الحديث قال ويحتمل أن النبي ﷺ قال هذا قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة فلما علم قال ذلك في قوله عليه الصلاة والسلام (ما من مسلم يموت له ثلاثة من أولاد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم) وغير ذلك من الأحاديث انتهى وذكر المازري أن بعضهم ينكر الخلاف في ذلك لقوله تعالى (واتبعناهم ذرياتهم بأيمن أخلقناهم ذرياتهم) قال وبعض المتكلمين يقف فيهم ولا يرى نصا قاطعا بكونهم في الجنة ولم يثبت عنده الإجماع فيقول به واستثنى قبل ذلك من الخلاف أولاد الانبياء عليهم

الاحلام وقال قد قرر الاجماع على أنهم في الجنة وحكى ابن عبد البر التوقف في أولاد المسلمين عن جماعة كثيرة من أهل الفقه والحديث منهم حماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن المبارك واسحق بن راهويه وغيرهم قال : وهو نسبة ما رسمه مالك في أبواب القدر من موطنه وما ورد في ذلك من الأحاديث وعلى ذلك أكثر أصحابه وليس عن مالك فيه شيء منصوص إلا أن المتأخرين من أصحابه ذهبوا إلى أن أطلق المسلمين في الجنة انتهى وروى ابو داود في سننه عن ابن وهب قال (سمعت مالكاً قيل له إن أهل الأهواء يحتجون علينا بهذا الحديث قل مالك احتج عليهم بآخره قالوا أرأيت من يموت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين) وأما إطلاق المشركين ففيهم مذاهب (أحدها) أنهم في النار تبعاً لآبائهم (والثاني) أنهم في الجنة (والثالث) التوقف فيهم (والرابع) أنهم يمتحنون في الآخرة وقد ورد هذا في حديث روى من طريق أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (في الهالك في الفترة والمعنوه والمولود) الحديث وفيه يقول المولود رب لم أدرك العقل قال فترقع لم نأر فيقال ردوها وادخلوها قال فيردوها أو يدخلها من كان في علم الله سعيداً لو أدرك العمل ويمسك عنها من كان في علم الله شقيلاً لو أدرك العمل قال فيقول الله تعالى إياي عصيت فكيف رسل لو أتتكم وروى موقفاً على أبي سعيد (١) وروى أيضاً من حديث أنس ومعاذ بن جبل والاسود بن سريع وأبي هريرة وثوبان قال ابن عبد البر والاحاديث في ذلك من أحاديث الشيوخ وفيها علاوَاب ليست من أحاديث الأئمة الفقهاء وهو أصل عظيم والقطع فيه بمنزلة هذه الاحاديث ضعيف في العلة والنظر مع انه قد طرأ فيها ما هو أقوى منها انتهى (والقول الخامس) أنهم في برزخ حكاه أبو العباس القرطبي عن قوم قال قيل لأحسب من غير أهل النار حكى النووي الأول وهو أنهم في النار عن الأكثرين والثاني (١) من هنا إلى آخر باب النعمة والنفل قطعة عتيقة من نسختنا الخاصة وفيها محال لا يمكن قراءتها إلا بمعالجة وصعوبة وفيها قد تحملنا الأمرين حتى وهد لنا إلى هذا التصحيح وتساوت بمحمد الله مع مزيلاتها بما اجتمعت عليه النسخ الأربع الألفي قليل كلمات ، فالحمد لله رب العالمين . ع

وهو أنهم في الجنة عن المحققين قال وهو الصحيح ويستدل عليه بأشياء منها حديث إبراهيم الخليل صلوات الله عليه حين رآه النبي ﷺ في الجنة وحوله أولاد الناس قالوا يا رسول الله وأولاد المشركين [قال وأولاد المشركين] إرواه البخاري في صحيحه ومنها قوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) ولا يتوجه على المولود التكليف ويلزمه قول الرسول حتى يبلغ وهذا متفق عليه قال والجواب عن حديث (والله أعلم بما كانوا عاملين) أنه ليس فيه تصريح بأنهم في النار، وحقيقة لفظه الله أعلم بما كانوا يعملون لو بلغوا والتكليف لا يكون إلا بالبلوغ وما غلام المخضر فيجب تأويله قضاء الآن أبويه كانا مؤمنين فيكون هو مسلما فيتأول على أن معناه أن الله علم أنه لو بلغ لكان كافرا إلا أنه كافر في الحال ولا تجرى عليه في الحال أحكام الكفار انتهى، وسفك دمه في الحال غير سائق في شريعتنا ولا أظنه كان في شريعة موسى عليه السلام ولهذا أنكره وإن هو شريعة المخضر عليه السلام فهي شريعة منسوخة لا يجوز التمسك بها على أن بعضهم ذكر أن هذا الغلام كان قد بلغ وكان قاطع طريق ووصفه بأنه غلام ليس صريحا بأنه لم يبلغ فقي الحديث عن عبد الملك بن ربيعة قال اجتمعت أنا والفضل بن عباس ونحن غلمان شابان قد طغنا، ولكنه قول بعيد، ذكره روى ابن عبد البر عن التميمي عن عائشة قالت سألت خديجة النبي ﷺ عن أولاد المشركين فقال هم مع آبائهم ثم سأله بعد ذلك فقال الله أعلم بما كانوا عاملين، ثم سأله بعد ما استحكم الإسلام فنزلت (لا تزر وازرة ورر أخرى) فقال هم على الفطرة أو قال في الجنة وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ (سألت ربي اللاهين من درجة אשר فأعطانيهم أن لا يعذبهم) وعن أنس مرفوعا أيضا (وأولاد المشركين حد، أهل الجنة) وعن سلمان موقوفا (أطلق المشركين حد، أهل الجنة) وروى ابن عمر أيضا عن ابن عباس قال (لا يزال أمر هذه الأمة موأبيا أو متقاربا أو ظمة أشير إلى هذين حتى يتكلموا أو ينضروا في الأطلاق والتقدير، قال يحيى بن آدم فذكرته لابن المبارك فقال أفيستك إلا سأل على الحمل؟ قلت فتأمر بالكلام فسكت) وذكر ابن عبد البر

﴿ باب اتخاذ الخليل ﴾ -

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (الْخَلِيلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) وَزَادَ الشَّيْخَانِ فِي آخِرِهِ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ الْبَارِقِ (الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ) وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ (الْبِرْكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَلِيلِ)

أيضا عن ابن عوف قال (كنت عند القاسم بن عبد إذ جاءه رجل فقال ماذا كان بين فلان وبين حفص بن عمر في أولاد المشركين قال وتكلم ربيعة الرأي في ذلك فقال القاسم : إذا الله انتهى عن شيء فأنهوا وقفوا عنده قال فكانا كانت نارا فانطقت) ﴿ السابعة ﴾ استدله على أن الولد الصغير يتبع أبويه في الاسلام والكفر وقد عرفت أن في رواية لمسلم (فان كانا مسلمين فسلم) وقد اجمعت المسلمون على ذلك إنما اختلفوا فيما إذا أسلم أحد أبويه فقال الشافعي وأبو حنيفة واحمد والجمهور يتبع أيهما أسلم سواء كان هو الأب أو الأم وقال مالك يتبع امه خاصة دون أمه حتى لو أسلمت أمه وأبوه كافر استمر على الحكم له بالكفر واختلفوا أيضا فيما إذا سبي وليس معه أحد أبويه فقل الجمهور أيضا يتبع السابي فإذا كان مسلما فهو مسلم ولو كان أبواه كافرين حين وقال مالك هو على حاله من الحكم عليه بالكفر ولو انفرد عنهما حتى يسلم استقلالا بعد البلوغ

﴿ باب اتخاذ الخليل ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « الخليل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ اتفق عليه الشيخان من هذا الوجه وله طرق أخرى وهو في الصحيحين أيضا من حديث عروة البارقي وفي آخره (الاجر والمغنم) ورواه بهذه الزيادة مسلم أيضا من حديث جابر الجعفي وفي

الصحيحين من حديث أنس (البركة في نواحي الخيل) ﴿الثانية﴾ المراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجبهة قاله الخطابي وغيره قالوا وكنتي بالناصية عن جميع دانت الفرس يقال فلان مبارك الناصية ومبارك الفرة أى الدانت (قلت) ويمكن أنه أشير بذكر الناصية الى أن الخير إنما هو في مقدمها للاقدام به على العدو دون مؤخرها للإدبار بها عن العدو والله أعلم ولا يخفى ما في الخيل والخير من الجناس وهذا من نبيح الكلام ﴿الثالثة﴾ فيه استحباب اتخاذ الخيل والمراد به ارتباطها للغزو وقتال العدو بدليل قوله في حديث عروة (الاجر والمغنم) ويدل لذلك حديث أبي هريرة في الصحيح (الخيل ثلاثة هي لرجل وزر وهي لرجل ستر وهي لرجل أجر) وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الزكاة وأما الحديث الآخر (ان الشؤم يكون في الفرس) وهو في الصحيح فالمراد به غير الخيل المعدة للغزو ومحوه أو أن الخير والشؤم يجتمعان فيها فإنه يحصل الخير بالاجر والمغنم ولا يمنع مع هذا أن يكون الفرس مما يتشاءم به فقد يحصل في الشيء النفع والضرر باعتبارين والجواب الاول أحسن ويد الثاني قوله في حديث أنس (البركة في نواحي الخيل) فإن الركبة والشؤم ضدان لا يجتمعان ﴿الرابعة﴾ استدلل به احمد بن حنبل والبخاري وغيرهما على أن الجهاد واجب مع البر والفاجر لأنه ذكر بقاء الخير في نواحيها الى يوم القيامة وهو مره بالاجر والمغنم ولم يقصد ذلك بما اذا كان الامام عادلا فدل على انه لا فرق في حصول هذا الفضل بين أن يكون الغزو مع أئمة العدل أو أئمة الجور وقد ورد التصريح بذلك فيما رواه أبو داود في سننه من حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ «ثلاثة من أصل الإيمان الكف عن قال لا إله إلا الله ولا تكفره بذنوب ولا تخرجه من الاسلام بعمل والجهاد ماض منه بعثني الله إلى أن يقال آخر أمتي الدجال لا يبطله حور حار ولا عدل عادل ولا إيمان بالإقدار» وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «الجهاد واجب عليكم مع كل أمير بر كان أو فاجرا والصلاة عليكم واجبة حلف كل مسلم بر كان أو فاجرا وان عمل الكبار» سكت أبو داود عليها ﴿الخامسة﴾ وفيه بشرى ببقاء الجهاد إلى

— باب دم اتخاذها للفخر واحيلاء —

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (رَأْسُ
الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ وَالْفَخْرُ وَالْخَيْلُ وَالْخَيْلَاءُ وَ أَهْلُ الْخَيْلِ وَالْأَبِلِ .
الْقَدَادِينِ أَهْلُ الْوَبْرِ ، وَالسَّكِينَةُ أَهْلُ نَمٍّ)

يوم القيامة والمراد قربها وأشرطها القربة كأحرج ومأجوج وأنه لا يبقى
بعد وفاة عيسى عليه الصلاة والسلام جهاد وأمه أعم (السادسة) قال الخطابي
وفيه اثبات السهم للفرس يستحقه الفارس من أهله (السابعة) قال الخطابي
وفيه إعلام بأن المال الذي يكتسب باتخاذ الخيل من حبر وجو مالاً وأموالاً وأتقنها
والعرب تسمى المال حيراً ومنه قوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت
إن تترك خيراً) أى مالا وقل المفسرون فى قوله « فى أحببت حب الخير من
ذكر ربى » أى الخيل (الثامنة) قال ابن عبد البر فيه تفضيل الخيل على سائر
الدواب لأنه عايه الصلاة والسلام لم يأت عنه فى غيرها مثل هذا القول وروى
النسائى عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال (لم يكن شئ أحب إلى رسول الله
ﷺ بعد النساء من الخيل)

— باب دم اتخاذها للفخر والحيلاء —

عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ
الْمَشْرِقِ ، وَالْفَخْرُ وَالْخَيْلَاءُ ، وَأَهْلُ الْخَيْلِ وَالْأَبِلِ الْقَدَادِينِ أَهْلُ الْوَبْرِ ، وَالسَّكِينَةُ
أَهْلُ النَّمِّ » (فيه) فوائد (الأولى) اتفق على إخراجها الشبهان من هذا الوجه
وله عندهما طرق أخرى (الثانية) قوله « رأس الكفر نحو المشرق » كان
ذلك فى عهده ﷺ حين قال ذلك لأنه كان مملكة الترس وهم أهل نجر وغير
متمسكين بشرع ولا كتاب ويكون حين يخرج الدجال من المشرق وكذلك
يأجوج ومأجوج وهو كذلك منفياً التفتن العظيمة فى الدين بالبدع وفى الدنيا

بالتقتل وسفك الدم ولولم يعنى من فتنة المشرق لإخروج الترك على المسلمين وسفكهم
دماءهم وإذهابهم علومهم وتخريبهم مدائنهم لكفى فى ذلك ﴿ الثالثة ﴾ القصر
هو الاقتحار وعد المآثر القديمة تعظا (والحيلاء) بضم الخاء المعجمة وفتح
الياء معدوداً الكبير واحتقار الناس وقوله (الفدادين) كذا هو فى رواية تباغيرواو
وكذا هو فى صحيح مسلم وهو فى صحيح البخارى (والفدادين) بأثبات الواو وقد ذكر
أبو عمرو الشيبانى أن الفدادين بتخفيف الدال وهو جمع فدان بتشديد الدال وهو عبارة
عن البقر التى تحرر عليها حكاها عنه أبو عبيدة وأنكره عليه وعلى هذا فالمراد بذلك
أصحابها فحذف المضاف وذهب جمهور أهل اللغة ومنهم الأصمعى وجميس
المحدثين إلى أن الفدادين بتشديد الدال جمع فداد بدالين أولاهما مشددة وقال
النوى إنه الصواب وهم الذين تعوا أصواتهم فى خيلهم وإبلهم وحرورهم ونحو
ذلك وهو من التمديد وهو الصوت الشديد وحكى ابن عبد البر قولاً أنهم سمو
الفدادين من أجل التمداد وهى الصحارى والبرارى الخالية وأعدها فقدوا أن
الأنفاس حكاها مع الذى قبله قال والأول أجود وقال أبو عبيد معمر بن المنثى
هم المكثرون من الإبل الذين يملك أحدهم المائتين منها إلى الألف ويتجه أن
يكون إثبات الواو فى قوله والفدادين موافقاً لتخفيف وحذفها موافقاً لتشديد
وقوله (أهل الور) بعد قوله أهل الخيل والإبل قد يستشكل لأن الور من الإبل
دون الخيل (١٠٠) به أنه وصفهم بكونهم جامعين بين الخيل والإبل والور والظاهر
أن المراد بذلك أنهم مع كونهم أهل خيل وإبل أهل ور وليسوا أهل مدر
يشير بذلك إلى أنهم أهل بادية فانه يعنى عن أهل الحضر بأهل المدر وعن البدو
بأهل الور والبادية موضع الجفاء وقسوة القلوب والبعد عن الاقبياد للحق
وفى الحديث (من بد جفا) رواه أبو داود فى سننه وفيه إشارة إلى ذم رفع
الصوت وأن ذلك مناف لتواضع وذلك إذا كان على سبيل الغلظة والأذى
واظهار الترفع دون ما إذا كان على سبيل السجية لكن ينبغى لمن سجيته ذلك
أن يحترز عنها بحسب الامكان ﴿ الرابعة ﴾ هذا يبين أن الخيل إنما يكون فى
نواصيها الخير إذا لم يكن اتخذها للفخر والحيلاء فإذا كان لذلك فى مذمومة

﴿ باب المسابقة بالخيال ﴾

عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ
الَّتِي قَدْ أَضْمَرَتْ مِنَ الْحَقِيَاءِ إِلَى كُنْيَةِ الْوَدَاعِ وَكَانَ أَمْدُهَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ
وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقُ بِهَا)

غير محمودة وقد سبق إيضاح ذلك في الزكاة ﴿ الخامسة ﴾ (السكينة) الظلماتية
والسكون خلاف ما ذكر من صفة القدادين

﴿ باب المسابقة بالخيال ﴾

عن نافع عن ابن عمر « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ عَلَى الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمَرَتْ مِنَ
الْحَقِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ وَكَانَ أَمْدُهَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ
مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقُ بِهَا » (فيه)
فوائد ﴿ الاولى ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من
طريق مالك والشيخان والنسائي من طريق الليث بن سعد والشيخان من طريق
موسى بن عقبة ومسلم من طريق أيوب السخيتاني وأسامة بن زيد وإسماعيل
ابن أمية والشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجة من طريق عبيد الله بن
عمر إلا أن لفظ أبي داود مختصر (كان يضمر الخيل ليسابق بها) ومسلم من
طريق أيوب السخيتاني وأسامة بن زيد وإسماعيل بن أمية والنسائي من طريق
ابن أبي دئب ثمانية عن نافع عن ابن عمر وفي صحيح البخاري من طريق موسى بن
عقبة (قللت لموسى بين ذلك يعني الحقياء وثنية الوداع قال ستة أميال أو سبعة)
وفيه (قلت فكم بين ذلك يعني الثنية ومسجد بني زريق قال ميل أو نحوه) وفي
الترمذي في نفس الحديث (وبينهما ستة أميال وبينهما ميل) وهو في صحيح البخاري من
كلام سفيا الثوري بلفظ خمسة أميال أو ستة وذكر ابن عبد البر في التمهيد أن ابن بكير

كان يقول عن مالك إلى عند مسجد بني زريق وخالفه جمهور الرواة فدلوا إلى مسجد بني زريق (قلت) ولا تفاوت بين اللفظين فهما بمعنى واحد ولا يعد ذلك اختلافا قال ابن عبد البر ورواه ابن أبي ذئب بلفظ (كان يضر ثم يسبق) فاختصره ولم يذكر الامد والغاية (قلت) هو عند النسائي من طريق ابن أبي ذئب بذكر الامد والغاية فهما كروايه ثم روى ابن عبد البر رواية عبيد الله بن صمر من طريق الثوري عنه وفيه ما لم يضر من الحفيا إلى مسجد بني زريق (وقال هكذا قال من احفيا إلى مسجد بني زريق ومالك يقول من النية إلى مسجد بني زريق وهو الصواب إن شاء الله لأنه تابعه عليه الليث وموسى بن عقبة) ورواية عبيد الله بن صمر من طريق الثوري عنه في صحيح البخاري وسر الترمذي باللفظ المشهور والاختلاف إنما هو في رواية ابن عبد البر خاصة وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل عن عتبة بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ سبق بين الخيل وفصل القرع في الغاية قال ابن عبد البر ولم يقل هذا الحديث أحد غير عتبة بن خالد هذا وقد وجدته أصلا فيما رواه أبو سلمة التبوذكي - عبد الملك بن حرب عن عبد الملك بن مجاشع بن مسعود السلمي حدثني أبي وعمي عن جدي «أن ناسا من أهل البصرة ضمروا خيولهم ففهم الأمير عتبة بن عروان يجرها حتى كتب إلى عمر فكتب إليه عمران أرسل انقرح من رأس مائة عوة ولا يركبها إلا أربابها» ورواه أحمد في مسنده من رواية عبد الله بن صمر عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل وراهن) ورواه البيهقي من رواية حماد بن سليمان عن العمري عن نافع عن ابن عمر (أن الخيل كانت تحرق من سنة أميال تسبق فأعطى رسول الله ﷺ السابق) قال البيهقي حماد بن سليمان - مجهول وروى الطبراني في معجمه الأوسط من رواية عاصم بن عمر عن عمرو بن دينار عن ابن عمر «أن النبي ﷺ سابق بين الخيل وجعل بينها سبقا وحمل فيها محملا» وقال لا سبق إلا في حافر أو نعل «وأورده ابن عدي في الكامل و ترجمة عاصم بن صمر وضعفه (الثانية) قوله (أضمرت) بضم الهمزة وإسكان الله د الممجمة وكسر الميم وتخفيفها وبجوز أن يقال فيه

ضمرت بتشديد الميم بسون همزة والأول هو الرواية ويجوز في قوله لم تضمر
الوجهان إسكان الضاد وتحفيف الميم وفتح الضاد وتشديد الميم والموافق لقوله
أضمرت الأول والمراد به أن تلف الخيل حتى تسمن وتقوى ثم يقلل علقها فلا
تلف الا قوتاً وتدخل بيتاً كنيناً وتغشى بالجلال حتى تحمى لتعرق ويجف عرقها
فيخف لحمها وتقوى على الجرى قال الخطابي ومن العرب من يطعمها اللحم والبن
في أيام التصمر، (الحبياء) بفتح الحاء المهملة وإسكان القاء بعدها ياء مشتاة من تحت
يجوز فيه المد والتقصر وجهان مشبه ران أشهرها وافصحهما المد والحاء مفتوحة
بلا خلاف قاله النوى وقال القاضى عياض في المشارق: وضبطه بعضهم بضم الحاء
وهو خطأ وقال الحازمي في المؤتله: ويقال فيها ايضاً الحفاء بتقديم المشاة من
تحت على القاء والمشهور المعروف وكتب الحديث وغيرها الحفاء، (ثنية الوداع)
بفتح اثناء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء المتناة من تحت والثنية الطريق
في احب كاللقب وحكى صاحب الحكم مع ذلك ثلاثة أقوال ايضاً قيل الطريق
الى اجبل وقيل العقبة وقيل الجبل نفسه انتهى واضيفت هذه الثنية إلى الوداع
لأن الخارج من المدينة يمشى معه المودعون اليها قال ابن عبد الله
وزعموا انها اثناسميت بذلك لأن رسول الله ﷺ ودعه بها بعض المقيمين
بالمدينة في بعض أسفاره وقيل لأنه عليه الصلاة والسلام شيع إليها
بعض سراياه فودعه عندها وقيل إن المسافر من المدينة كان يشم اليها ويودع
عندها قديماً وصحح القاضى عياض هذا الاحتمال واستدل عليه بقول نساء الانصار
حين مقدم النبي ﷺ

طلع البدر علينا * من ثنيات الوداع

فدل على أنه اسم قديم قال ابن عبد البر وأطرها على طريق مكة . ومنها بدأ
رسول الله ﷺ وظهر إلى المدينة في حين اقباله من مكة فقال شاعرهم

طلع البدر علينا * من ثنيات الوداع

وجب الشكر علينا * ما دعا لله داعى انتهى

وهذا الذى ذكره من انقراض هذا الشعر عند قدومه عليه الصلاة والسلام

للمدينة) رواه البيهقي في دلائل النبوة وابوالحسن المقرئ في كتاب الشمايل له
عن ابن عائشة وقال ابن القطان انما سميت بئنية الوداع لانهم كانوا يسمعون الحجاج
والغزاة اليها ويودعونهم عندها وإليهم كانوا يخرجون عند التلقي انتهى وهذا
كله مردود قفى صحيح البخارى وسنن أبي داود والترمذى عن السائب بن
يزيد قال (لما قدم رسول الله ﷺ من تبوك خرج الناس يتلقونه إلى ننية الوداع)
وهذا صريح فى أنها من جهة الشام ولهذا لما نقل والدى رحمه الله فى شرح
الترمذى كلام ابن بطل قال إنه وهم قال وكلام ابن عائشة معضل لا تقوم به حجة ثم
قال ويحتمل أن تكون الننية التى من كل جهة يصل اليها المشيعون يسمونها ننية
الوداع وقوله وكان أمدها ننية الوداع يجوز فيه رفع الأول ونصب الثانى وعكسه
على تقديم الخبر وقد ضبطناه بالوجهين والآمد الغاية قال الثابطة
سبق الجواد إذا استولى على الأمد

وتقدم فى الفائدة الأولى عن موسى بن عقبة أن ابن الحفياء وننية الوداع
سنة أميال أو سبعة وعن سفيان الثورى سنة أميال أو خمسة وأطلق القاضى عياض
هذا الثانى عن سفيان فظن الثورى أنه ابن عينة فصرح بذلك وهو وهم وانما
هو الثورى كما عرفت وقد علم أن فى الترمذى الجزم بستة أميال وقوله من الننية أى
المذكورة وهى ننية الوداع و(مسجد بنى زريق) تقديم الزاى على الراء اضيف
إليهم لصلاتهم به وهى اضافة تعريف لا ملك (الثالثة) فيه المسابقة بين الخيل وأن
ذلك ليس من العبث المذموم بل من الرياضة المحمودة التى توصل بها إلى تحصيل المقاصد
فى الغزو والانتفاع بها عند الحاجة إلى القتال كراو فرا وهذا يجمع عليه وانما اختلفوا
فى أنها باحة أو مستحبة ، ومذهب أصحابنا أنها مستحبة (الرابعة) وفيه اضرار
الخيل نافية من المصلحة وهى القوة على الجرى وينبغى أن يجرى فى استعبابه
الخلاف المتقدم ولا يخفى احتساب استحباب الامرين بالخيل الممدة لقتال
الكفار ومن ساواهم فى حواز قتاله أما المدة لقتال من لا يحل قتاله فلا يستحب
فيها ذلك بل لا يجوز بهذا القصد والله أعلم (الخامسة) وفيه أنه لا بد فى
المسابقة من إعلام ابتداء الغاية واسمها وهو كذلك بالاجماع والأدب إلى

الزراع الذي لا يتقطع ﴿المادسة﴾ وفيه أنه لا تسابق إلا بين فرسين يمكن أن يسبق أحدهما الآخر لأنه عليه الصلاة والسلام لم يسابق بين المضمرات وغيرها بل جعل كل صنف منها مع ملائمه لأن غير المضمرة لا تسابق المضمرة كيف وقد جعل ميدان المضمرات ستة أميل وميدان غيرها ميلا واحدا وهذا تفاوت كبير وفيه أنه لو عرفت غاية لا تقدر تلك الخيل على قطعها لم يصح وتقدم من سنن أبي داود (أنه عليه الصلاة والسلام فضل القرح في الغاية) وهو بضم القاف وتشديد الراء وآخره جاء مهمة جمع قرح وهو من الخيل ما كان ابن خمس سنين فأكثر وهو أشد قوة ممن هو أصغر منه سنا ويقال في نظيره من الابل بازل وعلى هذا جاء قول الشاعر

وابن البون إذا ماله في قرن * ولم ينفع صولة النزل القناع دس

وذكر ابن عبد البر بعد نقله هذا الحديث أنه إن صح ففيه دلالة على أن التي كانت قد ضمرت من الخيل كانت قرحا وذلك غير لازم إنما اللازم... بل يمكن أن يسابق بين بعض القرح وغيرها وتفضيلها في العاية على غيرها لكن قال الخطابي لا ضمير بين الخيل إلا القرح .. الافتاء والمهارة (١) ﴿السابعة﴾ وفيه إطلاق الفعل على الأمر به والمسوغة له أنه مسبب عنه فقوله سابق أي أمر لوجود مسوغه ﴿الثامنة﴾ يحتمل أن تكون هذه المسابقة بعوض وبغير عوض وليس في الحديث ذكر عوض وما ذكر من الترجمة لترمذي وغيره عليه بالرهان نظر نعم تقدم أن ذكر الرهن في ذلك روى من حديث ابن عمر في مسند أحمد وعند البيهقي ومعجم الطبراني وغيرها واجمع العلماء على جواز المسابقة بغير عوض واجمعوا على جوازها أيضا بعوض لكن بشرط أن يكون العوض من غير المتسابقين إما الامام أو أحد الرعاة قال الجرجوري وبذل الرهان من أحدهما خاصة صحيح وبعضهم منع هذه الصورة وهو رواية عن

(١) فلتحرر عبارة ابن عبد البر ومن هنا إلى صفحة ٢٤٣ في الأصل المفرد

مغلقة تتمتع بقراءتها ع

باب ركوب اثنين على الدابة

عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ دَيْنَارُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي إِذَا جَاءَ رَجُلٌ مَعَهُ حِمَارٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ارْكَبْ، فَنَآخَرَ الرَّجُلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا، أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِي بِكَ مَنِيٌّ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ لِي، قَالَ فَأَنَّى قَدْ جَعَلْتُهُ

مالك ويجوز أن يكون منهما لكن يكون معها حمل وهو ثالث على فرس مكافئ لفرسيهما مشرط أن لا يخرج الحمل من عنده شيئاً ليخرج هذا المقدم عن صورة التمار هذا مذهب الشافعي وأحمد والجمهور ومنع مالك إخراج السبق منهما ولو مع الحمل ولا يعرف مالك المحلل والاصل للجمهور في اعتباره ما رواه أبو داود وابن ماجه من رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال «من أدخل فرساً بين فرسين يعني وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار» ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار» ولم يفرده عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال «من أدخل فرساً بين فرسين يعني وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار» وفي قوله وكان عبد الله بن عمر سمع سابقاً - قيل على أن المراد المسابقة بين الخيل مركوبة ولبس المراد إرسال الفرسين - حرياً بأنفسهما وقد صرح الفقهاء بأنه لو شرط ذلك في عقد المسابقة لم يصح لأن الدواب لا تهتدى لقصد الغاية بغير راكب وربما نمت بخلاف الطيور إذا حورت المسابقة عليها فلم تهتدى لمقصدها (العائرة) - ربه دس لجوارحه في مسجد بني فلان وقد رحم له البخاري بهذه الترجمة - قيل ابن جبال وفيه - صافعة أعمال الر إلى أربابها ونسبتها اليهم وليس في ذلك تركة لهم قال - روى عن النخعي أنه كان يكره أن يقلد مسجد بني فلان ولا يرى بأساً أن يقال - روى بني فلان قال وهذا الحديث يرد قوله فلا فرق بين قولك معلى ومسجد وقوله موفق

باب ركوب اثنين على الدابة

عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ (يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي إِذَا جَاءَ رَجُلٌ مَعَهُ حِمَارٌ فَقَالَ

مالك . قال فركب) رواه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب

يارسول الله اركب فتأحرارجل فقال رسول الله ﷺ لا أنت أحق بصدر دابتك
منى إلا أن تجعله لى قال فاني قد جعلته لك قال فركب) رواه أبو داود
والترمذي وقال حسن غريب (فيه) فوائد (الأولى) رواه أبو داود من
طريق علي بن الحسين بن واقد ورواه ابن حبان في صحيحه من طريق زيد بن
الحباب كلاهما عن حماد بن زيد عن عبد الله بن يزيد عن أبيه (الثانية)
فيه حوار ركوب النبي على دابة واحدة وهو كذلك اذا أطاقتة وورد ركوب
ثلاثة أبقار رواه مسلم في صحيحه عن سلمة بن الأكوع قال لقد قدت بنبي
الله ﷺ والحسن والحسين بعته الشهباء حتى أدخلتهم حجرة النبي ﷺ
هذا فنداه وهذا حامه (الثالثة) قال القاضي أبو بكر بن العربي الحكمة في
أن يكون الرجل أحق بصدقه رانته وجهان (أنه تصرف) والشرف حق المالك
(والثاني) أنه يصرف في المعنى على الوجه الذي يراه ويختاره من زيادة أو نقص
أو إسماع أو بطل خلاف الزاكن معه فانه لا يعم مقصده في ذلك (الحوار بعنه)
فيه فوائد عليه الصلاة والسلام ركوبه الجمار وادافه وراعه على الجمار وهم
أن يكون رفيقا لعبره فينبغي . . . [الآخذ] بأخلاقه الكريمة وذلائق سيره
والله اعلم (الخامسة) بكر أن يكون معنى قوله عليه الصلاة والسلام (الآ
أن تجعله لى) أى التصرف في لمنى كيف أردت وهو انعمى الذى لأجله كان
صاحب الدابة أحق بصدقه . . . يستشكل قوله أن تجعله لى مع كونه
تأخروا أذن له في ركوبه من مقدمه وهذا هو محله له ويحل الأشكال بما
ذكرته من أن المداير يحل له ثم قيادها فان يتصرف في تسييره كيف يريد
والله أعلم

﴿ باب الغنيمة والنفل ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (لَمْ نَعْلَمْ
الْغَنَائِمُ لِمَنْ قَبْلُنَا ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا فَطَيَّبَهَا
لَنَا) وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (عَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ
لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعُ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا
يَبْنِ، وَلَا آخَرَ قَدْ بَنَى بُنْيَانًا وَلَمَّا يَرْفَعُ سُقْفَهَا، وَلَا آخَرَ قَدْ اشْتَرَى
غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ يَنْتَظِرُ أَوْلَادَهَا يَفْزَعُ فَدَنَّا مِنَ الْقَرْيَةِ حِينَ

﴿ باب الغنيمة والنفل ﴾

﴿ الحديث الأول ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (لَمْ نَعْلَمْ الْغَنَائِمُ لِمَنْ قَبْلُنَا
ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا فَطَيَّبَهَا لَنَا) وَعَنْهُ قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ (عَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعُ
امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا يَبْنِ، وَلَا آخَرَ قَدْ بَنَى بُنْيَانًا وَلَمَّا يَرْفَعُ سُقْفَهَا
وَلَا آخَرَ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ يَنْتَظِرُ أَوْلَادَهَا يَفْزَعُ فَدَنَّا مِنَ
الْقَرْيَةِ حِينَ صَلَّى الْعَصْرُ) أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَشَّمْسِ أَنْتِ مُرُودَةٌ وَأَنَا مُرُودٌ
إِلَيْهِمْ أَحْبَبْهَا عَلَى شَيْءٍ أَخَذْتَ عَلَيْهِ حَتَّى تَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ جَمْعُوا وَغَنِمُوا فَقَبِلْتُ الْبَارِلُ كُلَّهُ
فَأَبْتُ أَنْ تَطْعَمَهُ قَالَ فَيَكُمُ غَوْلٌ فَلْيَبَايِعُنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ فَبَايَعُوهُ فَلَصَقْتُ
يَدَ رَجُلٍ بِيَدِهِ فَقَالَ فَيَكُمُ الْغُلُولُ) فَاثْبَايِعُنِي قَبِيلَتَكَ فَبَايَعْتَهُ فَبَيْلَتُهُ قَالَ فَاصْبِرِي
يَدَ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ يَدَيْهِ قَالِ لِي فَيَكُمُ الْغَاوِلُ أَنْتُمْ غَلَاتِمٌ فَأَخْرَجُوا لَهُ مِنْ رَأْسِهِ
بَحْرَةً مِنْ دَهَبٍ قَالَ نَوْضَعُوه فِي الْمَالِ وَهُمْ بِالْعَصَبِ فَأَقْبَلْتُ إِلَيْهَا فَكَاتَمْتُهَا فَلَمْ تَحِبْ

صَلَّى الْمَضْرَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا
مَأْمُورٌ اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَى شَيْئًا خَفِيسَتَ عَلَيْهِ حَتَّى تَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ
جَمْعُومَا غَنِمُوا فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لَنَا كُلَّهُ فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ فَقَالَ فِيكُمْ غُلُولٌ
فَلْيَبَايَعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ فَبَايَعُوهُ فَلَصِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ
فَقَالَ فِيكُمْ الْغُلُولُ فَلْتَبَايَعْنِي قَبِيلَتُكَ قَبَايَعَتُهُ قَبِيلَتُهُ قَالَ فَلَصِقَ
يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِيَدِهِ فَقَالَ مِنْكُمْ الْغُلُولُ أَنْتُمْ غَلَلْتُمْ، فَأَخْرَجُوا
لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ الصَّعِيدُ
فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ فَلَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِنَا ذَلِكَ بَأْنُ
اللَّهِ رَأَى عَجَزَنَا وَضَعَفَنَا فَطَيَّبَهَا لَنَا

الغنائم لاحد من قبلنا ذلك بان الله رأى عجزنا وضعفنا فطيبها لنا (فيه)
فوائد (الاولى) الحديث الاول قطعة من الثاني وقد أخرج الثاني بطوله
البخارى من طريق عبد الله بن المبارك ومسلم من طريق ابن المبارك أيضاً كلاهما
عن معمر عن همام عن أنى هريرة (الثانية) قوله (غزاني من الانبياء) قيل
إنه يوشع بن نون حكاه القاضى عياض (الثالثة) البضع بضم الباء وإسكان الضاد
المعجمة كناية عن الفرج ذكره القاضى عياض والنووى ويطلق على معان أخر
(احدها) الجماع (الثاني) ملك الولي للمرأة (الثالث) مهر المرأة (الرابع)
الطلاق (الخامس) النكاح ذكر الثلاثة الأولى صاحب المغارق وذكرها مع
الرابع صاحب المحكم وذكر الخامس صاحب الصحاح والنهاية وفي النهاية البضع
يطلق على عقد النكاح والجماع معا وعلى الفرج انتهى ولا يتمين مادكره القاضى
من أن المراد هنا الفرج فقد يراد النكاح أو الجماع وكلام الجوهري يقتضى

ارادة النكاح لانه بعد ذكره عن ابن المكيت أن البضع النكاح قال يقال ملكه فلان يضع فلانة قال المهلب شارح البخارى: فيه دليل على أن فن الدنيا تدهو النفس الى الملح واجبن لان من ملك بضع امرأة ولم يبن بها أو بنى بها فكان على طراوة منها فان قلبه متعلق بالرجوع اليها ويشغله الشيطان مما هو عليه من الطاعة فيرى في قلبه الجزع وكذلك ما في الدنيا من متاعها وقتها انتهى وبوب عليه البخارى في النكاح من صحيحه: باب من أحب البناء قبل الغزو انتهى وفي تعبده بلما في قوله ولما بين بها دون لم اشارة إلى أن البناء بها متوقع وقد قال الرخصى في قوله تعالى (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) ما في لما في معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى (الرابعة) قوله (بنى بنيانا ولم يرفع سقفها) كذا ضبطنا في هذا الكتاب، وبويع صحيح مسلم قوله سقفها ومحمد احمد قوله سقفها مؤنثا مع أن المتقدم بنان لا تأنيث فيه ولا جمع وذلك بتقدير أوله بجمع كابنية أودور وعوده عليها وهو بضم السين والقاف جمع سقف كذا رويناه وإن لم تكن سقفها بفتح السين وإسكان القاف لما بينا من عسود الضمير على جمع بالتقدير ولقظ البخارى بنى بيوتا ولم يرفع سقوفها وهو شاهد لما قررنا من تقدير البنيان بجمع ومن أن السقف بضمعين بلقظ الجمع والله أعلم (الخامسة) (الخلقات) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام جمع خلفه وهى الحامل من النوق فاطلاق النبوى تبعاً للأكمال أنها الحوامل بغير قصد وقد صرح بتفسيرها بالوق أصحاب المسحاح والمحكم والمفارق والنهاية فقولته اشتد غمنا أى حوامل أيضاً بدليل الوصف المذكور بعده فى قوله أو خلقات فخصه بوصف من الأول لدلالة الثانى عليه ويحتمل أن يكون قوله أو غمنا على إطلاقه ولا يتعبد بأن تكون حوامل لأنها قلبية الصبر فيحشى ضياعها بخلاف النوق بتعبد بأن تكون حوامل وقوله (ينتظر أولادها) كذا هو فى روايتنا وهو من صحيحين بلقظ (ولادها) بكسر الواو والمراد به المصدر يقال ولدت ولاداً وولادة وتسمى فى رواية صحيح من حيث المعنى أيضاً لأن الذى ينتظر الولاد ينتظر الأولاد به (السادسة) (الأمور المهمة) لا تسمى إلا بالأمور المهمة والجزم وفرغ

البال لها ولا تفوض الى متعلق القلب بغيرها لان ذاك بصعف عزمه وفوت كمال
بذل وسعه فيه (السابعة) قوله (فدنا من القرية) كذا في روايتنا ورواية
البخارى وفي رواية مسلم فأدبى للقرية بهمة قطع حكاية القاضي عياض والنووي
عن جميع النسخ قالوا ما أن يكون تعدية لدنى أى قرب فعلاه ادنى جيوشه
وجموعه للقرية وإما أن يكون ادنى بمعنى حان أى قرب فتحتها من قولهم
ادنت الناقة اذا حان نتاجها ولم يقلوه في غير الناقة (الثامنة) قوله (لشمس
أنت مأمورة) يحتمل أن يكون خلق الله تعالى فيها من التمييز والادراك ما
تصلح معه للمخاطبة بذلك ويحتمل أن يكون هذا على سبيل استحضار ذلك
في النفس لتقرر انه لا يمكن تحولها عن عاداتها الا بخرق عادة من الله تعالى بدعوة
نبيه لأن ذلك على سبيل الخطاب لها ولذلك قال عقبه اللهم احبسها على ويكون
المراد بذلك حكاية ما يقتضيه الحال كما في قوله

شكى إلى جملى طول الدرى صبراً جميلاً مكلانا مبتلى

وقوله (شيئاً) منصوب نصب المصدر قال القاضي عياض . اختلف في حبس
الشمس المذكور هنا ففيل ردت على أدراجها وقيل وقعت ولم ترد وقيل بطئ
حركتها قال وكل ذلك من معجزات النبوة وقال : بر بطال بعد ثقله الافسول
الثلاثة : والثالث أولى الاقوال قال القاضي عياض وقد روى أن نبيا محمداً ﷺ
حبست له الشمس مرتين (إحداهما) يوم الخندق حين ساءلوا عن صلاة العدر حتى
غربت الشمس فردها الله تعالى عليه حتى صلى العصر ذكر ذلك الطحاوي . وقال
رواته ثقات (والثانية) صبيحة الاسراء حين انتظر العير التي أخبر بوصولها
مع شروق الشمس ذكره يونس بن بكير في زيادته على سيرة ابن اسحاق (قلت)
وروى الطبراني في معجمه الأوسط بإسناد حسن عن جابر أن رسول الله ﷺ
أمر الشمس فتأخرت ساعة من نهار وروى الطبراني في معجمه الكبير بإسناد
حسن أيضاً عن أسماء بنت حميس أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بالصبيان ثم
أرسل علياً في حاجة فرح . وقد صلى النبي ﷺ العصر فوضع النبي ﷺ رأسه
في حجر علي فنام فلم يحرك حتى غابت الشمس فقال النبي ﷺ اللهم ان عبدك

عليها احتبس بنفسه على نبيه فرد عليه الشمس قالت اسماء فطلعت عليه الشمس حتى وقفت على الجبال وعلى الأرض وقام على فتوحاً وصلى العصر ثم غابت وذلك بالصعباء « وفي لفظ آخر » كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي يكاد يغشى عليه فأنزل الله عليه يوماً وهو في حجر على فقال له رسول الله ﷺ صليت العصر؟ فقال لا يا رسول الله، ففما الله فرد عليه الشمس حتى صلى العصر قلت فرأيت الشمس طمعت بعد ما غابت حين ردت حتى صلى العصر (التاسعة) قوله (جئتموها ما غنموا فأقبلت النار لتأكله فأبى أن تطعمه) بفتح التاء والعين وهذه كانت عادة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم في الغنائم أن يجمعوها فتجئها نار من السماء فتأكلها فيكون ذلك علامة لقبولها وعدم الخول فيها فلما أبى في هذه المرة أن تأكلها عرف أن فيهم غولاً فلما رددوه جاءت فأكلتها وكذلك كان أمر قريانهم إذا يقبل جاءت نار من السماء فأكلته (العاشرة) (الغول) ورقة المغنم خاصة وأمره بأن يبايعه من كل قبيلة رجل ليظهر الغال بلصوق يده وهذه معجزة ولا يكون ذلك إلا بوحي، وفيه معاقبة الجماعة بفعل سفلتها للصوق يد ذلك الرجل الذي كان الغول من بعض قبيلته ولعدم قبول الغنيمة مع أن الغول إنما وقع من بعض الغانمين وفيه أن أحكام الأنبياء بوحي ومعجزة بحسب باطن الأمر كما في هذا الموضع وقد يكون بحسب ظاهر الأمر كغيره من الأحكام وعليه جاء الحديث أن قضيت له من حق أخيه شيء فأنا أقطع له قطعة من النار (الحادية عشرة) قوله (وهو بالصعيد) أي وجه الأرض وقوله (فأقبلت النار فأكلته) أي جميع الموضوع بالصعيد ذلك المغول وغيره قال ابن بطال : وفيه جواز إحراق أموال المشركين وما غنم منها انتهى ، وهو عجيب لأن تلك ثريفة منسوخة لا عمل عليها عندنا ولأن ذلك الإحراق ليس بفعلهم وإنما هو بفعل الله تعالى الذي لا سبب لهم فيه (الثانية عشرة) قال ابن بطال أيضاً فيه دليل على تجديد البيعة إذا احتجج إلى ذلك لا مرقع وقد فعل ذلك النبي ﷺ تحت الشجرة قلت (ليست هذه مبايعة حقيقة كما وقع للنبي ﷺ تحت الشجرة وإنما

صورتها صورة المباينة بوضع الكف في الكف للمعجزة للنبي ﷺ وهي لصوق كف الغال أو من كان من قبيلته والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ فيه إباحة الغنائم لهذه الأمة وأنها مختصة بذلك وكان ابتداء تحليل الغنائم لهذه الأمة في وقعة بدر كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس في قصة أخذهم فداء الأسارى وفي آخره وأمر الله (ما كان ينبغي أن يكون له أسرى حتى ينخن في الأرض) إلى قوله (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) فأحل الله الغنيمة لهم فهذا ظاهر في أنه حينئذ حلت له الغنائم أسكن ذكر ابن اسحق أن عبد الله بن جحش حين بعثه رسول الله ﷺ مع أصحابه مرية إلى بطن نخلة في شهر رجب قبل بدر الكبرى وأخذوا العير والأسيرين قال عبد الله لأصحابه إن رسول الله ﷺ بما غنمتم الخمس وذلك قبل أن يعرض الله الخمس من المغنم فعزل رسول الله ﷺ خمس العير وقسم سائرها بين أصحابه وكان ذلك في آخر يوم من شهر رجب فقال لهم رسول الله ﷺ (ما أمرتكم بقتال في الشهر الحرام فوقف العير والأسيرين وأبى أن يأخذ منها شيئا حتى نزلت (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) حينئذ قسم رسول الله ﷺ العير والأسيرين وهذه القصة ليس إسنادها بمقتضى ولا مات ابن اسحق قال فيها وذكر عن بعضهم أن عبد الله بن جحش قال لأصحابه يدرك ذلك ، قال ابن سعد في الطبقات ويقال إن رسول الله ﷺ وقف غنائم نخلة حتى رجع من بدر فقسمها مع غنائم أهل بدر وأعطى كل قوم حقه قال ويقال إن عبد الله بن جحش خمس ما غنم وقسم بين أصحابه سائر الغنائم فكان أول خمس خمس في الاسلام ﴿الرابعة عشرة﴾ قال بن بطال وفيه أن قتال آخر النهار وإذا هبت رياح النصر أفضل كما كان النبي ﷺ يفعل (قلت) ليس في الحديث أنه قصد القتال ذلك الوقت وإنما فيه أنه دمن القرية ذلك الوقت فلعله عبر مقصود وإتمام اقتضاء وقوع الحال كذلك .

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّمَا قَرْيَةٍ أُتَيْتُمُوهَا فَأَقِمْتُمْ فِيهَا فَسَهَّمْتُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ خُمْسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ الْكُفْرُ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ

حديث الحديث الثاني

وعنه قال قال رسول الله ﷺ : (أَيُّمَا قَرْيَةٍ أُتَيْتُمُوهَا فَأَقِمْتُمْ فِيهَا فَسَهَّمْتُمْ فِيهَا : وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ خُمْسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (فيه) فوائد (الأولى) أخرج عنه مسلم وأبو داود من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر بن وهب (الثانية) قال الشافعي عياض يحتل أن يكون المراد بالاول الثمن الذي لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب بل جلاعه أهله أو صاحبه فكون غنيمة يخرج منه الخمس وباقيها للغانمين وهو معنى قوله ثم هي لكم أي بأفها (الثالثة) استدلل به على أنه لا يجب الخمس في الثمن لأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر الخمس إلا في القرية العاصية التي لم تؤخذ الغنيمة منها إلا بالخيل والركاب ، وقال في الأولى ان سهم المستولى عليها جارية ، من غير استثناء نساء ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور وذهب شافعي إلى إيجاب الخمس في ثمنه كما أجمعوا على إيجابه في الغنيمة ، وقال ابن المبر لا علم أحد قبل الشافعي قال الخمس في الثمن اه والذى قاله الشافعي هو ظاهر القرآن في قوله تعالى (مَا آتَاكُمُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلَهُ وَرَسُولِهِ وَالْأَقْرَبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ) فلفظ التنزيل في القسمين منحد فمأوجه تفرقة الجمهور بينهما ، ثم إن الشافعي قال في الأخماس الأربعة أنها كانت في ربه عليه الصلاة والسلام له مضمومة لما له من خمس الخمس فكان له أحد وعشرون جزءاً من خمسة وعشرين جزءاً ، وأما بعده ففيها ثلاثة أقوال (أظهرها) أنها للمرتبة المرصدين للجهاد (والثاني) للمصالح كخمس الخمس (والثالث) أنها تنقسم كما يقسم الخمس ، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا يَكُونُ
كَسْرَى بَعْدَهُ، وَقِصْرٌ لَيْلٍ كَنٌ، فَلَا يَكُونُ قِصْرٌ بَعْدَهُ. وَلَتَقْسَمَنَّ
كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.»

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى
فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ. وَإِذَا هَلَكَ قِصْرٌ فَلَا قِصْرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسٌ تُحْيَى
بِيَدِهِ لَتَنْفِقَنَّ كُنُوزَهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.»

جميع الثمن للمصالح ، وحكى عن أبي حنيفة أيضا أنه يقسم جميع الثمن على
ثلاثة أسهم لثلاثي والمساكين وابن السبيل ، كما يقوله في خمس الغنمة ، وحكى
عنه أيضا أن خمس الثمن والغنمة يقسم على أربعة ، ثلاثة لهؤلاء ، وواحد للفقير ،
من ذوى القربى ﴿الرابعة﴾ استند به على أن أرض العمرة حكمها حكم سائر
الغنمة لأن خمس الأول الخمس ، وربعة أحدها للمغنيين
عن الحديث الثالث

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا يَكُونُ كَسْرَى بَعْدَهُ -
وقصر ليل لكن فلا يكون قصر بعده. ولتقسم كنوزهما في سبيل الله» وهي
سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ، وَد
هَلَكَ قِصْرٌ فَلَا قِصْرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسٌ تُحْيَى بِيَدِهِ لَتَنْفِقَنَّ كُنُوزَهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.»
(فه) فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه من الطريق الأول الشيخان من طريق عبد الرزاق
عن معمر بن عمار، وأخرجه من الطريق الثاني مسلم والترمذي من طريق سفيان
ابن عيينة والشيخان من طريق يونس ، ومسلم من طريق معمر ثلاثتهم
عن الزهري عن سعد بن أبي السائب وأخرجه أحمد بن حنبل أيضا من طريق سعيد بن
أبي حمزة عن أبي الرناد عن الأعرج كلهم عن أبي هريرة ﴿الثانية﴾ قال النوراني
في شرح مسلم قال المأثور وابن حبان وآخرون من الأئمة كلاما متداخلا حاصلا

أن كل من ملك المسلمين يقال له أمير المؤمنين ، ومن ملك الروم قيصر ؛ ومن ملك الحبشة النجاشي ومن ملك اليمن تبع ، ومن ملك حمير القيل بفتح القاف وفيل القيل أقل درجة من الملك اه ويجوز في كذا فتح الحاف وكسرهما وحكى الفتح عن الأصمعي والكسر عن غيره (الثالثة) مقتضاه أنه عليه الصلاة والسلام قال هذا الكلام قبل هلاك كسرى لكن ، ط مسلم من طريق ابن عينة عن الزهري عن ابن المحلب عن أبي هريرة (قد مات كسرى فلا كسرى بعده) مع قوله في الجملة الأخرى (وإذا هلك قيصر فله نصيب بعده) وقد رواه الترمذي من هذه الطريق التي رواها منها مسلم بلفظ (إذا هلك كسرى) ويوافق الرواية التي لفظها (قد مات كسرى) ما في صحيح البخاري عن أبي بكره قال . (لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) فظاهر الروايتين التماس . وحسن بينهما أبو العباس القرطبي بأن أبا هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ مرتين (أحدهما) قبل موت كسرى بلفظ (إذا هلك كسرى) والآخر بعد موته بلفظ (قد مات كسرى) وقال القرطبي إنه بعيد ثم قال يحتمل أن يفرق بين الموت والهلاك فيقال إن موت كسرى قد وقع في حياة النبي ﷺ فأجبر عنه بذلك ، وأما هلاك ملكه فلم يقع إلا بعد موت النبي ﷺ وموت أبي بكر وذلك في خلافة عمر (قلت) الظاهر أن قوله في تلك الرواية (قد مات كسرى) من الأحبار عن الشيء قبل وقوعه لتحقيق وقوعه كما في قوله تعالى (أي أمر الله) فعبر عن المستقبل بالماضي لتحقيق وقوعه وتتفق الروايتان والله أعلم (الرابعة) قال النووي قال الشافعي وسائر العلماء : معناه يكون كسرى بالعراق ولا قيصر بالشام كما كان في زمنه ﷺ فأعلم ﷺ بانه طاع ملكهما في هذين الاقليمين ؛ وكان كما قال : فأما كسرى فاقطع ملكه وزال مملكته من جميع الأرض وتمزق ملكه كل تمزق ، واضمححل بدعوة النبي ﷺ وأما قيصر فلتهزم من الشام ودخل أقصى بلاده فافتتح المسلمون بلادهم واستقرت للمسلمين وقته الحمد اه وتقل القاضي عياض ذلك عن أهل العلم ، والحديث المشار اليه في

وَعَنْ نَافِعٍ بْنِ أَبِي عَمْرٍة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَبَلَغَ قَفْنِمُوا إِلَّا كَثِيرَةً فَكَانَتْ سَهْمَانِهِمَ اثْنِي

تفريق ملك كس . . . واه الله . . . اري في صحيحه عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث بكتابه إلى . . . مع . . . الله بن حذافة السهمي فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ؛ فدفعه . . . إلى كسرى فلما قرأه مزقه فحسبت أن ابن المسيب قال فلما رسول الله ﷺ أ . . . يمزقوا كل ممزق) وحكى القاضي أبو بكر بن العربي في معناه قوله (أ . . .) أن معناه لا يعود للروم ولا للفرس ملك قال وهذا يصح في كسرى . . . روم فقد أنبأ النبي ﷺ ببقاء ملكهم إلى نزول عيسى عليه الصلاة والسلام . في صحيح مسلم عن المستورد القرشي أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (تقوم الساعة والروم أكثر الناس) (القول الثاني) أن معناه إذا هلك كسرى ، مصر فلا يكون بعدها مثلها ، قال وكذلك كان وهذا أهم وأتم (قل) ومم ترض ولم يعد بقاء اسم قبصر لأن ملوك الروم لا يسمون الآن بالاصره ، ذهب ذلك الاسم عن ملكهم فصدق أنه لا قبصر بعد ذلك الأول ، انتهى بذلك أن قوله (لا كسرى) على ظاهره مطلقا ، وأما قوله (لا قبصر) فيه ارب احتمالات ؛ لا قبصر بالشام ؛ لا قبصر كما كان لا قبصر في الاسم . لا قبصر مطلقا ولا يصح هذا الرابع لخالفته للواقع والله أعلم (الحمامة) . . . له (ولتضمن كنوزها في سبيل الله) (قوله) (لتنفق كنوزها في سبيل الله) أمر أن وقع كما أخبر ﷺ فقسمت كنوزها في سبيل الله على المجاهدين ثم أنفقها لجهادهم في سبيل الله والمراد به الغزو ؛ وفي هذا دليل على أن الغنيمة للمجاهدين وهو كذلك إلا أنه يخرج منها الخمس كانص عليه الكتاب العزيز والله أعلم

* الحديث الرابع *

وعن نافع عن أن عمر بن رسول الله ﷺ (بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجرهم فبلا كثره فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً إحدى أو

عَشْرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا وَقَتْلُوا بَعِيرًا

عشر بعيراً وقتلوا بعيراً (فيه) فوائد (الاول) أخرجه الشيخان وأبو داود من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان من طريق أبيوب السخيتاني ومسلم وأبو داود من طريق الليث وعبيد الله بن عمر ومسلم من طريق مرمى بن عقبة وأسامة بن زيد وعبد الله بن عون كلهم عن نافع عن ابن عمر في رواية من سوى مالك الحزم بأن سبهم بلغث اثني عشر بعيراً وزاد في رواية الليث (فلم يغيره رسول الله ﷺ) وفي رواية عبيد الله بن عمر وقتلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً وقال أبو داود رواه برد بن سنان عن نافع مثل حديث عبيد الله ورواه أبووب عن نافع إلا أنه قال (وقتلنا بعيراً بعيراً) لم يذكر النبي ﷺ ورواه أبو داود من رواية محمد بن أسحق عن نافع عن ابن عمر قال (بعث رسول الله ﷺ سرية إلى نجد فخرجت معها فأصبنا نهما كثيرة فنقلنا أميرنا بعيراً بعيراً لكل السان ثم قدمنا على رسول الله ﷺ فقسم بيننا فأصاب كل رجل منا اثني عشر بعيراً بعد الخمس وما حاسبنا رسول الله ﷺ بالذي أعطانا صاحبنا ولا باب عليه ما صنع فكان لكل رجل منا ثلاثة عشر بعيراً منه) ورواه أبو داود أيضاً من طريق الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبي حمزة عن نافع عن ابن عمر قال (بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قبل نجد وادى سرية من الجيش فكان سبهم اثني عشر بعيراً اثنا عشر بعيراً وقتلنا من السرية سبهم بعيراً فكانت سبهم ثلاثة عشر) وفيه قال الوليد حدثنا ابن المبارك بهذا الحديث (قلت) وكذا حدثنا أبي أبي فروة عن نافع قل لا تعدن من سبهم بعيراً هكذا أو نحوه يعني مالك بن أنس ورواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق الوليد بن مسلم وفيه أن ذلك الجيش كان أربعة آلاف (في الثانية) كما سبهم انتهى وقع في روايتنا من التردد في رواية مالك هل بلغ كل سهم إحدى عشر بعيراً واثني عشر بعيراً هو كذلك عند جماعة ورواه المولى بك حكاه ابن عبد البر لكن رواه أبو داود في سننه عن النبي عن مالك

والثالث فجمع بين روايتيهما وقال فيها فكافت سهمانهم اثني عشر بعيراً وقال ابن عبد البر إنه حمل فيه حديث مالك على حديث الميث لأن التبعني رواه في الموصأ عن مالك ذلك كما على رواه غيره فلا أدري أمن التبعني جاء هذا حين خاط حديث الميث بحديث مالك أم من أبي داود وقال ابن عبد البر قبل ذلك إن جماعة رواة المسأ رووه عن مالك عن الثعلبي إلا الوليد بن مسلم فإنه روى اثني عشر بدون ذلك ، قال وأظنه حمله على رواية شعيب بن حمزة لهذا الحديث فإنه رواه عنه على الجزم باثني عشر فحمل حديث مالك على هذا وهو غلط ، قال كان سائر أصحاب مالك [يروى] اثني عشر بعير شك في ذلك سهم غير مالك ﴿ الثالثة ﴾ قوله (قبل نجد) بكسر القاف وفتح الاء أى الذى يلي نجد قال فى المحكم (قبل) يكون لما ولى الشيء تقول ذهبت قبل السوق وقالوا (إلى قبلك مال) أى فيما يابك ، اتسع فيه فأجرى مجرى على إذا قلت لى عليك مال انتهى (ونجد) بلاد مرتفعة معروفة بالحجاز قال فى المساح وكل ما ارتفع مرتفعة إلى أرض العراق فهو نجد (والسهمان) ضم الهمزة حمسهم وهو النعيب والمراد أن نصيب كل واحد بلغ هذا العدد كما هو مصرح به فى رواية أبى داود ، لا مجموع الانصباء كما توهمه بعضهم وهو غلط كما قاله النووى وغيره وقوله (ونجدوا بعيراً بعيراً) أى أعطى كل واحد منهم زيادة على السهم المستحق له وقال النووى قال أهل اللغة والفقهاء الأتقال هى العطايا من الغنيمة غير السهم المسحق بالقسمه وأحداهما قبل بفتح التاء على المشهور وحكى إسكانها أيضاً ﴿ الرابعة ﴾ ختلفت الرواية فى أن هذا السهم والتفيل هل كان من النبي ﷺ أو من أمير السرية وأقره النبي ﷺ فظاهر قوله فى رواية الميث (فلم يغيره رسول الله ﷺ) أن جميع ذلك كان من أمير السرية ولم يغيره النبي ﷺ وصرح فى رواية عبيد الله بن عمر بقوله وتقلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً وظاهره أن قسم الغنيمة فصل أمير السرية والتفيل فعل النبي ﷺ وفى رواية أبى داود من طريق ابن اسحق عكس ذلك صريحاً فى أن التفيل من أمير السرية وقسم الغنيمة من النبي ﷺ رحمه الله .

عبدالبررواية غير ابن ا- حق على روايته قال لا تتم جماعة حفاظ وأشار إلى الاختلاف بين روايتي الليث وعبيد الله بن عمر ثم قال وقد يحتمس أن يكون قوله نقلنا بمعنى أجاز ذلك لنا وجزم بذلك النووى في الجمع بينهما فقال والجمع بينهما أن أمير السرية تعلمهم فأجازهم رسول الله ﷺ فتجوز نسبته إلى كل منهما (الخامسة) ظاهر هذه الرواية وسائر الروايات المشهورة أن هذه السرية لم تكن قطعة من جيش كبير بل جماعة أخرجوا لذلك منفردين فبلغ كل سهم من سهام غيبتهم اثني عشر بعيرا وأعطوا زيادة على سهم الغنيمة على طريق التنفيل كل واحد بعيرا وفي رواية شعيب بن أبي حمزة وقد تقدم ذكرها من سنن أبي داود أن تلك السرية كانت قطعة من جيش وأن كل واحد من ذلك الجيش بلغ سهمه اثني عشر بعيراً وتميزت السرية على الجيش بنقل كل واحد منهم بعيراً فبلغ سهمه بالتنفيل ثلاثة عشر بعيراً ومشى على هذه الرواية القاضي عياض والنسوى واعتمد على ذلك أبو داود وبوب عليه في سننه باب نقل السرية تخرج من العسكر، وقدم أن عبد الله بن المبارك أشار إلى تضميقها بعارضتها لما هو أصح منها بقوله لا تعدل من سميت من مالك قال ابن عبد البر انما قال ابن المبارك هذا لخالفه شعيب بن أبي حمزة مالكاً في معناه لأن في رواية مالك أن القسمة والنفل كان كله لها لا يشاركها فيه جيش ولا غيره وجعل شعيب السرية منبعثة من جيش وأن الغنيمة كانت بين أهل العسكر والسرية وفضل أهل السرية على الجيش ببعير بعير لموضع شخصهم ونصيبهم قال ولا يختلف الفقهاء أن كل ما أصابته السرية يشاركهم فيه أهل الجيش وما صار للعسكر تشاركهم فيه السرية لأن كل واحد منهما رد لصاحبه (قلت) المراد الجيش الخارج إلى بلاد العدو والذي اقررت منه هذه السرية لمصلحة أما الجيش المتعاضد في بلاد المسلمين فلا يشارك السرية الخارجة إلى بلاد العدو وحدها والله أعلم (السادسة) فيه اثبات النفل والمراد بالتخصيص من صنع صنعا حيلة في الحرب اقررت به بشيء من المثل وهذا يحس عليه واختلفوا في عمله هل هو من أمس الغنيمة أم من أربعة أخماسها من خمس الخمس وفي ذلك ثلاثة أقوال لاشافعي وبكل منها قال جماعة

من العلماء والاصحاح عند اصحابنا أنه من خمس الخمس وحكاها النووى عن سعيد ابن المسيب ومالك وأبي حنيفة وآخرين قال ومن قال إنه من أصل الغنيمة الحسن البصرى والاوزاعى وأحمد وأبو ثور وآخرون قال الاولون ولو كان التنفيل من أصل الغنيمة لم يكن لهذا التفضيل معنى ولكان الكلام مختل اللفظ وقال الخطائى أكثر ما روى من الاخبار فى هذا الباب يدل على أن النفل من أصل الغنيمة قال ابن عبد البر وفى رواية مالك وغيره ما يدل على أن النفل لم يكن من رأس الغنيمة ، انما كان من الخمس وفى رواية محمد بن اسحق أن ذلك كان من رأس الغنيمة والله أعلم أى ذلك كان ، انتهى وأجاز النخعى أن تنفل السرية جمع ما غنمته دون باقى الجيش قال النسوى وهو خلاف ما قاله العلماء كافة قال العلماء من اصحابنا وغيرهم لو قتلهم الامام من أموال بيت المال العتيدة دون الغنيمة تجاز وما حكته أ. لا من أن التنفيل يجمع عليه تبعت فيه النووى لكن قال ابن عبد البر فى التهيد النفل على ثلاثة أوجه (أحدها) أن يريد الامام تفضيل بعض الجيش بشئ يراه من عنائه وبأسه وبلائه أو لمكروه تحمله دون سائر الجيش فينقله من الخمس لامن رأس الغنيمة (والوجه الثانى) أن الامام اذا بنت سرية من العسكر فاراد أن ينقلها مما غنمت دون أهل العسكر فتحه ان يخصص ما غنمت ثم يعطى السرية مما بقى بعد الخمس ما شاء ربها أو ثلثا ولا يزيد على الثلث لانه أقصى ما درى أن الجيوش لله ، ويقسم الباقي بين جيم أهل العسكر وبين السرية (والوجه الثالث) أن يحرض الامام وأمير الجيش أهل العسكر على القتال قبل لقاء العدو وينقل جميعهم مما يصير بأيديهم ويفتحه الله عليهم (الرابع) أو (الثالث) قبل القسمة تحريضا منه على القتال ودفع الوجه كان مالك يكرهه ولا يميز ولا يراه وكان يقول قتالهم على هذا لوجه انما يكون للدنيا وأجازه جماعة من أهل العلم انتهى وكذا حكى الخطائى عن مالك أنه كان لا يرى النفل والمراد به ذكره أولا للترغيب وقال الجمهور إن "نفيل" يكون فى كل غنيمة سواء الأولى وغيرها وسواء غنيمة القهوب والقمصة وغيرهما وقال الارزاعى وجماعة من الشاميين لا ينفل فى أول

﴿باب تحريم الغلول﴾

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَسْرِقُ سَارِقٌ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَزْنِي زَانٍ وَهُوَ حِينَ يَزْنِي مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الشَّارِبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ . يَعْنِي

نُجْجَةٌ وَلَا يَنْتَلِزِهُ بِلَا فِضَّةٍ ﴿السابعة﴾ قوله (وتقلوا بعيرا بعيرا) قال النووي معناه أن الذين استنشقوا النفل تقلوا بعيرا بعيرا لأن كل واحد من الاربعة تقل (قلت) هذا خلاف ظاهر اللفظ فالظاهر أن كل واحد من السرية تقل وسببه زيادة دناؤه ونعمه بانفرادة عن بقية الجيش بتلك السفرة والمشقة

﴿باب تحريم الغلول﴾

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَسْرِقُ سَارِقٌ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَزْنِي زَانٍ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ شَارِبٌ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ يَعْنِي الْحَرْمَ وَالَّذِي تَقَسَّ عَهْدِي بِهِ لَا يَنْتَهَبُ أَحَدُكُمْ هَبْهَ اتَّشَرَفَ رَفَعَ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ أَصْنَبَهُمْ فِيهَا وَهُوَ حِينَ يَنْتَهَبُهَا مُؤْمِنٌ وَلَا يَغْلُ أَحَدُكُمْ حِينَ يَغْلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ بِطَائِفَةٍ إِيَّاكُمْ » لم يذكر البخاري فيه الغلول (فيه) فواء ﴿الاولى﴾ تفرد به مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام واتفق عليه الشيخان من طريق يونس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة بالمثل الثلاث الاول وفيه قال ابن شهاب فاخبرني عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن أن ابا بكر كان يحلّسهم هؤلاء عن أبي هريرة ثم يقول وكان أبو هريرة يلقى مهنين (ولا ينتهب هبة ذات شرف يرفع الناس اليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن) وأخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من طريق عقيل عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بالمثل الأربع الاول وأخرجه الشيخان والنسائي من طريق الأعمش عن

اخْتَرَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَنْتَهَبُ أَحَدُكُمْ مُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ
يَرْفَعُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ أَعْيُنَهُمْ فِيهَا وَهُوَ حِينَ يَنْتَهَبُهَا مُؤْمِنٌ، وَلَا
يَنْتَهَبُ أَحَدُكُمْ حِينَ يَنْتَهَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ فَأَيُّكُمْ أَيُّكُمْ، لَمْ يَذْكُرِ
الْبُخَارِيُّ فِيهِ الْقَوْلَ وَزَادَ فِي رِوَايَةِ (وَالْتَوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ) وَقَالَ
أَبُو بَكْرِ الْبَزَّازُ فِي مَسْنَدِهِ (يَنْزِعُ الْإِيمَانُ مِنْ قَلْبِهِ فَإِنْ تَابَ تَابَ
اللَّهُ عَلَيْهِ)

أبي صالح عن أبي هريرة بالجلل الثلاث الأول وفيه والتوبة معروضة بعد
وأخرجه أبو بكر البزاز في مسنده من طريق جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس
وأبي هريرة وابن عمر عن النبي ﷺ وفيه فان تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَحَكَاهُ
رحمه الله في النسخة السكريد من الاحكام أن في رواية البراد (ينزع الايمان من قلبه)
ولم أر هذه الجملة في من حديث أبي هريرة وسند كرها من حديث أبي سعيد
وغيره ورواه البراد أيضا من طريق السدي وهو اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي
كرينة عن أبيه عن أبي هريرة وفيه (الايمان أكرم على الله من ذلك) وروى البراد
والطبراني في الأوسط هذا المتن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه (قلبا يا رسول
الله كيف يكون ذلك قال يخرج الايمان منه فان تَابَ رَجَعَ إِلَيْهِ) وروى أبو داود في سننه
من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا (إذا زنى المؤمن خرج منه
الايمان فكان عليه كالعلة فإذا انقطع رجع إليه الايمان) وإسناده جسد وروى
الطبراني في المعجم الكبير بإسناد فيه جهالة عن تريك عن رجس من الصحابة
عن النبي ﷺ قال (من زنى خرج منه الايمان فان تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ) وقال
ابن حزم هو قبل تواتر يوجب صحة العلم (الناحية) قل هو في شرح
مسلم اختلاف العلماء في معناه الصحيح الذي قاله المحققون أن مداه لا ينفع هذه

المعاصي وهو كامل الايمان وهذا من الالتقاط التي تطلق على نفي الشيء ويراد نفي كماله ومختاره كما يقال لاعلم الاماتع ، ولا مال الا الابل ، ولا عيش الا عيش الآخرة. وانما تأولناه على ما ذكرناه : لحديث أبي ذر وغيره (من قال لا اله الا الله دخل الجنة وإن زنا وإن مرق) وحديث عبادة بن الصامت الصحيح المشهور أنهم بايعوه ﷺ على أن لا يسرقوا ولا يزنوا ولا يعصوا إلى آخره ثم قال لهم ﷺ فر دماكم فأجره على الله ومن فعل شيئا من ذلك فعوقب في الدنيا فهو كفاره ومن فعل ولم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه فهذان الحديثان مع نظائريهما في الصحيح مع قول الله عز وجل (إن الله لا يغفر أن يشرك به يغفر ما دون ذلك لمن يشاء) مع اجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق وإن قتل ونيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك بل هم مؤمنون زنعوا الايمان إن تابوا سقطت عقوبتهم وإن ماتوا مصرين على الكفر كانوا في المشيئة فان شاء الله عفا عنهم وادخلهم الجنة أولا وإن شاء عذبهم. وأدناهم الجنة قال وكل هذه الدلائل مصطغرنا إلى تأويل هذا الحديث وشبهه ثم إن هذا التأويل ظاهر سائق في اللغة مستعمل فيها كثير وإذا ورد حديثان مختلفان ظاهر اوجب الجمع بينهما وتأول بعض العلماء هذا الحديث على من فعل ذلك مستحلا مع علمه بورود الشرع بتحريمه وقال الحسن وعبد بن جرير الطبري معناه ينزع منه اسم المدح الذي يسمى به أولياء الله المؤمنين ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وقاسق وحكي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن معناه ينزع منه نور الايمان وفيه حديث مرفوع وقال المهلب ينزع منه بصيرته في طاعة الله تعالى وذهب الزهري إلى أن هذا الحديث وما اشبهه يؤمن بها وتمر على ملجأت ولا يخاض في معناها فانا لا نعلم معناها وقال أمرها كما أمرها من قبلكم وقيل في معنى الحديث غير ما ذكرته بماليس بظاهرين بعضها غلط فتركناها وهذه الأقوال التي ذكرتها في تأويلها كلها محتملة والصحيح في معنى الحديث ما قدمناه أولا والله أعلم انتهى ويوافق التأويل الذي صححه ما رواه البراء في مسنده عن أبي جعفر محمد بن علي رحمه الله أنه سئل عن ذلك

فأدار دارة واسعة في الأرض ثم أدار في وسط الدارة دارة فقال الدارة الأولى
 الاسلام والدارة التي في وسط الدارة الأولى الايمان فاذا زنا خرج من الايمان إلى
 الاسلام ولا يخرج من الاسلام إلا الشرك، هو قرر ابن حزم هذا القول بتقرير
 حمن وهو أن مذهب أهل الحق أن الايمان اعتقاد بالقلب وفاق باللسان
 ومعمل جميع الطاعات فرضها وقلها واجتناب المحرمات فلم تكسب لبعض هذه
 الأمور لم يختل اعتقاده ولا نطقه وإنما اختلت طاعته فالإيمان المنفى عنه هو
 الطاعة هذا معنى كلامه وقال الخطابي في أعلام الجامع الصحيح ، قد يكون
 المراد به الانذار بزوال الايمان إذا اعتادها واستمر عليها كقوله (من يرتع
 حول الحى يوشك أن يقع فيه) وكان بعضهم يرويه (لا يشرب الخمر) كسر الباء
 على معنى النهى يقول إذا كان مؤمناً فلا يفعل هكذا انتهى وروى الطبراني
 في معجمه الصغير عن علقمة بن قيس أن علياً رضي الله عنه روى عن النبي ﷺ
 هذا الحديث ، فقام رجل فقال يا أمير المؤمنين (من زنى فقد كفر، فقال على: إن
 رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نبهم أحاديث الرخص (لا زنى الزانى وهو مؤمن أن
 ذلك الزنا حلال، فإن آمن به أنه حلال فقد كفر ولا يسرق وهو مؤمن ذلك السرقة
 أنها له حلال فإن آمن بها أنها له حلال فقد كفر ولا يشرب الخمر حين يشربها
 وهو مؤمن أنها له حلال فإن شربها وهو مؤمن أنها له حلال فقد كفر ولا
 يتهب نية ذات تصرف حين يتهبها وهو مؤمن أنها له حلال فإن اتتهبها وهو مؤمن أنها
 له حلال فقد كفر) لكن في إسناده اسمعيل بن يحيى التميمي وهو منسوب إلى الكذب
 وقال ابن حزم في المحلى ذكر معمر هذا الحديث عن الزهري وقناعة وعن رجل
 من عكرمة عن أبي هريرة وعن أبي هريرة العبدى عن أبي سعيد الخدري عن النبي
 ﷺ قال هذا نهى، يقول حين هو مؤمن فلا يفعل ، لا يسرق ولا يزنى ولا يقتل
 ﴿الثالثة﴾ قال لقاضي عياض أشار بعض العلماء إلى أن ما في هذا الحديث
 تنبيه على جميع أنواع المعاصي والتحذير منها فانه بالزنى عن جميع الشهوات
 وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والحرص على الحرام وبالخمر على جميع ما يصد
 عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالانتهاج الموصوف على الاستخفاف

بعباد الله وترك توقيفهم والحياه منهم وجمع الدنيا من غير وجهها والله أعلم
 (قلت) وقد يقال لا يلزم من ثبوت الوعيد في هذه الكبائر ثبوته فيما هو من
 جنسها من المعاصي التي لا تبلغ مقصدته مفسدتها لا سيما ما كان منها صغيرة
 لم يصير عليه فاعله فانه مكفر باجتناب الكبائر وبفعل الطاعات من الصلوات
 الخمس وغيرها والله أعلم (الرابعة) قيد النبي ﷺ تقي الايمان عن مرتكب
 بعض هذه الأمور بحالة الارتكاب لها فدل ذلك على أنه لا يستمر بعد فراغه من
 مباشرة الفعل فبحتمل أن يؤخذ بظاهر هذا التقييد ويحتل أن يقال إن
 زوال ذلك إنما هو إذا تاب أما إذا كان مصراً فهو المرتكب فصحة تقي الايمان
 عنه مستمر وقد يدل لذلك قوله في بقية الحديث (والتوبة معروضة بعد)
 والاول أظهر ريوافقه ما ذكره ابن حزم عن نافع عن جابر بن مطعم أنه قال
 (لا يزني وهو مؤمن حين يزني فإذا زانله رجع اليه الايمان ليس إذا تاب منه
 ولكن امرأه إذا أخر عن العمل به) قال الراوى عنه وحسبته أنه ذكر ذلك عن
 ابن عباس ولعل السبب في اختصاص ذلك بحالة الفعل أنه في تلك الحالة كالكافر
 في جواز قتاله لدفعه عن تلك المعصية وقد بان لنا من هذا معنى حسن في حكمة
 تقي الايمان عنه وهو تشبيهه بغير المؤمن في جواز قتاله في تلك الحالة لانه كف
 عن المعصية ولو أدى إلى قتله وإن قتل في هذه الحالة فهو هدر فارتفعت علة
 الايمان في حق النسبة إلى جواز قتاله وإهدار دمه وزوال عصيته مادام على
 تلك الحالة والله أعلم (الخامسة) (التهبة) بضم النون المنهوبة وقوله (دات
 شرف) بالشين المعجمة كذا نقله القاضي عياض عن رواية الصحيحين وقال الزواري
 إنه كذلك في الرواية المعروفة والأصول المشهورة المتداولة قال ومعناه
 ذات قدر عظيم وقيل ذات استشراف يستشرف الناس لما نظروا إليها رافعين
 أبصارهم قال القاضي عياض وغيره ورواه ابراهيم الحارثي بالسين المهملة كذا
 قيده بعضهم في كتاب مسلم وقيل معناه أيضاً ذات قدر عظيم قالوا يتسان
 حينئذ بمعنى واحد (المادسة) أطلق في الحديث ذكر السرقة وقيد التهبة
 بأن تكون ذات شرف يرفع إليه المؤمنون أعينهم فيها وذلك يدل على أن السرقة

أشد من الغصب ويوافق هذا كلام أبي سعيد الهروي من أصحابنا فإنه شرط في كون الغصب من الكبائر كون المنصوب نصاباً ولم يشترط ذلك في السرقة وقد يقال إنما سكت هو وعيرد عن ذلك في السرقة لأن المتبادر إلى الفهم من إطلاقها ككون المسروق نصاباً فإنه الموجب للقطع فإذا أطلق حمل على ذلك كما كان إطلاق الآية الكريمة في قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم) محمولا على ذلك ويستوى حينئذ البابان وفي هذا الحديث تعظيم شأن الغصير على غيره بكونه عليه السلام أقسم على ذلك وأقسم يدل على التأكيد في السابعة ظاهر إطلاقه أنه لا فرق في الزاني بين أن يكون محصاً أم لا ولا في شرب الخمر بين أن يكون المشروب كثيراً أو قليلاً وهو كذلك وقد صرح أصحابنا بأن شرب قليل الخمر من الكبائر في الثامنة قال ابن المنذر فسر الحسن والنخعي هذا الحديث فقالا النهبة المحرمة أن ينهب مال الرجل بغير إذنه وهو له كاره وهو قول قتادة قال أبو عبيد وهذا وجه الحديث على ما فسرناه النخعي والحسن، وأما النهبة المكروهة فهو ما أدن فيه صاحبه للحرمة وأباحه لهم وغرضه تساويهم فيه أو مقاربة التساوي فإذا كان اتقوى منهم يغلب الضعيف ويحرمه فلم تطب نفس صاحبه بذلك العمل، واختلف العلماء فيما ينثر على رؤس الصبيان وفي الأعراس فيكون فيه النهبة فكرهه مالك والشافعي وأجازوه الكوفيون قال ابن المنذر ولا يخرج بذلك شهادة أحد وإنما كرهه لأن من أخذه إنما أخذه بفصل فوء وقتل حياء ولا يقصد به هو وحده إنما قصد به الجماعة ولا يعرف حظه من حياء غيره مهر خلعة وسخف واحتج الكوفيون بأن النبي عليه السلام لما نحر الهدي قال دونكم فانتبهوا قال ابن المنذر وهذا الحديث حجة في إجازة أخذنا بنذر في الملاك وغيره وأبيح أخذه لأن المبيع لهم ذلك قد علم اختلاف قوتهم في الأخذ وليس في البدن التي أباحها النبي عليه السلام لأصحابه معنى إلا وهو مرجوح في النثر انتهى في التاسعة (ولا يغفل أحدكم) بفتح الياء وضم الغين كذا الرواية واقتصر عليه الهروي في شرح مسلم لكن فيه لغة أخرى يغفل ضم

إليه وكسر الغين حكاها في الصحاح والمحكم والمشارق وغيرها ثم حكى في
 الصحاح عن ابن السكيت أنه قال لم يسم في المغنم إلا غل غلولا وقد أطلق
 في المحكم أن الغلول الخيانة ثم قال وخمن بعضهم به الخون في القىء وقال في
 الصحاح غل من المغنم غلولا أى خان وأغل مثله ثم قال قال أبو عبيد الغلول
 من المغنم خاصة ولا زناه من الخيانة ولا من الحقد وما يبين ذلك أنه يقال من
 الخيانة أهل يغل ومن الحقد غل يغل بالكسر ومن الغلول غل يغل بالضم وقال في
 المشارق كل خيانة غلول لكنه صار في عرف الشرع لخيانة المغنم
 خاصة ، وقال في النهاية هو الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل
 التسمية وكل من خن في شيء خفية فقد غل وسميت غلولا
 لأن الأيدي فيها مخلولة أى ممنوعة مجعول فيها غل وهو الحديدية التي تجمع يد
 الأسير إلى عنقه ويقال لها جامعة أيضاً انتهى فإن كان الغلول مطلقاً للخيانة فهو
 أعم من السرقة وإن كان من المغنم خاصة فينبه وبينها عموم وخصوص من
 وجه ﴿ العاشرة ﴾ قوله (فإياكم إياكم) كذا هو في روايتنا هنا وفي صحيح مسلم
 مرتين ومعناه احذروا احذروا والتكرير للتأكيـد يقال إياك وفلا ما أى
 احذره ويقال إياك أى احذر من غير ذكر فلان كما هنا ﴿ الحادية عشرة ﴾
 قوله (والتوبة معروضة بعد) أى بعدمواقفته للذنـب فلما قطعه عن الإضافة نـاه
 عن الضم والمراد بكونها معروضة أن الله عرضها على العباد فأمرهم بها ووعد
 بمغـولها وأجمع العلماء على قبول توبة العبد ما لم يفرغ ولها ثلاثة أركان
 ١ الإقلاع عن المعصية والندم على فعلها والعزم على أن لا يعود إليها وأهل أصحابنا
 زكنا رابعاً وهو النية والإخلاص فيها كغيرها من العبادات قال أصحابنا وغيرهم
 فإن تاب من ذنب ثم عاد إليه لم تبطل توبته وإن تاب من ذنب وهو متلبس
 بآخر صححت توبته هذا مذهب أهل الحق وخالفت المعتزلة في المسألتين
 ﴿ الثانية عشرة ﴾ المراد برفع الإيمان من قلبه خروجه من كمال الإيمان لا
 أنه فهذه الرواية المحكية عن محمد بن الزار في احتياجها إلى التأويل كالرواية
 المشهورة .

- ﴿بَابُ كَسْرِ الصَّلِيبِ وَقَتْلِ الْخَزِيرِ وَوَضْعِ الْجَزْيَةِ﴾ -

عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ (يُوشِكُ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا يَكْسِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخَزِيرَ وَيَضَعُ الْجَزْيَةَ وَيَقْبِضُ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ)

﴿بَابُ كَسْرِ الصَّلِيبِ وَقَتْلِ الْخَزِيرِ وَوَضْعِ الْجَزْيَةِ﴾

عن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ (يوشك أن ينزل فيكم ابن مريم حكما مقسطا يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويقبض المال حتى لا يقبله أحد) (فيه) فوائد (الأولى) اتفق عليه الشيخان وابن ماجه من هذا الوجه من طريق سفيان بن عيينة وأخرجه الشيخان أيضاً والترمذي من طريق الليث بن سعد وأخرجه الشيخان أيضاً من طريق يونس بن يزيد وصالح ابن كيسان كلهم عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة (الثانية) قوله (يوشك) بكسر الشين أى يقرب وقوله (أن ينزل) أى من السماء وقوله (فيكم) أى فى هذه الأمة وإن كان خطابا لبعضها ممن لا يدرك نزوله وقوله (حكما) بفتح الكاف أى حاكما والمراد أنه ينزل حاكما بهذه الشريعة لأنبياء برسالة مستقلة وشريعة فاسحة فان هذه الشريعة باقية إلى يوم القيامة لا تتسخ ، ولا نبى بعد نبينا كما نطق بذلك وهو الصادق المصدوق بل هو حاكم من حكام هذه الأمة وفى حديث النواصى «مما نرى صحيح مسلم أنه حين ينزل يمتنع من التقدم لأمامة الصلاة ويقول إمامكم منكم وقوله (مقسطا) أى عادلا يقال أقسطية قسطا أقسطا فهو مقسط إذا عدل والقسط بكسر القاف العدل أما القاسط فهو الجائر ومعه قرله تعالى (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) يقال منه قسط يقسط فسطا بفتح القاف (الثالثة) قوله (يكسر الصليب) معناه يكسره حقيقة ويبطل ما يزعمه النصارى من تعظيمه ويغير ما نسبوه إليه من الباطل كما غيره نبينا ﷺ وأعلامهم

أهم على الباطل في ذلك فهو كذلك مصحح لشرعة نبينا ماش على سنن
الاستقامة فيها وفيه تغيير المنكرات وآلات الباطل (الرابعة) قوله (ويقتل
الخنزير) قال النووي فيه دليل لهختار في منهبنا ومنهب الجمهور أنا إذا وجدنا
الخنزير في دار الكفر وغيرها وتمكننا من قتله قتلناه وإبطال لقول من شذ
من أصحابنا وغيرهم فقالوا يترك إذا لم يكن فيه ضراوة (الخامسة) قوله
(ويضع الجزية) قال النووي الصواب في معناه أنه لا يقلها ولا يقبل من الكفار
إلا الاسلام ومن بذل منهم الجزية لم يكف عنه بها بل لا يقبل إلا الاسلام أو
القتل هكذا قاله الخطابي وغيره من العلماء وحكى القاضى عياض عن بعض
العلماء معنى هذا ثم قال وقد يكون فيض المال [هنا] من وضع الجزية وهو صريحها
على جمع السكرة فانه لا يقاظه أحد وتضع الحرب أوزارها واتقياد جميع الناس
له إما بالاسلام وإما بالقائد فيضع عليه الجزية ويضربها هذا كلام القاضى قال
النووى وليس بقبول والصواب ما قدمناه وهو أنه لا يقبل إلا الاسلام
(السادسة) إن قال كيف يسع السديسى عليه السلام الجزية مع أن حكم السرع
وجوب قبولها من أهل الكتاب قال الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يدوهم
صاغرون) فكيف يحكم بغير هذه الشريعة وهو خلاف ما قررتهم من أنه لا يحكم
إلا بهذه اسريعة (قلت) قال الله وى جوابه أن هذا الحكم ليس مستندرا
إلى يومئذ بل هو مقيد بما قبل نزول عيسى عليه السلام وقد أخبرنا النبي ﷺ
في هذه الأحاديث الصحيحة بنسخه وليس عيسى عليه السلام هو الناسخ بل نبينا ﷺ هو
المبسر للنسخ لأن عيسى يحكم بشرى فدل على أن الاداتع من قبول الجزية
في ذلك الوقت هو شرع نبينا محمد ﷺ انتهى (السابعة) قال قلت ما المعنى
في تغيير حكم الشرع عند نزول عيسى عليه السلام في قبول الجزية (قلت) قال
ابن بطال إنما قبلناها نحن لحاقتنا إلى المال وليس محتاج عيسى عند خروجه
إلى مال لأنه يفيض في أيامه حتى لا يقبله أحد فلا يقبل إلا الايمان بالله وحده
انتهى (قلت) وبظهر لي أن قبول الجزية من اليهود والنصارى لشبهة ما بأيديهم
من التوراة والانجيل وتعلقهم بزمهم بشرع قديم فإذا نزل عيسى رالت تلك

باب الهجرة

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَوْلَا
الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ يَنْدَفِعُ النَّاسُ فِي شُعْبَةٍ
أَوْ فِي وَادٍ وَالْأَنْصَارُ فِي شُعْبَةٍ لَأَنْدَفَعْتُ مَعَ الْأَنْصَارِ فِي شُعْبَتِهِمْ»

الشبه لحصول معاينته فصاروا كعبدة الأوثان في اقتطاع شريعتهم وانكشاف
أمرهم فعملوا معاملتهم في أنه لا يقبل منهم إلا الإسلام، والحكم يزول زوال
علته وهذا معنى حسن مناسب لم أر من تعرض له وهو أولى مما ذكره ابن
بطال والله أعلم ﴿النامنة﴾ قوله (ويفيض المال) هو بفتح الياء ومعناه يكثر
وتنزل البركات وتوالي الخيرات بسبب العدل وعدم التظالم ولما تلقى الأرض
من الكنوز كما جاء في الحديث الصحيح (وتسمى الأرض أفلاذ كبدها) وأبضا
فتقل ازبوت و الأموال تقعر الأمال وعلم الناس بقرب الساعة فان عيسى
عليه السلام هو آخر علاماتها تبص عقبه أرواح المؤمنين ولا يبقى في الأرض
من يعرف الله وعليهم تقوم الساعة وهو مأخوذ من قاض الوادي إذا سال
وقاض الدمع أي كثر والظاهر أنه مصوب عطفاً على قوله ينزل فأخبر عامة
الصلاة والسلام بنور عيسى عليه السلام يفعل ما حكاه عنه ويفيض المال حتى
يترتب على ذلك أنه لا يقبله أحد مع بذل صاحبه له فكيف يأخذه فلما دللت
أولى بأن لا يؤخذ

باب الهجرة

الحديث الأول

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «لَوْلَا
الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ يَنْدَفِعُ النَّاسُ فِي شُعْبَةٍ أَوْ فِي وَادٍ وَالْأَنْصَارُ فِي شُعْبَةٍ لَأَنْدَفَعْتُ مَعَ الْأَنْصَارِ فِي شُعْبَتِهِمْ»

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

في شعبتهم» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه البخاري في فضائل
 الأنصار من صحيحه من طريق شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظه «لو
 أن الأنصار سلكوا واديا أو شعبا لسلكت وادى الأنصار ولو لا الهجرة
 لكنت امرأ من الأنصار» فقال أبو هريرة ما ظلم بأبي وأمي آووه ونصروه
 أو كلمة أخرى «وأخرج الشيخان هذا المتن من حديث عبد الله بن زيد بن
 عامر وأنس في أثناء حديث (الثانية) قوله (ولو لا الهجرة لكنت
 امرأ من الأنصار) أي في الأحكام والعداد ولا يجوز أن يكون المراد
 النسب قطعا وفيه نصبة عظيمة للأنصار وفيه بيان فضل الهجرة ومعنى
 الحديث أن المهاجرين كانوا فريقا وكانت الأنصار فريقا وكل قبيلة مع أحلافها تعد
 فريقا ولكل فريق راية وكان عليه الصلاة والسلام في المهاجرين
 فليب خواطر الأنصار بأنه لو لا الهجرة التي شاركه المهاجرون فيها أوجبت
 أن يكون معدودا فيهم لكان عداده في الأنصار وإن كان من قريش لما بينه
 وبين الأنصار من الموالاة الأكيدة والمناصرة الشديدة وإلى هذا أشار أبو
 هريرة رضي الله عنه بقوله ما ظلم بأبي وأمي أي ما ظلم قريشا بذلك أي ما تراءه
 عنهم وعده نفسه في الأنصار بتقدير فقد الهجرة لأن الأنصار آووه ونصروه
 وفعلت قريش في مبتدأ الأمر ضد ذلك، أو ما ظلم الأنصار ولا ينحسهم حقهم
 بهذا الكلام الذي قاله فيهم (الثالثة) قوله (ولو يندفع الناس في شعبة) كذا
 روناه وضبطناه هنا بضم الشين وذكر الجوهري أن الشعبة المسيل الصغير
 يقال شعبة حائل أي ممثلة سيلا وقال في المحكم الشعبة صدع في الجبل يأوى
 إليه المطر والشعبة المسيل في ارتفاع قراره ارملة والشعبة ما صغر من التلعة
 وقيل ما عظم من سواقي الأودية وقيل الشعبة ما انشعب من التلعة والوادي
 أي عدل عنه وأخذ في غير طريقه والجمع شعب وشعاب انتهى ولفظ الصحيحين
 (شعب) بكسر الشين بغير هاء في آخره وهو ما انخرج بين جبلين كما قاله الخليل

وَعَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ «لَمْ أَعْقِلْ أَبُوكَ قَطُّ إِلَّا وَهَمًا يَدِينَانِ
الدِّينَ وَلَمْ يَمُرْ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَرَفِي النَّهَارِ بُكْرَةً
وَعَشِيَّةً فَلَمَّا ابْتَدَى الْمُسْلِمُونَ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا قَبْلَ أَرْضِ الْحَبَشَةِ
حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرَكَ الْغِمَادِ لَقِيَهُ ابْنُ الدَّغْنَةِ وَهُوَ سَيِّدُ الْقَارَةِ فَقَالَ ابْنُ
الدَّغْنَةِ أَيْرَبُ قَرِيدٌ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَخْرَجَنِي قَوْمِي، فَذَكَرَ
الْحَدِيثَ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِلْمُسْلِمِينَ قَدْ رَأَيْتُ دَارَ هَجْرَتِكُمْ

ابن أحمد . ١٠٠ من السكيت والجوهري هو الطريق في الجبل قال في النهاية وفي
المغازي : ١٠٠ - ١٠١ من السكيت والجوهري هو الطريق في الجبل قال في النهاية وفي
العين : ١٠٠ - ١٠١ من السكيت والجوهري هو الطريق في الجبل قال في النهاية وفي
بذلك إلى أنه لا غارق الانصار مدة حياته لا نأجل أرضهم دار حجرة فهو ملازم
لها إلى ما بعد في الحديث الآخر (الحيا حياكم والمات ماتكم)

❦ الحديث الثاني ❦ -

وعر عرفة عن عائشة قالت : « لم أعقل أبواى قط إلا وهى يديتان الدين ولم يمر عليا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طينى النهار بكرة وعشية. فلما ابتلى المسلمون خرج أبو بكر مهاجرا قبل أرض الحبشة الحديث (فيه) فوائد » إلا أنى أخرجه البخارى من طريق معمر وعقيل وغيرهما عن الزهرى عن عروة عن عائشة ذكره فى ستة مواضع من صحيحه الصلاة والأجادة والكفالة والهجرة واللباس والأدب طوله فى بعضها واختصره فى البعض » الثانى قول عائشة رضى الله عنها (لم أعقل أبواى) كذا وقع فى روايتنا من مسند الإمام أحمد بالآلف وهى لغة بنى الحارث بن كعب وسند قبائل يجعلون المثنى بالآلف فى الاحوال كلها وعليها جاء قوله تعالى (إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاك من ديارك) وهى قراءة مشهورة متواترة فى السبع وأنكر

أَرِنْتُ سَبْعَةَ ذَاتِ نَعْلٍ بَيْنَ لَابَتَيْنِ وَمُهَاجِرَتَانِ، تَخْرُجُ مَنْ
كَانَ مُهَاجِرًا قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَعَ
إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجِرًا إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ،
وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رِسْلِكَ قَائِي
أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَتَرْجُو ذَلِكَ بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي؟
قَالَ نَعَمْ فَخَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِصُحْبَتِهِ وَعَلَفَ
وَاحِلَتَيْنِ كَافَتَا عِنْدَهُ مِنْ وَرَقِ السَّمْرِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، قَالَ الزُّهْرِيُّ

المبرد هذه اللغة وهو مجوج تنقل أئمة اللغة ورواية البخاري أبوى على اللغة
المدة هورده والمراد بأبويها أبوها أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأما أم رومان على سبيل
التعدياب ويجوز في الراء من رومان الضم والفتح والامر كما ذكرت من أبا لم تعقل أبويها
إلا وهما يديان الدين أى الاسلام فان مولدها قبل الهجرة بسبع سنين
وكان أبواها متقدمي الاسلام وذلك معروف في الصديق رضي الله عنه وذكر
أبو عمر في الاستيعاب أن وفاة أم رومان في حياة النبي ﷺ قبل سنة أربع
وفل خمس وقيل ست وأنه عليه الصلاة والسلام نزل قبرها فاستغفر لها وقال
الله لم يخف عليك ما لقيت أم رومان فيك وفي رسولك ﴿ الثالثة ﴾ قولها
يوم في علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرقي النهار سكره وعشية
فيه، فعياة للصديق رضي الله عنه وبيان قواضيه عليه الصلاة والسلام وموادة
أصحابه وأنه لا بأس باكثر الزياره عند تأكيد المودة أو الاحتياج لذلك
وما قوله عليه الصلاة والسلام (رغبنا تزدد حبا) فهو في غير هاتين الحالتين
والله أن ذلك إنما كان بمكة قبل الهجرة لشدة الاحتياج إلى التعاون على
الدين والتناصر فيه وأعمال الرأى في ذلك وأما بعد الهجرة فما أظنه كان يفعل
ذلك والله أعلم ﴿ الرابعة ﴾ قولها (فلم ابتلى المسلمون) بضم الاء أى امتحنوا

قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ قَبِينَا نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسٌ فِي يَتْنِنَا فِي تَحْرِ الظُّمِيرَةِ
قَالَ قَائِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَقَدِّمًا فِي سَاعَةِ
لَمْ يَكُنْ يَأْتِينَا فِيهَا فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِدَى لَهُ أَبِي وَأُمِّي، إِنْ جَاءَ بِهِ فِي
هَذِهِ السَّاعَةِ لَأَمُرَّ، جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَسْتَأْذَنَ فَأُذِنَ لَهُ فَدَخَلَ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَخَلَ لِأَبِي بَكْرٍ أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ،
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ إِنَّا نُمِ أَهْلُكَ يَا بِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ
فَأَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فَالْمُصْحَابَةُ يَا بِي أَنْتَ

بِأَذَى الْمُشْرِكِينَ وَأَصْلُ الْإِبْتِلَاءِ الْإِمْتِحَانُ وَالْإِخْتِبَارُ وَيَكُونُ فِي الْخَيْرِ
وَالشَّرِّ مَعًا وَمِنْهُ [مَنْ غَيْرُ فَرْقٍ بَيْنَ فَعْلِيهِمَا] قَوْلُهُ تَعَالَى (وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً)
قَالَ ابْنُ قَتِيبَةَ يُقَالُ مِنَ الْخَيْرِ أَطْلَيْتَهُ أَطْلَبَهُ إِبْلَاءٌ وَمِنَ الشَّرِّ بَوَّتَهُ أَطْلَوْهُ مَلَاءَ قَلْبِي
النَّهْيَةُ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الْإِبْتِلَاءَ يَكُونُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَعًا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ
فَعْلِيهِمَا ﴿الْخَامِسَةُ﴾ قَوْلُهَا خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ، حَرَّ قَبْلِ أَرْضِ الْحَبَشَةِ كَانَتْ
الْمَحْرَةَ إِلَى الْحَبَشَةِ مَرَّتَيْنِ وَعَدَدُ الْمَهَاجِرِينَ فِي الْأَوَّلَى أَسَى عَشَرَ رَجُلًا وَأَرْبَعِ
نِسْوَةٍ ثُمَّ رَجَعُوا لَمَّا بَلَّغَهُمْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ سَجُودَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَدَدُ
قِرَاءَةِ سُورَةِ وَالنَّحْمِ فَلَقُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَشَدَّهُمْ عَهْدًا وَفَارَحُوا ثَانِيَةً وَكَانُوا ثَلَاثَةَ
وَتَمَانِينَ رَجُلًا وَثَانِيَةَ عَشْرَةَ امْرَأَةً وَلَمْ يَعُدُّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَصْحَابِ
الْأَوَّلَى وَلَا الثَّانِيَةَ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ إِلَيْهَا بَلَّ رَجْعَ مِنَ الْمَرْيُوقِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ
﴿الْسَّادِسَةُ﴾ (بِرَأْسِ الْعِمَادِ) بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحُودَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَبِكَسْرِهَا مِلَاصِبِي
وَالْمُسْتَمْلَى وَغَيْرَهُمَا وَالرَّاءُ سَاكِنَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَالْفَرْدُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُعْجَمَةُ
وَضَمُّهَا كَمَا حَكَاهُ فِي الْمَشَارِقِ عَرَابِ بْنِ دَرِيدٍ قَالَ فِي الْمَشَارِقِ هُوَ مَوْصِعٌ فِي أَقْصَى
مَعَرٍ وَقَالَ فِي السَّيَاحَةِ هُوَ اسْمُ مَوْصِعٍ بِالْيَمَنِ وَقَبْرِ هُوَ مَوْصِعٌ رَأَى مَكَّةَ لِمَنْ

يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعَمْ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ خُذْ بَابِي
أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْدَى رَاحِلَتِي هَاتَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّحْنِ
قَالَاتِ فَجَبَزْنَاهُمَا أَحْتَا الْجَهَّازِ وَصَنَعَنَاهُمَا سُفْرَةً فِي جِرَابٍ فَطَطَعَتْ
أَسْمَاءُ بَنَتْ أَبِي بَكْرٍ مِنْ نِطَاقِهَا فَأَوَكَّتِ الْجِرَابَ فَلِذَلِكَ كَانَتْ
تُسَمَّى ذَاكَ النِّطَاقِ ، ثُمَّ لَحِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بِنَارِ فِي
جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ ثَوْرٌ فَكَثَّفَ فِيهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

ليال ولم يذكر في الصحاح ترك الغناد وإنما قل برك مثل قرد اسم موضع
باليمن انتهى فلا أدري هو هذا أم لا ﴿ السابعة ﴾ (ابن الدغنة) هو ففتح الدال
المهملة وكسر الغير الممجمة وفتح النون وتخفيفها هذا هو المشهور المصبوط
المحفوظ وحكى فيه اتقاض عياض في المشارق مع ذلك وجهين آخرين وهما
فتح الغير وإسكانها ووجهها رابعا حكاه عن القابسي وهو الدغنة بضم الال
والغير وتشديددها وحكى الجياني الوحة الأول والرام وقال وبهما رويناه انتهى
والرابع أشهر من المتوسطين فهما غريبان ولم يذكر في الصحاح هذه المادة
وقال في المحكم دغر يومنا كدح عن ابن الأعرابي قال وإنه لدودغنة كدجنة
ودغنة الاتحق معرفة ودغينة اسم امرأة ﴿ الثامنة ﴾ (القارة) بالقاف وفتح
الراء وتخفيفه، قبله معروفنا قل في الصحاح هم عضل والديس ابنا الهون بن
حزيمة سموا قرة لاحتماهم واتفاقهم لما أراد ابن شداح أن
يفرقهم في : في كسامة فقال شاعرهم

دعونا قارة لاتنفروا * فنجفل مثل إجنفل الظليم
فهم رماء وفي المثل أضعف اقارة من رماها ﴿ التاسعة ﴾
قوله (أحرجني قمى) أى تسبوا في إخراجي لأهم باثروا إخراجي وهو
مثل قوله (من قريتك النى أخرجتك) وقوله « إدا أخرجني الدين كنروا »

وقول الشيخ رحمه الله « الحديث » أشار الى قطعة من الحديث اختصرها لطلوها
ولعدم الاحتياج اليها هنا ولعلها عند البخارى في الهجرة (فأريد أن أسبح
في الارض وأعبد ربي فقال ابن الدغنة فان مثلك يا أبا بكر لا يخرج ولا يخرج
انك تكسب المعدم وتصل الرحم وتحمل الكل وتقرى الضيف وتعين على نوائب
الحق فاننا لك جاد ارجع واعبد ربك ببلدك فرجع وارتمل معه ابن الدغنة
فطاف ابن الدغنة عشية في أشراف قريش فقال لهم ان ابا بكر لا يخرج ولا يخرج
أخرجون رجلا يكسب المعدم ويصل الرحم ويحمل الكل ويقرى الضيف
ويعين على نوائب الحق فلم تكذب قريش جوار ابن الدغنة وقالوا لابن الدغنة مر
أبا بكر فليعبد ربه في داره فليصل فيها وليقرأ ماشاء ولا يؤذينا بذلك ولا
يستعلن به فاننا نخشى أن يقنن نساءنا وأبناءنا فقال ذلك ابن الدغنة لا بى بكر فلبث أبو
بكر بذلك يعبد ربه في داره ولا يستعلن بصلاته لا يقرأ في غير داره ثم بدا لابي بكر
فابتنى مسجداً بفناء داره وكان يصلى فيه ويقرأ القرآن فتعصف عليه نساء المشركين
وأبنائهم وهم يعصبون منه وينظرون اليه وكان أبو بكر رجلاً نكاه لا يملك عينه
إذا قرأ القرآن فأفزع ذلك أشراف قريش من المشركين فأرسلوا إلى ابن الدغنة
فقدم عليهم فقالوا انا كنا أجرتنا أبا بكر بمجوارك على أن يعبد ربه في داره
فقد جاوز ذلك وابتنى مسجداً بفناء داره فأعلن بالصلاة والقراءة فيه وانا قد
خشينا أن يقنن نساءنا وأبناءنا فانه فلان احب أن يقتصر على أن يعبد ربه في داره فعل
وإن أبى الا أن يعلن بذلك فسله أن يرد اليك ذمتك فاننا قد كرهنا أن نتخترك
ولسنا مقربين لأبى بكر الاستعلان قالت عائشة فأتى ابن الدغنة الى أبى بكر فقال
قد علمت الذى عاقدت لك عليه فاما أن تقتصر على ذلك واما أن ترجع الى
ذمتى فانى لا أحب أن تسمع العرب أنى أخفرت في رجل عقلت له فقال له أبو
بكر فاني أرد اليك حواردك وأرضى بمجوار الله عز وجل، والى عليه السلام يومئذ
بنكه) والصحيح جوار الاقتصار على بعض الحديث اذا كان المذوف منفصلاً عن
مذكور لا يختل معناه بمحذوفه والله أعلم (أما حاشية) قوله فقد رأيت دار هجرة مكة

يحتمل أن يكون في البقطة ويحتمل أن يكون في المنام وقوله (أريت سبخة) هو بفتح السين المهمة والباء الموحدة والغاء المعجمة الأرض التي عملوها موحدة وجمعها سباخ وهذا الذي ذكرته من فتح الباء هو إذا لم تجعلها صفة لأرض فإن قلت أرض سبخة كسرت الباء ذكره في الصحاح والمشارك وقوله (بين لابتين) بتخفيف الباء الموحدة قال في نفس الحديث وهما حرتان والحرة بفتح الحاء المهمة وتشديد الراء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار (الحادية عشرة) قوله « على رسلك » بكسر الراء واسكان السين أى تؤدتك وهينتك وضبطه التاضى عياض في المشارق بكسر الراء وفتحها قال فبكسرها على تؤدتك وبالفتح من اللين والرفق وأصله السير اللين ومعناها متقارب وقيل ما معنى من الخودة وترك العجة (الثانية عشرة) (السر) بفتح السين المهمة وضم الميم نوع من شجر الطلح يقال لمفرده سمرة ويجمع أيضاً على سمرات (الثالثة عشرة) (الظهيرة) بفتح الظاء وكسر الهاء المهاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر (ونخرها) أولها كما قال ابن السكيت وابن سيده ولا يقال في الشتاء ظهيرة وقال في النهاية نعماً لأبراهيم الحزبي (نحر الظهيرة) هو حين تبلغ الشمس منتهاها من الارتفاع كأنها وصلت إلى النحر وهو أعلا الصدر (الرابعة عشرة) (التقنع) معروف وهو تغطية الرأس بطرف الممامة أو برداء أو نحو ذلك ثم يحتمل أن يكون سببه في تلك الحالة وقاية الرأس من الحر لفسدته في ذلك الوقت وأن يكون سببه إرادة الاحتفاء وأن لا يظلم أحد على محبته اليهم ذلك الوقت (الخامسة عشرة) قوله (فدى له أبى وأمى) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وهو بكسر الراء وفيه المد والتصر والتقصر وروناه في هذا الحديث وحكى الفراء فى لك مفتوح ومقصود أما المصدر من غديت شمدود لا غير والمراد أن الله وأمه فداء للنبي ﷺ من المكارة وهذه كلمة تستعملها العرب في التعظيم والتعجب (السادسة عشرة) فيه أنه لا بأس باجتماع الانسان بصاحبه وقت الزائلة في الأمور المهمة (السابعة عشرة) فيه أنه لا بد من الاستئذان مع أن أهل البيت زوجته عائشة وأما أم رومان والمصدق لكن يحتمل وجود

غيرهم بل وجود غيرهم محقق وهو أسماء بنت الصديق ولو لم يكن غيرهم فيحتمل
خذل من كشف عودة وغير ذلك ولا نبدأ ذلك [الوقت] وهو حين وضع ثيابهم من
الظهيرة فهو أحد المواضع الثلاثة للأمور ممالك المؤمنين ومن لم يبلغ الحلم
بالاستئذان فيها ﴿ الثامنة عشرة ﴾ قوله عليه الصلاة والسلام (أخرج من عندك)
سببه شدة التحرز في أمر الهجرة لئلا يعوق عنها مائق فإن فشو السر سبب
للمحول المفسدة فلما أعلمه الصديق بأنه ليس هناك من يتوقع منه إفشاء السر
بقوله إنعام أهلك تكلم بما عنده ﴿ التاسعة عشرة ﴾ وقول أبي بكر
(الصحابية) منصوب بفعل محذوف تهديره أسألك أو أطلب منك وصدر هذا
الكلام من الصديق لشدة حرصه على صحة النبي ﷺ وقد حقق الله تعالى ذلك
ووصفه في التنزيل به وإلا فهذا كان في عرم النبي ﷺ ولهذا استعمل أبا بكر
لما أراد الهجرة وقال على رسلك فاني أرجو أن يؤذن لي ﴿ العشرون ﴾ إن قلت
لم اتمتع النبي ﷺ من اخذ إحدى راحتي الصديق إلا بالثمن مع قوله عليه الصلاة
والسلام (ان أمن الناس على في ماله وصحبته أبو بكر) وهو في الصحيحين من
حديث أبي سعيد الخدري وروى الترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول الله
ﷺ (ما لأحد عندنا يد إلا وقد كافأناه ما خلا أبا بكر فإنه له عندنا يدا
يكافئه الله بها يوم القيامة) وما تعنى مال أحد قد ما تعنى مال أبي بكر (قلت)
قد يقال لا يلزم من انتفاعه عليه الصلاة والسلام بمال أبي بكر ومنته عليه فيه
أن يكون أخذه منه بغير عوض فيصدق ذلك مع العوض ويحتمل أنه عليه
الصلاة والسلام كان يأخذ منه بغير عوض وإنما اتمتع هنا إلا بعوض لأن هذه
الهجرة مصرية عصيمة فأراد انفرادها بالأجر فيها وانه أعلم ﴿ الحادية والعشرون ﴾ قولها
(حجرتي) أي أسرعه وأعجله وهو ثناء المثلثة ومنه قوله تعالى (يطلبه
حنينا) أي حبه الجهار وجهان التفتح والكسر والأجراب بكسر الجيم معروف
﴿ والعشرون ﴾ (والنفاق) بكسر النون شقة تلبسها المراقوة تشدوسطها ثم ترسل
الاعشى عن الأسس إلى الركبة والأسفل سحر إلى لآرص كذا قيده الجوهري بكون
الاعشى إلى الركبة ولم يقيد به ذلك أصحاب المحكم والمشارق والنهاية وقال في النهاية

فعله عند معاناة الأشغال ثلاثاً تمر في ذيلها وقولها (فلذلك كانت تسمى ذات النطاق)
 كذا في هذه الرواية هنا وفي صحيح البخاري وفي حديث آخر (ذات النطاقين)
 رواه مسلم في صحيحه عن أسماء رضي الله عنها أنها قالت للحجاج بلغني أنك
 تقول له يابن ذات النطاقين أنا والله ذات النطاقين أما أحدهما فكنت أرفع به
 طعام رسول الله ﷺ وطعام أبي بكر الصديق رضي الله عنه من الدواب وأما
 الآخر فنطاق المرأة التي لا تستغنى عنه وفي صحيح البخاري عن أسماء قالت (صنعت
 سفرة رسول الله ﷺ في بيت أبي بكر حين أراد أن يهاجر إلى المدينة قال فلم
 يجد لسفرته ولا لسانه ما يربطهما به فقلت لأبي بكر ولا والله ما أجد شيئاً
 أربط به إلا نطاقي قال فشقيه باثنين فاربطي بواحد السقاء وبواحد السفرة
 ففعلت فذلك سميت ذات النطاقين) وهذا هو الصحيح المشهور في سبب تليق
 أسماء بنت الصديق رضي الله عنها بذات النطاقين، وقيل بل لأن النبي ﷺ قال (لها
 قد أعطاك الله بهما نطاقين في الجنة) حكاه في المشارق وقيل لأنها كانت تطارق
 نطاقاً فوق نطاق تسترا به صدر في النهاية كلامه وقيل لأن لها نطاقاً تلبس أحدهما
 وتحمل في الآخر الزاد إلى النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه وهما في الغار
 حكاه في النهاية قال في المشارق وما فمرت به هي نفسها خيرها: فإنه أولى ما قيل
 انتهى (فإن قلت) كيف الجرم بين اختلاف الروايات في أنها استعملت في حاجة
 النبي ﷺ الفقيهين معاً أحدهما في السفرة والآخر في السقاء أو استعملت في حاجته
 أحدهما فقط وأبقت الآخر لنفسها (قلت) الذي ينبغي تقديمه الرواية باستعمالها
 لها في حاجته فإن معها زيادة علم وهي مخبرة به عن نفسها بخلاف الآخر فإن الناقلة
 له عائشة وكانت إذ ذاك صغيرة وغير صاحبة القضية وأما رواية مسلم عن أسماء
 الموافقة لذلك فقالت في آخر عمرها وحزنها على ولدها وغيظها من الحجاج قال في ذلك
 قبل ذلك أقرب إلى المصطلح والله أعلم (في الثالثة والعشرون) قولها (فأوكت
 الجراب) كذا وقع في روايتنا من مسند أحمد وظاهره نسبة ذلك إلى عائشة والتي
 في صحيح البخاري فربطت به على قم الجراب تسمى أسماء وهو المعروف
 بالرابعة والعشرون قولها (ثم لحق رسول الله ﷺ وأبو بكر بغار في جب

- باب قتال البغاة والخوارج -

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتَتَلَ فِئَتَانِ عَظِيمَتَانِ يَكُونُ يَدْنُهُمَا مَقْتَلَةٌ عَظِيمَةٌ وَدَعَاؤُهُمَا وَاحِدَةٌ»

يقال له ثور) هو الغار المذكور في القرآن في قوله تعالى (إدما في الغار) وثور بالثاء المثلثة جبل بمكة ومكنهما فيه ثلاث ليل لينقطه الطلب عنهما ولا يظفر بهما المشركون

- باب قتال البغاة والخوارج -

الحديث الأول

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان يكون بينهما مقتلة عظيمة ودعواهما واحدة» (فيه فوائد الأولى) انتهى عليه الشيخان من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام (الثانية) فيه علم من أعلام النبوة لوقوع ذلك كما أخبر به ولمراد بالفئتين العظيمتين فئة على معاوية رضى الله عنهما وقوله (دعواهما واحدة) أى دينهما واحد إذا الكل مسلمون يدعون بدعوى الإسلام عند الحرب وهى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويحتمل أن يكون المراد بكون دعواهما واحدة أن كلا منهما يقول إنه ناصر للحق طالب له ذاب عن الدين فالتأتمن مع على رضى الله عنه ثم المصبيون القائمون بنصرة من تجب نصرته لكونه أفضل الخلق ذلك الوقت وأحقهم بالامامة مع تقدم بيعته من أهل الحل والعقد بدار الهجرة والتأتمن مع معاوية رضى الله عنه تأولوا وحبوا القيام بتغيير المنكر فى طلب قتلة عثمان رضى الله عنه الذين فى عسكر على وأنهم لا يعطون بيعة ولا يعدون إمامة حتى يعطوا ذلك ولم يروهو رفقهم إذ الحكم فيهم للأمام ولا تهم لم يعصوا أحدا

وَعَنْ عُبَيْدَةَ قَالَ (قَالَ عَلَى لَأَهْلِ النَّهْرَوَانِ : فِيهِمْ رَجُلٌ
مَنْدُوزٌ الْيَدِ أَوْ مُودَنْ الْيَدِ أَوْ مُخْدَجُ الْيَدِ لَوْلَا أَنْ تَبْطُرُوا لَأَنْبَأْتُكُمْ
مَا قَضَى اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ لِمَنْ قَتَلْتُمْ : قَالَ عُبَيْدَةُ فَقُلْتُ لِعَلِّي أَأَنْتَ

بل طلبوا ذلك على الالتهام ولا معنى لوقوف محمد بن جرير الطبري عن تعيين الحق من
الثنتين من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ (تقتل عمارا الفئة الباغية) ومن هذا باب المصنف رحمه
الله على هذا الحديث فقال (الغاية) لما بيناه من مذهب أهل الحق أن الفئة المقاتلة
للعلى هي الباغية وإن كانت متأولة مالبة للحق في ظنها غير مذمومة بل مأجورة
على الاجتهاد ولا سيما الصحابة منهم فإن الواجب تحسين الظن بهم وأن يتأول لهم
ما فعلوه بحسب ما يلحقهم من عهده من حسن مقصدهم ثم إن عدالتهم
قطعية لا نزول بـ (بـ) من الثقتين والله أعلم بـ (الثالثة) لم يتعرض في الحديث
لحكم هذا القتال وإنما أخر وقوعه خاصة وقد اختلف العلماء في ذلك فقالت
طائفة لا قتال في فتن المسلمين وإن دخلوا عليه بيته وطلبوا قتله ولا يجوز له
المدافعة عن نفسه لأن الطالب متأول وهذا مذهب أبي بكر رضي الله عنه وغيره
وقال ابن عمر وعمران بن حصين لا يدخل فيها لكن أن قصد دفع عن
نفسه ؛ وهذاان المذهبان متفقان على ترك الدخول في جميع فتن الاسلام وقا
معظم الصحابة : المأمنين وعامة علماء المسلمين يجب نصر الحق في الفتن والقيام معه
ومقاومة الباغين كما قال الله تعالى : فقتلوا الذين تبغوا حتى تقضى إلى أمر الله « هذا
هو الصحيح والأحاديث الدالة على منع المقاتلة محمولة على من لم يظهر له الحق أو على
مأقتل تناهين لا يؤيد لو حدة منهما ولو كان الامر كما قال الأولون لظهر
القتاد واستئلال أهل المعنى والمسطورين والله أعلم

- الحديث الثاني -

وَعَنْ عُبَيْدَةَ قَالَ (قَالَ عَلَى لَأَهْلِ النَّهْرَوَانِ فِيهِمْ رَجُلٌ مَنْدُوزٌ الْيَدِ أَوْ مُودَنْ
الْيَدِ أَوْ مُخْدَجُ الْيَدِ لَوْلَا أَنْ تَبْطُرُوا لَأَنْبَأْتُكُمْ مَا قَضَى اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ لِمَنْ قَتَلْتُمْ

سَمِعْتُهُ؟ قَالَ نَعَمْ وَرَبُّ الْكُفَّةِ يَحْلِفُ عَلَيْهَا ثَلَاثًا وَرَأَاهُ مُسْلِمٌ
وَقَالَ (أَنْتَ سَمِعْتُهُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ) الْحَدِيثُ وَاتَّفَقَا عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ
سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ عَنْ عَلِيٍّ بِالْفِطْرِ آخِرَ وَفِيهِ (فَأَيْنَا أَيْمَنُكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ
فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

قال عبدة فقلت لعل أنت سمعته؟ قال نعم ورب الكعبة يحلف عليها ثلاثاً رواه
مسلم واتفقا عليه من وجه آخر (فه) فوائد (الاولى) أخرجه مسلم وأبو
داود وابن ماجه من طريق أيوب السختياني ومسلم أيضاً من طريق عبد الله
ابن عون كلاهما عن محمد بن سيرين عن عبدة وأخرجه مسلم وأبو داود من
طريق زيد بن وهب الحبشي (أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي الذين
صاروا إلى الخوارج فقال علي أيها الناس إني سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج
قوم من أمتي يقرؤون القرآن لبس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ولا صلاتكم
إلى صلاتهم بشيء ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء يقرؤون القرآن يحسون أنه
لهم وهو عليهم لا تخافون فرائضهم يراقبونهم يرمقون من الاسلام كما يرمق السهم
من الرمية لو يعلم الجيش لذي يصببونهم مما قضى لهم على لسان نبيهم لا أنكارا
عن الممثل وآية ذلك أن فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على رأس عضده
مثل حامة الندى عليه شعرات بيض وفيه فقال على التمسوا فيهم الخديج فالتمسوه ولم
يجدوه فقام على نفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على من قال أخرجه
فوجدوه بمأبى الارض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ قال فقام إليه عبادة السلمي
فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا اله إلا هو لم سمعت هذا الحديث من رسول الله
ﷺ؟ فقال أي والله الذي لا اله إلا هو حتى استحلته ولانا وهو يحلف له)
وأخرجه مسلم أبصاً من طريق عبدة الله بن أبي رافع « أن
الخوارج لما خرجت وهو مع علي بن أبي طالب قالوا لا حكم إلا لله فقال على كلمة

حق أريد بها بلل إن رسول الله ﷺ وصف ناساً إلى لأعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالعلمتهم لا يجوز هذا منهم وأشار إلى حلقه هم من أبي بن حلق الله إليه منهم رجل أسود إحدى يديه طوي شاة أو حلة ندى فلما قتلهم على بن أبي طالب قال انظروا فنظروا فلم يجدوا شيئاً فقال ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت مرتين أو ثلاثاً ثم وجدوه في خربة فأتوا به حتى وضموه بين يديه قال عبيد الله وأما حاضر ذلك من أمرهم وقول على فيهم وروى الشيخان وأبو داود والنسائي من رواية سويد بن غفلة قال قال على بن أبي طالب « إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلا تأن أحر من السماء أحب إلي من أن أقول عليه ما لم يقل وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة سمعت رسول الله ﷺ يقول سيخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من قول خير البرية يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فإذا لقنهمهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً (١) لمن قتلهم عند الله يوم القيامة » وروى أبو داود في سننه عن أبي الوصي قال قال على « اطلبوا المجدع » فذكر الحديث فاستخرجوه من تحت القتلى في طير قال أبو الوصي فكان في أنظر إليه حيث عليه فربط له إحدى يديه مثل ندى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على دب اليربوع » وعن أبي مريم قال: (إن كان ذلك المجدع لمعاً يومئذ في المسجد محالاً بالليل والنهار وكان فقيراً ورثته مع المساكين بشهد طعام على مع الناس وقد كموه برسان قال أبو مريم وكل من المجدع يسمى نافعاً ذا الندى وثان في يده منبر ندى المرأة [و] على رأسه حلة مثل حلة الندى عليه شعيرات مثل سبالة السور » الثانية قوله (قال على لأهل السروان) اللام للتبيين أي قال هذا الكلام في حق أهل السروان المراد بهم الطوارق الماردون في زمرة على رضي الله عنه وكان اجتماعهم في هذا المكان وهو بفتح البون وسكان الهاء وفتح الراء المهمة وهي بلدة على أربع فراسخ من السحلة ويقال لهم الحورية نسبة إلى حروراء

(١) في نسخة (خيراً) بدل (أحرراً)

وهو بالمد والقصر موضع بظاهر الكوفة اجتمع فيه أوائل الخوارج ثم كثروا استعماله حتى استعمل في كل خارجي ﴿الثالثة﴾ قوله (فيهم رجل مشدون اليد أو مودن اليد أو مخدج اليد) شك من الراوى في اللفظ الذي قاله فأما المشدون ففتح الميم وإسكان التاء المثناة وضم الدال المهملة وإسكان الواو وآخره نون وهو صغير اليد مجتمعها كشدة الندى وهي بفتح التاء المثناة بلا همز وبضمها مع الهمز وكأن أصله مشود فقدم الدال على النون كما قالوا في جبن جذب وعاث في الأرض وعشا وحكى في المحكم هذا القلب عن ابن جنى وقال انه ليس بشيء وأما (المودن) فبضم الميم وإسكان الواو وفتح الدال المهملة ويقال بالهمز وتركه وهو ناقص اليد ويقال له أيضاً. ودين ومودون وأما (المخدج) فبضم الميم وإسكان الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وآخره جيم ومعناه ناقص اليد يقال خدجت الناقة إذا ألقت ولدها قبل تمام الأيام وإن كان تام الخلقة، فهو خدج وأخذجت إذا جاءت به ناقص الخلق وإن كانت أيامه تامة فهو مخدج ويستعمل ذلك أيضاً في كل ذات ظلف وحافر بل في الأدميات أيضاً ومنه وكل أنثى حملت حدوداً ﴿الرابعة﴾ قوله (لولا أن تطروا) أى تطعوا وأصل البطر الطغيان عند النعمة والعاقبة فيسوء احتمالها فيكون منه الكبر والآثر والبدح وشدة المرح ﴿الخامسة﴾ قوله (أب سمعته) كذا في روايتهما لا تقتصر على ذلك والمراد من النبي ﷺ كما هو مصرح به في روايه مسلم والمعنى دال عليه ﴿السادسة﴾ قوله (لمن قتلهم) أى قاتلهم وفيه الترعب في قتال الخوارج وفي الرواية الأخرى التصريح بالأمر بذلك قال النووي وهو إجماع من العلماء قال القاصي عياض اجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبنى متى خرجوا على الإمام وخالقوا رأى الجماعة وشقوا العصا وجب قتلهم بعد اندادهم والاعداد اليهم قال الله تعالى (فقاتلوا التي تبغى حتى تقيء إلى أمر الله) لكن لا يجوز على حريجهم ولا يتم منهم ولا يقتل أعيرهم ولا قباح أموالهم ولم يخرجوا عن الطاعة ويتصوا للحرب لا يقاتلون بل يوعظون ويستتابون عن بدعتهم وباطلهم وهذا كله لم يذكره يبدعهم على كانت البسطة م

يكفرون مهاجرت عليهم أحكام المرتدين وأما البغاة الذين لا يكفرون فيودثون ويرثون
ودمهم في حال القتال هدر وكذا أموالهم التي تلف في القتال والأصح
أنهم لا يضمنون أيضاً ما ألقوه على أهل العدل في حال القتال من نفس ومال
وما ألقوه في غير حال القتال من نفس ومال ضمنوه ولا يحل الانتفاع بشيء
من دوابهم وسلاحهم في حال الحرب عندما وعند الجمهور وجوزه أبو حنيفة
(المابعة) قوله (يحلف عليها ثلاثاً) قد تبين برواية أخرى لمسلم أن الحلف
وتكريره كان باستحلاف عبيد وليس ذلك لشك في خبره وإنما هو ليسم الحاضرين
ويؤكد ذلك عندهم وظاهر لهم المعجزة التي أخبر بها رسول الله ﷺ ويظهر
لهم أن علياً وأصحابه أولى الطائفتين بالحق وأنهم محقون في قتالهم والله
تعالى أعلم

تم بحمد الله تعالى الجزء السابع من طرح التثريب ويليهِ
الجزء الثامن وأوله (كتاب الحدود)

(ذخائر المورث في الدلالة على موضع الحديث)

أطلبوا هذا الكتاب القيم في أربعة أجزاء كبيرة ثمه مائة قرش ، هو
كتاب للحاصية والعامية جمع أحاديث الكتب السبعة (البخاري ومسلم وأبي داود
والترمذي والنسائي وابن ماجة وموطأ مالك) وهي أهميات كتب السنة ،
وهذا الكتاب يوفقك سرعة على معنى الحديث ووصدعه ، ومكانه من
الكتاب المروى فيه . ويعرفك مرويات كل صحابي وصحابة في هذه الكتب
السبعة ؛ ويعرفك ما روى المجهلين وغيرهم وبالجملة فهو الأول من نوعه يطبع
في العالم الإسلامي كله ؛ رد على ذلك أنه أحدث الكير العارف بالله السيد
عبد الغنى النابلسي المعروف بكثرة التأليف ، فننقت إليه الأنظار

﴿ فهرس الجزء الثالث من كتاب طرح التثريب في شرح التقريب ﴾

(لحافظ زين الدين العراقي)

المصنف	الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٢	كتاب النكاح	٨	هل يفيد الحديث جوار التمتع	
٢	(الحديث الاول) حديث علقمة		تقطع الباء ؟ وهل يفيد أن المقصود في النكاح الوطء	
	عثمان (الخ) وتخريجه	٩	(الحديث الثاني) حديث حابر	
٣	استحباب عرض صاحب الزواج		(هل نكحت ؟ قلت نعم) الخ	
	على صاحبه . ومعنى كلة	١٠	تخريجه ، ومعنى (البكر) ومعنى (تلاعبها وتلاعبك)	
	(معشر الشباب) والباء ، وبيان			
	اختلاف العلماء في المراد من الباء	١١	اقادة الحديث استحباب نكاح البكر ، وملاعبة الرجل امرأته	
٤	اقادة الحديث الأمر بالنكاح لمن استطاعه وبيان اختلاف العلماء في حكم النكاح وهل الامر في الحديث للوجوب أو المنع		وسؤال الكبير أصحابه عن أمورهم وتفقده أحوالهم	
	في الحديث للوجوب أو المنع	١٢	وفيه فضيلة الجار ، وجور خدمة المرأة زوجها وأولاده وحواله الخ ومعنى (الخرقاء)	
٦	معنى كونه أغض لمصر الخ وما المراد من عدم الاستطاعة في قوله (ومن لم يسضع)	١٢	(الحديث الثالث) حديث أبي هريرة (خير نساء رسول الله)	
٧	حكم غير التائق للنكاح ، شرح جملة (فعليه بالصوم) الواقعة في الحديث وكلام طويل فيها من حيث اللغة والمعنى ، وتغلبي القاضي عياض لابن قتيبة فيها في مواضع		الاول الخ	
		١٣	تخريجه ، وإقادة قضين نساء قريش على غيرهن ، وهل من أفضل من مريم أم لا	
		١٤	وهل المتفضل من نساء أم لا	
٨	معنى الوجاه ،		طاهرين ، وما معنى (أحناء وأرضاء) الخ	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥	مناسبة الحديث للباب (الحديث الرابع) حديث عمر (تأيت حفصة ابنة عمر) الخ	٢١	تحريجه ، وهل تفسير الشغار في الحديث من كلام ابن عمر أم من كلام النبي ﷺ
١٦	تخريجا	٢٢	فيه النهي عن نكاح الشغار ؛ وبيان اختلاف العلماء في صورة نكاح الشغار ، وتحقيق المذاهب في هذا وفي حكمه بتوسع ووضوح
١٧	معنى قوله (تأيت) ومن هو (حنيس) وإفادة الحديث عرض الانسان بنته وغيرها لازواج : وتحقيق الأمر في أول من عرض عمر ابنته عليه . وفيه جوار عرض الرجل ابنته على من هو متزوج	٢٨	نحت لغوى في كلمة (الشغار) (الحديث الثاني) حديث أبي هريرة (لا يجمع بين المرأة وعمتها) الخ وتحريجه
١٩	(الحديث الخامس) حديث أبي هريرة (لا يخطب أحدكم على حطبة أخيه) الخ (الحديث السادس) حدث بريدة (إن أحساب أهل الدنيا) الخ وتحريجهما ومعنى (أحساب) وضبط كلمات الحديث	٢٩	إفادة الحديث بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، والكلام في ذلك
٢٠	هل الحديث لتقرير اعتبار لأحساب أم لدمه ، ويترب على ذلك هل المال معتبر في كثافة النكاح أم لا	٣١	وهل مثل عمة النسب عمة الرضاع وهل يختص ذلك بالنكاح أم مثله ما كان بملك الخيين ؟
٢١	باب ما يحرم من النكاح (الحديث الأول) حديث ابن عمر (نهى عن الشغار) الخ	٣٢	وهل يختص ذلك بالنكاح أم
		٣٣	مثل ما كان بملك الخيين ؟
		٣٤	كيف يجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وماعلة هذا التحريم (الحديث الثالث) حديث أبي هريرة (لا تسأل المرأة طلاق أختها) الخ وتحريجه
		٣٥	وضبطه

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٣٦ هل النهي عن سؤال المرأة طلاق أختها التحريم، وهل مثله	العلماء في التحريم وما يتعلق به من شروط
٣٧ هل المراد سؤال الزوجة أو الأجنبية التي تريد التزوج منه	٤١ ملهو (الأحباء)، وما المراد بهم هنا
وما المراد بالأخت، وما معنى	٤٢ وما معنى قوله ﷺ (الحواموت)
لتمتفرغ صحفتها (وليلاحظ هنا أنه تكرر في هذا الباب في نسخة الشرح ذكر (صحفتها) بدل (صحفتها) تصحيحاً وخطأً فليتنبه له وليصحح)	٤٣ (الحديث الثاني) حديث عائشة « قالت كان رسول الله ﷺ يبائع النساء بالكلام » الخ وتخريجه
٨٣ بحث لغوي في معنى لتمتفرغ صحفتها وبحث شرعي في هومها، ويان ما يجوز للمرأة وما لا يجوز	٤٤ ماهي المبايعة، وما معنى كونه (يبائع بالكلام) وهل يستفاد منه أنه ﷺ لم تمس يده قط يد امرأة أجنبية
٣٩ ما المراد بقوله ولتنكح، وقوله فأعما لها ما قدر لها (باب ما يحرم من الأجنبية وتحريم المؤمنة على الكافر) (الحديث الأول) حديث عتبة بن أياكم والدخول على النساء الخ تخريجه، وضبط ألفاظه، وإفادته لتحريم الدخول على النساء وكلام	٤٥ وهل كان شأنه كذلك مع الحارم، والكلام على بقية الحديث
	٤٦ بحث لغوي في كلمة (قط) (الحديث الثالث) حديث عائشة « قالت جاءت فاطمة بنت عتبة بن ربيعة تبائع النبي ﷺ فأخذ عليها » الخ
	٤٧ تخريجه ومعنى قول عائشة (أقرى) وهل يستفاد منه تحريم المؤمنة على الكافر كما ترجم المصنف
	٤٨ (باب عشرة النساء والعادل سنن) (الحديث الأول) حديث عائشة قالت « اجتمعن

صفحة الموضوع	المنفعة الموضوع
٢٩	أزواج النبي ﷺ فأرسلن عائمة إلى النبي ﷺ الخ
٥١	تخرجه ضبط كلمة « اجتمعن »
٥٧	أزواج « وكلمة « ينشدنك » ومعناها والمراد منها ومبحث طويل في التسوية بين الزوجات وحقيقتها وما يتعلق بها
٥٢	استنباط جواز الدخول بالأذن على الرجل وهو في مخدع المرأة
٥٣	« مني (المرط) و (تساميني) و (تشمتني) وضبط ذلك وشرح باقي ألفاظ الحديث
٥٤	في الحديث فضيلة ظاهرة لرتب وعائفة
٥٥	الحديث الثاني « حديث عائمة » والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يقوم على باب حجرتي وأحشنة ياعبون بالحراب الخ وتخرجه وإفادته لجواز اللعب بالأسلحة ومحوه من الآلات الحرب في المسجد
٥٦	وإفادته بجواز نظر النساء إلى لعب الرجال وجواز ترفيه النفس
	باللهو المباح ، وكلام العلماء في نظر المرأة للرجل ، وفيه بيان ما كان عليه رسول الله ﷺ من الرأفة ومعاشرة الأهل بالمعروف معنى (فاقدرُوا قدر الجارية) الخ وفوائد أخرى
٥٨	« الحديث الثالث » حديث عائمة « كنت ألب بالبنات » الخ وتخرجه ومعنى البنات وما يستفاد منه من جواز اللعب بمثل هذه اللعب وذكر إجازة العلماء ليعهن وشرأهن وفيه أطف معاشرته ﷺ لأهله
٥٩	(الحديث الرابع) حديث جابر « كنا نزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل وتخرجه
٥٤	معنى العزل وهل الحديث مرفوع أو موقوف
٦٠	ذكر اختلاف العلماء في العزل بتوسع وتقصيل مهم
٦٢	محل الخلاف في العزل وبيان المراد من قوله « والقرآن ينزل »
٦٣	الحديث الخامس « دخلت اللجنة فرأيت قصرأ الخ وتخرجه

صفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
وفيه أن غيرة النساء تراعى في الجملة ولا تنكر	٧١ الشروط التي ذكرها الشافعية لوجوب الاجابة ثمانية عشر وتفصيلها
٦٤ الحديث السادس « لولا بنو اسرائيل لم يخنز اللحم » الخ وتخريجه ومعنى لم يخنز الخ وكلام العلماء في ذلك وضبط باقي ألقاظ الحديث	٧٧ افادة الحديث لوجوب اجابة دعوة غير المرس والكلام على ذلك بحث لغوى في المرس والدعوة
٦٥ ﴿ باب الاحسان إلى البنات ﴾ عن عائشة « جاءت امرأة ونمعا ابتان لها » الخ	٧٨ بحث لغوى في المرس والدعوة
٦٦ تخريجه	٧٩ إذا دعي الصائم للوليمة ماذا يصنع وهل يجب عليه الاكل من الوليمة أم لا ، هل الصوم ليس عفوا في ترك الاجابة
٦٧ ضبط كلمة (ثقة) و(ابتلى) ومعناها وما يستفاد من الحديث وبيان المراد بالاحسان اليهن	٨٠ وهل يجب على المفطر الاكل من الوليمة أم لا المذاهب في ذلك
٦٨ معنى « كن له سترآ من النار » ووجه تخصيص البسات بذلك وفوائد أخرى	٨١ ﴿ كتاب الطلاق والتخيير ﴾ (الحديث الأول) حديث ابن عمر (أنه طلق امرأته وهي حائض) الخ وتخريجه
٦٩ ﴿ باب الوليمة ﴾ حديث ابن عمر « إذا دعي أحدكم الى الوليمة فليأتها » وتخريجه	٨٤ اسم التي طلقها ولم يسأل عمر رسول الله ﷺ ، ولم تغيب النبي ﷺ كما في الصحيح وذكر صور مستثناة من تحريم الطلاق في الحيض
٧٠ اختلاف العلماء وأهل اللغة في الوليمة وإفادة الحديث لأجابة الداعي واختلاف العلماء في وجوبها أو سبها	٨٦ لم أمره النبي ﷺ بمراجعة من وهل قوله (مرة فليراجعهما) يترج على المسئلة الأصولية وهي الامر بالامر بالشيء أمر

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٩٤ (الحديث الثاني) حديث عائشة	بذلك الشيء
(أن رفاعه القرطبي طلق امرأته	٨٧ هل الأمر بمراجعة المطلقة في
فبت طلاقها فتزوجها عبد الرحمن	الحيفر للاستحباب أم للوجوب؟
ابن الزبير) الخ وتخريجه وذكر	المذاهب في هذا، وهل هو
نسب رفاعه وترجمته	صريح في وقوع الطلاق أم لا
٩٦ معنى كونه (ت طلاقها) وكلام	المذاهب في هذا والرد على
العلماء فيه	المخالفين بأحسن ما يقال في هذا
٩٧ معنى (الهدية) ولم تبسم رسول	المريض
الله ﷺ من قولها؟ وما معنى	٨٩ هل يمتنع تطبيق المراجعة
(الصيغة)	المذكورة في الطهر التالي لتلك
٩٨ دلالة الحديث على أن المطلقة	الحیضة؟ المذاهب في ذلك
ثلاثاً لا تحل لمطلقها حتى تسكن	٩٠ في الحديث الأمر بأمسأها في
زواج غيره ويسأها ثم يفارقها	الطهر التالي لتلك الحيضة فلعاداً؟
وتنقض عتباتها؛ وكلام العلماء	أمور ذكرها العلماء في حكمة هذا
في ذلك	٩١ في الحديث ما يقضى تحريم
٩٩ استدلال البخاري بالحديث على	طلاقها في ما رجمه فيه، ذكر
جواز شهادة المختص، ودلالته	على ذلك وهل يحرم مطلقاً أم
على أن العنين لا يضرب له أجلاً	فيه تفصيل
ولا يفسخ عليه زوجته إذا تبين	٩٠ الاستدلال من الحديث على
عتته باقتضاء المدة ووجهه	أن الطلاق بلا سبب لا يتم فيه
والمذاهب في هذا	وعلى أن جمع الطلقات لادعة فيه
١٠٠ فوائد أخرى مهمة	سد الاستدلال منه على أن الأقراء
١٠١ [الحديث الثالث] حديث	هي الاطهار؛ وأن المراجعة
عائشة «لما نزلت . إن كنتين تردن	لا تحتاج إلى رضا المرأة

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	الله ورسوله « دخل على رسول	١٠٩	بيان الذي لآخر امرأته
	الله ﷺ بدأ بي « الخ ونحريجه	١١٢	اختلاف العلماء في سبب نزول
١٠٢	سبب نزول آية التخيير		آية الاعان ، وما هو الاعان
١٠٣	اختلاف الصحابة في أن التخيير	١١٣	قوله « وانتى من ولدها » هل
	في الآية هل كان بين اقامتهن في		هو الحمل الذي لم تضعه أم ماد
	عصته وفراقهن أو بين أن	١١٤	أسباب لعان ، وهل إذا لعن
	يبسط لمن في الدنيا أو لا يبسط		يفرق بينهما الحاكم أم محص
	لمن فيها ، ولم بدأ بها ، ومعنى قوله		الفرقة بمجرد الاعان ؟ المذهب في
	« فلا عليك ألا تسجل » وفيه		مد
	منقبة لعائشة رضي الله عنها وفيه	١١٦	اختلاف العلماء ومعنى (وألحق
	أن من خير زوجته فاختارته لم		الولد بالمرأة) وقوله « واته
	يكن ذلك طلاقا والمذهب في		يعلم أن أحدكما كاذب » الخ
	مد	١١٧	معنى قوله « فأبى » وبيان أنه
			ليس له الاعان طلب المهر
١٠٤	ماذا صدر من أمهات المؤمنين	١١٨	« الحدث الثاني » حديث أنى
	ومادا كان يتمرب لو اختارت		هريرة ، جاء رجل من بنى فزارة
	احداهن الدنيا		إلى النبي ﷺ فقل إن امرأتى
١٠٥	هل تكلم رسول الله ﷺ مع		ولدت غلاما اسود » الخ ونحريجه
	زوجه بشىء غير هذه الآية ، ماذا	١١٩	« المراد قوله » ان امرأتى ولدت
	قال الفقهاء فيمن قال لروحه		غلاما اسود » وهل التعريض
	احتارى ؟ بحث مستفيض في هذا		بالقذف لا يسكرن قذبا . وه
١٠٨	باب الاعان الحديث لأول «		معنى « الاورق » و « أى أناه
	حديث ابر عمر » نرحلا لاعن		الخ
	امرأته في ربه ان رسول الله ﷺ	١٢٠	وفي الحديث جواز ضرب الامثال
	وانتى من ولدها » الخ ونحريجه		
		١٩ - م - طرح الثرب	

لصفحة الموضوع	لصفحة الموضوع
وتهيه المجهول بالمعلوم ، وفيه أن الولد يلحق الزوج وإن خالف لونه لونه وفيه الاحتياط للأنتساب وفوائد أخر	منه ، واستنباط الشعبي أن الولد للفراش لا ينفيه لعان ولا غيرم والرد عليه
١٢٨	لم أمر النبي ﷺ سود قلن تحتجب من الغلام
١٢٩	استدلال المالكية به على طاعة من قواعدهم وهي الحكم بين حكيمين وبيانه الخ
١٣٠	هل للوطء بالزنا حكم الوطء
١٢٣	الحديث الثاني « قوله ﷺ » الولد للفراش وللعاهر الحجر » ونحريجها
١٢٣	مضى قوله « تعلم » وبيان أن أهل الجاهلية كانوا يفتنون الولائد ويضربون عليهن الخرائب فيكتسبن بالفجور
١٢٤	هل الاسير يلحق بغير من غير الأب
١٢٥	بهم تكون الأمة فراشا .
١٢٦	وفي الحديث أن الولد للفراش في الزوجة أيضا أخذاً بعموم اللفظ ، وأقوال العلماء في ذلك
١٢٧	وفيه أن حكم الشبه وحكم الثقافة يؤخذ به ما لم يعارضه ما هو أقوى
١٣١	باب الرضاع حديث عائشة « جاءت سهلة إلى النبي ﷺ فقالت إن سالما كان يدمي لأبي حذافة الخ وتعريجه
١٣٤	ترجمة سهلة بنت سهيل ، ومعنى قولها وأنا (فضل)
١٣٥	الاستدلال بالحديث على ثبوت حكم الرضاع بأرضاع البالغ وأقوال العلماء في ذلك
١٣٨	صراحة الحديث في تحريم رضاعة الأكبر والجواب عنها

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
١٣٩ [ان فعلت كذا فهو يهودى أو نصرانى أنها يمين تجب بها الكفارة] وفيه لو قال أقسمت لأفعلن كذا لا يكون يميناً ولأن الحلف بالمائة ليس يميناً (الحديث الثاني) حديث أبى هريرة (إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً) النج وتخرجه	استعمل أمره ﷺ بارضاع سالم مع ماقيه من التقاء البشريين قبل أن يستكمل الرضاع ١٤٠ ﴿ كتاب الإيمان ﴾ « الحديث الأول » حديث عمر سمعى رسول الله ﷺ وأنا أحلف بأبى النج وحديث سالم وحديث ابن عمر مثله وتخرجهما ١٤٣ فى الحديث النهى عن الحلف بالآباء ولا يحنن بهذا بل يتعداه إلى كل مخلوق وكلام العلماء فى هذا ١٤٤ كيف الجعم بين هذا الحديث وقوله ﷺ فى قصة الأبرار أفلح (وأبيه) إن صسق ١٤٥ اعتراض بأقسام الله تعالى بمخاوقاته وجوابه بومعى قول عمر ما حلفت بها بعد ذكرها ولا آخرأ
١٤٦ أقوال العلماء فى حصر أسمائه تعالى فى تسعة وتسعين ١٥٠ اهتمام العلماء بجميع هذه الأسماء من القرآن ومن السنة وإيراد ابن حزم لها أربعة وثمانين ، وكلام العلماء قيمن قال مثلاً بست مائة إلا واحداً أو اثنين ١٥١ هل الاسم هو عين المسمى أو غيره	دلالة الحديث على جوار خلف باله ، والاستدلال به على أن اليمين لا يتعقد بالحلف بالنبي ﷺ ولا يجب بها كفارة ، والاحتجاج به على أن حصة والحنابة فى قولهم إنه دأل
١٥٣ تقرير لأبى العباس القرطبي فى أسماء الحق تعالى ، وفى الحديث أن أسماء الله تعالى توفيقية ١٥٤ وفيه جوار الحف بجميع أسمائه الله تعالى المسمى ذكرها وأقرال	

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
١٦٤ معنى قوله (آثم) ودلالة الحديث على ان الخث في اليمين افضل من الاقامة عليها اذا كان فيه مصلحة	١٧٠ يارب ما كان على وجه الأرداء أحب الى من أن يظلم له من أهل خبائك (الخ) تخريبه
١٦٥ فوائد أخرى مهمة	١٧١ ترجمة... يشرح الفاظ الحديث ومعنى «الجباء» وقولها «ان أباء... حل مسك»
١٦٦ (الحديث الثامن) (من حلف أنه بريء من الاسلام فأن كان كاذبا فهو كما قال وان كان صادقا فلن يرجع الى الاسلام سالما) تخريجه ومعنى قوله (من حلف أنه بريء من الاسلام)	١٧٢ في الحديث حوار ذكر الانسان بما... جواز سماع كلام الاحبية وحب ثقة الزوجة وأ... مدره الكفاية، واستدل به به... الخفية على اعتبار النكاح محال المرأة، وفيه وجوب نفقة الاولاد وخادم المرأة، أن من له حق على غيره وهو محاز عن استيفائه يجوز له ان يأخذ من ماله قدر حقه بغير ائنه
١٦٧ معنى قوله (فان كان كاذبا فهو كما قل) وقوله (وان كان صادقا فلا يرجع إلى الاسلام سالما)	١٧٤ فيه حراز اطلاق الفتوى اى تعليقها على صحة موضوع السائر؛ وفيه ان للمرأة مدخلا في كنفالة اولادها واحتدل به بعضهم على جواز القضاء على الغائب
١٦٨ الحديث فيمن حلف على ما مضى وهل مثله ما اذا حلف على أمر في المستقبل والكلام في هذا	
١٦٩ هل يجب على قاتل هذا كفارة أم لا	
» (باب الفقات) (الحديث الأول) عن عائشة قالت (جاءت هند الى النبي ﷺ فقالت	

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
وهل يكفى قول لا إله إلا الله أم لا بد من فهم شيء إلى ذلك ١٨١ استدلال الكرامية وبعض المرجئة بهذا الحديث وأمثاله على أن الإيمان هو الأفراد بالإنسان دون عقد القلب ، وجوابه ، والاحتجاج به على أن من أسر الكفر وأظهر الاسلام يقبل منه في الظاهر ١٨٢ الاستدلال بحديث ابن عمر على قتل تارك الصلاة ومانع الزكاة الخ وفي الحديث أن الاسلام يعصم المال والدم والعرض ؛ وقوله (وحسابهم على الله) يفيد أن الأحكام تجوز على الظاهر والله يتولى السرائر ١٨٣ مناسبة ذكر الحديث في كتاب الجنائيات (الحديث الثاني) (لا يحق أحدكم إل أخيه بالسلاح) الخ وتخريجه ١٨٤ فيه النهي عن الإشارة إلى المسلم بالسلاح وهو نهى تحريم ، وما المراد بالآخ ، وما معنى (ينزع)	١٧٥ واستدل بعضهم على جواز أن يحكم القاضي بملءه ؛ وأنه ليس للمرأة أن تأخذ شيئاً من مال زوجها إلا بأذنه ، وكذا لا تخرج من بيته إلا بأذنه « الحديث الثاني » « اليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تعمل » وتخريجه ومعنى قوله (وأبدأ بمن تعمل) ١٧٧ وفيه إيجاب الثقة على العيال ، وبيان فضل الصدقة وهل تهدم ثقة الزوجة أو ثقة الولد الصغير ١٧٨ هل يدخل في قوله وأبدأ بمن تعمل كل من يمونه الإنسان ولم تكن ثقته واجبة عليه ؛ وهل يستدل به على تحريم الإنثار ١٧٩ كتاب الجنائيات والقصاص والديات (الحديث الأول) « لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » الخ وتخريجه ١٨٠ فيه أن الجهاد من أصول الدين ،

مصلحة الموضوع	الصفحة الموضوع
١٨٥ معنى كون البغيطان ينزع في يده وفوائد أخرى «الحديث الثالث» حديث عائشة «أن النبي ﷺ بمث أبا جهنم ابن حذيفة مصدقاً فلاحه رجل» الخ	الحديث محمول على أن شرع ذلك النهي كان فيه جواز قتل النمل وجواز الاحراق بالنار» والكلام على ذلك في شرعنا
١٨٦ تخريجه، وترجمة أبي جهنم ومعنى كونه «مصدقاً»	١٩١ معنى قوله «فهلانة واحدة»
١٨٧ معنى «فلاحه رجل» ومعنى «ففسحه» وهل في الفجاج قصاص أم لا المذاهب في هذا	١٩٢ هل تبيح النمل تسبيح مقال أم حال
١٨٨ دلالة الحديث على وجوب القصاص على الوالي كغيره، واستفكال على المأكمة في الواجب مع أن أرض الموضحة مقدر، واستنباط ابن حزم من الحديث عذر الجاهل وأنه لا يخرج من الاسلام بما لو فعله العالم لكفر	«كتاب الجهاد» في «الحديث الاول» «مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الدائم» الخ وتخريجه
١٨٩ باب اشتباه الجنائي بغيره حديث «نزل نهي من الانبياء تحت شجرة فلذفته نمل» الخ وتخريجه	١٩٣ في الحديث تعظيم أمر الجهاد جداً وأنه أفضل الاعمال
١٩٠ معنى «لذفته» وشرح باقي كلمات الحديث، والبحث فيما قبل من أن	١٩٤ «الحديث الثاني» «تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج من بيته إلا الجهاد في سبيله» الخ وتخريجه، ومعنى «تكفل الله» و «تصدق كلمته» وفيه اعتبار الاخلاص في الاعمال ودخول الشهداء الجنة
	١٩٥ هل يجتمع الاجر والغنيمة، الكلام في هذا
	١٩٦ الحديث الثالث (والذي قسمي بيده لوددت أني أقاتل في سبيل

الصيغة الموضوع	الصيغة الموضوع
٢٠٤ (الحديث السادس) (يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة) الخ وتخريجه	الله فاقْتُل الخ وتخريجه وفيه فوائد شتى وفضل الجهاد والجهادة (الحديث الرابع) والذي تسمى بيده لا تكلمه أحد في سبيل الله
٢٠٥ المراد من الضحك ، ومعنى الحديث ؛ ولم يسمي الشهيد شهيداً (الحديث السابع) (قال رجل يوم أحد لرسول الله ﷺ إن قتلت فأين أنا ؟ قال في الجنة) الخ	والله أعلم بمن يكلم في سبيله الخ ١٩٩ تخريجه ونحوه ومعنى (لا تكلم) أو (يمتنع) أو (العرف)
٢٠٦ تخريجه ، وبيان صاحب السؤال وفي الحديث ثبوت الجنة للشهيد والمبادرة إلى الخير	٢٠٠ وفي الحديث أن الخروح في سبيل الله يجيء يوم القيامة كاهو وهل مثله من كان في قتال البغاة وقطاع الطريق في سبيل الله ؟ احتمال آخر فيما يتميز فيه الشهيد على غيره
٢٠٧ (الحديث الثامن) (كنا يوم الحديبية ألقا وأرسمائة فقال لنا رسول الله ﷺ أنتم اليوم خير أهل الأرض) تخريجه وتحقيق عدة أهل الحديبية	٢٠١ استدلال بعضهم على أن الشهيد لا يزال عنه الدم بغسل ولا غيره وذكر مناسبة لأيراد البخاري الحديث في كتاب الطهارة
٢٠٨ (الحديث التاسع) حديث عائشة (ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً له قط) الخ	٢٠٢ الحديث الحامس « والذي نفس محمد بيده لولا أن شق على امتي ما قعدت حامسربة عزو » الخ وتخريجه ، ومعنى السرية وفيه تعظيم أمر الجهاد ورفقه ﷺ بأمرته وبيان ذلك
٢٠٩ تخريجه ، شرحه ، وفيه أن ترك ضرب الخادم أفضل وترك ما عسر من أمور الدنيا والآخر بالأرفق	٢٠٤ وفيه أن الجهاد فرض كفاية

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٢١٠ وفيه الحث على الصفح، والانتقام لله تعالى حين تنتهك حرمانه	٢١٧ فيه النهي عن السفر بالمصحف إلى أرض العدو
٢١١ (الحديث العاشر) اشتد غضب الله عز وجل على قوم فعلوا برسول الله ﷺ النج وتخرجه	٢١٨ استنباط منع ييم المصحف من الكافر ووجهه ، واختلاف العلماء في تعليم الكافر القرآن
٢١٢ معنى (الرابعة) ودلالة الحديث على وقوع الاسقام والالام للانبياء صلوات الله عليهم وحكته	٢١٩ « باب اللواء » عن بريدة قال « حاصرنا حير فأخذ اللواء أبو بكر فانصرف ولم يفتح له » النج وتخرجه
٢١٣ الحديث الحادي عشر (نصرت بالرعب وأوتيت جوامع الكلام وتخرجه وبيان مدة نصره بالرعب	٢٢٠ ما هو « اللواء » فيه استعمال الأولوية في الحروب ، وفيه معجزات ظاهرة للنبي ﷺ
٢١٤ الحديث الثاني عشر (الحرب خدعة) وتخرجه ومعنى كلمة [خدعة] وضبطها ، وفي الحديث تحريض على الخداع في الحرب	« باب قتال الأماجم والترك » وحديث أبي هريرة « لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوز وكرمان » النج
٢١٥ هل في الحديث ما يدل على جوار الكذب في الحرب ؟ دلالتة على استعمال الرأي في الحروب	٢٢٢ تحريجه ، ومأهى (حوزو كرماني) وشرح باقي ألفاظ الحديث
٢١٦ الحديث الثالث عشر (نهى رسول الله ﷺ أن يمازج بالقرآن إلى أرض العدو) وتخرجه	٢٢٤ « باب أولاد المشركين » وحديث « كل مولود يولد على الفطرة » النج

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٢٢٥ تخريجه ، وبيان المراد من المنطرة وذكر أقوال سبعة في ذلك	الله ﷺ سابق على الخيل التي قد أضمرت من الخفاء إلى
٢٢٩ معنى الحديث وكيف يهودانه أر ينصرانه ومعنى التناج وجمعا وجدعاء الخ	ثنية الوداع الخ وتخريجه
٢٣٠ حكم أولاد المشركين هل هم في الجنة أم في النار	٢٣٨ معنى إضمار الخيل
٢٣٣ باب اتخاذ الخيل وحديث (الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) وتخريجه	٢٣٩ معنى (الخفاء) وثنية الوداع
٢٣٢ بيان المراد بالناصية . وفي الحديث استحباب اتخاذ الخيل وفيه أن الجهاد واجب مع البر والقاجر وفيه بشرى ببقاء الجهاد إلى يوم القيامة	٢٤٠ دلالة الحديث على المسابقة بالخيل وجواز إضمارها وأن تكون المسابقة معلومة ابتداء وانتهاء
٢٣٥ باب ذم اتخاذها لمعسر والخيلاء وحديث أبي هريرة (رأس الكفر نحو المشرق) الخ وتخريجه وبيان المراد منه	٢٤١ وفيه أنه لا تسابق إلا بين فرسين يمكن أن يسبق أحدهما الآخر وفيه إطلاق الفعل على الأمر وهل تصح بعوض وبغير عوض
٢٣٦ معنى (القصر) والخيلاء والقنادين الخ وما يترتب على اتخاذ الخيل للتمرح	٢٤٢ وفي الحديث المسابقة على الخيل مركوبة وجواز أن يقال مسحد ننى فلان
٢٣٧ باب المسابقة بالخيل وحديث ابن عمر (أر رسول	باب ركوب اثنين على الدابة عن ريدة قال (بيننا رسول الله ﷺ يمشي إذ جاء رجل معه حمار فقال يا رسول الله اركب) الخ
	٢٤٣ تخريجه . وفيه جواز ركوب اثنين على الدابة وأن صاحبها أولى صيدها وحكمته وفيه تواضعه ﷺ وبحث في قوله

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٢٥٠ (الحديث الثاني) (أبما قرية	٢٤٤ ﴿باب الغنيمة والنقل﴾
أيتيموها فأقمت فيها فسيهم	الحديث الأول (لم يحل الغنائم
فيها) الخ وتخريجهم ،	لمن قبلنا ذلك بأن الله عز وجل
والاستدلال منه على أنه	راء ضعفنا ونحجز نأفطيها لنا) الخ
لا يجب الخس في الشيء وأقوال	٢٤٥ تخريجهم ، ومن هو النبي المحدث
العداء في ذلك	عنه ، وما هو البضع
٢٥١ (الحديث الثالث) (إذا هلك	٢٤٦ ضبط ألقاظ الحديث وبيان
كسرى فلا يكون كسرى	معناه وما يستفاد منها وفيه
بعده) الخ وتخريجهم	أن فن الدنيا تعوق عن الغزو
٢٥٢ ألقاب الملوك القدماء ، ويبحث	وأن الأمور المهمة ينبغي ألا
في متى قال رسول الله ﷺ	تقوض إلا إلى أولى الحزم
هذا الكلام وما معناه المراد منه	وفراغ البال
٢٥٣ وفيه معجزة طاهرة حيث	٢٤٧ شرح قوله (فدنا من القرية)
ثم ما قال	وقوله (للشمس أنت مأمورة)
٢٥٣ (الحديث الرابع) حديث ابن	٢٤٨ لم أبت النار أن تطعم الغنيمة
عمر (بعث رسول الله ﷺ	وما هو الغلول ومعنى الصعيد
سرية فيها عدا ابن عمر قتل	وفيه دليل على تحديد البيعة
نجد) الخ	ويبحث في هل يحل حرق أموال
٢٥٤ تخريجهم وتحقيق معناه	المشركين أم لا
٢٥٥ معنى (قبل مجدا) و (السهان)	٢٤٩ وفيه إباحة الغنائم لهذه الأمة
و (تقلوا) وهل كان القسم	خاصة ، وهل بدء التحليل
والتفصيل من النبي ﷺ أو	من غزوة بدر أو قبله ، وفيه
من أمير السرية	أن قتال آخر النهار أفضل
٢٥٦ هو كانت هذه السرية قطعة	

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
وتخريجه وشرحه وفوائدها فما يسكون من المسيح في آخر الدنيا	مرحى كبير أم لا وفيه اثبات النفل ، بحث للعلماء فيه
٢٦٧ ﴿باب الهجرة﴾ «الحدث الاول» قوله ﷺ «لولا الهجرة كنت مرأ من الانصار» الخ	٢٥٨ ﴿باب تحريم القلول﴾ حديث أبي هريرة (لا يسرق سارق حين يسرق وهو مؤمن) الخ وتخريجه
٢٦٨ تخريجه ، ومعنى له (لكان من الانصار) ، «الشعبة» وفيه فضل الانصار	٢٥٩ معنى نفى الايمان من فاعل ذلك ٢٦١ ما ذكر في هذا الحديث قبل انه تنبيه على جميع المعاصي ووجهه
٢٦٩ (الحديث الثاني) حديث عائشة «لم أعقل أبوا قط إلا وهما يدينان الدين» الخ وتخريجه وضبطه	٢٦٢ هل يعود الايمان الى صاحبه بعد الانتهاء من العمل ما هي (النية) وما معنى كونها (ذات شرف) ، وهل السرقة أشد من الغضب
٢٧٠ وفيه فضلة الصديق رضي الله عنه وتواضعه ﷺ ومعنى قولها «فلا ابتلى المسلمون تصديق الهجرة الى الحبشة» ومعنى «برك اخاء»	٢٦٣ ما هي النية المحرمة وما هي المباحة ، وما معنى (ولا يغفل أحدكم)
٢٧١ تصديق الهجرة الى الحبشة ، ومعنى «برك اخاء» من هو «ابن الدغنة» ، وما هي «القارة» وما معنى قول أبي بكر (أخرجني قومي) وذكر القصة بتامها رؤياه ﷺ دار الهجرة هل	٢٦٤ معنى قوله (والتوبة معروضة إلى الأبد)
٢٧٢ من هو «ابن الدغنة» ، وما هي «القارة» وما معنى قول أبي بكر (أخرجني قومي) وذكر القصة بتامها رؤياه ﷺ دار الهجرة هل	٢٦٥ ﴿ركب الصليب وقتل الخنزير ووضع الحزبة﴾ حديث أبي هريرة (يوشك أن ينزل بك من مرة حكمك فمن ركب الصليب) الخ

معافا كبلقى الأجزاء - مضاعفا إذ أنه أتى بعد التنبؤ وشديد الطلب ، فالمحمد ف
على توفيقه ؛ ونسأله أن ينفع به ، وأن يعين على إتمام الجزء الثامن فقيه كذلك
بعض أبواب تنفرد بها هذه النسخة وساقطة من سواها لاسيما في كتاب الحدود
ولولا عناية الله بحصولنا على هذه النسخة العتيقة الكاملة لخرج الكتاب أبت
معوها ، فنحمد الله على توفيقه ، ونسأله المعونة على إتمامه آمين

التعريف بمطبوعات جمعية النشر والتأليف الأزهرية

بحارة الصوافرة رقم ٧ بالدراسة

(١) كتاب دليل القالحين ترح رياض الصالحين المتن للأمام النووى والشرح
لابن علان الصديقى الشافعى وهذا الشرح كادت تأتي عليه يد الحدثنان لأهماله
في المكاتب العامة ولأن النسخ منه قليلة لم يفتن لها ؛ فأطاع الله الجمعية على
أن تقوم بطبعه وأن تمهد بأبراز أمثاله من الكتب النافعة التي لم يسبق لها
أن طبعت قبل الآن حتى تحافظ ما أمكن على تراث الأولين ؛ ولذلك قامت
بطبع هذا الكتاب النافع الذي احتتم على جلالته وتقاسته كل مشتغل بعلم
الحديث وجمعت ثمنه سهلا هيبا في متناول الكثيرين من محبي الكتب وهو
ستة وخمسون قرشا . وذلك هي على كتاب مطبوع على ورق جيد في ثلاثة
آلاف صفحة تقريبا

(٢) الفتوحات الرمانية على لأذكار الوأويه المتن للنووى والشرح لابن علان
أيضا - والكتاب حافل بجلال المواصل التي يحتاج كل معلم الى معرفتها
ونظرة بسيطة في فهارس أجزائه السبعة تعطيك فكرة عن أهمية المواصل التي
تناولها البحث وعسى بهامؤنا هذا الكتاب وهو من حيث العناية في إخراجه فاق
يساقه ؛ ونسأله مع ذلك نسعة وأربعون قرشا

(٣) مجموعة الرسائل لمحافظة ابن أبي الدنيا تشتمل على كتب
التوكل على الله - وإحله - وحسن الظن بالله - وقضاء الحوائج ،
والأولياء . وهذه المجموعة - وطاق الرسائل التي سطعها بأذن الله والتي
طبع منها أيضا رسالة (من عر بعد الموت) له أيضا وجدت في نسخة فريدة نادرة

وأثرية عجيبة في عكا بمكتبة مسجدالجزار، فما كان لنا ونحن ماقتنا إلا لأحياء نوادر المخطوطات أن نصبر عليها ، أو نفرض الطرف عنها ، بل تمسكنا من أخذ مصورتها بالقوتوغرافيا ونسخنا منها ما قدمناه للطبع وذكنا في أحيائها الأمرين فخط المجموعة الأصلية متعب ، وسند ابن أبي الدنيا منفرد به ، وأحاديثه مراجعها عسيرة ، ولكن عناية الله التي تسهل الصعب وتحوط العاملين يسرت عليه ذلك فله الحمد والمنة وثمان هذه الرسائل الست ستة قروش خلاف أجره البريد

(٤) ترجمة شيخ الاسلام النووي للحافظ السخاوى صاحب الضوء اللامع وغيره ولقد عرف السخاوى بالنقد والتدقيق لا المدح والتعريض ، لذلك لما وقع نظرنا على وجود ترجمة منفردة له في نسخة فريدة بمكاتب الشام الواقعة تشرفنا للطلبها واستشرنا للحصول على نسخة فوتوغرافية لها ، وبعد البحث والسمي وبعد لأى وجهد ، وجدنا أن العلامة المرحوم أحمد تيمور باشا قد أخذ منها نسخة فوتوغرافية وتوجد الآن في خزائنه بدار الكتب المصرية ، فهرعت إليها وأتيحت بخيار الناسخين والمراجعين وضبطنا النسخة وقدمناها للطبع فرحين بمقتبطين فالامام النووي هو صاحب الأذكار ورياض الصالحين وهو إمام حليل من أئمة الشافعية جدير بأن نعى به وأن نفرد له ترجمته فما بالك اذا كانت للحافظ السخاوى هي مع كونها في ثمان وثمانين صفحة قد جعلنا ثمنها مع أحرة البريد خمسة قروش

(٥) كتاب اللطيفة المرضية في شرح حزب البحر للشاذلية لميدى داود ابن ماخل - لقد وحدنا أن الناس انصرفوا عن الأوراد والأحزاب ، وشغلوا بالحياة والمعاش ، وتكبدوا الروحانيات وما تتعلق بالدين ، أو على الأقل لم ينظروا إليه إلا كما ينظرون إلى الشيء العتيق الذي لا يهمهم شأنه ، ولا يعنون بالنظر فيه - وكنا نعلم أن هذا الكتاب مع صغر حجمه قد تعرض لأشياء كثيرة ، أولا - للتعريف بأبي الحسن الشاذلى صاحب الحزب ، ثانيا - للحزب والفوائد التي التمسث منه وجربت - ثالثا - للرد البليغ الحاسم على من اعترض على بعض عبارات وردت في هذا الحزب - رابعا - بصالح الصوفية وفوائد لبعض أدعية

مما يحتاج اليه الناس في أمورهم - من أجل هذا اتينا بلسختين خطتين وقتنا
طلبه الدسحة بنانة ، تدقيق بجأت بحمد الله متقنة جيدة في ست وتسعير صفحة
وثنها مع أحرة اليد خمسة قروش

(٦) ومما سيجد العناية الكبيرة بعد تمام طبع كتاب دحار الموارث الذي
في علمه ثلاث ملازم فقط - كتاب الفتح المغيب بشرح ألفيه الحديث للحافظ
زين الدين العراقي وهو الشرح المتوسط من ثلاث شروح له . وإذا كان بقل
إن رب الار ادرى بما فيها فان الحافظ زين الدين العراقي هو صاحب الآلفه
وهو صاحب اشهر - الثلاثة . وقد استحسن هذا الشرح ومدحه ، وقد استغفرنا
الله في . . . انفع اعالم الاسلامي ولأحياء علوم الحديث بينه بعد أن كادت تأتي
عليها ظلمات السنين . وقد استحضرنامنها نسخا عديدة ونسخنا منها نسخة مستقيمة
للمطبعة فريديان . لله وفتحنا باب الاثر الك في لمن يشعنا قبل البدء
فيه بعشرين فرس لل نسخة الكاملة وبعده خمسه وعشرين فرس . فتمت إلى
ذلك الانصار

(٧) كذا في الشبهات عن إهداء القراءة وسائر القرب للأموات كتاب
في ٣٢٨ صمحه جمع فيه مؤامره رئيس الجمعية حكم إهداء القراءة والذكر والثناء ،
والصلاة وما يقع عن الملب من دين وكفارة وركاة وحج وصوم . . .
وسيره وتبا ما يقع الملب : وحكم العتاقة الكبرى والصغرى . . .
الصلاة ، كل ذلك من سائر المذاهب ، مبينا ذلك أتم بيان : . . . ذكر الإ
وتحريره ، والأحكام ، وتخريجها ، مما لا تجده مجموعا في سوا . . . ولم يسبق
فان . . . المذهبين بالأحكام الفقهية وأمثال تلك . . . التمهيد . . .
نقطة . . . المذاهب تلك الجمعية الموقفة الم . . . وبنو الهادي .

